الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع

(دراسة اجتماعية لعينة من رجال الأعمال)

الدكتور
عبد الحميد إسماعيل أمين خلف

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٨.٩٢
خ . ع

عبد الحميد إسماعيل أمين.

دور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع؛ دراسة اجتماعية لعينة من رجال الأعمال / عبد الحميد إسماعيل أمين خلف .-

ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

٤٢٠ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : 2 - 686 – 308 – 977 – 978

١. رجال الأعمال
٢. الرأسماليون.
أ. العنوان .

رقم الإيداع : ٥٢١٤ .

الطبعة الأولى : ٢٠٢٠.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النــــاشــــر : دار الجــــديد للنشــــر والتــــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

روح أمـي وأبـي وأخـى محمـد وأستاذي المغفور

له الدكتور / وحيد سيد أحمد خليف

إلـى زوجتـى رمـز العطـاء

وأبنـائـي رمـز المحبـة :

(محمد – نسمة – بسنت – إنجى – جنا – أحمد)

محتويـات

محتويـات ٤

المقدمـة ٥

الفصل الأول الإطـــار المنهجي والنظــــري للدراســــة ١٨

الفصل الثاني رجـــال الأعمـــال وأدوارهـــم تحليــل سوسي وتاريخـــي ٧٥

الفصل الثالث أدوار رجال الأعمال فــي مصر عوامل النشأة والنمــو.................... ١٤٩

الفصل الرابع الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري........ ٢٢٣

الفصل الخامس دراسة ميدانية للدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال بمحافظة الغربية
.... ٣١٥

الفصـــل الســـادس النتائج العامة للدراسة.. ٣٩٧

الخاتمة.. ٤٠٧

المـــــراجـــع.. ٤١٢

أولاً : المراجع العربية :.. ٤١٢

ثانياً : المراجع الأجنبية :.. ٤٢٧

المقدمـة

شغلت الأعمال أذهان البشر والمفكرين على حد سواء منذ بداية الخليقة وحتى الآن. فمنذ أن كانت هناك تجارة واستثمار سواء في بيع المنتجات الزراعية أو حتى المقايضة عليها بسلع أخرى كان عامل الربح مسيطراً على أذهان البشر، وحولها دارت صراعات كثيرة تهدف للسيطرة وبسط النفوذ على مستوى الجماعات والمجتمعات والدول.

وكان هذا الصراع يظهر داخل المجتمعات في البداية. ومع التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي امتد ليصل إلى حدود المجتمعات الأخرى.

وظهرت جماعات الأعمال والاستثمار التي سمى أعضاؤها برجال الأعمال. ومع الوقت اكتسبت هذه الجماعات مواقع مرموقة، خاصة بعد اقترابها من السلطة وتشكيلها جماعات ضغط على الحكام وصانعي القرار حيناً، وتيسير مطالب السلطة أحياناً أخرى، والتواطؤ مع المستعمر في فترة الاستعمار أحياناً ثالثة.

وكان المجتمع ينتظر الكثير من رجال الأعمال، ويتوقع منهم أدواراً هامة في الإصلاح والتطوير والخدمات وغير ذلك .

وفي بعض الأحيان ظهر من بين هؤلاء من قدم للمجتمع خدمات، وقام بأدوار بارزة وإيجابية، خاصة أولئك الذين غلبت عليهم نوازع الخير، فأقاموا المشروعات الخيرية، وأسسوا جميعاً تنظيمات اجتماعية أثرت في المجتمع، وقدمت لمجتمعها المحلي ما كان يتوقع منها، ويأمل فيها. وعلى

النقيض من ذلك كانت هناك جماعات تركز هدفها الأساسي في مصالحها الشخصية، وتحقيق أقصى ربح من وراء أعمالها، بغض النظر عن مصالح المجتمع وما يطلب منها، وركز هؤلاء بشكل كبير على إرضاء السلطة والتقرب منها، ومحاولة الحصول على مواقع في هذه السلطة ومؤسساتها، وأكثر من ذلك أن بعضهم سعى للتهرب من الضرائب التي هي حق للمجتمع.

وبين هذا وذاك تراوحت نظرة المجتمع إليهم ما بين التمجيد، والإدانة وفق ما يرونه منهم على أرض الواقع، خاصة وقد قوى نفوذهم المالي والسياسي، واتجهوا للإنفاق البذخي الذي وصل في بعض الحالات إلى حد السفه. وفي بعض الأحيان تسببوا في إقالة بعض الوزراء حينما أصدروا قرارات لا تروق لهم.

وبانتصار الرأسمالية العالمية، وتراجع النظام الشيوعي والاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفيتي. تعاظم دور رجال الأعمال على مستوى العالم، وبطبيعة الحال امتد هذا التأثير إلى مصر، خاصة في بداية السبعينيات، وبعد حرب أكتوبر، واتجاه النظام السياسي إلى الغرب والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

وقد هوجمت سياسة الانفتاح هذه بسبب سوء تطبيقها، وهجوم الفئات الطفيلية ، والاستغلالية على الاقتصاد والاستثمار والمشروعات وما صاحب ذلك من تجاوزات وانحرافات في الاستيراد، ومواصفات المستورد.

كل ذلك خلق اهتماماً عاماً بدور رجال الأعمال في كل المجالات

الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وقد اهتم الباحثون في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة، بما إذا كان رجال الأعمال يؤدون الدور المتوقع منهم، وهل للمجتمع والبشر نصيب من هذا الدور، أم تغلب عليهم مصالحهم الشخصية.

وبطبيعة الحال فإن هناك من بين رجال الأعمال من يقومون بأعمال بارزة، تستحق الإشادة، ولكن أدوار المتجاوزين شوهت إلى حد كبير أدوار هؤلاء المخلصين. وسوف يظل الباب مفتوحاً لدراسة أدوار رجال الأعمال، خاصة في ظل الثورة الإعلامية، ومتابعة هذه الأدوار. ومن هنا كانت هذه الدراسة تسعى لاستجلاء هذا الدور، وتقييم رجال الأعمال لأنفسهم وأدوارهم .

إنني أعترف من البداية أن دراسة واحدة لا تكفى ولا تغطى كل الأدوار لقضية رجال الأعمال في المجتمع المصري، فذلك يحتاج إلى دراسات لكثير من الحالات الخاصة برجال الأعمال بأسلوب " دراسة الحالة "، وذلك للكشف عن : كيف بدءوا، وكيف صعدوا، ودورهم مع القوى الخارجية، والقوى الداخلية، ونظم الحكم، بمعنى إجراء دراسة سوسي وتاريخية لهذه الأدوار من أجل كشف ما هو إيجابي، وما هو سلبي على مر التاريخ.

ومع ذلك فقد حاولت في هذه الدراسة أن أكتشف كل ذلك من خلال رؤية رجال الأعمال، أو العينة المختارة منهم، رؤيتهم لأنفسهم، وللمجتمع، وللسياسة والاقتصاد، ونظم الحكم وغير ذلك.

هذه هي مشكلة الدراسة الراهنة، وهذه هي أهميتها ضمن سلسلة الدراسات التي أجريت في هذا المجال من قبل.

ومن هنا سيكون محور اهتمام الباحث في دراسته الراهنة منصباً على هدف أساسي مفاده الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري، وكذلك هناك تساؤل أساس مؤداه ما الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري ؟

وينطلق الباحث أيضاً بتناوله الدراسة الراهنة عن المسلمات الآتية :

١- محاولة الكشف عن أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى بروز دور رجال أعمال في المجتمع المصري.

٢- رصد وتحليل الدور السياسي لرجال الأعمال في المجتمع المصري.

٣- رصد وتحليل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال من واقع المسئولية الاجتماعية في المجتمع المصري.

٤- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة المصرية ورجال الأعمال.

هذا ويعتمد الباحث على المسح الاجتماعي كإحدى الطرق الوصفية ونظراً لأن الدراسة تهدف للحصول على صورة متكاملة لإطار مجتمعي يتعلق بشريحة أساسية في المجتمع ألا وهي فئة رجال الأعمال للتعرف على الكثير من الحقائق والنتائج التي تلقى المزيد عن دورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمزيد من الفهم الصحيح للموضوع.

وقد استخدم الباحث أدوات جمع البيانات بعمل دليل مقابلة مقننة مع مجموعة عينة الدراسة من رجال الأعمال بإلقاء أسئلة مباشرة تحتوى على أهم الأسئلة الخاصة بدراسة البحث وذلك للربط بينهما، وتبين إجابات

استمارة الاستبيان من أجل التأكد من صحة العمل والربط الفعلي بما جاء بإجابات الاستمارة فقد يفيد كثيراً للحصول على صورة واقعية للعمل الميداني .

ومن هنا فإن الباحث يحاول أن يصور الدور الذي تقوم به رجال الأعمال سواء كان على المستوى السياسي أو الاجتماعي من خلال فترات تاريخية متعاقبة واستكمالاً لدائرة الاهتمام تم إجراء دراسة ميدانية على الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال بمحافظة الغربية لتوضيح دورهم الفعلي على مستوى المحافظة وما قدموه من خدمات.

ويتناول الباحث في موضوع الدراسة الراهنة من خلال عدة فصول وهي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة ويتضمن ما يلي: (تحديد مشكلة الدراسة ومبرراتها – أهداف الدراسة – تساؤلات الدراسة – أهمية الدراسة – مفهومات الدراسة – المنطلق النظري للدراسة – الدراسات والبحوث السابقة – نوع الدراسة – المنهج والطرق والأدوات – مجالات الدراسة – المعالجات الإحصائية) .

الفصل الثاني : رجال الأعمال وأدوارهم " تحليل سوسي وتاريخي " ويتضمن ما يلي : (الرأسمالية المصرية من عهد محمد على إلى ثورة يوليو – الرأسمالية المصرية في ظل ثورة يوليو – الرأسمالية المصرية من السبعينيات إلى التسعينيات – ملامح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أواخر القرن العشرين – مؤسسات رجال الأعمال والدور السياسي والاجتماعي) .

الفصل الثالث : أدوار رجال الأعمال في مصر عوامل النشأة والنمو ويتضمن ما يلي : (العوامل السياسية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال – العوامل الاقتصادية التي أدت إلى بروز رجال الأعمال – العوامل الاجتماعية التي أدت إلى بروز رجال الأعمال).

الفصل الرابع : الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري ويتضمن ما يلي : (الدور السياسي لرجال الأعمال – الدور الاجتماعي لرجال الأعمال) .

الفصل الخامس : يتضمن الدراسة الميدانية .

الفصل السادس : خاتمة الدراسة وتتضمن ما يلي : (نتائج الدراسة على المستوى النظري والميداني ومناقشتها في ضوء تساؤلات الدراسة – القضايا التي تثيرها الدراسة).

ثم يأتي في ختام الدراسة : المراجع الأساسية للدراسة (المراجع العربية – المراجع الأجنبية – ملاحق الدراسة) .

مدخـــــل الدراسة :

لقد شغلت قضية رجال الأعمال المفكرين والباحثين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وغيرهما من العلوم الإنسانية. ذلك أن الدور الذي يقوم به رجال الأعمال في المجتمع يتنوع ما بين المصالح، والمكاسب الشخصية، وبين الإسهام في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية للمجتمع الذي يعيشون فيه .

وهناك رأى سائد في بعض المجتمعات يدعو إلى إجبار رجال الأعمال على المساهمة في تنمية مجتمعاتهم، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية توجه حصيلتها للأعمال العامة، وأعمال التنمية، وجهود إشباع الحاجات الأساسية لمجتمعاتهم. كما أن هناك مجتمعات ودول أخرى تمنح الإعفاءات

والحوافز لرجال الأعمال في بعض المجتمعات – ومنها المجتمع المصري – ما بين الإدانة والاتهام المستمر لرجال الأعمال أنهم يحققون أرباحاً طائلة لا يستفيد منهما المجتمع. وقد تعاظمت هذه النظرة لرجال الأعمال في ضوء القضايا والانحرافات والاختلاسات والتدليس الذي قد يلجئون إليه. ومن هنا تجئ فكرة الإدانة التي توجه لرجال الأعمال، خاصة أن الكثير من هذه الأساليب وأنماط السلوك كانت موضوعاً لكثير من القضايا التي شغلت المحاكم، والصحف، والرأي العام، والتي خلقت اتجاهات عامة تدين رجال الأعمال وتوجه سلوكهم، ومحاولتهم التقرب من المسئولين وصناع القرار حتى يوجه هؤلاء المسئولين لخدمة مصالح رجال الأعمال على حساب جموع الشعب وأبناء المجتمع. ولكثرة ما تعاطته وسائل الإعلام حول هذه الأمور ترسخ اتجاه قوي لدى أبناء المجتمع بأن معظم رجال الأعمال لا يهتمون إلا بتحقيق مصالحهم الشخصية وتضخيم ثرواتهم، الأمر الذي ساعدهم في كثير من الأحيان على النفوذ إلى الهيئات التشريعية والتنظيمية كي يمهدوا الطريق لتحقيق أغراضهم .

ولقد دفعتني هذه الأفكار والاتجاهات التي سادت في المجتمع إلى اختيار هذا الموضوع كمشكلة للبحث أسعى من ورائها إلى الكشف عن الأدوار التي يقوم بها رجال الأعمال، والتي يمكن أن يقوموا بها في المجال الاجتماعي والسياسي فضلاً عن المجال الاقتصادي بطبيعة الحال. ولقد شكلت هذه النقطة هدفاً أساسياً للدراسة، يتمثل في الكشف عن هذه الأدوار، الإيجابي منها والسلبي، في محاولة للوقوف علمياً على الأدوار الاجتماعية، والسياسية لرجال الأعمال، لاسيما في المجتمع المصري.

إنني لا أدعى أنني أرتاد هذا المجال دون غيري أو سبقاً لغيري، فالجهد العلمي كما نعلم تراكمي بحيث لا أقول أنني أبدأ من فراغ، ولكني أحاول البناء على جهد من سبقني، فضلاً عن ارتياد قضايا جديدة، وعينة جديدة لرجال الأعمال الذين لم تشملهم الدراسات السابقة.

ومن هنا فإن موضوع الدراسة يتمثل في الأدوار الاجتماعية والسياسية لرجال الأعمال. كما يمثل الهدف الذي تسعى إليه الدراسة في الكشف عن هذه الأدوار وأبعادها وملائمتها لطبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه مع التركيز على المجتمع المصري. كما يتضح مما سبق أهمية الدراسة من حيث أنها تعالج موضوعاً هاماً، ويستمر الاهتمام به في مجالات العلوم الاجتماعية وفقاً للمتغيرات التي تحدث في المجتمع .

واستمراراً لما سبق فإذا استعرضنا دور رجال الأعمال تاريخياً نلاحظ بداية أنه في الفترة من ١٩١٩ – ١٩٥٢ كان هناك عدد من رجال الأعمال ساهموا في تنمية الاقتصاد المصري، وقاموا بمشاريع كبيرة على الرغم من علاقة بعضهم بالاستعمار البريطاني، وفي الخمسينيات كانت هناك سيطرة للحكم على مقاليد الأمور وكان لرجال الأعمال دور اجتماعي مؤثر في القيام بمشروعات ضخمة مثل جامعة القاهرة، وتشييد المستشفيات والمدارس ومراكز الأيتام وغيرها. (١)

---

(١) طلعت المغربي ، صورة رجال الأعمال (أصول مصرية) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد الرابع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٤ .

وهناك رجال أعمال يعدون نماذج باهرة يحتذى بهم وعلى رأسهم طلعت حرب الذي أنشأ بنك مصر باكتتاب شعبي، فلم تدعمه حكومة أو تشرف عليه وتوجهه، وأنشأ مشروعات عملاقة في مجالات شتى، وبرهن عملياً على قدرة الإنسان المصري الجاد، والمجتهد أن ينتج وينجح وينافس الأجنبي ويتفوق عليه، فهو الأب الروحي لكتيبة كبيرة من المستثمرين، ورجال الأعمال يختلفون فيما بينهم منهجاً وسلوكاً، لكن المشترك الراسخ هو أن يحتذوا خطى الأستاذ والمعلم، وأن يستلهموا المبادئ التي بشر بها ودعا إليها .[١]

وفي الستينيات سيطرت الدولة وتم انكماش رجال الأعمال، وأصبحت الدولة هي المنتج والمصدر والمستثمر، وفي السبعينيات اتجهت الدولة في عهد السادات إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وعليه أصدر الرئيس تعليمات بقرار بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية بجانب المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وصدرت القرارات التي تحمي الاستثمارات داخل مصر، وتخلق الاستقرار لكافة المستثمرين العرب والأجانب، ونجح رجال الأعمال في الحصول على قروض بدون ضمانات، وقاموا بتهريبها للخارج. فكانت تلك الفترة لحساب المصالح الخاصة على حساب المجتمع دون القيام بعمل أي مشروعات إنتاجية داخل مصر. [٢]

وعلى الرغم من صعوبة فترة الثمانينيات على الحكومة المصرية لنقص العملة الأجنبية، وظهور شركات توظيف الأموال، كان معظم ظهور رجال

---

(١) مصطفى بيومي ، رواد الاستثمار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦٩ .

(٢) محمود جمال ، مجتمع رجال الأعمال ، محاولة الاقتراب ، جريدة مصر اليوم ، ١٢ نوفمبر ، ٢٠٠٤ ، القاهرة ، وذلك على الموقع الإلكتروني التالي :

http:www.eohr/or/ artichs,2004.

الأعمال في صورة مستثمر لشركات تجارة العملة، واستطاعوا كسب مبالغ كبيرة وتهريب جزء منها للخارج أما فترة التسعينيات فبدأ يتعاظم التحرر الاقتصادي (الخصخصة)، وهي تشجيع الحكومة على رفع نسبة مساهمة رجال الأعمال في الاستثمار إلى ما يتجاوز ٦٠% بحيث يصل معدل الاستثمارات الحكومية بناء على اتفاق صندوق النقد الدولي، فحدث إقبال كبير من رجال الأعمال في الدخول في أنشطة استثمارات كبيرة ومتعددة وخاصة في المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والعبور وغيرها .(١)

وفي ضوء تشجيع الدولة لدور القطاع الخاص، اتجه بعض رجال الأعمال للاستثمار في الصناعة، وفي بعض المجالات الإنتاجية تجاوباً مع التغيرات الجديدة التي تحفز الاستثمارات في مجالات لم تكن محل تركيز من قبل .

هذا وقد اتجه عدد من رجال الأعمال نحو ممارسة العمل السياسي عن طريق الترشح كأعضاء بالبرلمان ليكتسبوا مكانة سياسية تقربهم من صانعي القرار لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، والضغط على صانعي القرار، خاصة لمنع القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم، وكما أصبح الدور الاجتماعي لرأس المال في الحفاظ على التماسك الاجتماعي ضرورياً للحفاظ على الاستقرار اللازم لأي تنمية اقتصادية، فإن إغفال دور رجال الأعمال يعني تجاهل دور رئيسي في المجتمع – لذا كان اهتمام رئيس الجمهورية باصطحاب صفوة رجال

(١) طلعت المغربي ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

الأعمال معه بالداخل والخارج وذلك بإشراكهم في مراكز صنع القرار بالخارج عن طريق الخارجية، ومقابلاتهم مع كبار المسئولين الأمريكيين بالكونجرس الأمريكي وزيارة المسئولين للجمعيات الأمريكية بواشنطن والمعروف باسم (زيارة طرق الأبواب) Knock Door visit .[(١)]

كذلك عين رئيس الجمهورية أحد رجال الأعمال ضمن العشرة المعينين في مجلس الشعب في الفصل التشريعي (١٩٩٥ – ٢٠٠٠). **(*)**

هذا يشير إلى اهتمام السلطة الحاكمة بإشراك عدد من رجال الأعمال بأدوار سياسية لكى تسهل لهم دوراً اجتماعياً يربط بينهم وبين أفراد المجتمع والمساهمة الفعالة في التنمية والمساهمة في المشروعات الحيوية ذات الجذب للأيدي العاملة، كذا المشروعات الخيرية، وتحقيق الضغوط على الحكومة لتيسير اللوائح والقوانين للمساهمة في ذلك .

ومع تنامي الدور السياسي لرجال الأعمال في المجتمع المصري إلا أنه لا يزال دورهم الاجتماعي ضئيلاً بالمقارنة بالنماذج العالمية، فعلى سبيل المثال قام "بيل جيتس " مؤسس ورئيس شركة مايكروسوفت وأغنى أغنياء العالم بتأسيس مؤسسة (بيل وميلندا جيتس)، وهى مؤسسة خيرية عالمية، أسسها بيل وميلندا جيتس عام ٢٠٠٠ وتضاعف حجمها بانضمام وارن "warren buffet"رئيس شركة "Hothaway beshine" وثاني أغنى رجل في العالم بعد جيتس، انضمامه للمؤسسة في عام ٢٠٠٦، وإعلانه أنه سيمنح (٤٤) مليار دولار أمريكي من ثروته لمؤسسه جيتس الخيرية، وتمثلت الأهداف

---

(١) وردة هاشم ، الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر ، المؤتمر الخامس للباحثين الشباب بين الشعار والحقيقة وبرنامج الإصلاح في عالم متغير ، الجزء الثاني ، العدد (٣٤) القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٣٣ .

(*) هو رجل الأعمال محمد أبو العينين .

الرئيسية للمؤسسة على الصعيد العالمي في تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع، وفي الولايات المتحدة توسيع فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات .(١)

وإذا ما نظرنا إلى ما بعد فترة النظام السابق (حسنى مبارك) نجد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة الثلاثين من يونيو قد انعكست بتطورات اقتصادية على شخصية رجال الأعمال المصريين وكيفية عملهم داخل الاقتصاد المصري ففي فترة حكم المجلس العسكري لم يكن قد تبخر نصف الاحتياطي الأجنبي بالبنك المركزي، لكن كان المجلس العسكري حريصاً على تلك الاحتياطيات وكان حريصاً على عقد قروض جديدة ولكن استمرار فترة القلق والاضطرابات السياسية أطالت المرحلة الانتقالية، والتي كان من المفترض أن لا تزيد عن عام ونصف مما أدى إلى تراجع الإنتاج وتزايد الاستهلاك، وجاء نظام الإخوان مبنياً على أسس اقتصادية في تصور الإخوان هي نفس طبيعة النظام الاقتصادي في عصر مبارك، ولكن فئة رجال الأعمال حملت اسم طبقة رأسمالية المحاسيب الإسلامية، وارتبط ذلك بأخونة العديد من الوزارات والهيئات في الدولة وترتب عليه تراجع في الأداء على خلفية قلة الخبرة في إدارة الشأن العام للدولة المصرية، مما عرض الاقتصاد المصري لصدمة كبيرة، وقد فزع المستثمرون من تلك السياسات والتوجهات والتي يمثلها ويديرها الإخوان بنظام البركة، فليس لديهم تصور أو حسابات اقتصادية، ولكن كان لديهم رغبة في الاستحواذ على

(1) Bill &Melinda gates foundation foundation – fact sheet.

http : www.gates foundation.org/About /pages/ foundation. fact. sheet .

كل مفاصل المجتمع المصري، وأنه لابد أن يصب لصالح الإخوان. بما في ذلك مسألة توزيع الخبز.(١)

ومن هنا تتجه الدراسة إلى رصد الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لرجال الأعمال في المجتمع المصري بالتركيز على مرحلة العقد الأول في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ : التي تمثل علاقة فارقة في تاريخ مصر الحديث المعاصر ويجسد سيطرة رجال الأعمال على مقدرات الوطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما ظهر حتى وقتنا هذا، وعليه يمكن للباحث استعراض ذلك من خلال العرض القادم .

---

(١) جودة عبد الخالق ، أحوال مصريه ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ٥١ ، السنة الثانية عشرة ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١٣٩-١٤١ .

الفصل الأول

الإطـــــار المنهجي والنظـــــري للدراســـــة

تمهيد :

تمر عملية البحث الاجتماعي بمجموعة من الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث، ودائماً في معالجة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، والبحث الجيد هو الذي يصمم تصميماً منهجياً دقيقاً بكل تفاصيله وبدقة فائقة بكافة خطواته على نحو يراعى الموارد المتاحة، والإمكانات المتوفرة والزمن الميسر لإجراء هذا البحث .

والبحث الذي بين أيدينا يتناول موضوعاً هاماً هو: (الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري).

ويجدر لنا أن نشير منذ البداية إلى أن خطوات البحث تترابط ترابطاً عضوياً وثيقاً يصعب وضع الحدود والفواصل فيما بينها، ولذا فإن الباحث حينما يصمم بحثه يفكر في جميع المراحل والخطوات باعتبارها وحدة متكاملة، ويقوم بإبراز الخطوات واحدة تلو الأخرى كما تقدم في دراسته.[١]

وتبدو أهمية التصميم في مساعدة الباحث على تجنب الكثير من الصعوبات والحيلولة دون أن تنتهي جهود الباحث إلى بيانات غير وثيقة الصلة بمشكلة البحث، أو أن يصل الباحث إلى بيانات كثيرة بدرجة يرتبك معها وتجعله متعثراً في طريق الوصول إلى هدفه .[٢]

(١) محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية) ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٩١-٩٢ .

(٢) على عبد الرازق جلبي ، تصميم البحوث الاجتماعية (مناهجها وطرق كتابتها) ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ط –ي .

ونشير هنا أنه من غير الممكن إقامة جسور وقناطر أو بناء منازل بدون إعداد تصميمات ورسومات هندسية لها، فلذلك لا نتصور أيضاً إنجاز أي بحث علمي اجتماعي في أي مجال من مجالات علم الاجتماع بدون وضع تصميم منهجي دقيق مع هذا البحث .

أولاً : مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها :

يتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعتها ونوعيتها ودورها في المجتمع ومدى أهميتها. والدراسة الراهنة لها أهمية قصوى لما تحويه من دور فعال وهام وهو الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال المصريين داخل المجتمع المصري، وذلك على فترات متزامنة منذ ظهور رجال الأعمال في الماضي البعيد، وحتى الآن والأسباب والمتغيرات بل العوامل التي أدت إلى ظهورهم، ومحاولة رصد وتحليل هذا الدور بكل دقة داخل المجتمع المصري لما يحتويه من علاقة يقوم بها رجال الأعمال لخدمة النظام السياسي والتفاعل معه، ذلك لكى ينهض النظام أمام شعبه داخلياً وخارجياً مما يقوى العلاقة بين السلطة ورأس المال، أو رجال الأعمال .

هذا وقد شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات كثيرة في السياسات العامة والتوجهات الرئيسية بحيث يمكن القول أن لكل عقد من هذه العقود الثلاثة سماته المميزة، والمرتبطة بتوجهاته الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية.

ففي الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٣ شهد المجتمع المصري مرحلة تخطيط اتسمت بالمركزية، والتزمت الدولة خلالها بأداء أغلب الوظائف والخدمات العامة مثل الإنتاج والتوظيف والعلاج والتعليم.

يلي ذلك الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٨٥ حيث شهد المجتمع المصري تحولاً كبيراً في السياسات العامة والاقتصادية نحو التوجه إلى الليبرالية المنفتحة على العالم، هذا وقد تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد صدور القانون رقم ٤٢ لعام ١٩٧٤ والتوسع فيه.

وبدءً من عام ١٩٨٤ بدأ الدخول في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، التي تستهدف تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد غير مركزي يعتمد على آليات السوق في تخصيص واستخدام الموارد المختلفة .[١]

أما الثلث الأخير من القرن العشرين فقد شهد اتجاه أكثرية الدول النامية إلى تقليص القطاع العام، وفتح مجالات متزايدة للنشاط الاقتصادي أمام القطاع الخاص، مع تحول اقتصاداتها إلى اقتصادات يتزايد فيها دور قوى السوق تزايداً ملحوظاً في تخصيص الموارد، ومع ذلك لم تزل اقتصاديات هذه الدول اقتصاديات مختلفة تقوم فيها الحكومة بأدوار اقتصادية اجتماعية لا يمكن تجاهلها .[٢]

ويتضح بعد كل هذه التغيرات والتطورات التي شهدها المجتمع المصري أنه بدأ التفكير في القطاع الخاص وتكوين بنية أساسية له، وقد تقرر بالفعل تكوين أول اتحاد لرجال الأعمال المصريين لدعم الرأسمالية الوطنية، في ضوء

---

(١) هناء محمد الجوهري ، سياسة التكيف الهيكلي في مصر ، الأبعاد الاجتماعية ، رجال الأعمال في مصر ، الدور والمسئولية من أعمال مؤتمر التكيف الهيكلي ، مايو ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،١٩٩٥ ، ص٢٦١ .

(٢) أحمد السيد النجار ، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

سياسة الانفتاح الاقتصادي، والقوانين المنفذة له ومنها قانون السجل التجاري والوكلاء التجاريين، وقد تقرر تكوين أول اتحاد لرجال الأعمال المصريين لدعم الرأسمالية الوطنية تقوم على الإشراف وعمل نموذج إداري لها.[١]

وبناءً عليه تم التفكير في إنشاء وجود جمعية تجمع رجال الأعمال المصريين، فقامت جمعية رجال الأعمال المصريين، والتي تأسست عام ١٩٧٩ وهى غير هادفة للربح، وهى الأولى في مصر لخدمة أهداف ودعم سياسات الاقتصاد الحر وتفعيل دور المستثمر المصري وتهيئه المناخ الاقتصادي لمساعدة رجال الأعمال، في ممارسة دورهم في الأنشطة المختلفة في مصر، ووضع تصورات وأفكار رجال الأعمال أمام المسئولين بأجهزة الدولة حتى يكون لهم دور إيجابي في المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، ودعم سياسات الاقتصاد الحر وتعميق دور المستثمر المصري وتقديم الخدمات الإنشائية، والفنية، والتشريعية لرجل الأعمال بما يخدم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها.[٢]

من هنا بدأ التركيز على رجال الأعمال أصحاب الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المصري، ودورهم الفعال لذا وجب رصد ودراسة الدور وآثاره الإيجابية والسلبية على المجتمع.

---

(١) راندا يحي سعد شعبان ، دور رجال الأعمال في التنمية الاجتماعية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع ، جامعة حلوان، ٢٠٠٧،ص ص ٢– ٣ .

(٢) جمعية رجال الأعمال المصرين ، ٢١ ش ديجول ، برج النيل الإداري ، الجيزة ، القاهرة ، إصدار ٢٠١٤.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية الكشف عن الإسهام الفعلي للدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري ويدخل ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية :

١- محاولة الكشف عن أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال في المجتمع المصري .

٢- رصد وتحليل الدور السياسي لرجال الأعمال في المجتمع المصري .

٣- رصد وتحليل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال من واقع المسئولية الاجتماعية في المجتمع المصري .

٤- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة المصرية ورجال الأعمال .

٥- وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور رجال الأعمال في المجالين السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :

تدور تساؤلات الدراسة الراهنة حول تساؤل أساسي مؤداه:

- ما هو دور رجال الأعمال السياسي والاجتماعي داخل المجتمع المصري، ويندرج تحت هذا التساؤل العام عدد من التساؤلات الفرعية على النحو **التالي** :

١- ما هي أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال في المجتمع المصري ؟

٢- ما هو دور رجال الأعمال في المجال السياسي في المجتمع المصري؟

٣- ما هو دور رجال الأعمال في المجال الاجتماعي في المجتمع المصري؟

٤- ما طبيعة العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال ؟

٥- ما هي المقترحات المستقبلية لتفعيل دور رجال الأعمال في المجالين السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري ؟

رابعاً : أهمية الدراسة :

للدراسة الراهنة أهمية علمية وأخرى مجتمعية وتتركز على الآتي :

أولاً: الأهمية العلمية : تتركز الأهمية العلمية في النقاط التالية :

أ- العمل على بناء حلقة وصل بين النظرية والواقع من ناحية وبين تراث علم الاجتماع والواقع الأمبيريقي (الميداني) من ناحية أخرى .

ب- رصد منهج البحث الاجتماعي لدراسة الظواهر الاجتماعية بتعميمات تجريبية للتوصل إلى بعض القوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر في أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الاقتصادي.

ثانياً: الأهمية المجتمعية: وتتركز الأهمية المجتمعية في النقاط التالية:

أ- إلقاء الضوء على الأدوار التي يقوم بها رجال الأعمال للعمل لدفع المجتمع للتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

ب- توضيح بعض الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك الشريحة في المجتمع والنتائج المترتبة على ذلك .

جـ-تحليل بعض أدوار رجال الأعمال على المستوى السياسي والاجتماعي كذلك مدى العلاقة التي تربطهم بصانع القرار في المجتمع المصري وما يترتب على ذلك من توصيات تطبيقية.

خامساً : مفهومات الدراسة :

إن تحديد المفهومات والمصطلحات العلمية تعتبر أمراً ضرورياً في أي بحث علمي وقبل أن يبدأ الباحث في دراسته عليه أن يقوم بتحديد المفاهيم التي يستخدمها، بحيث تكون من الدقة والوضوح مما يجعل القارئ يتابع البحث

بإدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها، لذلك فمن الصواب أن يستهل الباحث دراسته لتحديد مفاهيمها تحديداً يتسم بالدقة والوضوح حتى يتسنى له الوصول إلى تعريف إجرائي يخدم ويثري الدراسة، وتأسيساً على ما سبق **ونظراً لأهمية تحديد المفاهيم فنعرضها كالتالي:**

أ- مفهوم الدور. ب- مفهوم الدور السياسي.

جـ- مفهوم الدور الاجتماعي . د- مفهوم رجل الأعمال .

أ- مفهوم الدور "Role" :

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الدور كالآتي:

مصطلح الدور يتم استخدامه ليمثل السلوك المتوقع من الفرد في أي وضعية أو حالة يتم وضعه فيها مثال على ذلك : عند توزيع الدور على الممثلين في مسرحية درامية، يتم اختيار ممثل ليلعب دور هاملت مثلاً هكذا الدور.[١]

يعرف ليفيLevy الدور : بأنه بمثابة مركز متميز في نطاق متباين اجتماعياً.

ويعرف بارسوتر Parsons الدور على النحو التالي : الدور هو ما يقوم الفاعل الاجتماعي بفعله بعلاقته بالآخرين ويشير "بيدل" " Bidlle " أن مفهوم الدور يمثل تلك الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين، ويتأسس ذلك التعريف على أربعة مصطلحات هي :

---

(1) David l. Sills (editor), International encyclopedia of the social sciences, new york Crowell callers and Macmillan INC,1968,Val.13 .P 546 .

السلوك الشخصي، الإطار، التميز، فالأدوار هي سلوك حيث أن ما يتضمنه تعريف الدور هو فقط تلك الممارسات الظاهرة التي يمكن ملاحظتها والتي تميز الأشخاص الذين نلاحظهم.(١)

ويعرف الدور بصفة عامة على أنه السلوك المنظم الذي يؤديه الشخص في المركز المناسب ليشارك في الموقف، وتنظمه مجموعة من المعايير والقيم والاتجاهات التي يفرضها المجتمع، ولا يؤدى الشخص دوراً واحداً بل مجموعة من الأدوار. (٢)

ويعرف الدور أيضا بأنه فكرة مجردة لسلوك أي موضوع أو هدف، والذي يتشكل من مجموعة ثانوية لتفاعلات ذلك الموضوع، أو الهدف مع مجموعة من القيود التي تظهر عند حدوث هذه التفاعلات، وينتمي الدور دائماً إلى سلوك واضح محدد، والذي يتضمن أدوار أخري، ويطلق على هذا السلوك اسم السلوك التعاوني (٣) Collaborative Behavior.

ويعد مفهوم الدور أحد المفاهيم المرتبطة بدراسة سلوك الأفراد من خلال منهج تحليل الدور وقد عرف " لينتون " " Linton " الدور باعتباره الجانب الدينامي للمكانة تمثل وضعاً اجتماعياً معينا له مجموعة محددة من الحقوق

---

(1) Bruce j. Bidlle, Role Theory, Expectations Identities ,and Behaviors , Academic press, New York, san Francisco , London , 1979 ,pp.55-58.

(٢) محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩ ص ٣٣١.

(3) Guy Genillouel , Alain wegman , Anew Definition for the concept of Role , and why it makes sense , working paper , Oct . 15,2000

والواجبات المرتبطة به، فإن الدور يعني تنفيذ توقعات المكانة، وتوقعات الدور بواسطة السلوك المتوقع لمكانة معينة. [(١)]

ولا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الدور، وإنما تتعدد المفاهيم بتعدد الاتجاهات، وتتباين نسبياً من علم لآخر، وقد كانت بداية الاهتمام بمفهوم الدور في إطار علم الاجتماع، ومنه انتقل إلى العلوم السياسية، ولن ندخل هنا في تفاصيل تعريف الدور في إطار علم الاجتماع والتي ركزت بعض دراسته على المركز الاجتماعي للقائم بالدور وتوقعاته، وركز البعض الآخر على التفاعل الاجتماعي وعلاقته بالآخرين، في حين ركز البعض الثالث على الممارسة السلوكية للقائم بالدور .[(٢)]

المفهوم الإجرائي : ويعرف الدور بأنه عباره عن السلوك الإنساني للفرد، وأن للفرد دوراً مميزاً في المجتمع بتفاعله مع الآخرين في إطار سلوكه الشخصي، والذي ينم عن المكانة التي يتبوءها هذا الفرد في المجتمع المحيط به، مما يعكس شعوره وعواطفه وانفعالاته في تعامله مع الآخرين وحسب التوقعات في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها .

ب- الدور السياسي Political Role :

١-الدور السياسي عبارة عن خيارات وقضايا وقرارات إنسانية، تفسر الجوانب المتعددة لتعاقدات الطابع البشري للأنشطة السياسية.

---

(١) شارلوت سيمورسميث: موسوعة علم الإنسان : محمد الجوهري وآخرون : المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية ، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٣٦٦ .

(٢) على محمود محمد محمود ، دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤ .

٢- الدور السياسي ينصب على الممارسة السياسية التي هي من انتقاء أفضل بديل من بين السياسات الممكنة، وأفضل وسائل لتحقيق الغايات الهامة .

٣- للدور السياسي معايير ضابطة تدور حول محورين:

الأول : التواكب بين أهداف وآليات الدور السياسي من جهة، ومنظومة القيم السياسية في المجتمع من جهة أخرى .

الثاني : ميل ميزان القوى إلى جانب القوى الداخلية والخارجية المواتية للدور السياسي في مواجهة مجموعة الضغوط الداخلية والخارجية المعارضة، والدور السياسي يرتبط بمفهوم السلطة وبمنظومة القيم السياسية في المجتمع.(١)

وهناك من يرى أن الأدوار السياسية تتشكل من مجموعة متوقعة من سلوك الأفراد الذين يتبوؤون مناصب معينة في النظام، والتي تعمل في ظل محددات بيئية وتاريخية وقيم ثقافية، وهي بمثابة عناصر مستقلة تشكل القواعد وتضفي الشرعية على السلوك المصاحب للأدوار السياسية داخل النظام السياسي، مع مراعاة أن كل دور في النظام له مجموعة من الحدود التي إذا انتهت من المحتمل إما أن تؤدى إلى تغير النظام أو إلى إبعاد شاغل الدور عن وظيفته (٢).

ويشمل الدور السياسي التوقعات السلوكية المتبادلة للحاكم والمحكوم والرامية إلى دعم مشروعية الدولة .(٣)

---

(١) عصام محمد ، نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من شبكة النت :
http:www.dR.isam . maktoobblag .com/279279/.

(٢) ماجدة على صالح ، الدور السياسي للأزهر ٥٢ – ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٨.

(٣) إسراء عمران عبد الكافي ، دور القيادة في الإصلاح السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

وبما أن الفرد يكون له دور سياسي في النظام السياسي عندما يدلى بصوته في الانتخابات التشريعية أو يكون عضواً في حزب سياسي ويقوم بواجبه نحو الدولة ما له وما عليه فإنه كذلك يؤدي دوره في النظم الأخرى، وإلى جانب دوره في النظام السياسي نجد له دوراً آخر في أسرته ودور آخر في عمله ودوراً ثالثاً في النظام الاقتصادي والاجتماعي والديني بمعنى أن الفرد يقوم بمجموعة من الأدوار من أجل تحقيقها داخل المجتمع .[١]

وبما أن معظم الدراسات العربية التي تناولت الدور السياسي لنظام أو مجموعة أو مؤسسة بعدت بذلك عن تعريف المفهوم، إلا أن الدراسات التي اهتمت بمفهوم الدور تعتبر من الدراسات الحديثة التي أصبحت دراسات نظرية واسعة الانتشار والاستخدام، ويرجع ذلك إلى اهتمامها بدراسة الأنماط السلوكية للأدوار حيث يعتبر مفهوم الدور أحد أهم المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة السلوك على المستوى الفردي سواء كان على مستوى الجماعات أو المؤسسات.[٢]

إذ هناك عدة صعوبات تواجه مفهوم الدور بصفة عامة ومفهوم الدور السياسي بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى محدوديته في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمعنى دورة الشيء.[٣]

ويعرف الدور السياسي تعريفاً لفظياً على أنه مجموعة من الألفاظ السلوكية والقواعد التي ترتبط بوضع سياسي معين تربط بين النظام السياسي وعدد من

---

(١) أحمد عباس عبد البديع : أصول علم السياسة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٦.

(2) Biddle (Bruce) . Role Theory op cit pp . 334 – 335.

(٣) معاجم اللغة العربية أنظر :

http // :www. almany .com /home . php ? language & long . name .

السياسيين داخل النظام أو خارجه .[١]

ويتضح مما سبق أن الدور السياسي يرتبط ارتباطاً كلياً بالسلطة السياسية الحاكمة أي النظام السياسي كدور فاعل داخل النظام نفسه أو علاقة تبادلية بين النظام والمواطنين بمعنى علاقة الحاكم بالمحكوم بمشاركة فعالة ترتبط بالعمل السياسي .

ونشير هنا إلى أن الدور السياسي يتلخص في علاقة النظام السياسي بالدولة والمواطنين المشاركين في المؤسسات أو المجموعات والجماعات التي تدير منظومة مرتبطة بمنهجية الفكر والاعتقاد والمشاركة في العمل السياسي كالأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية ذات التوجه السياسي، لأن العمل أو المشاركة السياسية بعيداً عن مشاركة النظام السياسي متمثلاً في الدولة ليس له قيمة، فلكل مواطن دور في حياته منه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني داخل مجتمعه على مستوى الأسرة والمدرسة والمصنع وكل ما هو موجود داخل المجتمع .

هذا ويعرف " ريموند Raymond " الدور السياسي بأنه مجموعة سلوكيات وقواعد مرتبطة بموقف سياسي معين مثل رجل الشرطة ورئيس الأركان ورئيس الجمهورية، **وعرف الدور بثلاث تعريفات من حيث :**

١- **توقعات الدور:** تشير إلى الأفراد الذين يتعاملون مع الشخص الذي يشغل منصباً سياسياً.

٢- **توجهات الدور:** تشير إلى الأفكار الخاصة للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة فيما يتعلق بما ينبغي أن يقوم به الفرد عندما يقوم بدور ما في موقف معين.

---

(1) David l . sills (EDITOS) , opcit p. 548 .

٣- **سلوك الدور** : يشير إلى أفعال الفرد حينما يحتل منصباً معيناً، بمعنى تتابع مثالي لأفعال وتصرفات الفرد في موقف تفاعلي ويتم التركيز هنا على نواحي الدور الأمبريقية بدلاً من النواحي المعيارية ويختلف الدور من سلوك لآخر حسب الموقف التفاعلي.[١]

ومعروف أن الدور السياسي هو : أفكار حول ما يتوقع أناس معنيون من أنفسهم القيام به، في التوفيق بين خيارات سياسية عامة، في مواقف سياسية متنوعة، وما يتوقع الآخرون منهم القيام به في تلك الفترة، ويتأثر سلوك المرء، برؤيته ورؤية الآخرين لما يجب أن يشمله دوره لقياس ما يفعله في الواقع .[٢]

***مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تنتج من خلال مستويين :**

الأول : يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية كل على حدة.

الثاني : يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، ويتركز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية، ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول، بل استخدموا واستفادوا من نظرية الدور في مجال العلوم الاجتماعية خاصة في مجال علم النفس الاجتماعي ومجال دراسة الشخصية وكان الاهتمام بموقع الفرد وتأثيره في السياسة العالمية والسياسة الداخلية، وتنمية

---

(1) Raymond F. Hopkins," Political Roles in Anew State Tanzania's first Decade" London: Yale university Press, 1971 P 49.

(٢) السيد محمد السيد عمر ، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام ، رسالة دكتوراه ، قسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٥.

الإنسان السياسية هو الدافع الرئيسي الذي دفع علماء السياسة المعاصرين إلى وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي، وأن إدخال مفهوم الدور السياسي إلى مجال العلوم السياسية فتح الطريق أمام فرع جديد من فروع العلوم السياسية هو علم النفس السياسي الذي يركز على الشخصية ودوافعها وإدراكاتها وأثرها على مجال السياسة .(١)

تعريف إجرائي : وقد وضح أن الدور السياسي عبارة عن أفكار ومشاورات ومناورات بين جماعات تتجه نحو الوصول إلى أدوار سياسية داخل الدولة أو فرض رؤية أو تقبل رؤية الآخرين، وأن هذا الدور يرتبط بدور سياسي هام لرجال الأعمال عندما يقوموا بدور سياسي قد أسندته الحكومة إليهم للمساهمة بدور فعال في المجتمع السياسي والاجتماعي .

جـ- مفهوم الدور الاجتماعي Social Role :

١- يشير مفهوم الدور الاجتماعي إلى الوظيفة المتعلقة بأحد مراكز الجماعة وهو مفهوم وصفي يصف السلوك المرتبط بالجماعة أو المركز.

٢- مفهوم النسق الاجتماعي يمثل مجموعة متميزة من الأدوار ذات الاعتماد المتبادل، ومن ثم فإن الدور يمثل أحد أجزاء النسق.

٣- مفهوم النشاط : هو التفاعل المؤقت والمتميز لعدد من الأدوار التي يكون فيها اعتماد متبادل.

(١) بشير سعيد محمد أبو القربا ، الدور السياسي للمسجد ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥١ .

٤- مفهوم الوظيفة : يعنى سلوكيات معينة تؤدى إلى تأثيرات ملموسة يمكن أن يتلمسها الباحث وغالباً ما يدركها المشاركون في أداء الوظيفة، ويمثل الدور في معناه الملائم سلوكاً يقوم على مجموعه من الحقوق والواجبات في ضوء الوظيفة الاجتماعية.(١)

ويعرف الدور الاجتماعي بأنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك الفرد، ويقوم بوظيفة معينة في الجماعة، ويعرف " لينتون " "Linton " بأنه الجانب الديناميي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة، ويعرف "روتير" " Roter " الدور الاجتماعي بأنه وظيفة الفرد في الجماعة، أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف جماعي، ويعرف " ميريل " " Merel " ١٩٦٥ أهمية الدور الاجتماعي كأحد محددات الشخصية.(٢)

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية " الدور الاجتماعي بأنه:

١- من زاوية البناء الاجتماعي: ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية.

٢- من زاوية التفاعل الاجتماعي : الدور هو سياق مؤلف من مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص من موقف تفاعل اجتماعي .

٣- يعتمد دور الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين فيها. بحيث تتغير تبعاً لأي تغير، وليس للفرد دور اجتماعي واحد، بل تتعدد الأدوار وتختلف

---

(١) عصام محمد ، نظرية الدور في علم السياسة المعاصرة الإنترنت :
http // : www. DR . Isam . Maktoobblag .com /214279/.

(٢) عبد الكريم حمودة ، انظر الإنترنت : Abdel Karim , hamudi 5 cmc.
http //: www : forum , university .net / index .php.

فليس هناك ثبات في الوظيفة أو الأسرة أو السن، فالأدوار تختلف تباعاً حسب ظروف كل شخص .[١]

وللدور الاجتماعي مدخلان واسعان تمتد جذور **أولهما** : إلى حد كبير في الأنثربولوجيا ويركز على الحقوق والواجبات كدور بصفة عامة، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة في بيئة اجتماعية أو نظام اجتماعي .

أما المدخل الثاني : فقد انبثق من تفسير التفاعلية الرمزية عند "مير" حيث تتحول بؤرة الاهتمام فيه من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى العمليات التي هي أوفر حظاً من النشاط، والتي يمارس بها أفراد المجتمع أدوارهم وينفذون بها الإجراءات التي تخصهم .[٢]

ويستخدم مفهوم الدور في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثربولوجيا بمعان مختلفة فأحياناً يعرف الدور باعتباره نموذجاً يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع المكانة الاجتماعية داخل الجماعة .

وتعرف الأدوار الاجتماعية كمسئولية اجتماعية لرجال الأعمال بأنها التزام مستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي يساهم في التنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم كما عرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية

---

(١)عبد الكريم حمودة ، انظر الإنترنت : Abdel Karim , hamudi 5 cmc.
http //: www : forum , university .net / index .php.

(٢) ماركسان محمد محمود ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .

لمنشآت القطاع الخاص بأنها الالتزام بالمساهمة في التنمية من خلال العمل مع موظفيها، كما تساهم منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به، مع حسن التصرف بدوافع وبنية أخلاقية. (١)

ويعرف الدور الاجتماعي حين يتوافق الأفراد مع التوقعات الأكثر عمومية لمختلف الفئات الاجتماعية الشائعة وعلى سبيل المثال (العامل والأب والأم) .(٢)

تعريف إجرائي : الدور الاجتماعي هو دور يقوم به الشخص في وسط مجموعة يكون لهذا الدور أثر فعال في شكله ومضمونه، مثال ذلك الأب ودوره في الأسرة كذلك الزوجة والابن لكل دور داخل الأسرة، كذلك الدور الاجتماعي للمدرس في مدرسته لا يكتمل هذا الدور إلا في وسط مجموعة داخل المدرسة يعلم الأبناء ... الخ .

د- مفهوم رجل الأعمال : Businessman :

إن بداية مصطلح رجل الأعمال في أوروبا يقصد به فئة كبار الأغنياء، تمييزاً لهم عن ذوى الثروات القليلة والمتوسطة أو من يمتلك الثروة، وإدارة الأعمال، والسعي إلى الربح.(٣)

---

(١) عامر سعيد عامر ، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١١ .

(٢) جوناثان تيرنر ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٣) كمال المنوفي ، على الصاوي (تحرير) ، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان ؟ دراسة سياسية تحليلية لآراء رجال الأعمال في مجلس الشعب ، برنامج الدراسات البرلمانية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

ورجل الأعمال هو الشخص الذي يعمل من خلال منظمة أو شركة ويرتبط اسم رجال الأعمال غالبا بوظائف أصحاب الياقات البيضاء، ومن أجل تجنب التمييز على أساس الجنس أو تخليد الصور النمطية، فإن المصطلح غالباً ما يستبدل بكلمة Business persons لتشير إلى الجنسين، أما مصطلح Businessman فهو أقل شيوعاً .(١)

ويتسع مفهوم رجل الأعمال Businessman في بعض الأحوال ليشمل كل من يمارس أو يملك نشاطاً تجارياً أو صناعياً يعتمد فيه على رأس ماله الخاص، ويضيق في أحوال أخرى حيث يقتصر على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي فإن المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي، وبين إمكانية التأثير على صناعة القرار في المجتمع اعتماد على النفوذ الاقتصادي والسياسي .(٢)

ويعرف رجال الأعمال بأنهم فئة خاصة جداً تختلف عن بقية فئات المجتمع في الممارسة والسلوك وطبيعة علاقاتهم وحجم تعاملاتها، فهي طبقة تلعب بمئات الملايين من الجنيهات نظرا لطبيعة عملها في الإنتاج والصناعة والتجارة والخدمات والأعمال بمفهومها الواسع، مما أضفى على تلك الطبقة هالة من

---

(1) http . www . business dictionary. Com/ definition / Businessmen htm 19 – 4-2014.

(٢) أحمد زايد ، سامية الخشاب ، سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ، (١٥-١٦ مايو ١٩٩٥)، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ص ٦٤ .

الغموض والإثارة حتى أضحى اهتمام أفراد المجتمع بمعرفة أحوال تلك الطبقة ومعرفة ما يدور داخلها ضربا من الخيال .(١)

ويرى حسين صبور أن رجل الأعمال الحقيقي هو من له رؤية مستقبلية اقتنع بها ووهب حياته لتحقيقها في مجال ما، على أن يضيف قيمة في هذا المجال، مع عدم ارتباط ذلك فقيراً أو غنياً، وإنما عليه أن يكون ذا فكر، يشعر بالمواطن المصري، يتألم لحزنه، ويسعد لفرحه .(٢)

وقد عرفت كلمة رجال الأعمال " Enterepreneur "التي ظهرت في اللغة الفرنسية منذ زمن بعيد قبل ظهور أي مفهوم، وفي القرن السادس عشر عرف عن العسكريين بأنهم في هذه الفترة رواد الأعمال Entrepreneurs . وكان يطلقها الفرنسيون أيضاً على مقاولي الطرق والكباري، ونوعاً ما على المهندسين المعماريين، وفي أواسط القرن الثانى عشر عرف الكاتب الفرنسي Bernard forest de برنارد فورست دي بيليدور بأن رائد الأعمال أو رجل الأعمال هو الشخص الذي يأتي بالعمال والمواد ويقوم بعمل المنتج وبيعه بأسعار متفق عليها من قبل.(٣)

---

(١) طلعت المغربي ، صورة رجال الأعمال (أصول مصرية) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) حسين صبور ، دور رجال الأعمال في المجتمع ، في ندوة بصالون إحسان عبد القدوس ، نقابة المهندسين ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١.

(3) David l . sills (ed.) op cit . pp 37 .

وقد عرف "ومهوف " كبار رجال الأعمال بأنهم يسعون إلى العمل في الوظائف السياسية العليا، ومن ثم فإنهم يصبحون جزءاً لا يتجزأ من صفوة القوة.(١)

وهناك تعريف يقول بأن رجال الأعمال هم من يديرون مشروعاتهم الخاصة بكفاءة علمية ومقدرة مالية، وتمثل إسهاماتهم إضافة للاقتصاد القومي.(٢)

ويعنى مفهوم رجال الأعمال الجماعة أو الجماعات من فئة أفراد المجتمع الذين يجمعهم العمل في مجال الأعمال أي في مجال السوق سواء منتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين أو مشتغلين في إدارة الشركات، ويعرف بأنهم جماعة أو مجموعات من أفراد المجتمع يجمع فيما بينهم عنصر العمل في مجال الأعمال، فهم إما منتجون أو وسطاء، أو وكلاء أو ملاك يشتغلون في إدارة الشركات على اختلاف أنواعها .(٣)

ويتضح فيما سبق أن رجال الأعمال (إجرائياً) هم الفئة العليا التي تملك مشروعات حيوية وثروات طائلة نتيجة هذه الأعمال ومنهم من هو منتج ومن هو وكيل أو مالك وهم قائمون على إدارة شركات مختلفة ومتنوعة، هذا وقد

---

(١) أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٥ .

(٢) سعاد عبد الرحيم ، المؤتمر السنوي الخامس " التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً " ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦٦ .

(٣) محمد السيد سعيد، رجال الأعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٧.

ظهر هذا المفهوم بداية في أوروبا ثم بدأ يتداول بعد ذلك، ثم لقب رجل الأعمال بأصحاب الياقات البيضاء لما يملكون من ثروات وإدارة، ولكن ثبت أن الرجل الناجح منهم هو من يملك رؤية مستقبلية اقتنع بها ووهب حياته لتحقيقها في مجال عمله، لأنه صاحب فكر، وهو يعد من صفوة المجتمع أياً كانت غربية أو عربية ورجل الأعمال بما له من ثروة تضاف إلى الاقتصاد القومي لبلده أياً كان .

سادساً: الاتجاه النظري :

يعتمد الباحث في دراسته الراهنة على النظرية البنائية الوظيفية من بين النظريات الأخرى، لأنها صاحبة توجه متميز في دراسة العلاقات الاجتماعية، والأنساق التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاجتماعي، وبما أن النظرية في أى علم من العلوم بما في ذلك علم الاجتماع هي الفعل الموجه لممارسات العلم النظرية والمنهجية، وهى الركن الأساسي وليس الوحيد، لتحديد موضوعاته ومهامه العلمية والمجتمعية، فهي لا تقوم بدور البوصلة التي توجه السير في العمل العلمي، بل هي قبل أن تكون بوصلة فهي عقل منبه لوضع المرحلة وأهدافها، وفي ظل النظام العالمي الجديد استحدثت آليات جديدة لم تتطرق النظريات التقليدية لقضاياها الأساسية بصورة مباشرة، وإن كانت هذه النظرية قد عالجت صوراً أخرى تحتوى في بعضها على قدر من المعطيات الجوهرية، وفي إطار الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالأفكار في النظرية يجب أن تتبع إحداها الأخرى لا أن تتناقض معها .

ونجد أن النظرية بشكل عام تتعلق بتأويل كل ما تستطيع كشفه والاتفاق عليه من الوثائق، ولذلك فنحن بحاجة أن ندخل في حسابنا العلاقة بين ما تخبرنا عنه النظرية وبين الحدث الذي نحاول فهمه، وهذا يكشف عن جانب هام

في النظرية وهو درجة مرونتها، لذلك يجب أن نتذكر دائماً أن نعيش في عالم لا يعطينا إجابات قطعية ونهائية ومثلما يتغير العالم من حولنا كذلك تتغير النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم، والنظرية المناسبة هي التي تستطيع أن تحدد وبصورة تفصيلية أكبر العمليات الداعمة، والمواقف التي تعمل فيها تلك الآليات السببية حيث أن قدرة النظرية على تحديد العمليات السببية، وإضفاء سبب دون آخر هي التي تجعل تلك النظرية تكتسب فاعليتها التفسيرية، وتعطيها ما تتصف به من تناسق، ويرى بارسونز أن المعايير هي تلك القواعد المقبولة اجتماعياً التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم، وأن فكرة النسق أو النظام تزودنا بالاستعارة الأساسية في نظرية بارسونز: وهى المماثلة التي يقيمها بين النسق الاجتماعي والكائن العضوي.(١)

وتنطلق الدراسة الراهنة من فكرة أساسية مفادها أن التوجه النظري للباحث في معالجة موضوع البحث تحكمه مجموعة من المبررات الموضوعية في تبنى اتجاه نظري محدد في المعالجة كما ينعكس ذلك على طبيعة تناوله للقضايا والمشكلات التي يتضمنها موضوع البحث.

ويرى الباحث ضرورة فحص التراث السوسيولوجي للكشف عن موضوع دور رجال الأعمال سواء كان الاجتماعي أو السياسي في المجتمع المصري، وذلك من خلال استعراض الاتجاهات النظرية المختلفة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، وذلك بهدف استخلاص رؤية محددة تتفق مع بنية المجتمع المصري وتحديد موقف الدراسة من هذه الاتجاهات وبلورة التوجه النظري الذي يوجه سير الدراسة الراهنة .

(١) إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس – ترجمة محمد حسين غلوم ، محمد عصفور ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٢٤٤ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩ – ٦٥ .

لـذلك سـوف نهـتم بعـرض الاتجـاه النظـري العـام بخصـوص النظريـة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وهى الدور الاجتماعي والسياسي لرجال الأعمال في المجتمع المصري، فهناك من الأساتذة في علوم النظرية الاجتماعية لهم رؤية نظرية فقيل أنه إذا كنا ندرس طبيعة التنظيم أو الترتيب الاجتماعي في أحد المجتمعات فإنه من الأفضل للباحث الـذي يتصـدى لهـذا الموضـوع أن يختـار (البنائيـة الوظيفيـة) وذلـك باعتبـار المجتمع مازال في وضعه وتنظيمه وترتيبه الانقسامية، التي يشبهها إميل دور كـايم بـدورة الأرض التـي يتشـكل بناؤهـا مـن مجموعـة مـن الحلقـات المتجـاورة والمتماثلة، وفي هذا الإطار فإننا نجد المجتمع الريفي في العالم الثالث عموماً تتشـكل مجتمعاتـه المحليـة مـن العائليـة والقبليـة، حيـث تشـكل القبيلـة الوحـدة الاجتماعية الرئيسية في المجتمع فيها الغني والفقير، المستغل والخاضع، وبرغم ذلك فإن العلاقات القبلية أو العائلية لها أولوياتها على كل أنواع العلاقات الأخرى التي ترتبط بالأوضاع في المجتمعات المتقدمة، لذا فإن الوعي العائلي أو القبلي سابق هذه المجتمعات على الوعي الطبقي مثلاً، فاختيار هذه النظرية هو الصواب .[(١)]

إن هذه النظرية وفي ضوء مسلماتها ترى أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في نسق الروابط الاجتماعية القائمة في إطارها والتي تساهم في خلق المعايير التي تضبط السلوك للفرد وفقاً لثقافة المجتمع القائم والتي من شأنها أن تعمل على

---

(١) على ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٢٨ – ١٢٩.

الحفاظ على النسق العام (المجتمع) ومن خلال هذه النظرية فإن البنائية الوظيفية تركز على الأدوار التي تتخلق والتي هي نتاج طبيعي لمجموعة من التفاعلات القائمة فيها، وما تحتويه من عمليات تساند وتكامل وظيفي .(١)

ويعتبر النسق جزءاً لا يتجزأ من الأنساق ككل متكامل النسق من خلال الدور لأهميته كدور فعال وإيجابي لما يقوم به من خلال رجال الأعمال من خلال مساندة هذا النسق لكي يتكامل، أي الجزء في الكل، والكل في الجزء، وبناءً عليه فإن الأنساق تعنى وجود مجتمع لا يوجد به أي معوقات للدور الفعال الذي يقوم به رجال الأعمال في تكامل الأنساق وتقع المسئولية الاجتماعية في عاتق ومسئولية دور رجال الأعمال في بناء المجتمع والترابط داخل هذا المجتمع .

إن البنائية الوظيفية كما يعرفها بارسونز هي نظرية (الأنساق الاجتماعية) وهي عبارة عن التوليف بين المنظور البنائي الاجتماعي عند دور كايم ومنظور الفعل الاجتماعي عند فيبر مع آراء من علماء اجتماعيين أبرزهم فرويد. ويرى بارسونز أن أفراد المجتمع يكتسبون القيم والمعايير (القواعد) والأدوار الأساسية من خلال التنشئة الاجتماعية، وأن النجاح في استدماج قيم المجتمع ومعاييره وأدواره شرط لازم للنظام الاجتماعي، وأن الإخفاق في اكتسابها أو قبولها علامة على الانحراف وذلك يحتاج إلى قدر من التوضيح يشمل مفهوم النسق الاجتماعي البناء والأداء الوظيفي معاً، وتبدو الوظيفة التكاملية للنسق الثقافي والاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية في النظرية الوظيفية، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز القيمة والسلوك المقبول اجتماعياً وهي

---

(١) أحمد زايد ، المداخل النظرية لدراسة الأسرة ، في أحمد زايد وآخرون الأسرة والطفولة ، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٨ ، ص ٦– ٨ .

وظائف مألوفة للكنيسة والمدرسة، وهى أساس الاجتماع الإنساني الذي يدعم النظام الاجتماعي، إن صفوة المجتمع عليها دور مهم في المحافظة على نسق القيم .(١)

ويتضح من ذلك أن هناك دوراً مهم لإنجاح دور رجال الأعمال يتمثل في أن يكون هناك اندماج من قيم المجتمع ومعاييره وأدواره كشرط لازم للنظام الاجتماعي، وذلك لكي يشعر المجتمع بأهمية دور الصفوة أى طبقة رأس المال بدورهم في المحافظة على نسق المجتمع ككل.

وإذا نظرنا إلى ماكس فيبر ودوره في النظرية الاجتماعية فهو ممن اهتموا بالتطورات التاريخية التي انتهت بظهور الرأسمالية، هذا وقد أوضح ماكس فيبر مدى تطور البرجوازية وكذلك جاء ماكس فيبر بالأخلاق البروتستانتيه، مع توضيح أن هناك نسقاً من البروتستانتيه ساعد في نمو الاقتصاد الرأسمالي، كما يمكن الاستفادة من ماكس فيبر والنموذج المثالي الذي يمكن تأسيسه لرجال الأعمال ومقارنته بالواقع، خاصة بالقضايا الاقتصادية ولمعرفة ما يتعلق بتحديد إطار نظري شامل له القدرة النسبية على فهم واقع رجال الأعمال وإدراك العلاقة السببية بينهم وبين المجتمع الذي يعيشون فيه، واستخدام هذه النماذج كوسيلة للمقارنة الوضعية والعملية والقياس على ذلك وتحديد مدى انحراف رجال الأعمال عن دورهم الواقعي أو عن دورهم المثالي في المجتمعات التي ينتمون إليها.(٢)

---

(١) مصطفى خلف عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، تقديم محمد الجوهري ، منظورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(٢) علـى ليلـه ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، ط٢، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٦٠٢ – ٦٣ .

وفي كتابة " نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي عرف فيبر علم الاجتماع بأنه العلم الذي يفسر السلوك الاجتماعي والذي قسم السلوك إلى ثلاثة مقاييس وهى : -

١- وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معاً ويكونان السلوك أو الحدث الذي نريد دراسته.

٢- وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد.

٣- وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك لدى الأفراد .

وقد يبدو أن سلوك الأفراد يتغير من وقت لآخر تبعاً لطبيعته وأهمية الأدوار الاجتماعية التي تتفاعل مع دوره الوظيفي.(١)

هذا وقد أكد فيبر أن للفهم الذاتي دوراً كبيراً في اتخاذه قراراً علمياً على درجة بالغة من الأهمية، فقد عرف الفعل بأنه سلوك إنساني ظاهر أو مستتر يمنحه الفرد من خلال مشاركته السياسية، فهو عضو فاعل في المجتمع، فالسلوك الذي يخلو من المعنى الذاتي لا ينتمي إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة، فعلم الاجتماع كما يوضح فيبر هو العلم الذي يسعى إلى دراسة الفعل الموجه إلى سلوك الآخرين .(٢)

بعد هذا العرض لأهم الاتجاهات النظرية، فقد عرض الباحث فرضيات تشكل صلب الموقف النظري في دراسة دور رجال الأعمال وعرض الاتجاه الوظيفي كرؤية نظرية في هذا الإطار البحثي .

---

(١) إحسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية المتقدمة ، دار وائل للنشر ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٧٢ .

(٢) نيقولا تيما شيف ، النظرية في علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٠-٢٦١ .

هذا وقد نظر بارسونز إلى تكوين النظام باعتباره عملية وبناء مما يربط بين نظرية الفعل والبناء موضحاً بأن نظرية الفعل هي نظرية بنائية وقد يتطابق هذا مع دور رجال الأعمال الاجتماعي والسياسي في المجتمع كفعل داخل البناء المجتمعي الكبير للمجتمع، لذا صور عملية التنظيم باعتبارها **عملية على النحو الآتي :**

١- يواجه الفاعلون توجهات ينبغي أن يتفاعلوا بداخلها.

٢- أن طريقة توجه الفعل هي انعكاس لبناء حاجاتهم وللكيفية التي تغير بها بناء الحاجات النظرية .

٣- أثناء عمليات التفاعل، تلك العمليات التي تتضمن قبول الأدوار والاتفاق على الدور وتبادل الأدوار، تبرز المعايير عندما يكيف الفاعلون توجهاتهم فيما بينهم .

٤- تنظم هذه المعايير مواقف التفاعل اللاحقة، وتضفي عليها طابع الاستقرار.[١]

ويمكن أن يقال عندما ينظم الفاعل أن "النسق الاجتماعي" موجود لذا فإن النسق الاجتماعي ليس بالضرورة المجتمع كله، إذ يمكن أن يطلق مفهوم النسق الاجتماعي على أى نمط منظم للتفاعل، سواء أكان هذا النمط صغيراً أو كبيراً، أما عند التركيز على المجتمعات الكلية أو أجزاء صغيرة منها، نرى أنها مجموعات متداخلة من الأدوار التنظيمية ويشار هنا إلى الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها ذلك الكل باعتبارها أنساقاً فرعية .

---

(١) جوناثان تيرنر ، سابق ، ص ٥٨ .

سابعاً : الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : دراسة ماركسان محمد محمود (٢٠٠٤م) :[١]

بعنوان : الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي الذي يقوم به رجال الأعمال لخدمة المجتمع المصري ومدى مساهمتهم في حل بعض المشاكل والتعرف على رؤية رجال الأعمال لسياسات وآليات النهوض بالمجتمع، كذلك التعرف على المشكلات أو العقبات التي تقف في مواجهة أداء رجال الأعمال لأدوارهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك التعرف على موقف رجال الأعمال من السياسات الاجتماعية القائمة ومقترحاتهم لتطوير المجتمع كذلك التعرف على دور رجال الأعمال في الحفاظ على تماسك المجتمع .

وينطلق من هذه الأهداف تساؤلات مفادها التعرف على طبيعة دور رجال الأعمال المصريين في المجتمع وأسبابه منبثقه من أهداف الدراسة .

هذا وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية للوصول إلى نتائج وقد تم الاعتماد على (المنهج التاريخي) وذلك للوصول إلى الخلفيات التاريخية لرجال الأعمال، ويعد المنهج التاريخي من أهم المناهج المستخدمة في علم الاجتماع لدراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية ذات الجذور والأبعاد التاريخية، **ثانياً** (دراسة الحالة) منهج لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو عاماً هذا ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة حينما تكون الوحدة فرداً بأنه الطريقة المنظمة

---

(١) ماركسان محمد محمود ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

لجمع بيانات كافيه عن شخص معين باعتباره وحده من وحدات المجتمع، وذلك بقصد التعرف على طبيعة المراكز التي يشغلها في المجتمع، وفي هذه الحالة نستخدم "دراسة الحالة " لدراسة حالة بعض رجال الأعمال الذين يساهمون في مختلف مجالات المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصاد للمجتمع والتعرف على الدوافع التي تقف وراء مساهمتهم وتحديد السلبيات التي تعوق القيام بهذا الدور، وتم اختيار الحالات المختلفة لرجال الأعمال.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

١- أن الخلفية التاريخية لرجال الأعمال تتجسد في البرجوازية والطبقة الارستقراطية في المجتمع الرأسمالي، لعب المستثمرون دوراً حيوياً في الثورة الصناعية منذ بدايتها .

٢- ساعدت التحولات العالمية على تبلور وظهور الرأسمالية المصرية، إلا أنها بدأت واضحة للعيان في عصر " محمد على " نظراً لإصدار أمر عام أعطى فيه الحق بملكية الأرض، والذي مثل الميلاد الحقيقي للبرجوازية الزراعية.

٣- اتسم دور كبار ملاك الأرض الزراعية – الذين يمثلون رجال الأعمال بالرغبة في تنمية المجتمع وتطويره من خلال الاهتمام باستخدام أسلوب نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي.

٤- البداية الحقيقية لرجال الأعمال في مصر قبل الثلاثينيات وتحديداً عند إنشاء بنك مصر.

٥- وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين مرحلتين متدرجتين من مبررات الاعتماد على الدور المتنامي للقطاع الخاص، وذلك من خلال مراجعة الوثائق الرسمية وبيانات الحكومة وخطط عملها.

وقد وضح من نتائج الدراسة أيضاً أن القطاع الخاص مكمل للقطاع العام وذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهذه هي المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية والتي حسمت فيها الاختبارات لصالح القطاع الخاص لتخليص قوى السوق من كافة القيود التي تحول دون عملها بكفاءة.

وقد أدى إتباع الدولة لسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي منذ التسعينيات وحتى الآن إلى بروز مكانة رجال الأعمال وزيادة دورهم الاجتماعي والاقتصادي .

الدراسة الثانية : دراسة وائل محمد محمد العشري (٢٠٠٥) :[١]

بعنوان: تأثير نشر أخبار جرائم المال العام على صورة رجال الأعمال عند قراءة الصحف في مصر:

تنقسم هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهى التعرف على صورة رجال الأعمال في الصحافة المصرية من خلال ما ينشر عن جرائم المال العام التي يرتكبها بعضهم ويتضمن ذلك التعرف على ملامح صورتهم في صحف الأهرام – الوفد – الأهالي – الأسبوع .

كذلك التعرف على صورة رجال الأعمال لدى قراء الصحف، وتتدرج الأهداف تحت مجموعة من التساؤلات مفادها يشمل أسئلة موجهة بصيغة من الأسئلة تعطى ملامح الأهداف نفسها، هنا وقد اعتمدت هذه الدراسة على مناهج للبحث منها المسح الإعلامي والمقارن واستفادت من إمكانيات المنهج الأول في

---

(١) وائل محمد محمد العشري ، تأثير نشر أخبار جرائم المال العام على صورة رجال الأعمال عند قراءة الصحف في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

مسح المضمون الصحفي المتعلق بجرائم المال العام التي يرتكبها بعض رجال الأعمال، ومن المنهج الثاني في المقارنة بين رجال الأعمال في الصحافة القومية الأهرام ممثلاً لها، والحزبية (الوفد والأهالي) والخاصة (الأسبوع)، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون للتعرف على المضامين التي تقدمها الصحف المصرية حول جرائم المال العام التي يرتكبها عدد من رجال الأعمال، وكذلك استمارة الاستبيان حول اتجاهات قراءة الصحف نحو رجال الأعمال وصورتهم لدى القراء، ودور الصحافة في ذلك.

كذلك اعتمدت الدراسة على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام للتعرف على تأثير الاعتماد على الصحافة المصرية في صورة رجال الأعمال لدى قراء الصحف.

هذا وقام الباحث بإجراء عينة على (٤٠٠) مفردة من الجمهور للتعرف على صورة رجال الأعمال لديهم، وتأثير اعتماد هؤلاء على الصحف المصرية في تكوين اتجاهاتهم نحو رجال الأعمال وملامح صورة رجال الأعمال لدى هؤلاء القراء.

هذا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهى :

١- أن الصحافة المصرية عند نشر ومعالجة جرائم المال العام التي يرتكبها رجال الأعمال تقتصر على نشر تطورات هذه القضايا دون الوقوف عند أسبابها والعوامل التي أدت إليها .

٢- إن الفنون التحريرية التي تعتمد عليها الصحف المصرية عند تغطيتها لشئون الجريمة بشكل عام، وجرائم المال العام التي يرتكبها عدد من رجال الأعمال بشكل خاص تركز على المواد الإخبارية دون الاهتمام بالفنون التحريرية الأخرى كالمواد الاستقصائية ومواد الرأي التي تمثل مرتبة متأخرة مقارنة بالفنون التحريرية .

٣- رأى الباحث هنا وجود تشابه بين صحيفتي الأهرام والوفد عند تغطيتهم لجرائم المال العام.

٤- لاحظ أيضاً أن جرائم المال العام التي ارتكبها بعض رجال الأعمال تنوعت بين الاستيلاء على المال العام، والحصول على قروض بدون ضمانات واستغلال النفوذ، حتى سرقة تراث الأجيال (قضية الآثار الكبرى) .

٥- هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب على الصحف الالتزام بها عند تغطيتها لشئون الجريمة، وأهمها عدم نشر أسماء المتهمين وصورهم وعدم نشر ما تتولاه سلطات التحقيق.

٦- أن الصحف المصرية تفتقر إلى الأخذ بزمام المبادرة عند تغطيتها لشئون الجريمة بوجه عام وجرائم المال العام بوجه خاص .

٧- أن مصر تعتبر من أكثر الدول العربية من حيث قضايا الفساد والتي يتم الكشف عنها، ولا يرجع ذلك فقط إلى كثرة عدد قضايا الفساد الموجودة، ولكن إصرار الدولة على مكافحته والوقوف في وجهه، وهناك مجموعة أخرى من التوصيات لكن ما قدمناه هو أبرز ما فيها وأهميته حيوية بالنسبة للبحث .

الدراسة الثالثة : دراسة وردة هاشم الجارحي (٢٠٠٥ م) :(١)

بعنوان: الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر:

أولاً : هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور رجال الأعمال في التأثير على توجهات السياسة المصرية، سواء على صعيد السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، من خلال تحليل الدور الذي يقوم به رجال الأعمال في

---

(١) وردة هاشم الجارحى ، الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر ، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

صنع تلك السياسات أو المشاركة في تنفيذها .

كذلك تناولت الدراسة مجموعة من التساؤلات مفادها ما هو دور رجال الأعمال في السياسة المصرية وما العوامل التي تؤثر على حركة رجال الأعمال في القيام بهذا الدور وما طبيعة هذا الدور وما الأدوات المستخدمة في هذا الدور وما درجة الاستقلالية لرجال الأعمال عن الدولة وما طبيعة العلاقة بين الثروة والسلطة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع المصري ؟

هذا وتشمل هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية لتحقيق تلك الأهداف والإجابة عليها كالمنهج التاريخي للتعرف على المعطيات التاريخية التي تؤصل للموضوع محل الدراسة، وتوظيفها بالقدر الذي يخدم أهداف البحث، ويفيد في بلورة الأصول التاريخية وتوصلت الدراسة إلى **مجموعة من النتائج أهمها :**

١- أن رجال الأعمال في مجلس الشعب تم تركيزهم على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب السياسية.

٢- عدم استخدام رجال الأعمال وخاصة الحزب الوطني لأداء الاستجواب واقتصار هذه الأداة على المستقلين.

٣- ضعف الأداء التشريعي لرجال الأعمال .

٤- هناك عدد من رجال الأعمال يستفيدون من الدولة بمزايا وتسهيلات كعلاقة منفعة وارتباط.

٥- يفضل رجال الأعمال التعامل مع الدولة كأطراف تشترك معها في الأهداف الاقتصادية وأهمها هدف دفع النمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرر الاقتصادي.

٦- العلاقة الوثيقة بين عدد من كبار رجال الأعمال والدولة وهناك اتصال مباشر وغير مباشر برئيس الدولة، ودخول مجموعة من الوزراء السابقين بالدولة مجال الأعمال بعد ترك مناصبهم .

الدراسة الرابعة : دراسة فيصل بن عبد الله العتيبى (٢٠٠٧) :[١]

بعنوان: دور رجال الأعمال في تنمية المجتمع السعودي:

هدفت هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف قسمها الباحث إلى ثلاثة أنواع من الأهداف محصورة في فهم رجال الأعمال لدورهم التنموي وما الأدوار التاريخية لرجال الأعمال ومسيرتهم التنموية والآليات والطرق التي تحدد التنمية والمعوقات التي تعوق دورهم التنموي مرتبطاً بفرعية الهدف إلى مستوى التعليم لرجل الأعمال كذلك كان الاهتمام بالتعليم والسن وعلاقة ذلك بالدور التنموي لرجل الأعمال في المجتمع السعودي .

كذلك مجموعة من الأسئلة مرتبطة بنفس الأهداف والمعاني في صورة تساؤلات.

هذا وقد استخدم الباحث الأساليب والمناهج الآتية للتعرف على الدور الحقيقي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع السعودي ومنها : الأسلوب التاريخي والأسلوب الوصفي كما استخدم جمع البيانات، باختيار عينه عشوائية لهذا النوع من الدراسات نظراً لتوزيع مجتمع البحث كرجال الأعمال إلى ثلاث طبقات من حيث التصنيف أو الملائمة المالية إلى فئات رجال الأعمال الصغرى والوسطى والعليا .

---

(١) فيصل بن عبد الله العتيبي ، دور رجال الأعمال في تنمية المجتمع السعودي ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب قسم الاجتماع – جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

كذلك (الاستبيان) كأداة لجمع البيانات من بعض رجال الأعمال المختارين للبحث، تكونت من ثلاثة أقسام كما يلي : قسم الخصائص الاجتماعية والبيانات الأساسية للعينة – قسم يتعلق ببحث العينة للتنمية بالمجتمع السعودي – قسم يتعلق ببحث فهم العينة للدور التنموي، وذلك من خلال طرح (٣٦) سؤالاً تم توجيهها للعينة للتعرف على دورهم التنموي في تنمية المجتمع .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهى :

١- وجود فهم محدد لرجال الأعمال للتنمية على أنها تطوير وتحسين الأوضاع الاجتماعية للدولة يمكن أن يتم تحقيقها من خلال التعاون بين الدولة والقطاع الخاص .

٢- يعوق تحقيق التنمية في المجتمع العربي السعودي في المملكة معوقات اجتماعية تمثلت في النظرة الدولية للمجتمع لبعض المهن وانخفاض قيمة العمل لدى الشباب .

٣- أثبتت الدراسة قناعة المبحوثين بدور معين لرجال الأعمال في التنمية يتركز على دعم الدولة في التنمية كالتوطين للوظائف والتعليم .

٤- يطالب رجال الأعمال الحكومة بتخفيف البيروقراطية والروتين الحكومي والانفتاح على العالم الخارجي .

٥- ثبت أن هناك علاقة بين النشاط الرئيسي لرجال الأعمال وبين أنشطتهم التنموية مما يدل على زيادة الوعي بالدور التنموي لدى رجال الأعمال .

الدراسة الخامسة : دراسة راندا يحيى شعبان (٢٠٠٧ م) : (١)

بعنوان: دور رجال الأعمال في التنمية الاجتماعية في مصر:

وهدفت هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهى إلقاء الضوء على مفهوم رجال الأعمال تحديداً والتعرف على أهم التطورات والتغيرات التي أدت إلى ظهوره والتعرف على دوره في تنمية المجتمع وخاصة في التنمية الاجتماعية، وتوضيح أهم أسباب ظهور رجال الأعمال في المجتمع المصري وأهم المجالات التي ساهموا فيها في المجتمع المصري، كذلك تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة مرتبطة بالأهداف مباشرة .

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة على مناهج وأدوات للبحث منها تحليل الدور، ولا يعد منهج تحليل الدور منهجاً لجمع البيانات فقط، ولكنه أداة تصورية وتحليلية، والحقيقة أن هذا المدخل يعد مثالاً ممتازاً للعلاقة التبادلية بين النظرية والمنهج في البحث الاجتماعي، كذلك منهج دراسة الحالة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نطاقاً اجتماعياً أو مجتمعاً، كذلك المنهج الإحصائي في تقارير جمعية رجال الأعمال وتفسير دلالتها وعلاقتها بالدراسة، كذلك المنهج التاريخي لدراسة الحقائق التاريخية عن طريق الوثائق في الماضي وتأثيرها في الحاضر، والاعتماد على هذا المنهج لتوضيح التطور التاريخي لرجال الأعمال أى التطور من القطاع العام إلى الخاص. كذلك استخدمت الباحثة المقابلة لجمع البيانات أيضا للوصول إلى مستوى أكثر إحاطة بكافة المعلومات ويمكن للمبحوث استخدام المراقبة الشديدة لذلك .

---

(١) راندا يحيى شعبان ، دور رجال الأعمال في التنمية الاجتماعية في مصر ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

هذا وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها :

١- التعليم والفئة العمرية لرجال الأعمال من (٣٥ – ٥٥) سنة أي أن أغلب رجال الأعمال يتراوح سنهم بين هذه الفئة العمرية عندما يأخذون وضعهم في السوق .

٢- أكثر رجال الأعمال متزوجين أكثر من مرة .

٣- أن رجال الأعمال لم يصرحوا بالدخل من عملهم .

٤- عدم وجود تخطيط جيد لمسئولية رجال الأعمال ومسئولية الدولة فكل منهم يلقي المسئولية على الآخر .

٥- معظم رجال الأعمال ذوى الدور الملحوظ من أصحاب المناصب السياسية التي تتشكل بالانتخاب في (مجلس الشعب – الشورى – المجالس المحلية).

٦- ظهور دور لرجال الأعمال في القرى أكثر منه في المدن .

٧- التعليم المتوسط هو السائد بين رجال الأعمال .

ب- الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى : دراسة : وندسور وولتر ادوارد Windsor Walter Edward (١٩٨١):[١]

وهذه الدراسة أطروحة دكتوراه تناولت اتجاهات رجال الأعمال الصينيين والتايلانديين نحو التحولات الديمقراطية في النسق السياسي العام ١٩٧٤ في تايلاند، من خلال تقييم أدوارهم لسلبيات وإيجابيات الديمقراطية السياسية

(1) Windsor – Walter edward, political development in Thailand the Attitudes of chines and thai Businessmen toward democracy , PHD dissertation . the johns Hopkins university (0098).1981 .

بالمقارنة مع أفضل أشكال الحكم العسكري وهو الحكم الذي ميز الماضي لتايلاند خصوصاً القضايا المتعلقة بما يهم رجال الأعمال المعروفين بالمقارنة مع النظام السياسي الوطني .

وقد أظهر المسح الميداني في هذه الدراسة أثر طبقة الأثنيين الاقتصادية على الاستجابة لقيم سياسية معينة، وذلك بوصفها مرتبطة بالاتجاهات الداعمة للديمقراطية أو لأشكال سلطة الحكم .

وكما أعلنت الدراسة فحص نتائج الدراسات المسحية المشابهة لها التي طبقت على الديمقراطية الغربية، وقامت بتحليل التشابه والاختلاف الرئيسي بين اتجاهات المواطنين في توطين الديمقراطية الغربية في أدبيات الثقافة المدنية والأمم الأسيوية التي تحولت إلى الديمقراطية من خلال السلطة الحاكمة في بلدانهم حيث كانت الاتجاهات الإيجابية للمواطنين من أهم مقومات بقاء الديمقراطية .

هذا وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

١- الشك في بقاء التزام الديمقراطية على المدى الطويل في تايلاند .

٢- الضعف الواضح في القاعدة الشعبية الداعمة للديمقراطية من خلال مجتمع الأعمال .

هذا وتفيد الدراسة في توضيح العلاقة الجدلية بين طبيعة النظم السياسية العسكرية أو المدنية ورجال الأعمال من خلال منظور الديمقراطية ومدى إدراكهم لسلبياتها وإيجابياتها، والانعكاسات الناجمة عن طبيعة الأعمال التي يعنى بها رجال الأعمال في أنشطتهم الاقتصادية، ومن ثم دورها في دعم تطبيق هذه السياسات الديمقراطية ومدى تكيف رجال الأعمال أنفسهم مع طبيعة الأوضاع السياسية التي يعيشونها بما لا يؤثر على أنشطتهم الاقتصادية.

الدراسـة الثانيـة : دراسـة يـان ذيتونـج Yan Xueteng (١٩٩٢) : (١)

بعنـوان : الـدور الحكـومي فـي صـنع القـرارات المـؤثرة علـى دور رجـال الأعمال في أفريقيا :

وقد بينت هذه الدراسة تغيراً في الحراك السياسي في صنع القرارات بالنسبة للدول النامية، وقد بينت أسباب تحكم النخب الحاكمة في هذه البلدان في القطاع الخاص من أجل تطويره، والمساهمة في دعمه من خلال إنشاء وضع نموذج تحليلي لصناعة القرار في هذه الدول أو البلدان، كذلك طرح الصراع والمنافسة بين النخبة من رجال الأعمال والسلطة الحاكمة لهذه البلدان النامية على أنه الآلية المحركة للقطاع الخاص مستنداً إلى الفروق القائمة بينهم من حيث أصولهم الاجتماعية أو القيم السياسية أو الأيديولوجية إبان التحول إلى الرأسمالية. كذلك تسليط الضوء على تطلعات رجال الأعمال أو الرأسمالية.

وقد تم مسح ميداني لهذه الدراسة على دولتين من الدول النامية هما زامبيا وكينيا في الأنظمة الاقتصادية، فالبقاء السياسي هو الأهم لصناع القرار وهو ما يفسر ارتباط السياسات الاقتصادية بتوجهات السياسة كما في زامبيا أما ما يتعلق بكينيا بأن الرغبة في تغيير الإجراءات الحكومية تجاه القطاع الخاص غالباً ما تكون مرتبطة ببقاء قادة سياسيين بعينهم .

وقد سلطت الدراسة الضوء على الطموحات السياسية لرجال الأعمال في تبوء مراكز سلطوية تتحكم بالقرار السياسي لاقتسام كعكة السلطة، كذلك

---

(1) Yan, Xueteng, the state and privet enterprise in African Development, the dynamies of government polices Toward the privit sector. http:www. Prequest-umi-com.1992.

أهمية العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال فيما يتعلق بالدعم والإقصاء عن مراكز السلطة والتشاور فيما يخدم ضرورات التنمية، كذلك أوضحت الدراسة أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومدى التبادل بينهم في الأدوار حسب ما تقتضيه الحاجة، ذلك للوصول إلى غايات وأهداف لخدمة المجتمع ككل .

وتأتي أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال التحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية والترابط بين رجال الأعمال والسياسة بمشاركة حكومات هذه الدول .

الدراسة الثالثة : دراسة كودا جنون كريستيانو codagnone Cristiano (١٩٩٥) : (١)

بعنوان : المشاركة الاجتماعية لرجال الأعمال في المجتمع الروسي:

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه تناقش المشاركة الاجتماعية لأكثرية لرجال الأعمال في روسيا من خلال دراسة سيرتهم الذاتية وتحليل وتقييم التغيرات الاجتماعية التي أحدثوها في البنية الاجتماعية للمجتمع الروسي، وكان ذلك من خلال مقابلات شخصية متعمقة لعينة مكونة من مائة رجل أعمال من المشاهير أصحاب تأثير واضح في الاقتصاد الروسي، كذلك توضيح أصولهم الاجتماعية وتاريخهم وسيرتهم الذاتية ومشاركتهم الحالية في النشاط الاقتصادي

---

(1) Codagnon Cristiano : BIG Businessmen continuity and change in Russian Economy and society , PHD, Dissertations new york university (0140) 1995 .
http .www. Goagle com . eg.

ورؤيتهم السياسية للأوضاع في روسيا وتوضيح وجهة نظرهم وكيف يكون الوضع في مدى المساهمة الفعلية في تحسين وضع الاقتصاد والارتقاء به .

وكان لتلك الدراسة تساؤل رئيسي حول مدى التغير الاجتماعي الذي يحدثه رجال الأعمال في البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الروسي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهى :

١- معظم رجال الأعمال الذي شملتهم الدراسة من ذوي التخصصات الفنية والعلمية العالمية في الأنشطة الاقتصادية الناجحة ولديهم الخبرة الإدارية ليكونوا ذات مناصب مهمة في الدولة .

٢- طريقة أفكارهم لا تختلف عن فكر رجال الأعمال الغربيين حيث ظهرت عدة عناصر متشابهة مع ماضيهم الأوروبي .

٣- كانوا يتمتعون بعلاقات قوية مع السلطة السياسية في الدفاع بقوة عن مصالحهم من خلال صناع القرار السياسي وشركائهم السياسيين من خلال التنظيمات المتواجدة

هذا وقد أظهرت الدراسة أن كبار رجال الأعمال الروس لا يحرصون على تبوء مراكز قيادية في النظام السياسي الروسي بقدر ما يحرصون على إدارة مصالحهم التجارية، كذلك من المهم في هذه الدراسة عدة محاور منها أهمية الأصول الاجتماعية لرجال الأعمال وسيرتهم الذاتية خلال النظام السياسي للدولة، كذلك دور رجال الأعمال في إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدانهم نتيجة لخبراتهم التجارية .

ومن فوائد هذه الدراسة التعرف على دور رجال الأعمال في مجتمع أثر فيه التحول نحو اقتصاد السوق بشكل كبير خاصة أن الاتحاد السوفيتي السابق كان قطب الاشتراكية الأول في العالم.

الدراسة الرابعة : دراسة سلوى شعراوي جمعه Salwa Shaarawi Gomaa (١٩٩٦) :[1]

بعنوان : دور رجال الأعمال في صياغة سياسات الخصخصة:

وتدور هذه الدراسة عن مناقشة دور رجال الأعمال في صياغة سياسات الخصخصة، حيث لعب رجال الأعمال دوراً مؤثراً في تشكيل وصياغة سياسات الحكومة بشأن الخصخصة، وتحديداً جداولها الزمنية، كما تناولت هذه الدراسة جمعيات رجال الأعمال، وكيف أصبحت هذه الجمعيات أكثر تنظيماً وتأثيراً في أواسط الثمانينيات كما تطرقت إلى أبرز الجمعيات في مصر وهى: جمعية رجال الأعمال المصرية (EBA)، وجمعية رجال الأعمال في الإسكندرية (ABA)، وكان دور هذه الجمعيات أن تحث الحكومة على اتخاذ مزيداً من الخطوات لتشجيع الاستثمار وتقديم مزيد من الحوافز للقطاع الخاص، وهذا هو الهدف الرئيسي المأمول لرجال الأعمال من الحكومة، وأيضاً طالبت هذه الجمعيات بالتحرر من القيود البيروقراطية وإلغاء الرسوم الجمركية،

(1) Salwa shaarawi Gomaa, the civil society over privatization in Egypt : conflating interpretations and goals ,In wadauda Badran and Azza Wahby (eds.) privatization in Egypt , Cairo university : center political research,1996.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي :

١- للجمعيات تأثير مباشر على الحكومة لاتخاذ خطوات سريعة لتشجيع الاستثمار.

٢- التأثير المباشر للجمعيات على الحكومة لأخذ قرارات للتحرر من البيروقراطية .

٣- كفاءة وقدرة القطاع الخاص ساعد على تقدم وسرعة تطبيق عملية الخصخصة.

٤- أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى معالجة البعد الدولي وأثره على السياسة الدولية الاقتصادية المتبعة، وما ينجم عنها من تغيير في مضمون علاقة الدولة بالمجتمع، على الرغم من الأهمية البالغة لهذا البعد لا سيما في الحالة المصرية.

الدراسة الخامسة : دراسة جوف ترينس جيمس "Gaugh Terrence james"(١٩٩٧) : (١)

وهى أطروحة دكتوراه عن نقص الخبرة للحكومة الاتحادية للتعبئة الصناعية للحاجات اللازمة للحرب العالمية الأولى وكم عمل مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين والخبراء الفنيين على تعبئة المنظمات المدنية .

بالإضافة إلى اندماج الآلاف منهم في العمل مؤقتين في الجيش، وناقشت الدراسة كيفية العلاقة بين رجال الأعمال الأمريكيين والضباط النظاميين

---

(1) Gaugh terrence james, the battle of Washington: soldiers and Businessmen in world war 1.phd dissertation university of Virginia (0246) 1997. Chap1.
http://books.google.com.eg/books.

بالجيش الأمريكي، لكى يستفيد كل منهم من الآخر كفريقين متميزين بثقافة فرعية داخل المجتمع الأمريكي، وذلك من خلال الثروة أو الشرعية لكسب احترام الجنود الأمريكيين التابعين لهم ، وهو ما نتج عنه في أفضل أشكاله صراعاً يعوق التقدم نحو الهدف الوطني في دعم القوات المسلحة الأمريكية، على الرغم من تطوير التعاون بين ضباط الحرب الذين يديرون عموم الأفراد، ورجال الأعمال إلا أن هذا التعاون لم يكن فعالاً على وجه العموم ويرجع هذا الاختلاف إلى الثقافة المهنية للطرفين .

هذا وقد خرجت الدراسة بأن اختلاف الثقافة المهنية يعد محوراً هاماً في توضيح صعوبة تطوير العلاقات بين الجيش ورجال الأعمال خلال الحرب العالمية الأولى وما بعده، وهذه الصعوبة اقتضت إعادة التفكير في دور التفاعل الصناعي العسكري في بناء الدولة الأمريكية.

وقامت الدراسة فيما يتعلق بإبراز الدور السياسي لرجال الأعمال بالإشارة إلى انتمائهم الوطني تجاه أوطانهم، وذلك في حالة الحروب وخلافه، كما هو الحال عندما أنخرط الآلاف من رجال الأعمال في صفوف الجيش الأمريكي في معركة واشنطن في الحرب العالمية الأولى .

وأجابت الدراسة على دور رجال الأعمال الحيوي سواء في العمل السياسي أو الاجتماعي، مما يدل على أن فئة رجال الأعمال تمتلك آليات اتخاذ القرار في دعم كافة الأنشطة داخل المجتمع لو أتيحت لها الفرصة في ذلك .

تعقيب على الدراسات السابقة :

من الدراسات والبحوث السابقة والمشار إليها آنفاً يتضح أن الدراسات التي تم عرضها سواء كانت دراسات عربية أو أجنبية قد اهتمت بقضية دور

رجال الأعمال سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، وإن تعددت الأشكال والصور والأهداف ولكن الهدف واحد وهو الوصول إلى معرفة قضايا وأهداف رجال الأعمال وإشكالية دورهم السياسي والاجتماعي على وجه الخصوص داخل المجتمعات، كما أن بعض الدراسات عالجت مواضيع هامة تفيد البحث والمعرفة كما هى في دراسة ماركسان محمود عام ٢٠٠٤ والتي انتهت نتائجها الوصول إلى المعوقات التي تعترض أداء رجال الأعمال وكيفية مواجهتها، كذلك جسدت الدراسة الأصول التاريخية لرجال الأعمال وهي الأصول البرجوازية والأرستقراطية في المجتمع الرأسمالي، كذلك دور كبار الملاك الزراعيين في تنمية المجتمع المصري. وكما ورد بدراسة وردة هاشم الجارحي عام ٢٠٠٥، والتي انتهت نتائجها إلى حقيقة هامة مفادها أن التغيير والتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد حر كذلك في ظل تنامي دور رجال الأعمال، ومحاولة الانضمام لمجلس الشعب حرصت الجمعيات التي تضمهم أن تنأى بنفسها من ملعب السياسة كذلك بينت هذه الدراسات مدى العلاقة الوثيقة التي تربط مصالح رجال الأعمال مع الدولة.

أما بالنسبة لدراسة وائل محمد العشري عام ٢٠٠٥ فقد أظهرت هذه الدراسة صورة رجال الأعمال في قراءة الصحف في مصر وإن لم تكن توضح الحقائق بجرائمهم وما اقترنوه في المجتمع المصري فكان الواجب على الصحف المصرية أن تظهر للمجتمع ما ارتكبه رجال الأعمال وكما لوحظ أن جرائم المال العام التي ارتكبها رجال الأعمال كانت تتمثل في الاستيلاء على المال العام والحصول على قروض بدون ضمانات وسرقة تراث الأجيال " قضية الآثار الكبرى " هذا وقد اعتمد الباحث في دراسته على نظرية الاعتماد على وسائل

الإعلام للتعرف على تأثير الاعتماد على الصحافة المصرية في صورة رجال الأعمال لدى قراء الصحف وقد اعتمد في دراسته على أسلوب تحليل المضمون للتعرف على المضامين التي تقدمها الصحف المصرية حول جرائم المال العام التي يرتكبها رجال الأعمال، وقد أخذ عينة على مفردة من الجمهور وعددها (٤٠٠ مفردة) للتعرف على صورة رجال الأعمال لديهم وتأثير اعتماد هؤلاء على الصحف المصرية في تكوين اتجاهاتهم نحو رجال الأعمال .

كذلك بينت مؤشرات هامة في تنمية المجتمع السعودي من واقع دراسة فيصل عبد الله العتيبي عام ٢٠٠٧ مفهومها الدور التنموي ومسيرة رجال الأعمال السعودي في تنمية المجتمع السعودي، ورسم صورة واقعية موضحاً ضرورة التعاون بين الحكومة ورجال الأعمال على النهوض بالمجتمع السعودي، هذا ما أثبتته الدراسة من خلال ما قدمه الباحث بدراسته، هذا وفي دراسة راندا يحيى شعبان ٢٠٠٧ عن دور رجال الأعمال المصريين في التنمية في مصر مركزة على الدور الرئيسي لهم في تنمية المجتمع المصري، والظروف المجتمعية التي أدت إلى ظهورهم، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وهى أن رجال الأعمال لم يكن لديهم تخطيط جيد لمسئولية أعمالهم، ومعظم رجال الأعمال من المناصب السياسية، وثبات نوع التجارة والمشروع الذي يعمل فيه رجل الأعمال كما وضحت ظهور دور رجل الأعمال في الريف أكثر من المدن، وأما عن الدراسات المسجلة عامة فهي تدرس على مختلف درجاتها دور رجال الأعمال سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فمثلاً دراسة يان زيتونج ١٩٩٢ والتي اهتمت بالتغير في الحراك السياسي للدول النامية ومدى تحكم النخب الحاكمة في صنع القرار في القطاع الخاص من أجل تطويره، وكانت

الدراسة على دولتين أخريتين هما زامبيا وكينيا وخاصة أن الدراسة اهتمت بالطموحات السياسية لرجال الأعمال في تبوء مراكز سلطوية لتتحكم بالقرار السياسي لاقتسام كعكة السلطة مع الحكومة، وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبادل الأدوار للوصول إلى غايات وأهداف لخدمة المجتمع، وقد نجحت هذه الدراسة في سرد الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال التحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية، كما وضحت دراسة كوداجنون كريستيانو في روسيا ١٩٩٥ عن دور مشاركة رجال الأعمال الروس وما قدموه من مشاركة فعالة على المستوى السياسي والاجتماعي، لما يتميز به من خبرة عالية وخاصة خبرتهم التجارية وأصولهم الاجتماعية البناءة وخبرتهم الغربية، وخاصة أنهم لا يسعون إلى تبوء مراكز أو مناصب سياسية بقدر ما يحرصون على إدارة مصالحهم التجارية بالفعل، قد أحدثوا تغيراً شاسعاً في المجتمع الروسي .كذلك دراسة جون ترينس جيمس١٩٩٧ ومدى مساهمة رجال الأعمال الأمريكيين ووقوفهم إلى جانب الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الأولى، وما قدموه من مشاركة فعالة مع أنها مؤقتة، ولكنها كانت فعالة في تعبئة المنظمات المدنية كما أوضحت الدراسة العلاقة بين الجنود النظاميين بالجيش ورجال الأعمال كتمييز بين فريقين يتميزون بثقافة فرعية في المجتمع الأم، هذا مما يدل على الدور الفعال والحيوي لرجال الأعمال على مستوى الدراسات جميعها سواء كانت العربية أو الأجنبية كل دراسة حسب واقع الدولة التي تطبق فيها الدراسة والبحث .

وأما من وجهة نظري أيضاً فإنني أفضل التعاون الرسمي والبناء بين رجال الأعمال والحكومة، ذلك للوصول إلى الصالح العام سواء كان للدولة أو

رجل الأعمال وبصفة عامة مما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية يتمثل في تركيز الدراسة على دور رجال الأعمال السياسي والاجتماعي بكل جوانبه الإيجابية والسلبية وبالطبع الاقتصادية، وخاصة أنها بمحافظة الغربية وما حولها فلم يتم دراسة لرجال الأعمال من قبل في هذه المنطقة مما يعمل على تنوع الأدوار لرجال الأعمال، وهذا له أهمية كبرى للدراسة، أما الدراسات السابقة فركزت على أدوار مختلفة ومتنوعة لرجال الأعمال دون النظر إلى شمولية الأدوار ووضع نتائج واضحة لما يجب أن يكون عليه رجل الأعمال في المستقبل بمعنى عدم وضع رؤية مستقبلية لدور رجل الأعمال، ولكن الدراسة الحالية تركز على الدور السياسي لرجال الأعمال كذلك الدور الاجتماعي ومدى العلاقة الواضحة والملتبسة بين رجال الأعمال والحكومة ونوع هذه العلاقة وأسباب ودوافع ترابطها وتنميتها بقوة ووضع رؤية مستقبلية لدور رجال الأعمال المستقبلي للنهوض بالمجتمع والمشاركة الفعالة سياسياً والتعاون اجتماعياً داخل المجتمع المصري لكن هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف في الأهداف والاستنتاجات وهذا ما يثري قيمة العمل البحثي .

ثامناً : نوع الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة واتساقاً مع طبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها فإن الباحث يحدد نوع هذه الدراسة في كونها دراسة وصفية؟ وذلك نظراً لأن هذا النوع من البحوث يعتبر أكثر النماذج البحثية ملائمة لموضوع البحث .

حيث تعرف الدراسة الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من أفراد المجتمع أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع .

وتستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص معينة، أو موقف معين تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار التعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها .[١]

وهذا ما يتفق مع ما تسعى إليه الدراسة الراهنة حيث يسعى الباحث إلى التعرف على الوضع الراهن للدور أو الإسهام الفعلي لرجال الأعمال في الدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أيضاً داخل المجتمع المصري، وذلك من خلال دراسة الأدوار الفعلية والأنشطة والممارسات لرجال الأعمال، وما يحيط بهذه الأدوار من معوقات داخلية وأخرى خارجية، تعمل على التقليل أو الحد من دورهم السياسي أو الاجتماعي ثم تحليل وتفسير هذه الحقائق لما يدور، والوصول إلى استخلاص نتائج تمكن الباحث من خلالها إصدار تعميمات ونتائج بشأن هذا الدور .

تاسعاً : المنهج والطرق والأدوات :

أ-المنهج المستخدم في الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من حيث تحديد منهجها من مقولتين هي :

الأولى : أن المنهج واحد بالنسبة للعلوم جميعها، الطبيعي منها والاجتماعي، وهو المنهج العلمي بخطواته العلمية المحددة، وهذا يرجع إلى الوحدة

(١) محمد ياسر الخواجة ، مرجع سابق ، ص ٦٣ – ٦٤ .

التي تجمع الطبيعة والمجتمع الإنساني، وبالتالي وحدة المعرفة الإنسانية كلها .

الثانية : أن ظواهر المجتمع تماثل الظواهر (الطبيعية)، لذلك فإنه من الممكن إخضاعها للدراسة العلمية مع اختلاف الأساليب والأدوات المنهجية المستخدمة في دراسة كل منها.

فأي دراسة تتخذ ضوابط وقواعد منهجية محددة هي " دراسة علمية " ويكون منهجها هو المنهج العلمي " وذلك لأن المنهج العلمي واحد في كل العلوم ويمثل المنهج العلمي فلسفة كافية للبحث بصفة عامة سواء كان طبيعياً أو اجتماعياً، بهدف اكتشاف الحقائق والروابط المنطقية بين هذه الحقائق .[١]

وهو طريقة منظمة لاختبار الحقائق والروابط المنطقية والحكم عليها والتوصل إلى نتائج قد تكون هي نفسها محل البحث واختبارات علمية أخرى للتأكد من صحتها، ومدى تعميمها للوصول إلى نظريات وقوانين جديدة .[٢]

وعلى أية حال فإن المنهج العلمي " يعرف على أنه الجهد اللازم لفهم الظواهر المختلفة عن طريق ما يلي :[٣]

أ- تعريف المشكلة بناء على المعلومات المتوفرة .

ب- الحصول على المعلومات الضرورية لحل هذه المشكلة .

جـ- تحليل وتفسير هذه البيانات وفقاً لقواعد محددة بوضوح.

د- تواصل نتائج هذا الجهد مع نتائج الدراسات الأخرى .

---

(1) Ghosh, B .N. Scientific Method and Social Research Starling Publishers Private Limited ,New york ,1982,pp-31-32 .

(٢) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(3) Phillips .B.S. Social Research . Macmillan Publishing CQ , INC ,New york .1971.p .5 .

ومما سبق عرضه يتضح أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج العلمي بخطواته وقواعده المحددة، وفي إطار هذا المنهج سوف يتم استخدام مجموعة من الطرق والأدوات البحثية لجمع البيانات وتعتمد الدراسة الراهنة على مجموعة من الطرق كالأسلوب الوصفي والأسلوب التاريخي.

وكما تستخدم الدراسة الأسلوب التاريخي، وهذا بهدف التعرف على مراحل وتطور وظهور رجال الأعمال ونشأتهم كتطور تاريخي ومدى علاقتهم ودورهم بالمجتمع المصري .

ويعرف أسلوب التحليل التاريخي باستخدامه في البحوث الاجتماعية للوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر والهدف من الرجوع للماضي من أجل الوصول إلى تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات أو ظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها، وما تخضع له من قوانين. معنى ذلك أنه في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي كما عرف ذلك بولين يونج .[١]

وتحقيقاً لأهداف البحث وارتباطه بنوع الدراسة فقد اعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي بأسلوب العينة .

---

(١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، ط ٦ ، مكتبة وهبة ، القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٢ .

ويعرف هوتيتي المسح بأنه : محاولة منظمة لتحليل وتأويل وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لمنظمة، ويركز المسح على قطاع عريض من الحاضر ولفترة من الزمن كافية للدراسة، الهدف منه الحصول على مجموعة من البيانات المصنفة وتأويلها والتعميم عليها أو منها، وكما يهدف إلى ترشيد التطبيق العلمي في المستقبل القريب .

ويعرف مورس المسح بأنه : منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور، وذلك بإتباع طريقة منظمة لتحقيق أغراض معينة، أما كاميل وكانونا فيعرفان المسح بأنه جمع بيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينه منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات، أو أي أداة أخرى من أدوات البحث .(١)

من هذا المنطلق استخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي على عينة من رجال الأعمال للكشف عن الدور الحقيقي الذي يقوموا به سواء كان دوراً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً داخل المجتمع المصري .

إن المسح الاجتماعي وإن كانت تغلب عليه الصبغة العملية إلا أن بعض المسوح تنصب على الجانب النظري، فالباحث الاجتماعي يرجع للمسوح الاجتماعية لفائدتها النظرية وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها، وتتوقف الأهمية النظرية للدراسات المسحية على مقدار ما أسفرت عنه الدراسات السابقة، وعلى مدى معرفة الباحث بالظاهرة المدروسة .

ب- الأداة المستخدمة في جمع البيانات :

---

(١) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

*** استمارة الاستبيان :**

سوف يستخدم الباحث استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات وذلك في ضوء أهداف الدراسة ونوعها.

هذا ويعرف الاستبيان بأنه أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف على ملامح خبرات المبحوثين واتجاهاتهم نحو موضوع معين، ومن خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك إليهم حول هذه الخبرات والاتجاهات، وقد يتم تطبيقه ذاتياً من خلال المبحوث أو بواسطة الباحث .(١)

وفي هذه الدراسة سيستخدم الباحث الاستبيان بالمقابلة الشخصية للأسباب الآتية :

* ضمان صحة تمثيل العينة بدرجة أكبر من الاستبيان المدار ذاتياً وخاصة الاستبيان البريدي، لأن نسبة الاستبيان البريدي محدودة من ناحية العائد ولا يحقق الهدف منه لأن معظم المبحوثين لا يعيدون الاستبيان للباحث .

* كما أن الاستبيان بالمقابلة الشخصية يمكن المبحوث من قراءة كل الأسئلة وبالتالي لا يوائم إجاباته بطريقة مفتعلة تؤثر في جدوى الأداة.(٢)

ومن هذا المنطلق فسوف يستخدم الباحث استبيان المقابلة الشخصية لجمع البيانات من رجال الأعمال أنفسهم وبكل دقة بهدف الوقوف على دورهم الحقيقي سواء كان دوراً سياسياً أو اجتماعياً، وذلك من واقع الممارسات الفعلية

---

(١) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده)، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٧٢ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ص ٣٧٥ .

داخل المجتمع ومدى الاشتراك السياسي وما تم إنجازه في الدور الاجتماعي الفعلي كذلك يواجه رجال الأعمال معوقات داخلية وخارجية تؤثر على دورهم داخل المجتمع والوقوف على مقترحاتهم يمكننا من فهم دورهم الحقيقي.

عاشراً : مجالات الدراسة :

تتمثل مجالات الدراسة الراهنة في ثلاث مجالات فرعية هي:

١- المجال الجغرافي للدراسة :

تمثل محافظة الغربية المجتمع العام للدراسة، بينما تمثل جمعية رجال الأعمال بالغربية المجتمع الخاص بالدراسة .

والجدير بالذكر أن محافظة الغربية هي إحدى محافظات الوجه البحري، كما أنها أيضاً إحدى محافظات الدلتا الخمس، يحدها شمالاً محافظة كفر الشيخ، ومن الجنوب محافظة المنوفية، ومن الشرق محافظة الدقهلية، ومن الغرب محافظة البحيرة، وتضم ثمانية مراكز إدارية وهى : (طنطا، المحلة الكبرى، كفر الزيات، بسيون، سمنود، قطور، زفتى، السنطة)، وتصل المساحة الكلية لمحافظة الغربية (١٩٤٢.٤ كم^{٢}) وتعد خامس محافظة من المحافظات في مصر من حيث المساحة بعد محافظة البحيرة والشرقية والدقهلية كفر الشيخ على الترتيب.

بينما يبلغ عدد سكانها (٤,٧٥١,٠٠) بالألف تقديري وذلك عن عام ٢٠١٤ م .[١]

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، مصر ، ٢٠٠٦ ، (محافظة الغربية) يناير ، ٢٠١٥.

وهنـاك مبـررات لاختيـاري كباحـث لمحافظـة الغربيـة كمجـال مكـاني للدراسة للأسباب الآتية :

أ-انتمائي لهذه المحافظة ولقرب المسافة بين إقامتي وطنطا مما يسهل الاتصال بالمبحوثين.

ب-أنه لا توجد دراسات وبحوث سابقة بمحافظة الغربية عن دور رجال الأعمال سواء كان الدور السياسي أو الدور الاجتماعي ومن المهم التعرف علي أدوارهم بالمحافظة وعلى المستوى العام والأوسع .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن جمعية رجال الأعمال بالغربية (طنطا):

إن الجمعية هي كيان قانوني غير حكومي يمثل ويضم نخبه من رجال الأعمال والخبراء والمتخصصين وتهدف الجمعية إلى توحيد جهود رجال أعمال الغربية وتوجيه خبراتهم وطاقاتهم للمساهمة الإيجابية والاجتماعية في مصر.

أنشأت الجمعية وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ بغرض تقديم الخدمات لأعضـائها وخدمـة المجتمـع فـي المجـالات الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة والسياسـية وهـي مشـهرة تحـت رقـم ٥٩٧ بتـاريخ ١٩٩٣/٢/١٣ هـذا **وللجمعية عدة أهداف وهى :**

١- دعم دور رجال الأعمال في تهيئة المناخ الاقتصادي الحر وتشجيع دور المستثمرين في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢- تنمية التبادل التجاري والاستثمار بين رجال أعمال الدول العربية والأجنبية من خلال العلاقات الجيدة مع الغرف التجارية والصناعية.

٣- عرض فكر رجال الأعمال في التنمية ورؤيتهم فيما يواجهونه من مشكلات.

٤- تقـديم الخـدمات الاستشـارية والفنيـة والقانونيـة لرجـال الأعمـال مـن خـلال اللجان والهيئات الاستشارية بما يخدم الأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها.

٥- توفير المناخ والبرامج عالية المستوى في الإدارة والتسويق والتمويل لتوفير الكوادر الصناعية والإدارية القادرة على التعامل مع سوق الاستثمار المحلية والعالمية إن أمكن ذلك.

٢- المجال البشري:

لقد حدد الباحث المجال البشري للدراسة في عينة من رجال الأعمال بمحافظة الغربية .

وتعتبر مشكلة اختيار العينة من أهم المشكلات في البحث الاجتماعي، إلا أنه عندما يقوم الباحث بصدد دراسة واقعية، فإنه لابد وأن يختار عينة من أفراد المجتمع المراد دراسته وتتفق وطبيعة الأهداف التي تصبوا إليها الدراسة أو التي تهدف الدراسة إلى تحقيقها .

ومن ثم فقد تم اختيار عينة البحث من رجال الأعمال بمحافظة الغربية بعينة عشوائية بسيطة بلغ إجمالي حجمها (١٠٠) مبحوث يمثلوا ١٠% من إجمالي رجال الأعمال بمحافظة الغربية وذلك من واقع سجلات جمعية رجال الأعمال بمحافظة الغربية البالغ عددهم ١٠٠٠ رجل أعمال .

٣-المجال الزمني :

ويقصد بالمجال الزمني للدراسة الفترة الزمنية التي استغرقها الباحث في جمع البيانات من الميدان، ويمكن توضيح المجال الزمني لهذه الدراسة **على النحو التالي :**

المرحلة الأولى : اختيار استمارة الاستبيان ميدانياً وقد استغرقت هذه الفترة (١٥) يوماً ابتداء من ٢٠١٥/٢/١ حتى ٢٠١٥/٢/١٦ .

المرحلة الثانية : تطبيق استمارة الاستبيان وجمع البيانات وقد استغرقت هذه الفترة (٣٠) يوماً ابتداء من ٢٠١٥/٢/٢٠ حتى ٢٠١٥/٣/٢٠.

الحادي عشر : المعالجات الإحصائية :

لقد اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات باستخدام الحاسب الآلي والاعتماد على أساليب إحصائية يشيع استخدامها كثيراً في البحوث الاجتماعية التي تجمع بين متغيرين أحدهما كمي والآخر كيفي في اختبار $كا^{2}$، ويتحدد الثاني من معامل التوافق فضلاً إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية .

الفصل الثاني
رجـــال الأعمـــال وأدوارهـــم تحليـــل سوسي وتاريخـــي

تمهيد :

تتضح هذه الدراسة من خلال النظر إليها، عبر التحليل التاريخي لدور رجال الأعمال والذي يركز على أبعاد النشأة والتطورات، تاريخياً واجتماعياً، وما يمكن أن يكونوا قد أحدثوه من أثر في المجتمع عبر المراحل الزمنية التي مر بها المجتمع. ففي كل المجتمعات الإنسانية ظهرت مجموعات من رجال الأعمال. تفاعلت مع واقع هذه المجتمعات، وشيئاً فشيئاً استثمرت طاقاتها وجهودها حتى كونت ثرواتها، وأصبح لها تأثير واضح في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد ركز كثير من العلماء والدارسين على نشأة هذه المجموعات. وكيف تطورت وتنافست، وصمد بعضها في هذه المنافسة، بينما تقهقر البعض الآخر وتخلف عن دوره .

وسوف يتم تناول هذه الرؤية التاريخية من خلال المراحل التالية :

أولاً : الرأسمالية المصرية من عهد محمد على إلى ثورة يوليو:

يتفق كثير من المؤرخين على أن الطبقة الرأسمالية في مصر نبعت أساساً من طبقة كبار الملاك الزراعيين، بمعنى أن الطبقة الزراعية هي الأم الشرعية للرأسمالية التجارية والصناعية وأن غالبية رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي، وقد استقر الفكر الاجتماعي المصري أن الملكية الزراعية الكبيرة هي الأساس في تكوين رأس المال الصناعي والتجاري والمصرفي في مصر.(١)

---

(١) سيد محمود حسن ، ملاك الأراضي الزراعية ، أصول مصرية ، العدد الرابع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٨٨

هذا وقد نشأت فئة رجال الأعمال أو الرأسمالية المصرية في رحم طبقة كبار الملاك الزراعيين، وبدأ تكون هذه الطبقة الأخيرة في سياق وفي أعقاب التغيرات التي أجراها "محمد على" على الملكية الزراعية، منذ عشرينات القرن التاسع عشر، وتوسعه في منح الأبعاديات(*) والجفالك (*) لأعوانه وحاشيته وضباطه وكبار موظفيه، الذين ينتمي أغلبهم لأصول قوقازية، وتشكلت طبقة من هذه العناصر التركية والشركسية والأرمينية وبقايا المماليك، وبعض المصريين سيطرت على عائد الأراضي الزراعية حتى إقرار نظام الملكية الفردية الكاملة للأراضي بعد صدور قانون المقابلة (*) في ستينات القرن التاسع عشر، ومع تشكل وتبلور أرستوقراطية الأراضي استقر الهرم الاجتماعي الذي ساد المجتمع المصري حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .(١)

(*) الأبعاديات : هي عبارة عن قطع من الأراضي أعطاها محمد على للموظفين وبعض كبار الأعيان لزراعتها بأنفسهم وأعفاها من الضرائب .

(*) الجفالك : وهي أراضي أوسع من الأبعاديات معفاة من الضرائب وهي خاصة بأسرته وكبار حاشيته ومقصوره على حق الانتفاع فقط .

(*) المقابلة : يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعه واحدة أو على أقساط متتابعة لا تزيد مدتها عن ست سنوات، علاوة على الضريبة السنوية ،وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدما بواقع ٨.٥ % (المادة٤) .

(١) محمد السيد سعيد ، رجال الأعمال : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

هذا وقد تمكن محمد علي من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية في أثناء محاولاته لتكوين طبقة من كبار الملاك تكون عوناً له في حكمه، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية التي تتشكل أبعادها وملامحها من عهد سعيد وإسماعيل .(١)

وبالرغم من أن محمد علي لم يدخل علاقات إنتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة للأرض وسوق العمل المأجور) إلا أنه ساهم في ظهور تلك العلاقات، ففي عام ١٨٣٧ اضطر محمد على تحت ضغوط خارجية وداخلية مثل ضغوط الأزمة النقدية وهروب الفلاحين من الأرض، إلى التخلي عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهر ما يعرف بالعمد والأبعاديات والجفالك التي ساهمت في تحقيق طبقة من كبار الملاك، ويضاف إلى ذلك التطورات التي أدخلها "محمد على" على النظام الزراعي والتكنولوجيا الرأسمالية التي كان من أهمها استخدام نظام الري الدائم لزراعة القطن ، التي استمرت على أيدي أبناء وأحفاد محمد على إلى أنها أدت إلى تحول كامل في نظام ملكية الأرض.(٢)

وإذا كان البعض يرى أن الرأسمالية قد نشأت في مصر بسبب فرضها من الخارج فقط، لأنهم لم ينظروا إلى البناء الاجتماعي للمجتمع أثناء حكم محمد على، وذلك بحجة أن البرجوازية المحلية لم تكن ترغب في القيام بثورتها على الإقطاع، فإن تلك الحجة مشكوك فيها لأن الأصل في التطور هو مدى

---

(١) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

(٢) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ٢٢ .

نمو العوامل الاقتصادية الجديدة بالاتجاه نحو الملكية الفردية، واتجاه الاقتصاد نحو السوق، فلقد كان من شأن عوامل التطور الداخلي وضغط الرأسمالية العالمية أن يتجها لتحرير الاقتصاد الزراعي من احتكار الدولة إبان حكم محمد على، ففي عهد عباس الأول صدرت لائحة ١٨٤٦، وهى أول اللوائح التي أباحت حرية التعامل بالأرض التي زرعها الفلاح، واعترفت بملكية فردية محدودة، وجماع القول أنه إذا كانت اللائحة السعيدية ١٨٥٨ والتي أقرت حق الورثة بوضع اليد على الأرض التي تركها مورثهم لذلك توسعت في زراعة القطن، وزاد الاهتمام بمشروعات الري وأنشأ في ١٨٥٦ أول بنك إنجليزي في البلاد .(١)

وقد أدى اهتمام محمد على بالصناعة إلى وضع بذرة وجود طبقة عمالية، سوف تنمو بعد وتتحدد معالمها وتصبح طرفاً في الصراع، وقد عمل الكثير منهم في المصانع التي أقامها محمد على. وإذا كان الفلاحون والعمال مازالوا يكونون طبقة عريضة تعمل ولا تملك، وتبيع عملها في سوق الحقل والمصنع، فقد ترتب على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وزيادة الطلب على القطن المصري، ووجود طبقة التجار والمرابين والوسطاء، أو طبقة رجال المال، ويمكن القول إن هذه الخميرة الحقيقية للبرجوازية الأجنبية والمصرية حتى كان عصر إسماعيل إيذانا ببدء تبلور البرجوازية المصرية.(٢)

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤٦- ٤٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨.

ونتيجة لما حدث من أحوال مصرية فقد ترتب عليه من ثورة ١٩١٩ بعض النتائج التي ساعدت على التمهيد لثورة ١٩٥٢، وكان من بين نتائج ١٩١٩، إلغاء الحماية وإعلان الدستور والحياة النيابية، وإنشاء بعض الصناعات الوطنية، وقد قام بنك مصر ١٩٢٠ وظهر أول مشروع صناعي له ١٩٢٢، وفي ١٩٢٨ كان قد تم إنشاء عشر مؤسسات تجارية صناعية كبيرة وبرزت أنواع جديدة من التفكير مثل إنشاء نقابات للفلاحين، وإلغاء ديون الفلاحين الصغار الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة، ودفع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من مائة فدان، على الرغم من ذلك كانت الرأسمالية تنمو بشكل واضح وملموس ورجال المال يواصلون نموهم وسيطرتهم على جوانب كبيرة من الاقتصاد المصري .[١]

وتمثلت العناصر التي شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية في مشايخ القرى، والبدو والعربان، والموظفين المساعدين، والكتبة وأئمة المساجد وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة امتداد للطبقة الحاكمة الأرستقراطية وعلى المستوى المحلي حيث تكونت الملكيات الكبيرة من أصول تركية وأوروبية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشخص الحاكم وجهازه القيادي، وذلك عندما قام محمد على بجمع ملكيات كثيرة من (الأبعاديات والجفالك) لأعضاء الأسرة الحاكمة وحاشيته، وكبار موظفي الدولة وبعض الموظفين الذين عملوا بالخدمة المدنية إلى أن أصبحوا من كبار الملاك الزراعيين .[٢]

(١) المرجع السابق ، ص ٥٨ – ٥٩.

(٢) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص٢٣.

ويتضح أن ما قام به محمد على من تطورات في مجال الزراعة والصناعة والتعليم والتجارة وإصلاحات الجيش والصحة أدت إلى تطورات هيكلية في المجتمع المصري، وقد أدت إلى نموذج حضاري شامل في مصر دعامته الأساسية ليست فقط عدم الالتجاء لرأس المال بل الاستبعاد المتعمد له، الأمر الذي أظهر التحدي المصري للغرب والإدراك والمعرفة لما يجرى في تطورات على مسرح السياسة الدولية .(١)

وكان من الطبيعي أن يظهر في هذا التحول تركيبة طبقية في المجتمع المصري تزداد فيه الفجوة والهوة بين كبار ملاك الأراضي الزراعية من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية أخرى، ويصبح بصدد قوى اجتماعية **مرتبطة بالأرض ارتباطاً وثيقاً وقد شهد أبناء الريف تطورات كثيرة منها :**

أ- الترقيات في الرتب والقطاعات الفنية في المجتمع المصري.

ب- الانتظام والتطور في صفوف الجيش، وقد وصل عدد أبناء الريف المصري إلى مراتب هامة في الجيش مثل البكباشي .(٢)

ومن هنا تكونت البرجوازية المصرية الحديثة، فكانت هي الطبقة الزراعية والمكونة أساساً من كبار رجال الإدارة وقوات الجيش والبحرية والأعيان، وقد حصلت على ملكيتها الكبيرة عن طريق الهبات التي أنعم بها على كبار رجال الدولة في فبراير ١٨٣٧، وذلك بعد مسح أراضي القطر المصري ١٨١٣ ثم أعطي ملكية مطلقة عام ١٨٤٢، وفي الوقت نفسه حدث

---

(١) محمد دويدار ، التكوين التاريخي في التخلف الاقتصادي في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٣ ، يوليو ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٣٢٠ .

(٢) أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري، (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ .

تحول في النشاط الاقتصادي للبرجوازية الزراعية، فقد أخذت تتطلع لوراثة النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمركز في ميدان المال والصناعة والتجارة، فأخذت على مدى نصف قرن تقريباً تكافح من أجل إنشاء بنك وطني ينافس البنوك الأجنبية وأفلحت في ذلك في ظل المناخ القومي الذي أوجدته ثورة ١٩١٩، وفي الوقت نفسه تركت الميدان الصناعي في ظروف الحرب العالمية الأولى فأنشأت الحكومة لجنة التجارة والصناعة ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين برياسة إسماعيل صدقي باشا، ثم أخذ بنك مصر يتحول إلى تكوين الشركات الصناعية والتجارية مسجلاً بذلك تاريخ ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية الصحيحة .

وقد تم تعديل النظام الجمركي عام ١٩٣٠، وتم إبرام معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية نما نشاط البرجوازية المصرية الكبيرة نمواً سريعاً على حساب المصالح الأجنبية وأخذت التركيبة الاجتماعية تشهد تحولاً مهما آخر .

وهنا ظهرت عناصر برجوازية مصرية صغيرة نشأت بين الطبقات الدنيا في المجتمع وهى تتشابه أصولها مع أصول البرجوازية الأوروبية .[١]

وأمام تهديد محمد على للقوى الاستعمارية الكبرى من جراء تكوين دولة مصرية كبرى امتدت إلى أثيوبيا مؤكدة البعد الإفريقي غير بعدها العربي، لذلك تآمرت الدول الاستعمارية الكبرى حينذاك وهي النمسا وروسيا وبريطانيا والدولة العثمانية على ضرب محمد على .

(١) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص٢٢ – ٢٣ .

وبمقتضى معاهدة ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ التي أفضت إلى تقليص دور مصر وتقليم أظافر محمد على وتحديد إقامته وتقويض أول تجربة تنموية مصرية في العصر الحديث بفتح السوق المصري على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، وضرب الدولة المصرية. [١]

وقد عكست دراسة الرأسمالية المصرية قبل الثورة درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى الحد الذي أصبحت فيه طبقة اجتماعية تضم أصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبان عقارية شاهقة في المدن وأراضي زراعية في الريف وأرصدة نقدية بالبنوك. والمحقق أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها استحوذت على الثروة والسلطة والنفوذ في آن واحد، وتغيرت الأوضاع الاقتصادية مما دفع بكبار الملاك – نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وازدياد ثرائها – إلى الرغبة في المزيد من النفوذ والمشاركة في صنع السياسة العامة.[٢]

وبعد ضرب تجربة محمد على انتعش النفوذ الأوروبي في مصر خاصة بعد عباس الأول أي في عهد سعيد، وقد ازداد معدل التراكم المالي في أيدى الأوروبيين الموجودين في مصر، وكان الاحتيال على سعيد أحد أهم الأسباب وقد حصل الكثير من الأوروبيين على تعويضات مالية أثر عقود أبرمت مع محمد على ، وقد تزايد بروز تملك الأجانب للأراضي المصرية، وذلك بعد أن اكتسب صفة المشروعية بالفرمان العثماني الصادر عام ١٨٥٦، ويصف

(١) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) محمود أمين العالم ، قضايا فكرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٠.

روبرت ماير الفترة من ١٨٥٠ – ١٩٢٠ بأنها الوقت الذي ساد فيه اقتصاد التصدير، وقد أوضح بأن تجربة محمد على الصناعية كانت نهاية عهد هام في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث، وفي عام ١٨٩٠ بدأ يظهر قطاع صناعي صغير تملكه شركة أجنبية وأجانب مقيمون في مصر.(١)

ولم تظهر الملكية الخاصة في الريف المصري إلا عقب توافد الغامرين الأجانب على مصر، ولقد كان هؤلاء هم أول من منح حق التمليك في أراضي مصر، وبموجب الخط الهمايونى عام ١٨٥٦ م وفرمان عام ١٨٦٧، وما يتعلق بالملكية العقارية كان أفضل في مصر مما كان عليه في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية، في الوقت الذي لم يكن لهؤلاء المغامرين الحق قبل ١٨٧٦ م في امتلاك الأراضي في الدولة العثمانية، فإنهم كانوا في مصر يستطيعون ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر نتيجة لما اتخذه محمد على وحلفاؤه من إجراءات، في هذا الصدد، فقد منحهم الأبعاديات والإقطاعيات مع إعفائها من الضرائب، وسمح لهم سعيد باشا بشراء الأراضي الخارجية التي يتركها واضعوا اليد هروباً مع إعفائها من الضرائب الخارجية، وإخضاعها للضرائب العشرية عقب استيلاء الأجانب عليها .(٢)

ويشير الباحث هنا إلى أن الرأسمالية المصرية كانت في الأساس في المجال الزراعي لأن الأراضي الزراعية كان يملكها كبار الملاك الزراعيين مما دفعهم إلى العمل في هذا المجال، هذا وقد حصل كبار الملاك على هذه

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) محمد ياسر الخواجة ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٠١ .

الأرض سواء كان عن طريق الميراث عن الأجداد أو عن طريق الشراء والمتاجرة، مما جعل محمد على ينظر إليهم بأنهم العون والسند له كرجال أعمال لهم دور حيوي في حكمه، وبالفعل كانت عناصر هذه الرأسمالية هي النواة الحقيقية أيضاً في عهد سعيد وإسماعيل باشا، وبدأ هنا شيء من التحول داخل المجتمع المصري في بناء هيكلية مصرية بناءة أفضت إلى نموذج حضاري شامل، قوامه في الأساس الإحساس بالمسئولية بالتحدي للغرب مدركين ما يحدث وما يجرى من تطور على السياسة الدولية، وقام محمد على بتحديث الجيش المصري وإرسال البعثات للخارج لكسب الخبرة من أجل دعم نهضة مصر وجعلها بلداً حضارياً قوياً، وكان في ذلك الوقت يهتم بترقي الضباط وتشجيعهم على التقدم والازدهار، وكان من أسباب قدوم المستثمر الأجنبي إلى مصر أرضها الطيبة وخيراتها التي كانت محل نظر الأجانب بصفة مستمرة لذلك كانت الأرض خير ضمان للمستثمر الأجنبي وقت قدومه للاستثمار في مصر .

الاحتلال البريطاني لمصر :

وقد بررت بريطانيا احتلالها لمصر بأن مصر تمر بأزمة مالية طاحنة، وقد اتبع كرومر المعتمد البريطاني في مصر وسائل جديدة من شأنها زيادة الديون على مصر، حتى يبرر الاحتلال لمصر، وظهور بريطانيا في صورة المنقذ من حالة الإفلاس التي تقع فيها مصر.

ومن هذا ارتكبت بريطانيا كثيراً من الجرائم في حق الشعب المصري وأصبحت الوزارة المصرية تأخذ الأوامر من إنجلترا، وكان سند الاحتلال في مصر فئة كبار الملاك، وهؤلاء الذين تضاعف عددهم بفضل اللوائح العقارية

التي أقرتها سلطات الاحتلال، والاهتمام بالزراعة لتوفير القطن اللازم للصناعة البريطانية، على حساب المحاصيل الغذائية التي كانت تصدرها مصر فأصبحت تستوردها، كما تحطمت الصناعات التي كانت قائمة بمصر قبل الاحتلال فقد وضعت الصناعة المصرية في منافسة غير متكافئة، ففرضت الضرائب على جميع المنسوجات القطنية مما أدى إلى كساد صناعة الغزل، وتم وضع ضريبة استهلاكية على السكر المصنوع في مصر فارتفع سعره عن السكر المستورد وفرضت الضرائب .

وقد ساءت الحالة المصرية في ظل الاحتلال في كل مرافق الدولة المصرية، وفي مجال التعليم أيضاً كانت ميزانيته لا تتعدى (١%) من إجمالي الميزانية مما أثر في الناحية التعليمية فضلاً عن الزيادة غير المبررة للمصروفات الدراسية في المدارس وخاصة الثانوية، وقد ألغيت وقتها مجانية التعليم، وبعد سنوات الاحتلال وبما يقرب من أربعين عاماً كانت نسبة الأمية بين الذكور (٩٢ %)، و(٩٨ %) بين الإناث، وكان التعليم في عهد الاحتلال تابعاً لوزارة الداخلية، ويدافع رجال الاحتلال عن هذا الوضع التعليمي السيئ بحجج ومبررات، منها أن الباشوات في مصر كانوا هم الذين يعوقون التقدم والحركة العلمية، والذي لا خلاف عليه أن كلا من الباشوات والاحتلال قد تحالفا على عرقلة التقدم العلمي، بعد الدفعة الذي أخذها في عهد إسماعيل .[١]

---

(١) أسماء أحمد عبد الغفار، رؤية المثقفين ورجال الأعمال لقيمة ما بعد الحداثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، قسم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٤٥- ١٤٦ .

هذا وقد تمحور نشاط الرأسمالية المصرية حول التجارة، إما تجارة الأراضي والعقارات وإما تجارة القطن التي تمركزت بدورها في أيدى الأجانب وأصبحت مقصورة على عدد من البيوتات التجارية الأجنبية، وأما الصناعات فقد تمت محاربتها بكافة الطرق، ولم يجد الاستثمار الصناعي أي نوع من أنواع التشجيع في ظل الاحتلال الأجنبي بل كثيراً ما قام الاستعمار بغلق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ببولاق، ودار صك النقود وأصبحت تصك في إنجلترا .[١]

وعلى الرغم من الأزمة التي يمر بها المجتمع المصري فإن البنك العقاري المصري وحده قد أنشئ بإشراف البنوك الفرنسية الكبرى، مثل الكريدي ليونيه، والشركة العامة وقد تم نزع ملكية أراض قدرها مليون ومائة ألف فدان، وتجددت الدعوة لإنشاء البنك على صفحات الجرائد، وقد تمت فكرة إنشاء بنك وطني مصري في المؤتمر المصري عام ١٩١١ من ٣١ عضواً من الأعيان والتجار والمنتفعين، وكان المحرك للمؤتمر الدكتور يوسف النحاس وقدم تقريراً بهذا الشأن وقدمها في مؤتمر يوم ٥ مايو عام ١٩١١ م. وقد قررت اللجنة التنفيذية برئاسة رياض باشا أن تنفيذ اقتراح الدكتور النحاس بتشكيل لجنة لوضع نظام للبنك، فعهدت إلى كل من طلعت حرب والدكتور النحاس، وعمر بك لطفى، وعبد الرازق بك الفار، وعبد العزيز فهمى، وأحمد بك عبد اللطيف، وذلك لبحث مشروع تأسيس مصرف وطني، وتقديم تقرير عنه للمجلس، وفي

(١) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٦.

شهر يونيه ١٩١١ م قرر مجلس إدارة المؤتمر إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني، على أن الفكرة ظلت حبراً على ورق وإن ظلت الفكرة قائمة دون يأس. [١]

ثورة ١٩١٩ وبنك مصر :

وفي بداية القرن العشرين أنشئت ثلاث مؤسسات اقتصادية ليبرالية مهمة في هذا التوقيت مثلت مصالح مختلف الطبقات التي هيمنت على التطورات الاقتصادية في مصر حتى عام ١٩٥٢، ففي عام ١٩٢٠ أنشئ بنك مصر بسبب رغبة الحركة الوطنية في الدخول لمجال التصنيع، والثاني تأسيس اتحاد الصناعات المصري عام ١٩٢٢ ممثلاً في البرجوازية الأجنبية المقيمة في مصر، في حين دعمت البرجوازية الزراعية المصرية النقابة الزراعية العامة التي أقيمت عام ١٩٢١، وتعتبر النقابة الزراعية العامة أحد أهم ما سيطر عليه كبار منتجي القطن الذين حاولوا احتكار السوق لصالح طبقتهم، أما اتحاد الصناعات فلم يقدر على تشكيل قوة متميزة، ولكن ارتفاع أسعار القطن بعد الحرب العالمية الأولى أدى إلى تحقيق تراكم كبير في أيدى كبار الملاك الزراعيين وبعض أغنياء الريف، واتجهوا إلى محاولة إنشاء صناعات وطنية تحت قيادة بنك مصر كمشروع وطني يُكمل الاستقلال الاقتصادي والسياسي الذي ينادى به الوفد، وكانت ولادة هذا البنك بمثابة ترجمة حقيقية للمد الوطني بعد ثورة ١٩١٩ فلأول مرة في مصر يتكون بنك تكون أسهمه خالصة ومقصورة على المصريين فقط . [٢]

---

(١) عبد العظيم رمضان ، " مصر قبل عبد الناصر" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ١٣٦ – ١٣٨ .

(٢) أسماء أحمد عبد الغفار مرجع سابق ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

وقد تميز التحرك في هيكل الاقتصاد المصري بخاصية تتمثل في الدور الذي قامت به الدولة المصرية لبناء اقتصاد مستقل في إطار الرأسمال الدولي لتغيير شكل الفائض الزراعي واستخدام السوق العالمية وتعبئة البناء الداخلي والتوسع في العالم العربي، ولكن ينتهي ذلك بضرب الدولة المصرية عسكرياً في ١٨٤٠، وتمت محاولة إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي من خلال تخصصه في إنتاج القطن، ويمثل ذلك دوراً في شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي كاقتصاد تابع لتعبئة كل الفائض وإتاحته للخارج بصفة مباشرة، هذا وتحقق الفائض الذي ينتجه الاقتصاد المصري في هذه التغيرات عن طريق ملكية الأراضي الزراعية بعد أن تحولت الملكية إلى ملكية خاصة فردية مع التركز والتفتيت وأهمية ملكية الأجانب داخل الملكيات الكبيرة في مصر.[١]

ويشار هنا إلى الماضي المظلم الذي كان يعانى منه المجتمع المصري من ويلات الاحتلال الإنجليزي والسيطرة والتحكم في مقدرات الدولة المصرية والسيطرة والتحكم في مواردها بالقوة العسكرية وانعاش الاقتصاد الإنجليزي والأوروبي على حساب الشعب المصري ومقدراته، ورغم ما حصل عليه المحتل البريطاني إلا أنه دائماً ما يتهمنا بالتخلف والتبعية والتي فرضها علينا بقوة الاستغلال والسلاح الذي يملكه لقمع إرادة الشعوب والسيطرة على مقدراتها، وهذا هو الاحتلال وما يسببه من قهر وتخلف الشعوب التي تقع تحت سيطرته .

(١) محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٧٢ – ١٧٣ .

وعلى الرغم من هذه السيطرة والهيمنة على الاقتصاد المصري إلا أنه ظهرت عبقرية رجل مصري أحيا ثقة المصري في نفسه وفي الآخرين إنه طلعت حرب الذي آمن بالاستقلال الاقتصادي لبلده على أنه الوسيلة الوحيدة للاستقلال السياسي، الذي كان أمل وحلم المصريين من هنا جاءت عبقرية طلعت حرب التي جعلته يتربع على قمة الصفوة من رجال مصرفي القرن العشرين، ففي بداية حياته كان له علاقات عديدة، وقد استغل هذه العلاقات فيما بعد لتأسيس بنك مصر، وكانت الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٢٠ موعد تأسيس بنك مصر ، وقد ألف كتاب علاج مصر الاقتصادي نادى فيه بضرورة إنشاء بنك للمصريين، وفي مارس ١٩١٢ قال طلعت حرب كلمة لخص فيها كل ذلك" إننا نريد أن نعمل شيئاً من الخير لبلادنا، إن مطالبنا متواضعة فنحن نريد فقط أن نتبوأ مكانة تحت الشمس وأن نعيش مع الآخرين، نريد أن نكون منتجين، وأن نحسن الإنتاج وهكذا، ولقد ساهم (١٢٦) مصرياً بالاكتتاب لإنشاء بنك مصر، الذي أسس يوم ٧ مايو ١٩٢٠ برأسمال ٨٠ ألف جنيه مصري، ونجح حتى أصبح رأسماله ألف مليون جنيه عام ١٩٩٥، وقام طلعت حرب بإنشاء ٢٢ شركة مالية وصناعية وزراعية، حرص على أن يكون اسمها جميعاً متصدره كلمة مصر، ولقد آمن طلعت حرب بأهمية الثقافة والفنون في حياة المصريين، ومن بنك مصر حرص طلعت حرب أن يؤسس في كل عام شركة فمنها مصر للتمثيل والسينما، مصر للغزل والنسيج المحلة، مصر للنقل والملاحة، مصر للكتان، مصر لمصايد الأسماك، مصر لنسيج الحرير، مصر لتصدير الأقطان، مصر للطيران، مصر للملاحة البحرية، مصر للدخان والسجائر، مصر للسياحة، مصر لأعمال الأسمنت، مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار، مصر البيضا، مصر للمناجم والمحاجر .

لقد أحدث طلعت حرب في سنوات بنك مصر الأولى ثورة اقتصادية كبرى ونجح في أن علم مصر أصبح يرفرف في البر والبحر والجو ونال الباشوية من الملك فؤاد والذي أعجب بشركة غزل المحلة عند زيارته لها عام ١٩٣١، وقد انهالت على طلعت حرب المؤامرات لوقف هذه المسيرة الناجحة خاصة من الإنجليز لوقف نجاح بنك مصر فهناك الكثير من المواقف والأحداث في حياة طلعت حرب.(١)

ويتضح مما سبق أن الرأسمالية المصرية مرت بمراحل متعددة في عهد محمد على وما واجهها من صعوبات ومن أطماع من الاحتلال البريطاني ومعاونيه، لكن ظهر في مصر كثير من الرجال الشرفاء الوطنيين أمثال طلعت حرب وما قدمه في سبيل الوطنية المصرية ورغم النجاحات التي حققها وقدمها للاقتصاد المصري إلا أن أعداء الوطن لا يرضون بهذا النجاح، وبالفعل قد حورب واضطهد وخاصة من الاحتلال الإنجليزي وهو أهم أعداء نجاح مصر في السابق والحاضر.

سياسة التمصير قبل عام ١٩٥٢:

قبل عام ١٩٥٢بدأت الدولة تتدخل تدريجياً في وضع وتنفيذ سياسات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية وإصدار البنكنوت والائتمان المصرفي، وطبقاً للقانون رقم ١٠٩ لعام ١٩٣٩ عرفت مصر لأول مرة نظام المراقبة على الصرف، ولكن كان ذلك بإدارة بريطانية، وفي عام ١٩٤٤ بدأت مصر تستورد من خارج منطقة الإسترليني، وأصبحت تشترك في الرقابة على الصرف، وفي

---

(١) محمد صادق: موسوعة القرن ، الجزء الأول ، مكتبة جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٣٢ – ١٣٤ .

نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت مصر تحقق مطلب أول برلمان بعد استقلالها الشكلي ضمن قراراته ١٩٢٤ وهو تحرير العملة المصرية من التبعية للعملة البريطانية، حيث ترتب على ذلك انضمام مصر لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٤٧ خرجت مصر من المنطقة الإسترلينية، وترتب على ذلك فرض الرقابة الحكومية المصرية على كافة عمليات الصرف الأجنبي شاملاً الإسترليني، وقد أبرمت أول اتفاقية للتجارة الثنائية مع الاتحاد السوفيتي ١٩٤٨، فارتفعت الواردات بنسبة ٧ % والصادرات ٨ %، وطبقا للقانون ١١٩ لعام ١٩٤٨وأصبح للحكومة المصرية أن تفرض الرقابة على كمية البنكنوت التي يتم إصدارها، وطبقاً للقانون ٥٧ لعام ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة، أبعدت عملياً الأصول الإسترلينية من غطاء الإصدار .[١]

ثانياً : الرأسمالية المصرية في ظل ثورة يوليو:

في البداية قبل ثورة يوليو كان للنظام بعداً ليبرالياً سياسياً واقتصادياً ويمكن تحقيق معدلات نمو وتنمية من خلال الاقتصاد الحر، ولكن في الحقيقة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت هناك محاولات من النظام الجديد لتشجيع الاستثمار الحر أي الاقتصاد الحر والاستثمار الأجنبي أيضاً مع وجود قانون ينص على عدم زيادة ملكية الأجانب عن (٤٧ %) من رأسمال الشركات آنذاك، وقد تم تعديله ورفع هذه النسبة أملاً في زيادة تحقيق النمو خلال عام ١٩٥٩ وحتى السنوات الأولى من الستينيات .

(١) طه عبد العليم ، مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

وإذا أردنا تشخيص النظام الاقتصادي في مصر من عام (١٩٥٢) إلى أوائل السبعينيات يمكن تسميته برأسمالية الدولة، ويطلق عليه نظام اشتراكي، لأن الدولة هي المالك الوحيد لكل القطاعات وهى التي تتخذ القرارات بالنسبة للإنتاج والتصدير والاستيراد ولأن النظام السياسي لم يكن يسمح بتداول السلطة.[١]

وكان الملك فاروق قد تنازل عن العرش، وألغى النظام الملكي، وقد تم توقيع معاهدة الجلاء عن مصر في أكتوبر عام ١٩٥٤ وهى جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في مدة أقصاها عشرين شهراً .

وبدأ قانون الإصلاح الزراعي الذي عمل على توسيع الدخل الزراعي لصالح مستأجري الأرض الزراعية وفي عام ١٩٥٥ وجدت صراعات بين الرأسمالية الأجنبية والمصرية أو المتمصرة الصغيرة خاصة المتحالفة مع رأس المال الأجنبي من جانب، وسلطة ثورة يوليو من الجانب الآخر، حيث قاومت الرأسمالية الكبيرة جهود الحكومة لتنفيذ تنمية شاملة، فامتنعت البنوك وشركات التأمين التي كانت تخضع لرأس المال الأجنبي عن تمويل المشروعات المصرية، وطورت الحكومة جهودها من أجل التنمية والتصنيع فأنشأت وزارة للصناعة، وأصدرت برنامج التصنيع الأول وعقدت اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي لتمويل وتنفيذ أهم المشروعات الواردة فيه، كما كونت لجنة للتخطيط القومي، وبذلت محاولات حثيثة لتشجيع الرأسمالية المحلية على المشاركة في تمويل

---

(١) جودة عبد الخالق ، الدستور يحول المصريين من رعايا إلى مواطنين ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٥١ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٣٤ – ١٣٥ .

المشـروعات الخمـس التـي تضـمنها برنـامج التصـنيع إلا أن اسـتجابة الرأسمالية المحلية لجهود التصنيع كانت محدودة .[١]

وقد أدت الأحـداث السـابقة إلـى صـدور قـرارات التـأمين المتتاليـة التـي ترتب عليها ثلاثة نتائج اقتصادية هامة منها : وجود قطاع عام حكومي كبير في النشاط الصناعي والمالي لأول مرة يسيطر على قطاع المصارف والتأمين وتجـارة الاسـتيراد بالكامـل وتجـارة التصـدير وعلـى شـطر هائـل مـن الصـناعات التحويلية. [٢]

وقد ترتبط فـي مصـر القـوانين الاقتصـادية والسياسية ارتباطـاً وثيقـاً كمـا فـي معظـم العـالم العربـي والإسـلامي، عكـس دول الغـرب، لـذا فـإن مصـر فـي مرحلة تطور وتنمية يمكن مقارنتها بحقبه مبكرة جداً بالغرب حينما كانت القوانين الاقتصادية والسياسية أقل وضوحاً في أدائها وممارستها، وفي جماعات الأفراد الذين خطوا بملكياتهم، ولكن لم تكن قوة الطبقات الاقتصادية العليا في مصر قوة اقتصادية خاصة كما نعرفها في الغرب، الذي كان يعتمد على الأرض أو التجارة أو الصناعة بل كانت قوة هذه الطبقات في مصر مستمدة من علاقاتها الوثيقة بمن تؤول له السلطة السياسية .[٣]

وقد أشـار الرئيس جمال عبد الناصـر إلـى تغلغل الاسـتعمار إلـى مراكز السلطة الاقتصادية والسيطرة عليها، فقال إن نتائج الاقتصاد كلها بما فيها تجارة القطن والبنوك وشركات الأراضي والتأمين والتجارة الخارجية ملك للمصالح

---

(١) أسماء أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(3) Morroe Berger," Bureaucracy and Society in Modern Egypt .A study of the Higher civil Service New Jersey. Princeton university ,Press,1957.P15.

الأجنبية والمصالح الأجنبية هنا لا تعنى فقط مصالح الأجانب المنتمين للدول الاستعمارية برباط الجنسية فقط، ولكن هناك متمصرون ضيقوا الآفاق وجدوا في مصر في ظل الحماية الاستعمارية مستقراً ومرتعاً لهم، وكذلك مصالح المصريين الذين ارتبطوا بهم وداروا في فلكهم وأصبحوا أتباعاً لهم .(١)

أما عن صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية عشية ثورة ٢٣ يوليو والتركة الثقيلة التي تسلمتها القيادة الثورية ليلة استيلائها على السلطة، وهي في إيجاز تبين مدى المعاناة التي كانت تعيشها مصر من السيطرة الاستعمارية، فكان الاحتلال البريطاني يسيطر سيطرة كاملة على كامل الأنشطة المصرفية المصرية بما فيها البنك المركزي المصري، وكل الأنشطة التأمينية في مصر حتى مدخرات المصريين بالبنوك كانت تحت تصرف المستعمر الأجنبي، حتى التجارة الخارجية كانت بنسبة (٨٥%) مقتصره وحكراً على الأجانب وكانت الطاقة وهى أساس التصنيع وتطوير الزراعة بيد الأجانب، واستخراج البترول كان احتكاراً لشركة شل ومنتجاته مقتصر على شركات أجنبية فرنسية أو بلجيكية، وكان للمصالح الاستعمارية الوزن الأكبر في قطاع النقل البحري والنهري، وكانت قناة السويس دولة داخل الدولة وكان للأجانب والمتمصرين النصيب الأساسي في مصر.(٢)

وعلى الرغم من الإجراءات والتحولات التي قامت بها ثورة (٢٣ يوليو) لضرب معاقل الرأسمالية، إلا أن الأخيرة تمكنت بفضل ما لديها من إمكانيات

---

(١) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣

(٢) عبد المجيد راشد ، ثورة ٢٣ يوليو والنهضة الثانية لمصر في العصر الحديث ، الحوار المتمدن ، العدد ١٧٣٢ -٢٠٠٦/١١/١٢ .

www. Ahewar .org / debat / show , art . asp?

من أن تتحور وتتشكل داخل النظام الجديد، إما من خلال التغلغل في الأجهزة الإدارية والعسكرية، وإما من خلال عمليات التأميم الواسعة التي أفضت بدورها إلى أيلولة العديد من الشركات المؤممة بكامل مساهميها وبطرق إدارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومي في إطار القطاع العام، وظلت هذه العناصر تدير أنشطتها من وراء كواليس النظام بعد قيام الثورة، وارتبط شق كبير منها مع رأس المال الأجنبي إلى أن تم تحين الفرصة للظهور مرة أخرى على المسرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر، حيث قننت سياسة الانفتاح الاقتصادي استدعاء الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) ومنحتها كافة الضمانات والامتيازات لتستأنف دورها من جديد، وتحاول جاهدة استعادة امتيازاتها السابقة حتى لو تجاوز ذلك كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لها.[١]

وقد أشادت ثورة يوليو بدور رأس المال الخاص مؤكدة على أهميته في عملية التنمية، وحاولت بذلك خلق جو ملائم للاستثمار الصناعي، وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها، ولكن ظل عزوف الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها، وقد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها في توجيه استثماراتها في الأنشطة الخفيفة سريعة الربح والعقارات والمباني، فقد استحوذ النشاط الأخير (العقارات والمباني) عام ١٩٥٥ على ٧٥ % من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية.[٢]

---

(١) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(٢) سامية سعيد الإمام ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤ – ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨ .

ويمكن النظر إلى تطور مصر السياسي منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، كمجرد سلسلة من الأحداث الملفتة المنعزلة بعضها عن البعض، ذلك لأن هذا التطور إنما يمثل تصاعداً وتبلوراً مستمرين لمجموعة من الاتجاهات والأبعاد القائمة بالفعل، والتي سيطرت عليها، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات استراتيجية التنمية القوية الشاملة، والسعي إلى تأكيد الذات في المجالات الاقتصادية والسياسية، في الميادين الداخلية والخارجية، وهى الإستراتيجية التي نفضل أن نسميها القومية التنموية .[١]

هذا وقد نشأت البرجوازية البيروقراطية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية إثر تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، والتصنيع والتأميم والتمصير ونتيجة لتدخل الدولة بدور واضح في عملية خلق رأسمالية جيدة تمثل عوضاً عن الرأسمالية الخاصة، التي عجزت عن تحقيق أهداف القيادة السياسية، وهناك فرق بين البرجوازية البيروقراطية والرأسمالية الخاصة حيث تضم طبقة البرجوازية الصفوة من البيروقراطيين والمهنيين والمثقفين العسكريين، تلك العناصر ممن تقلدوا مناصب ومراكز بالمجتمع المصري في الستينيات، واستطاعوا أن يحققوا من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحوا ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر، وعملت تلك العناصر على الالتحام مع البرجوازية البيروقراطية إما عن طريق المصاهرة والتقارب أو عن طريق الأنشطة الاقتصادية المشتركة .[٢]

(1) Nazih N .Ayubi .Bureaucracy and politics in contemporary Egypt, London :Ithaca :Press,1980,P 157.

(٢) سامية سعيد الإمام ، المرجع سابق ، ص ٨٢ .

*** الرافد البرجوازى البيروقراطي ونخبة الانفتاح الاقتصادي وهزيمة ١٩٦٧:**

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة إلى جهود التنمية في مصر وارتفعت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية، فهي في أغلبها عناصر غير معنية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغير متحمسة لها وإسكاتاً لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص في قطاع المقاولات لإعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان، وتم اللقاء بين القطاع الخاص بعد أن كان القطاع الخاص لا يملك الحق في الخروج المستقل إلى السوق الخارجي نظراً لأن تجارة التوكيلات كانت مقتصرة على القطاع العام فقط، وكانت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال شركات التجارة الخارجية التابعة للدولة إلا أن هزيمة ١٩٦٧ منحت شركات القطاع الخاص العديد من الامتيازات وسمح لها عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية ومن تلك التطورات حانت الفرصة الحقيقية مع الإعلان الرسمي عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبذلك تبلورت أبعاد البرجوازية البيروقراطية وسعت لبسط نفوذها وسلطتها من أجل جمع الثروة، وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التي تعثرت في منتصف الستينيات حيث ارتفع الدين الخارجي وأصبح التمويل الخارجي أكثر صعوبة، وزادت قيمة الواردات الغذائية لارتفاع أسعارها بمعدل ١١,٥ % سنوياً فيما بين أعوام ١٩٦٥/١٩٦٤، عام ١٩٦٧/٦٦ نتيجة لمحاولة إسكات أفواه عناصر البرجوازية البيروقراطية الساخطة.[١]

(١) سامية الإمام ، من يملك مصر ، م. س . ز ، ص ص ١٠٠ – ١٠٥ .

ولقد عكست التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٦٢/٦١، ١٩٦٧/٦٦ ثلاثة ظواهر أساسية :

أولاً : اتساع نمو الرأسمالية المستقلة وخاصة في قطاعي الجملة والتشييدلا سيما أن القطاع الخاص قام بنسبة (٧٠ %) من قطاع التشييد.

ثانياً : النمو غير العادي لبيروقراطية الدولة والقطاع العام.

ثالثاً : نشاط العناصر الفاسدة داخل القطاع العام والجهاز الحكومي مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها المؤثرة في النظام، وفي ظل تلك الظروف والتحولات تمكنت البرجوازية البيروقراطية أن توجد تراكماً رأسمالياً وبعد هذه التطورات جاءت الفرصة الحقيقية للإعلان الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي .

وقد قال أحد قادة الثورة " نحن لسنا من الاشتراكيين ولا أعتقد أن اقتصادنا سيزدهر إلا عن طريق المشروعات الحرة، وسوف تشجع الدولة المشروعات الحرة وتدعمها والهدف هو تشجيع الدولة للمشروعات الحرة ودعمها بكل الوسائل الممكنة وجذب رؤوس الأموال وقد ظهر بذلك تجاوب من رجال القطاع الخاص، وبذلك فإن مشاعر رجال الأعمال ما لبث أن تبددت بالأمل في غضون عام ١٩٥٤، هذا وقد كانت حكومة الثورة حريصة على أن تكون حكومة لكل الشعب وتعمل لخير جموع الشعب عمالاً وفلاحين ورجال أعمال وموظفين وطلاب وأغنياء وفقراء" .

وكان عليها إصدار مراسيم وقوانين مؤثرة لضمان استمرار الاستثمار في مصر ومنها المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٤٥ لعام ١٩٥٢ الخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ليقوم بصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة وليعمل لأقصى طاقات الاستثمار لخدمة الوطن والمواطنين .(١)

هذا ويوضح الجدول التالي تنامي الدور الفعال للقطاع الخاص في أثناء الثورة للفترة من ١٩٥١الى ١٩٥٣ في مجالات الصناعة والنقل والكهرباء والمواصلات .(٢)

جدول رقم (١)

يوضح تنامي الدور الفعال للقطاع الخاص أثناء الثورة

القطاع	القطاع الحكومي	القطاع الخاص
الزراعـــة	-	٢٧٢.٨ مليون جنيه
الصناعة والكهرباء	١.٤	٧٤.٣ مليون جنيه
النقل والمواصلات	١٦٦	٥٥.٠ مليون جنيه
الخدمات الماليـة	-	٢٠.٨ مليون جنيه
التجـــارة	-	١٢٩.٤ مليون جنيه
الإسكـــان	-	٥٧.٧ مليون جنيه
البنـاء والإنشـاء	-	٢٠.٣ مليون جنيه
الإدارة العامــة	١١٠	-

(١) محمود متولى ، م . س . ز ، ص ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٢) محمود متولى ، م . س . ز ، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

خدمات أخرى	-	١٠٦.٢ مليون جنيه
المجموع	٣٨٠	٧٣٦,٥

ويتضح من جدول رقم (١) أن نصيب القطاع الحكومي ٣٨٠ مليون جنيه بينما القطاع الخاص ٧٣٦,٥ مليون جنيه ما يقارب الضعف من القطاع الحكومي وهذا مؤشر يدل على أهمية القطاع الخاص وما يقوم به من دور مهم داخل تنمية المجتمع المصري ممثلاً في رجال الأعمال المصريين .

وقد خلت الساحة أمام الرأسمالية المصرية من كل منافسة أجنبية إثر حركة التمصير عقب عدوان ١٩٥٦، وبدأت الدولة تعمل على تشجيع رأس المال الوطني ليس فقط لمشاركته القطاع الخاص، ولكن للقيام بالمشروعات الصناعية المستقلة وكان أبرزها إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وقد علق وزير الاقتصاد حينذاك بأن الحكومة لم تنشئ المؤسسة الاقتصادية لتنافس الرأسماليين وإنما لتشعرهم بالإقبال على الاستثمار .[١]

هذا وقد كان اعتماد ثورة يوليو اعتماداً كلياً على رأس المال الخاص في دفع عملية التقدم الاقتصادي وبناءً عليه صدر المرسوم بقانون رقم ٤٢٤ لعام ١٩٥٢ الذي يعفى من الرسوم الجمركية بأنواعها، ومن رسوم الاستهلاك ومن عوائد الرصيف والبلدية، المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في مصر، كذلك إصدار القانون رقم ٤٣٠ لعام ١٩٥٣ الذي يقضي بإعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي يكون غرضها إنشاء مشروع جديد لتدعيم الاقتصاد القومي وتنميته سواء عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى

(١) محمود متولى ، م . س . ز ، ص ٢٨٦ .

المحركة والفنادق والأراضي البور، كما حرص بمقتضى القانون رقم ٤١٨ لعام ١٩٥٥ رسم استيراد على البضائع المستوردة باستثناء معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي وما إلى ذلك من قوانين لمساهمة القطاع الخاص في التنمية بمصر .[١]

ويشير الباحث هنا إلا أن ثورة يوليو كانت تهدف للاعتماد على القطاع الخاص وذلك من خلال المراسيم والقوانين التي تؤدى إلى تسهيل تحريك رؤوس الأموال للمشاركة الفعالة في التنمية في مصر، سواء كانت تنمية صناعية أو زراعية أو ما كان لصالح البلد، والمجتمع كذلك عملت حكومة الثورة على تغيير وفرض رسوم على كل ما هو مستورد ما عدا الآلات الخاصة بالتصنيع داخل مصر هكذا وضحنا نبذة عن الثورة والرأسمالية ودورها خلال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ثالثاً : الرأسمالية المصرية من السبعينيات إلى التسعينيات :

هذه هي فترة تولى السادات الحكم، وقد أولى رجال الأعمال والقطاع الخاص اهتمامه ومشاركتهم في الاستثمار، وقد رحبوا بذلك رغم محدودية الاستثمارات وذلك لظروف الحرب مع إسرائيل، وفي عام ١٩٧٤ بدء عملية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي .

ومنذ بدء أوائل السبعينيات اتجهت مصر إلى عملية التحرر الاقتصادي التي تهدف إلى زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد، وقد لجأت مصر إلى تطبيق هذا الأمر بسبب ضغوط المنظمات الدولية التي كانت تطلب جدولة

---

(١) عبد العظيم رمضان ، مصر في عهد السادات ، آراء في السياسة والتاريخ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٦ .

ديـون مصـر الخارجيـة، ومـن جانبهـا سـعت الحكومـة إلـى ترشـيد المشروعات المملوكة للدولـة، فـي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص عن طريق مجموعة من الحوافز، فهي لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في توزيع الموارد المحدودة للبلد .[١]

وأما عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها السادات فقد اعتمدت على وثيقة شرف رسمية ربما لا تكون مكتوبة مع غالبية الدول الأوروبية، والتي أرادت أن تقدم ما في استطاعتها لمصر من أجل موقف السادات تجاه إسرائيل، وأيضـاً أهميـة دور العـرب ودول الخلـيج وخاصـة المملكـة العربيـة السـعودية بمساعدتها لسياسة الانفتاح بجانب دول أوروبا وبذلك أصبح هناك تأكيد من قبل الدولة على الانفتاح ليس مجرد سياسات اقتصادية أو مجموعة إجراءات إنما هو بمثابة تعهد سياسي اقتصادي من قبل الدولة، مرتبط أشد الارتباط بتعهدات سياسية واقتصادية من بعض الدول الأخرى .[٢]

وهنـا رأى السـادات أن المنطـق الموضـوعي لإنجـاح مشـروعه الليبرالـي يحـتم عـودة تحـالف الرأسـمالية واسـتدعاء عناصـرها ورموزهـا، وإلغـاء مـا أخـذه النظام الناصري من قوانين الإصلاح الزراعي، والتأميم والحراسة والمصادرة وقد اسـتدعى ذلـك فـك الحراسـات عـام ١٩٧٤ بصـدور قـانون تصـفية الحراسـات، وعودة جميع الأراضـي التـي كانـت تحت الحراسة إلـى ملاكهـا الأصـليين، وهـم كبار الملاك، وتم وضع أسس جديدة لتحديد إيجار الأراضي الزراعية بمقتضى

---

(1) Samir M. Youssef the Egyptian private sector and the Bureaucracy middle eastern studies .vol . 30 – No- 2 .april .1999 .p369.

(٢) مؤمن كمال الشافعي ، الدولة والطبقة الوسطى في مصر ، (تحليل سوسيولوجى لدور الدولة في إدارة الصراع الطبقي) ، دار قباء للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢٢ .

القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٧٥ الذي يعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الملاك عموماً وكبار الملاك خاصة، وفى عام ١٩٧٧ تم تصفية الحراسات نهائياً وإعادة نحو (٥٠٠) عقار، ٢٠٠٠ فدان إلى أصحابها، بجانب إعادة الأموال التي خضعت لإشراف الدولة إلى ذويها .[١]

هذا وقد وضح أن الانكماش الذي حدث للرأسمالية المصرية في مجال الصناعة خلال الثلاثين عاماً التي سبقت ثورة ١٩٥٢، يرجع إلى عدم رغبة البنوك التجارية المصرية وعددها ٢٧ بنكاً في عدم تمويل الصناعة المصرية، وتركيزها على تمويل زراعة محصول القطن علماً أنها تمتلك أرصدة تزيد عن ٢٥٩ مليون جنيه وزادت استثماراتها عن ٣١٠ مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان، فنشاط الرأسمالية المصرية الذي كان غالباً في مجال التجارة والمقاولات والخدمات والتي تعامل معها المؤرخون الرأسماليون معها باعتبارها شماعة لفشل هذه الطبقة الرأسمالية المصرية، من هنا جاءت الأهداف الرئيسية الثلاثة التي أعلنها السادات في أبريل عام ١٩٧٤ لسياسة جديدة أطلق عليها الانفتاح الاقتصادي، وتمثلت في جذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في مصر، والهدف الثاني كما أعلن هو إحداث تطوير تكنولوجي واستقدام التكنولوجيا المتقدمة، والهدف الثالث توفير فرص العمل وزيادة الوظائف، هذا وقد زادت التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية الأربعة الحكومية للقطاع الخاص في مصر من ٣٢ مليون عام ١٩٧٠ وبنسبة ٣.٧ % من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في ذلك التاريخ إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفزت

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بما يعادل ١٥ % إجمالي الائتمان الممنوح .[١]

وقد تم تعديل شامل في البنية القانونية المنظمة للعمل المصرفي وعدل قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ بالقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨٤ والقانون رقم ٢٠١ لعام ١٩٩٣ كما جرى إصدار قانون جديد للبنك المركزي رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ بما يسمح بإنشاء بنوك خاصة فصدر القانون رقم ٢٠٥ لعام ١٩٩٠ الخاص بضمان سرية الحسابات بالبنوك، والقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال والقانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٤ الخاص بحرية التعامل بالنقد الأجنبي وحق الأشخاص المعنوية والاعتبارية في الاحتفاظ بحسابات النقد الأجنبي، ثم القانون رقم ١٥٥ لعام ١٩٩٨ الخاص بتنظيم مساهمة الأفراد والقطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام، والقانون ٣٧ لعام ١٩٩٢ وغيرها لذلك فتحت الدولة الباب على مصراعيه للقطاع الخاص في إنشاء البنوك، وكذلك البنوك الأجنبية لإنشاء فروع لها في مصر والمشاركة مع بنوك محلية في إنشاء بنوك مشتركة.[٢]

ويشار هنا إلى الدور الذي قام به السادات في الأمور المصرفية لتسهيل دور القطاع الخاص في الاستثمار، والذي من أجله أصدر الكثير من القرارات المعدلة لمنظومة إنشاء البنوك والمصارف لتسهيل الحركة النقدية والعرض والطلب والمساهمة في فتح بنوك جديدة وفروع للبنوك الأجنبية بمصر

(١) عبد الخالق فاروق ، الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عهد الامتيازات والخصخصة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٠ – ١٦١ .

والمشاركة بين المصريين والأجانب، مما كان له أثر سلبي على الوضع الاقتصادي فيما بعد.

ورغم خروج العمل المصرفي عن السيطرة وجرت عمليات تهريب وتزوير إلا أن عدد البنوك العاملة في مصر زاد من ١٧ بنكاً عام ١٩٧٥ إلى ٩٩ بنكاً عام ١٩٩١ وتوزعت بين بنوك استثمار وأعمال بنوك متخصصة ثم انخفض عددها في (٣٠) يوليو (٢٠٠١) إلى (٦٢) بنكاً موزعاً كالتالي (٢٨) بنكاً تجارياً، (٤) بنوك عامة، (٢٤) بنكاً خاصاً ومشتركاً، وبنوك استثمار وأعمال (٣١) بنكاً (بنوك مشتركة) وخاصة (٢٠) فرعاً لبنوك أجنبية .

وهكذا قفزت القروض والتسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص من أقل من مليار جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٦٥ مليار جنيه منها ما يعادل (٦٤,٤) مليار جنيه بالعملات الأجنبية، وخلاف تسهيلات في ذلك التاريخ نحو (٣٠,٧) مليار جنيه منها (٩٨٨) مليون جنيه ما يعادلها بالعملات الأجنبية، وهكذا حصل قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي على ما يعادل (١١ %) من إجمالي التسهيلات.[١]

ولاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكي تستأنف دورها على المسرح الاقتصادي اتخذت النخبة الحاكمة لمصر إجراءات منها: تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة، انضمام مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبي، وتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، ورفع قيمة الأرض الإيجارية، وإباحة دخول القطاع الخاص في مجال الاستيراد وبعد الإلغاء شبه

(١) المرجع السابق ، ص ١٦١.

الكامل لمبدأ تأميم الاستيراد في مايو ١٩٧٥، إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها، السماح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي من عملهم في الخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.(١)

وقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحسين مستوى دخل الفرد نتيجة هجرة المصريين إلى الدول العربية الغنية بالبترول بعد زيادة أسعارها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، كذلك تشجيع الدولة للقطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة في شئون القطاع الخاص مما أدى إلى تحسن الدخل، كذلك ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تسهيل التحويلات إلى الداخل وبالتالي ارتفاع دخول المهاجرين من خلال المزايا التي قدمتها الدولة مثل تخفيف القيود المفروضة وتعديل سعر الصرف لصالح المهاجرين، والتوسع في تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة.(٢)

ويتضح مما سبق أن الدولة المصرية تعمل على تذليل كل العقبات لأصحاب رؤوس الأموال لكي يقوموا بعمل تنموي شامل على الصعيد الداخلي، ومما يدل على ذلك تسهيل أمور الهجرة والسفر للخارج وبدون قيود لتحويل العملة وللمواطن حرية التصرف، كل هذه التسهيلات حسنت من حركة رؤوس الأموال المصرية والأجنبية على حد سواء .

وقد كان من أبرز ملامح هذه المرحلة تحرير الاقتصاد متضمناً القطاع الخاص والتجارة الخارجية والقطاع المصرفي، وإطلاق هجرة العمالة المصرية،

---

(١) سامية الإمام ، من يملك مصر ، م . س . ز ، ص ص ٥٧-٥٩ .

(٢) أحمد ثابت ، الدولة والنظام العالمي ، مؤثرات التبعية ومصر ، مركز البحوث للدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

والاستعانة في تلك الفترة بروؤس الأموال العربية والأجنبية في التنمية ، ومن خلال قوانين الانفتاح الاقتصادي والتحالف مع الغرب والانفتاح عليهم بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وعقب اغتيال السادات وتولى مبارك تزايدت أهمية القطاع الخاص وأصبح له الأولوية في أن يصبح قطاعاً منتجاً داخل الوطن، وتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره بنجاح، وتواصلت سياسة الإصلاح والترشيد مع الإبقاء على الخطوط الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي نهاية ١٩٨٩ دار الصراع حول مصير القطاع العام وحتى ١٩٩١، بدأت مصر في تطبيق سياسة الخصخصة، واعتماد نظام اقتصاد السوق كنظام اقتصادي رئيسي لها، مع الاندماج في السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات وتحولت هذه الاستثمارات إلى مشروعات صناعية كبرى كالحديد والأسمنت وغيره، وبذلك اشترك رجال الأعمال بأعمال متعددة الجنسيات بمشروعات ضخمة، وظل الوضع هكذا حتى عام ١٩٩٧، وقد انبعث بمصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وبدأ الاقتصاد يتحرك وحقق نجاحات، رغم مواجهته لبعض الصعاب نتيجة للتأثيرات والتغيرات الدولية .[١]

وتعتبر هذه الفترة حاسمة في تحول الاقتصاد المصري، بل إنها أدت إلى تحولات في كافة جوانب المجتمع، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وهناك أسباب عديدة دفعت مصر للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي منها أنها خاضت ثلاثة حروب مما أدى إلى إهمال باقي قطاعات النشاط الاقتصادي وأثقلت كاهل الميزانية المصرية، وحدث اختلاف في وجهات النظر السياسية مع الاتحاد السوفيتي، ترتب عليه توقف دول العالم الاشتراكي عن تمويل وتنفيذ

(1) Moheb zaki: Egyptian Business elites this visions and investment ,behovior .dar Ibn khaldon . Cairo. 1999. pp .80– 89.

مشروعات الخطط المتفق عليها وقتها، وطالبت مصر بسداد ما عليها من التزامات دون اعتبار للصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري، ولكن في تلك الفترة أيضاً كان رأس المال المصري يأتي في ركاب رأس المال الأجنبي كرأسمالية تابعة وقد اتضح أيضاً أن الطابع العائلي يغلب على الإسهام المصري في هذه المشروعات، كما أنها رأسمالية تجارية، ففي كل الحالات نجد أن الهدف الرئيسي من المشروعات هو التجارة، وقد ظهرت التجمعات غير الرسمية بين رجال الأعمال والتي كانت تتمتع بنفوذ كبير في المجتمع فترة السبعينيات.[١]

وقد زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة (٢٠٠%) ونتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية تحسنت نسبة التجارة الدولية، ويتضح من بعض الإحصائيات التي أجريت لمعرفة مساهمة القطاع الخاص في بداية السبعينيات على أنه أسهم بما يزيد على (١٠ %) في ١٩٧٣ ونتيجة لاتخاذ وسائل تشجيعية وتطبيق القانون رقم (٤٣) لعام (١٩٧٤) بشأن رأس المال العربي والأجنبي ارتفع حجم الاستثمارات الخاص إلى نحو (١٦%) من إجمالي الاستثمارات في عام (١٩٧٥) ثم إلى أكثر من ٢٠ % في نهاية الحقبة و(٢٥ %) في ٨١ لعام ١٩٨٢ .

وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص التقليدي في نهاية خطة السبعينيات أربعة أمثال ما كانت عليه في بدايتها، كما بلغت الاستثمارات المشتركة في عام ١٩٧٩ نحو ٣٠ مليون جنيه محققة بذلك نحو ١٥% من قيمة استثمارات القطاع الخاص التقليدي .[٢]

(١) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ص٥٧٧ – ٥٧٩ .

(٢) راندا يحيي شعبان ، مرجع سابق ، ص٤١ .

وقد شهدت الفترة من ٨٢ لعام ١٩٨٧ للقطاع الخاص بأنه قدم استثمارات في خلال سنوات الخطة تقدر بنحو ٩,٣ مليار جنيه موزعة على النحو التالي : (٣٢٢٠,٧) مليون جنيه في القطاعات السلعية بنسبة (٣٥,١ %) من إجمالي الاستثمارات المتقدمة، (٦١٦٥.٥%) مليون جنيه في قطاعات الخدمات الإنتاجية بنسبة (٦,٧ %) من إجمالي الاستثمارات المتقدمة (٥٣٤٦,٣) مليون جنيه لقطاعات الخدمات الاجتماعية وقد احتلت مساهمات المستثمرين المصريين المركز الأول في رؤوس الأموال لهذه المشروعات بنسبة (٦٥%)، بينما مساهمات المستثمرين العرب (١٨ %) وتأتى مساهمات المستثمرين الأجانب في المركز الثالث بنسبة (١٧ %)، هذا أبرز تلك الفترة في حياة المجتمع المصري .[١]

ويتضح مما سبق أنه كلما سهلت الدولة من إجراءاتها وتعديل القوانين المقيدة إلى قوانين مشجعة، فإنها تعمل على جذب رؤوس الأموال سواء كانت الوطنية أو العربية أو الأجنبية، ووضع ذلك في الإحصائيات المبينة أنه كلما سهلت الدولة الأمور شجعت أصحاب رؤوس الأموال بكل أنواعها داخل المجتمع المصري .

ومع اغتيال السادات في عام (١٩٨١) بدأ صندوق النقد الدولي مرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر، وذلك في ضوء الأزمات الاقتصادية التي كانت تعانى منها في تلك الفترة، حيث بدأت الحكومة المصرية تواجه مشكلات حادة تعود جذورها في الواقع إلى منتصف السبعينيات عندما تبنت مصر بعد حرب أكتوبر سياسة مالية توسعية اعتمدت على التدفقات الضخمة الجارية

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

والمتوقعة في الأسواق الرأسمالية الدولية خلال السبعينيات، ولكن على عكس التوقعات، بدأت التدفقات الرأسمالية الخارجية في التدهور خلال النصف الأول من الثمانينيات نتيجة لانخفاض أسعار تصدير البترول، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، ومن ثم بدأت عملية سداد خدمة الدين الأجنبي الكبير المتزايد في التحول إلى أعباء ثقيلة. مما زاد الموقف سوءًا بفعل الاقتصاد الضعيف والقطاع العام غير الكفء، ونظام التسعير المشوه للسلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة والحاجة المتزايدة لدعم العديد من قطاع الإنتاج ونتيجة لذلك عانت مصر من العجز المالي المتزايد ومن نسب التضخم المرتفعة بشكل مستمر، وعجز متصاعد في ميزان المدفوعات واحتياجات دولية نتيجة استمرار نحو التدهور .(١)

ويشير الباحث هنا أن الدولة ساهمت كثيراً من أجل تسهيل القوانين واللوائح أمام المستثمرين المصريين والأجانب، لأنه إذا لم يشعر المستثمر وأصحاب رؤوس الأموال أنهم يحققون نجاحاً لأعمالهم وسط جو من الطمأنينة والأمان والحماية القانونية من الدولة لثرواتهم في صورة جذب لتلك الاستثمارات فلم يتمكنوا من إنجاز أي استثمارات ناجحة داخل الوطن.

وقد شهدت مصر في فترة التسعينيات تحولاً من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الحر، وبينما كانت الحكومة تتقدم بحذر في هذا الاتجاه نحو تحقيق هذا الهدف إلا أنه كان هناك بيروقراطية في صياغة القوانين، مما آثار

---

(١) شيرين محمد فهمى ، أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في مصر، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠- ٩١.

الجدل من رجال الأعمال للتصدي لهذه البيروقراطية والمطالبة باتخاذ خطوات مشجعة من الحكومة بتسهيل الإجراءات والتصاريح والموافقات السريعة للاستثمار، وكان لجمعيات رجال الأعمال دور فعال في ذلك إثر نشاطها في فترة الثمانينيات والتسعينيات، لأنها أصبحت محل اهتمام الحكومة حتى أنها كانت تستعين بها واستشاراتها في سن القوانين الجديدة أو تغيير القوانين الموجودة بالفعل، نظراً للاتجاهات التحررية للحكومة في السياسات الاقتصادية، وبالفعل كانت الحكومة تستدعى ممثلين عن جمعيات رجال الأعمال للإدلاء بآرائهم وأن يكونوا جزءاً من اللجان المتخصصة لقضايا معينة، وأن رجال الأعمال الذين يختارون يكون لديهم خبرة واتصالات على أعلى مستوى .[١]

وقد كان من المتوقع بعد أن قدمت الثورة لرأس المال الخاص هذه التسهيلات الكبيرة، أن ينتهز هذه الفرصة التاريخية لتوجيه استثماراته إلى التصنيع والقيام بالدور الذي لعبه رأس المال الأوروبي والأمريكي في تطوير الاقتصاد القومي، وتحويله من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي زراعي متقدم على أنه بدلاً من ذلك أخذ يبدد طاقاته القومية في الاستثمار العقاري وإقامة المشروعات السياحية والتجارة وأعمال المقاولات الفاخرة، إلى آخر هذه الاستثمارات التي تحقق له عائداً سريعاً، ولكنها لا تخدم الاقتصاد القومي كما يخدمه التصنيع فقد بلغ الاستثمار العقاري عام ١٩٥٥ ما يعادل ٧٥ % من مجموع الاستثمار الخاص، بينما نسبة ضئيلة في الاستثمار الصناعي، الأمر الذي أزعج اتحاد الصناعات ذاته، وبذلك اضطرت الثورة

(1) Samir m. Youssef , op Cit, PP . 372-373 .

للمساهمة في رأس مال المشروعات الكبرى جنباً إلى جنب مع رأس المال الخاص، ثم تصدت فيما بعد للمشروعات الكبرى، هذا وقد اعترف اتحاد الصناعات بالمبررات التي جعلت الدولة تنزل إلى حقل الإنتاج وهى تقاعس رأس المال الخاص لذلك رفض عبد الناصر تسليم الشركات، البريطانية والفرنسية التي تمصرت بعد عدوان ١٩٥٦.(١)

رابعاً: ملامح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أواخر القرن العشرين :

وقد تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام تكتلات اقتصادية كبرى، وتعاظم نشاط الأسواق المالية العالمية، ومع قيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث التي تشكل أضلاعه الثلاث مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهو (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) هذا وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسس الرسمي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف في منظومة موحدة ومجمعة للاقتصاديات العالمية .(٢)

وتهدف المنظمات الدولية إلى زيادة تقوية الاقتصاديات في العالم أجمع من بعض الإجراءات المتمثلة في تحرر التجارة من القيود المفروضة التي تعرقل الحركة الاقتصادية وزيادة الطلب على الموارد والاستغلال الأمثل لها، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، والمساعدة على حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية

---

(١) عبد العظيم رمضان ، مصر في عهد السادات ، م. س . ز ، ص ١٧ .

(2) R. Agenor “movement de capitaux regimes de change at liberalization financiere “ banque mondiale collaque 1 IFD October .2001 .P 5

للسياسات التجارية والتعاون مع مؤسسات الدول على المستوى العالمي، وذلك لتحقيق التوازن بين كل من السياسات التجارية والنقدية، وقد شهد المجتمع الدولي اهتماماً متنامياً بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت خطاها على نحو غير مسبوق خلال تسعينات القرن العشرين .[١]

ويتضح أن كثير من الدول في الآونة الأخيرة تعيد توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وقد كان الاتجاه السائد نحو زيادة دور القطاع الخاص الذي يكون له دور فعال في الاقتصاد لأنه أصبح أكثر كفاءة من القطاع العام، وقد تمثل هذا الاتجاه في تخلى عديد من مؤسسات القطاع العام عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال وتحويلها إلى القطاع الخاص، وإزالة الكثير من القيود المفروضة على هذا القطاع، ولعل أبرز حركات التحرر الاقتصادي التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين هي تحول الاشتراكية لمبادئ الاقتصاد الحر فكان على رأس القائمة الاتحاد السوفيتي سابقاً وكثير من الدول اتجه إلى هذا الاتجاه.

ونتيجة للتحرر الاقتصادي العالمي وتأثيره على الدول النامية فهناك **إيجابيات وسلبيات لها انعكاسات على هذه الدولة منها على سبيل المثال:**

أولاً : الإيجابيات :

١- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.

٢- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص.

٣- تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تدعمه الحكومة لشركات القطاع العام.

---

(١) رمزي زكى : العولمة المالية : الاقتصاد السياسي للرأسمال الدولي العالمي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٨٦ – ٨٧ .

٤- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والصغيرة.
٥- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر وفتح فرص جديدة أمام رجال الأعمال.

ثانياً: السلبيات :

١- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تحصل عليها من الاتفاقات الثنائية.
٢- الاستغناء عن العمالة الزائدة وهذا يؤدي إلى البطالة .
٣- ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.
٤- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة .[١]

ويتضح مما سبق أن الحكومات في هذه الفترة تعمل على الاعتماد على القطاع الخاص لإفساح المجال أمام رجال الأعمال للقيام بأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تحرير الاقتصاد ليكون اقتصاداً حراً يُمكن جميع الدول، بالمشاركة والتعاون فيما بينهم لاكتمال دوران الاستثمارات وتحرر الدول والاعتماد على ذاتها وقد كان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من الدول التي كانت تعتمد على نفسها، وذلك بتشجيع الاستثمارات داخل كل دولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقل بين الدول وبعضها البعض لإنعاش الحالة الاقتصادية في كل الدول .

---

(١) راندا يحيى شعبان ، مرجع سابق ، ص ٤٨ -٤٩ .

وفي ذات الإطار قامت الحكومة المصرية في مايو (١٩٩١) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتمت مساندة البرنامج من البنك الدولي بقرض للإصلاح الهيكلي (٣٠٠) مليون دولار، واتفاقية أخرى للمساندة من الصندوق، **ويقوم هذا البرنامج على أسس رئيسية أهمها :**

١- تحرير الاقتصاد القومي والاعتماد على قوى السوق في تحديد الأسعار وإزالة التشوهات التي عانى منها الاقتصاد الوطني لفترة طويلة .

٢- إصلاح أوضاع شركات القطاع العام عن طريق إصلاح هياكلها المالية، وخصخصة بعضها، مع ضبط علاقات هذه الشركات مع الجهاز المصرفي .

٣- إصلاح أوضاع القطاع الخاص .

٤- إصلاح المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف خفض معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة .

٥- تحرير التجارة الدولية لمصر بهدف التخلص تدريجياً من المواقع غير التعريفية المفروضة على الواردات أو الصادرات، وتخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى إزالة القيود التي تكون مفروضة على الصادرات.

٦-إنشاء الصندوق الاجتماعي بحيث يكون أداة من أدوات شبكة الأمن الاجتماعي .[١]

---

(١) محمد سعيد عبد المجيد ، الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتشريعات القانونية ، مركز المصطفى للنشر ، طنطا ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

ووفقاً لهذا فإن أهم مظهرين من مظاهر الإصلاح الاقتصادي في مصر هما تغيير الاقتصاد المصري إلى اقتصاد السوق الحر، وتقليص ملكية القطاع العام إلى الحد الأدنى الضروري بتوسيع الملكية الخاصة ومدها إلى جميع قطاعات الاقتصاد القومي تقريبا. (١)

وعلى الرغم مما بذلته الدول النامية من جهود لإدراج عدد من القضايا الهامة في جدول أعمال أورجواى – لقضايا التجارة والتصحيح الهيكلي ومشكلات التجارة العالمية والربط بين التجارة ومشكلات التمويل ولا سيما مشكلة اليون (إذ في رأى بعض الدول المدنية أنه من التناقض مطالبتها بأداء خدمة الدين في الوقت الذي تواجه فيه صعوبة في تصدير كمية من صادرتها إلى الدول المتقدمة) .وغير ذلك الممارسات الاحتكارية وغيرها من الأمور الاجتماعية والتي تتمثل في أوضاع العمل وعمالة الأطفال وهجرة العقول إلا أن هذه الجهود تذهب أدراج الرياح .(٢)

وفي هذا الصدد يقول رئيس الوفد المصري في مفاوضات الجات (منير زهران) " أننا لم نستطيع الاعتراض ولكن عبرنا عن استيائنا، وطالبنا بالتفاوض كما أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة، إذ أنهالا تستطيع التعايش مع هذا النظام، وأن سلبيات هذه الاتفاقية لا تقف عند ما تم ذكره بل أنها تؤثر سلباً على قدرة الدول النامية على تعميم سياستها التنموية،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن ، محمد على البدرى ، علم الاجتماع الاقتصادي ، رؤية سوسيولوجية معاصرة ، (النشر محفوظ للمؤلف) ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية وأن هذه الاتفاقية لا تتخذ قرارات إلا بعد موافقة سيدتها وزارة الخزانة الأمريكية .[١]

وفي ظل النظام العالمي الجديد وفي ظل منظمة التجارة العالمية بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية الجات (GATT)، والتي تحولت ابتداء من ١٥ أبريل ١٩٩٤ إلى منظمة التجارة العالمية، وأن ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة من المفاوضات جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات، والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصادات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات وتنامى دور المؤسسة الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعى دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركائها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير وتزايد من عمليات الإنتاج على المستوى العالمي، كذلك سعى تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب، وقد خلق هذا الواقع ظاهرة العولمة وإن كان البعض يرى أنها ظاهرة قديمة إلا أن البداية الفعلية كانت مع اكتمال أسس النظام الدولي الجديد مع قيام منظمة التجارة العالمية ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن عقد التسعينيات أبرز ميلاد ما يمكن تسميته العولمة المالية .[٢]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي، مركز الأهرام، سبتمبر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٦١-١٦٣.

وقد وضح أن ظاهرة العولمة المالية بما حققته من زيادة حركية في رؤوس الأموال وتنقلها قد تحمل مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها في ذات الوقت قد تأتى ومعها فوائد عديدة ومزايا إذا أحسن التصرف بها، لأنها قد تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص .[١]

وقد ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة تدفقها بين الأسواق المختلفة بشكل قوى ووثيق مع سياسات التحرر المالي العالمي سواء كان داخلياً أو خارجياً .[٢]

ويرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة بالنسبة للدول النامية، حيث يُمكن هذا الانفتاح تلك الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز أو الفجوة في الموارد المحلية، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفير ضمانات لأصحابها ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية .[٣]

لذلك فإن الحركة المستمرة لرؤوس الأموال للبحث عن ربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كمية كبيرة من الأموال غير المستثمرة، لذا من

---

(١) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(2) http : www. Telskuf . com /redesign /articles .

(٣) أسامة عبد المجيد ، منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، شئون عربية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ص ٩٧ - ٩٨ .

المهم البحث عن منافذ لاستثمارها فتبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي وبربح أفضل مما لو بقيت بالداخل أو تستثمر بأرباح متدنية في دولها. (١)

وقد أثبتت تجارب التسعينيات أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية غالباً ما أدت إلى أزمات وصدمات مالية مكلفة كما في بلاد (البرازيل – وروسيا وبعض الدول بآسيا الخ.) **ومخاطر العولمة المالية تتلخص في الآتي :**

١- مخاطر هروب الأموال الوطنية .

٢- مخاطر دخول الأموال المحرمة (غسيل الأموال) .

٣- المخاطر الناجمة عن التقلبات المفاجئة للاستثمارات الأجنبية .

هذا وإذا نظرنا إلى عقد التسعينيات فنجد أن اتجاه الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى كأمريكا وأوروبا واليابان، بلغت أكثر من(٧٥ %) كمتوسط، وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك لصالح عشرة دول ناشئة كالأرجنتين، وشيلي والبرازيل والهند والصين وكوريا الجنوبية وغيرها، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية وأن تركيبة هذه الأموال لها المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة (EDi) والزيادة المستمرة للاستثمارات في الحافظة المالية (FPi) على حساب القروض التجارية وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال لخلق فرص جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.(٢)

(1) www.inframatics .gaf.sa / magazin / mdales.

(2) www. Alwatan sudan .info / inel.

وقد وضح أن ظاهرة العولمة المالية بما تضمنته من زيادة حركية في رؤوس الأموال وتنقلها قد تحمل مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها في ذات الوقت قد تأتي معها فوائد عديدة ومزايا وذلك إذا أحسن التصرف بها لأنها تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص. [١]

خامساً : مؤسسات رجال الأعمال والدور السياسي والاجتماعي:

أولاً : مؤسسات رجال الأعمال :

إن الفرصة كانت سامحة للتحرك على نطاق واسع لرجال الأعمال من خلال نظم ومؤسسات غير حكومية، حظيت بقدر أكبر من الاستقلالية إزاء الدولة في ممارسة وظائف التمثيل والتعبير والدفاع عن مصالح رجال الأعمال وإقامة شبكة كبيرة ذات روابط وصلات مع مثيلاتها في الدول الأخرى، ولذلك تكونت على مدار التاريخ المصري القريب عدة مؤسسات **لتتحدث بلسان أعضائها وتدافع عنهم وهذه المؤسسات هى :**

١- اتحاد الصناعات.

٢- الاتحاد العام للغرف التجارية.

٣- جمعية رجال الأعمال المصريين.

٤- الغرفة الأمريكية للتجارة .

٥- جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية .

٦- جمعيات واتحاد المستثمرين في المناطق والمدن الصناعية الجديدة.

٧- جمعية النداء الجديد .

٨- جمعيات سيدات الأعمال .

(1) www. Lenaad affa net / modules.php/name.

٩- جمعيات شباب رجال الأعمال .[١]

١-اتحاد الصناعات المصرية :

أ- نشأة الاتحاد :

هو أقدم الاتحادات المصرية لرجال الأعمال وقد تأسس عام ١٩٢٢ تحت مسمى (جمعية الصناعات بالقطر المصري) والتي أسست هذا الاتحاد وهى البرجوازية الأجنبية التي كانت تقيم في مصر.[٢]

وقد لعب الاتحاد دوراً مهما في الدفاع عن مصالح أعضائه والتنسيق بينهم وأصبح بمثابة واجهة الصناعة في القطر المصري منذ ذلك الوقت وممثل المصالح الصناعية، وفي عام ١٩٤٧ تغير اسم الاتحاد وبقرار وزاري وتحول إلى اتحاد الصناعات المصرية، وقد ضم مجلس إدارة الاتحاد عددا من المستثمرين الأجانب بجانب المستثمرين المصريين، وبعد قيام الثورة ومع اتجاه الدولة نحو تطوير الاقتصاد والاعتماد على الصناعة كأحد الأنشطة الاقتصادية الأساسية ثم إنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ ،وفي عام ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ /١٩٥٨ لإعادة تأسيس اتحاد الصناعات ثم قرار رقم ٤٥٣ / ١٩٥٨ بإنشاء غرفة صناعية وضمها لاتحاد الصناعات المصرية.[٣]

ب- أهداف الاتحاد :

---

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تشكل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال التسعينيات ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٥ .

(2) Gube (ERIC): les homes d'affairs egyptions , edition korthah,, paris , 1999,p 122

(٣) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ١١٢.

طبقا للمرسوم بقانون ٤٥٢ لعام ١٩٥٨ الخاص بتنظيم اتحاد الصناعات المصرية بتولي الاتحاد العناية بالمصالح المشتركة للقائمين على الصناعة المصرية، ويتولى تنسيق أعمال الغرف الصناعية، ويشرف على حسن سيرها، ومعاون الحكومة في وضع سياسة صناعية للبلاد وتنفيذها، ويبدى رأيه في التشريعات والنظم المتصلة بالصناعة، وبذلك فإن إنشاء الغرف الصناعية تعنى بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة .

وبعد انتقال الدولة إلى آليات السوق، تبنت كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (usaid) والمركز الدولي للمشروع الخاص (cipe) برنامجا لتطوير اتحاد للصناعات المصرية، استهدفت منح رجال الأعمال في القطاع الخاص صوتا أعلى في إدارة عملية التنمية في مصر وكانت أول خطوة على تنفيذ المشروع إعطاء الاتحاد دورا في وضع الأجندة الوطنية للأعمال، لتحديد أهم سياسات التغير المطلوبة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وهو ما تزامن مع تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن الدولة ستتجه دائما إلى اتحاد الصناعات لمناقشة أي مشكلة تواجه الصناعة، وهو ما عكس الاتفاق بين الحكومة المصرية ووكالة التنمية على ضرورة تطوير اتحاد الصناعات باعتباره الجماعة الممثلة للقطاع الصناعي في مصر، وكخطوة مكملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من أن تلك المحاولة لم تلق ترحيباً أو استجابة من قبل أعضاء اتحاد الصناعات، الذي كان يعارض سياسة التحرر، كما اصطدمت مع الدولة بشأن برنامج الخصخصة، وقد انتهت تلك المواجهة مع بداية عام ١٩٩٧، بتعيين وزير الصناعة لرئيس جديد للاتحاد ومن القطاع الخاص هو محمد فريد

خميس الذي كان رئيساً لجمعية مستثمري العاشر من رمضان، وقد ترتب على ذلك التغيير بأن اتحاد الصناعات تقبل الدعوة إلى إعادة هيكلة الاتحاد وبتمويل أمريكي، وتحت إشراف الوكالة الدولية للتنمية بطريقة غير مباشرة .[١]

٢- الاتحاد العام للغرف التجارية :

تعد الغرف التجارية ذات الأهمية الكبرى لتعبير جماعات المصالح الرأسمالية ورجال الأعمال من حيث النشأة التاريخية الرسمية، حيث ظهر وجود القانون مع صدور القانون رقم ١٨٩العام١٩٥١، الذي جعلها غرفة تجارية رسمية، وان كانت نشأتها الفعلية تعود إلى عام ١٩١٠، عندما ظهرت صورة نقابة أقرب إلى جمعية اجتماعية، ولقد صدر قانون الغرف التجارية الجديد في عام ١٩٩٤، بعد الانتهاء من إعداده في عام ١٩٩١ بواسطة غرفة تجارة القاهرة، وبعد تعثره عدة مرات من عام ١٩٧٦، وأهمية هذا القانون ترجع إلى النص على استقلالية الغرف التجارية والاتحاد العام عن وزارة التموين، وتمتع الغرف التجارية بالشخصية الاعتبارية، ومثل غرفة جمعية عمومية تضم جميع الأعضاء ويرأسها رئيس الغرفة، وعدم جواز تجديد عضوية مجلس الإدارة أكثر من مدتين .[٢]

---

(١) ناهد عز الدين ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ ،١٩٧ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر اتجاهات التغيير والتفاعلات (١٩٧٥ – ٢٠٢٠) ، منتدى العالم الثالث مشروع مصر ٢٠٢٠ ، ميريت للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٧ .

٣- جمعية رجال الأعمال المصريين :

جمعيــة رجــال الأعمــال المصــريين كيــان غيــر حكــومي تأسســت عــام ١٩٧٩ وهى غير هادفة للربح، وتعمل على توحيد فكر رجال الأعمال الجادين في الإسهام بخبراتهم وطاقتهم للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

هذا وتلخصت أهداف الجمعية عند إنشائها على الآتي :

١- العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي لمساعدة رجال الأعمال في ممارسة دورهم في الأنشطة الاقتصادية داخل مصر.

٢- دعم سياسات الاقتصاد الحر وتعميق دور المستثمر المصري في خطة التنمية الاجتماعية للدولة .

٣- تبنى القضايا التي تواجه رجال الأعمال مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المختلفة من خلال حوار بناء يهدف إلى تحقيق الصالح العام.

٤- العمل على تنمية التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأجنبية.

٥- وضع تصورات وأفكار رجال الأعمال أمام المسئولين بأجهزة الدولة حتى يكون لهم دور إيجابي في المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

٦- تقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتشريعية لرجال الأعمال بما يخدم الأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها .[١]

هذا ويبلغ عدد أعضاء الجمعية نحو (٤٠٠) عضو يمثلون صفوة رجال الأعمال في مصر من القطاعين العام والخاص، ويتم انضمام الأعضاء الجدد للجمعية بالإجماع من مجلس الإدارة، وتضم الجمعية في عضويتها أعضاء وشركات، في كافة المجالات الاقتصادية والإنتاجية ومنها على سبيل المثال :

---

(1) Egyptian Business Associtation .

الزراعة، الصناعة ،التجارة، التشييد، المقاولات ،الاستثمارات السياحية ،الفنادق، البنوك والائتمان، البورصات، الأوراق المالية، الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، البترول، الطاقة ،البيئة، المحاسبة القانونية والمحاماة ويشترط في العضو أن يكون صانعا للقرارات في المؤسسة التي ينتمي إليها ولا تقل خبرته في العمل عن عشر سنوات، وان يتمتع بسمعه طيبة هذا وتقدم الجمعية خدمات ذات جودة عالية نظرا لخبرتها التي قاربت ٣٥ عاما .

- ترتبط الجمعية باتفاقيات وعلاقات خارجية قوية مع أكثر من ٧٥ دولة على مستوى العالم. وتضم الجمعية في عضويتها أكثر من ١٣٠٠ شركة تعمل في قطاعات مختلفة، وتعمل الجمعية من خلال خمس إدارات **رئيسية** :
    - إدارة اللجان القطاعية.
    - إدارة العلاقات الدولية.
    - إدارة تكنولوجيا المعلومات.
    - إدارة شئون الأعضاء والعلاقات العامة.
    - الإدارة المالية والإدارية.

وللعضوية ثلاثة أنواع : عضو أصلي وعضو منتسب وعضو اعتباري، هذا ويقوم المهندس حسين صبور على رأس الجمعية كرئيس لمجلس الإدارة .

إن الظهور السريع والتأثير المتنامي لجمعية رجال الأعمال المصرية يشير إلى نجاح الشركات الكبرى في خلق منظمة فعالة وتطوعية وجذابة من الممكن أن تحل محل الجمعيات الاندماجية التقليدية، وقد أوضح قادة الجمعية أن مجتمع رجال الأعمال أصبح مجتمعا ناجحا بما فيه الكفاية بحيث يستطيع

أن ينظم نفسه سياسيا ليصبح مشاركا مع الدولة ورأس المال في تحالف ثلاثي يستطيع من خلاله أن يبدأ مرحلة جديدة من التصنيع الذي وعد به مؤيدي سياسة الانفتاح الاقتصادي. (١)

ويمكن القول إن نشأة جماعات رجال الأعمال قد ارتبطت منذ بداية نشأتها بسياسة مصر الاقتصادية في السبعينيات، والتي اتجهت صوب اقتصاد السوق وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو ما يؤكد ميثاق تأسيس جمعية رجال الأعمال المصريين في عام ١٩٧٧ من أن أحد أهم أهداف الجمعية هو التأييد الكامل لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتقوية دور المستثمر المصري في الاقتصاد.(٢)

٤-الغرفة الأمريكية للتجارة :

تعتبر غرفة التجارة الأمريكية مركزاً رئيسياً لغرف التجارة الأمريكية بالشرق الأوسط – وقد تأسست عام ١٩٨٢ وقد تم اختيار السيد بول نيكاس رئيساً لها، وقد انبثقت من مجلس الأعمال المصري الأمريكي والذي سبق نشأتها في الوجود داخل مصر، وتعتبر هذه الغرفة أحد أقدم منظمات رجال الأعمال محدودة العضوية، وإن كانت في الوقت ذاته من أكبر الغرف حجماً ونشاطاً ، وأكثر الغرف نفوذا بحكم عضويتها العادية رغم انضمامها لكبرى

---

(1) Robert bianchi " businessmen " Associations in Egypt and turkey " Aneals of American Academy of political and social science vol ,482 ,Nov-1985 .p 155 .

(2) Amany Qandil " Interest Groups and Economic Policy in Egypt", in Manabu shimizu, Amany Qandil and Samia Said Iman (EDS)Pressure Groups and Economic Policies in Egypt .M.E.s. series NO 21 institute of Developing Economies ,1988,P.100

الشـركات المصـرية ذات العلاقـة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة وممثلـي الشركات الأمريكية العاملة في مصر، وقد تعاقب على منصب رئيس الغرفة بعد بول نيكاس كل من محمد شفيق جبر وأحمد شوقي ومحمد لطفي منصور ثم طاهر حلمى حتى عام ٢٠٠٣ .

وهكذا ارتبط مولدها بدعم خاص وموافقة شخصية من الرئيس السادات ثم بدأ نشاطها الفعلي بقرار من الرئيس مبارك.

وحددت اللائحـة الأساسية للغرفـة عدة أهداف، منها خلق بيئـة صديقة للاستثمار في مصر من خلال تسهيل الاتصـال وتوفير شبكة لتبادل البيانـات (بنك معلومات)، وبحث معالجة المشكلات المشتركة وتمثيل وجهات نظر رجال الأعمال، وتأسيس خط اتصـال مستمر بين رجال الأعمال والحكومـة لتحسين المنـاخ المشـجع علـى الاسـتثمار فـي مصـر، وكانـت هـذه الغرفـة الأولـى علـى مستوى الشرق الأوسط، وتتمثل وظيفتها فـي الارتقاء بمستوى التبـادل التجاري وتنميـة الاسـتثمار بـين البلـدين، والـدفاع عـن مصـالح أعضـائها أمـام الحكومـة الأمريكية والمصرية .

ومن آلياتها إصدار دوريـة الأعمال الشهرية وتستهدف تشجيع التحرير الاقتصـادي، للزيـارات السنوية للولايـات المتحدة مـا يسمى بعثـة طرق الأبـواب، وتوفر الغرفة قناة للاتصال وتبادل الخبرات والمعلومات، وتقديم الخدمات لرجال الأعمـال مـن أعضـائها كـأفراد أو شـركات، حيث تقدم حزمـة التدريب والتأهيل بهدف رفع مستوى الكفاءة والارتقاء بمهارات الموظفين العاملين في الشركات الداخلة في عضويتها، وكذلك لتجنيد كوادر جديدة للعمل وذلك من خلال مركز التطوير المهني، الذي يقوم بتقديم دورات متخصصة معتمدة دوليا في مجالات

الإدارة والمحاسبة والمعلوماتية والبنوك بالإضافة إلى خدمات التوظيف، كما تقوم الغرفة أيضا بإصدار عدد من النشرات والمطبوعات التي يتلقاها الأعضاء لاطلاعهم على أحدث التطورات والأحداث على الساحة الاقتصادية للارتقاء بالمنظومة الخاصة لعملاء رجال الأعمال.[١]

٥-جمعيات واتحادات المستثمرين في المناطق والمدن الصناعية الجديدة:

بدأ في منتصف السبعينيات إنشاء عدة مدن جديدة بهدف تخفيف حدة التمركز الصناعي في المدن الكبرى، وقد تم تنفيذها بالفعل حتى أصبح عدد المدن الجديدة ١٢ مدينة، وبموجب القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤، تمتع رجال الأعمال بفترة سماح وإعفاءات ضريبية وصلت إلى ١٠ سنوات، وقد تحول بعضها إلى مراكز سكانية وتجارية وصناعية هائلة، كالعاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، ومدينة السادات، وبرج العرب وكثير من المدن الجديدة إلى جانب المصانع والشركات الكبيرة، وقد تأسست في هذه المدن آلاف المصانع الصغيرة، وهى مشروعات أغلب رؤوس أموالها مصرية، ومع تطور أنشطتها الاقتصادية، تأسست جمعيات واتحادات مستثمرين تدافع عن مصالح أعضائها .[٢]

٦- جمعية رجال أعمال الإسكندرية :

بدأت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، نشاطها في عام ١٩٨٣ باعتبارها اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال تحت مظلة الغرفة التجارية

---

(١) ناهد عز الدين ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ١٨٩ .

(٢) ناهد عز الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

بالإسكندرية، وكان من أهدافها توفير الدعم للقطاع الخاص، وبدأت الجمعية نشاطها الفعلي في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية في يناير ١٩٩٠ بمحافظة الإسكندرية، وللجمعية الآن أربعة فروع (الإسكندرية، كفر الشيخ، مرسى مطروح، الغربية).

تقدم الجمعية خدماتها التمويلية من خلال أربعة برامج تنموية :

١- برنامج إقراض المشروعات الصغيرة .

٢- برنامج بشاير الخير .

٣- برنامج طريق التنمية .

٤- برنامج الخير لمن يعمل .

رئيس الجمعية هو المهندس مروان السماك والذي عين خلفا للدكتور محمد غتورى، تعمل مشروعات الجمعية على توفير منظومة متنوعة من الخدمات الاستشارية والإقليمية والدولية إضافة إلى المؤسسات المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة بحكم ريادته في هذا المجال، وقد عملت الجمعية في مجال القروض الصغيرة ومتناهية الصغر في معظم محافظات مصر، كما قامت بتقديم الخبرة إلى العديد من الدول العربية مثل الأردن، لبنان، والضفة الغربية، غزة، تونس، واليمن، والبحرين، والسعودية، وبناء على نجاح المشروع، فقد استعانت أيضا الكثير من الدول الأفريقية ودول الشرق أوروبية مثل البوسنة والهرسك وبلغاريا وألبانيا وكرواتيا وكازاخستان وغيرهم بخدمات المشروع .

رسالة الجمعية ورؤيتها :

١- **الرؤيا** : تعمل لنكون المؤسسة الرائدة في الوطن العربي لتنمية الفقراء ليصبحوا شركاء في دفع عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي .

٢- **الرسالة** : تنمية أفقر الفقراء ماليا وصحيا واجتماعيا وثقافيا من خلال منتجات مصممة طبقا لاحتياجاتهم لتوفر لهم ولأسرهم حياه أفضل ونحن مؤسسة ناجحة تحافظ على أدائها المالي ودورها الاجتماعي الرائد .(١)

٧- تأسيس جمعية النداء الجديد :

هذا والى جانب المنظمات والجمعيات الجديدة لرجال الأعمال فقد ظهرت مراكز بحثية لتبني قضايا رجال الأعمال في القطاع الخاص، مثل جمعية النداء الجديد، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، هذا وقام بتأسيس جمعية النداء الجديد الأستاذ الدكتور سعيد النجار في مارس عام ١٩٩١ معلنا تأسيس الليبرالية الجديدة في مصر، وكانت الفكرة الأساسية للجمعية بعد اجتماع برئاسة د/ سعيد النجار والأعضاء بالجمعية وذلك في وثيقة تأسسها بهدف الوصول إلى تحرير النظام الاقتصادي والسياسي من خلال جهود المجتمع المدني الوسيط، بما يكفل العيش الكريم للشعب المصري ويحقق له العدالة الاجتماعية وإرساء قواعد الديمقراطية، ولهذا جاء اسم الجمعية بالإنجليزية "The new civic forum " مماثلاً لأسماء الجمعيات التي قادت التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، ومن مصر تنطلق الليبرالية الجديدة إلى كل المنطقة، وقد كان العديد من رجال الأعمال الكبار متواجدين عند التأسيس ولكن سرعان ما

(1) www . aba – services . come

تركوا الجمعية بعد ضغوط من أجهزة الأمن المصرية التي كانت تراقب الأنشطة للجمعية وتسجلها، وكان تمويل الجمعية يأتي من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp الذي كان يمنح الجمعية ٧٠٠ ألف دولار سنويا كانت تغطي أنشطة الجمعية الثقافية والدعوية من أجل نشر الفكر الليبرالي في مصر (١).

٨- جمعيات سيدات الأعمال :

إن تأسيس جمعيات سيدات الأعمال في مصر بدأت في التسعينيات وقد بلغ إشهار عدد خمسة جمعيات بالفعل، وقد تم تأسيس اتحاد لتلك الجمعيات ليضم في عضويته سيدات أعمال يمثلن الجمعيات القائمة بالقاهرة والإسكندرية، جمعية سيدات بالمنصورة والجيزة وكان لحوار السيدة الدكتورة/ أماني عصفور رئيسة جمعيات سيدات الأعمال المصرية بأن هدف الجمعية هو نشر فكر مباشرة الأعمال الحرة، والتمكين الاقتصادي للمرأة وخلق وظائف ودعم المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وأن عضوات الجمعية لا يستفدن من الخدمات التي تقدمها الجمعية، وتنحصر أدوارهن في منح وقت ومجهود للآخرين، والمشروعات التي تقدمها الجمعية تخدم فئات كثيرة تبدأ بمن يبدأ بمشروعات جديدة، ومن لديهم مشروعات صغيرة أو متوسطة، والجمعية الآن عضو في تكتلات اقتصادية كثيرة جميعها تخدم المستفيدات من الجمعية، مثل الرابطة الأفريقية للمرأة، والاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال ومجلس أعمال الكوميسا، ومن خلال تلك التكتلات الإقليمية يمكن فتح أسواق جديدة .

(1) www .Ahewar .org /debat/shawr/art.

وقد تم تأسيس جمعية سيدات الأعمال بالإسكندرية عام ١٩٩٨، والتي تهدف إلى تنمية قدرات المرأة المصرية في مجال الأعمال وتعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي بالمجتمع المصري، ومساعدة المرأة على الأداء بنجاح وفاعلية داخل الأسواق وذلك تحديا للمفاهيم المسبقة عن المرأة ودورها في تنمية الاقتصاد .[1]

٩- جمعيات شباب رجال الأعمال :

إن جمعيات شباب رجال الأعمال جمعية مصرية تأسست عام ٢٠٠٤ في ظل قانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ وتضم أقل من مائة عضو (في أبريل ٢٠٠٦) والحد الأقصى لعمر العضو هو ٤٥ عاما، وكان أحمد حسين صبور أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية والذي تبرع بمقر للشركة بمكتب على كورنيش النيل بعمارة (اركاديا مول) ولكن المدير التنفيذي للمشروع أيمن صلاح والذي صاحب فكرة إنشاء الجمعية مع عدد من شباب رجال الأعمال في مصر مثل أحمد صبور ونهاد رجب وتامر نصار وحاتم طاهر وخالد محمود وحسن عبد الله، وكان التفكير هو تكوين غرفة لشباب رجال الأعمال تخرج من عباءة الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، ثم تطورت الفكرة إلى إشهار جمعية مصرية تمت في ظل قانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ تضم أقل من مائة عضو، هذا وقد تحدد رسم الاشتراك بالجمعية خمسمائة جنيها بالإضافة إلى ألف جنيه رسوم سنوية للعضوية، ويعرف رئيس الجمعية أن أعضاء الجمعية يهدفون إلى تحسين المناخ الاقتصادي ليصبح مشجعاً للأعمال، لذلك بدأ إقبال الوزراء على المشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الجمعية وتطوع عددا من الأعضاء على

(1) www.today . almasry alyoum .com /article?

التعاون مع الوزارات لتنفيذ البرامج والحلول المقترحة للقطاعات في توافق بين جمعية تريد التغيير والإصلاح وبين قابلية للاستماع والعمل من الحكومة، هذا وقد أسس مجموعة من شباب رجال الأعمال وجمعية شباب المصدرين بالمساعدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحت رعاية البنك الأهلي وبمشاركة غرفة التجارة اللبنانية العربية، وبعض مؤسسات التمويل الأخرى هذا مع مجيء حكومة د/ أحمد نظيف بتوجهاتها لإفساح المجال للإصلاح الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص وتسهيل بيئة الأعمال .[١]

وقد وصل عدد الأعضاء بالجمعية إلى ٣٤٠ عضواً تمثل شركاتهم ومصانعهم ما يقرب من ١٤٠ ألف موظف وعامل، وتمثل المرأة نسبة ١٠% من مجموع الأعضاء، حيث تشارك ٣٩ سيدة أعمال في عضوية الجمعية وتعمل الجمعية من ثلاث مجالس رئيسية هي مناخ الأعمال وشئون الأعمال وتنمية المجتمع وكانت تقوم بتوظيف الطلبة بعد التدريب بما يحقق فائدة للطالب وللمصنع .

وتتبنى الجمعية مشروعاً بهدف إلى خلق رؤية شاملة لمصر حتى عام ٢٠٣٠ بحيث ينبع عن الرؤية هدف وإستراتيجية وخطة عمل لجعل مصر قوة إقليمية بالمنطقة .

ثانياً : الأدوار السياسية لرجال الأعمال :

يعتبر البرلمان أحد المنافذ المتاحة لرجال الأعمال ليمارسوا دورهم السياسي باعتباره إحدى دوائر صنع القرار في مصر، لكن توجد مؤسسات أخرى يمارس عبرها رجال الأعمال دورهم في التأثير على عملية صنع

(1) www. Marefa . org/index . Php/ جمعية شباب الأعمال المصرية

السياسات العامة فبعضها تنفيذي مثل المجلس الرئاسي المصري – الأمريكي، واتحاد الغرف التجارية وبعضها استشاري كالمجلس الأعلى للتصدير، ويعتبر مجلس الشعب على رأس قنوات التأثير السياسي المتاحة، نظرا لأن صلاحيات مجلس الشورى وفقا للدستور لا تزال استشارية كما أن الدستور لم يمنحه اختصاصا رقابياً .

وقد تعرضت جمعيات رجال الأعمال للتسييس المتعمد على يد الدولة من خلال ما انتهجته من سياسات استهدفت استقطاب القيادات التنظيمية لها، وحديثا بدأ رجال الأعمال في استخدام أسلوب التمثيل المباشر داخل الأحزاب الحاكمة أو المؤسسات التشريعية، حيث تقلد عدد منهم مناصب في السلطة التشريعية وفي المواقع القيادية في الحزب الحاكم في العديد من النظم السياسية العربية، ومن أجل ضمان رجال الأعمال استمرار الأوضاع بما يحقق مصالحهم فإنهم يسعون نحو بناء علاقات قوية مع المسئولين السياسيين لضمان عدم تغيير القرارات التي تخدم مصالحهم .(١)

وقد ظهرت في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات جمعيات رجال الأعمال نحو التوجه إلى المزيد من حرية الاستثمار مستندة إلى مصادر القوة التي تتوفر لديهم دون غيرهم وتمثل هذه المظاهر في التزاوج بين الثروة والعمل السياسي لهذه الجماعات التي تضم في حقيقة الأمر كبار رجال الأعمال المصريين أصحاب الثروة والنفوذ والكثير منهم له خبرة سابقة في العمل السياسي، وغيرهم كانوا رؤساء ووزراء سابقين بالحكومة، وتضم هذه الجماعات

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص ٣٧٦ .

في عضويتها جماعات محدودة، وهو ما يسمح لها بدرجة عالية من التجانس والانسجام، ويصبح في النهاية بلورة مصالح محددة، وقد شهد عام ١٩٨٥ قوة رجال الأعمال في الدفاع عن مصالحهم التي ترتبط بالانفتاح الاقتصادي، كذلك الدفاع عن مصالحهم إزاء القرارات الاقتصادية المعروفة لقرارات يناير، وقد طلبت هذه الجماعات في دعم القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الإدارية والضريبية والجمركية لرجال الأعمال وتحديد دور القطاع العام وإطلاق قوى السوق، وقد أصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة ورجال الأعمال تكون مهمتها تبادل الآراء حول الأوضاع والسياسات الاقتصادية كما لقي القرار أن ترفع اللجنة توصياتها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها، ووضعها موضع الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية وتضم اللجنة ١٤ من رجال الأعمال ونائبين للرئيس وخمسة وزراء[(١)].

والحقيقة أن اعتماد الدولة على رجال الأعمال في إدارة التفاعلات الاقتصادية الدولية أدى إلى ظهور ما يسمى "بدبلوماسية رجال الأعمال" وهو نوع من إشراكهم في المهام الدبلوماسية التنموية اعتمادا على حافز الربح الموجود لديهم، وبقية رجال الأعمال لأنه يحقق لهم أرباحاً بالفعل، ويدعم ارتباطهم بالدولة، ومن ذلك حاولت الدبلوماسية العربية تعديل أولويات التسويات بأي اتجاه وذلك بمزايا التعاون الاقتصادي عن طريق رجال الأعمال في

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٨٢-٣٨٣ .

المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية "طرق الأبواب" التي تتوجه سنويا إلى الولايات المتحدة ولا تتكون إلا من رجال الأعمال المصريين .[١]

وقد بدأت موجة تحرر الاقتصاد المصري في عام ١٩٩١، بعد توقيع اتفاق مع البنك الدولي بغية الإصلاح وإعادة ترتيب العلاقات الداخلية للاقتصاد، وعلاقاته الاجتماعية داخل المجتمع المصري، والتي تتعلق بالاستثمار والتأمين الصحي والضرائب والتأمينات الاجتماعية والمعاشات فضلاً عن تنظيم نشاط النقابات، رغم مقاومة الدولة للضغوط من أجل الخصخصة كان قائما، وفي هذا السياق طرح رجال الأعمال قوانين العمل باعتبارها من أول التشريعات التي تلزمها بمراجعتها وتعديلها، وكانت الحجة هنا أن الإسراع بالتطبيق من شأنه حرمان القوى المعارضة ومنها العمال من فرض التعبئة المضادة وعدم إتاحة الوقت الكافي أمامها لمقاومة السياسات الجديدة وإجهاضها، وقد تدرجت الأدوار السياسية لرجال الأعمال في الدفاع عن مصالحهم من اجتماعات مع اللجان المختلفة لمجلس الشعب بالمناقشة عن برامج الإصلاح الاقتصادي، حتى طالبوا في التسعينيات بتكوين مجموعة من الخبراء لوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، بهدف عرضه على مجلس الشعب والشورى لإقراره، مما يعكس رغبتهم في بلورة خطة تنفيذية معلنه من جانب الدولة، وخلال فترة زمنية محددة لوضع برنامج الإصلاح، وفي إطار التزام سياسي، لكن الحكومة في تلك الفترة خشيت أن تناقش سياسات التحرر الاقتصادي، خوفا من أن يفجر الكثير من المشكلات، وإرضاءً لهم عرضت عليهم خطة خمسية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، ودور القطاع الخاص في سياسة

(1) www . f- law-net /law/threads /3991

التحرر الاقتصادي، وقد طالب رجال الأعمال أن تلتزم الدولة بالخطة، حتى يستطيع القطاع الخاص تحديد دوره واستثماراته المستقبلية، وقد انتقد رجال الأعمال الدولة على أنها أكبر صاحب عمل وأكبر مستورد، وأنها تهمل قطاع المقاولات المصري وتسند إلى شركات أجنبية، في حين أن هناك طاقات مصرية بها فائض في القطاع العام والخاص بما يحقق خدمة رجال الأعمال في المجال السياسي القائم .(١)

ويرى الباحث أن رجال الأعمال يمثلون إحدى الفئات المؤثرة والمهمة في المجتمع، فسياسياً تتصف جماعات رجال الأعمال باعتبارها إحدى جماعات الضغط أو المصلحة التي تسعى للضغط على صانعي القرار، لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم أو لمنع صدور القرارات ذات آثار سلبية على أنشطتهم، واقتصاديا يتحمل القطاع الخاص المسئولية الرئيسية في توليد الجانب الأكبر من الناتج المحلي والتشغيل وإنتاج السلع وتوفير الخدمات للمواطنين، ورغم ذلك فلم تلق مشاركة رجال الأعمال في الحياة السياسية الترحيب الكامل من بعض القوى السياسية والمجتمعية، لارتباط صورة رجال الأعمال في مخيلتهم بالفساد والرشوة ونهب أموال البنوك والاعتماد على النفوذ المالي لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية، وان كانت الصورة تنطبق على قلة من رجال الأعمال فان تغليب هذه الصورة يظلم القطاع الأكبر .

وتشير أغلبية الأدبيات إلى أن الهدف من دخول رجال الأعمال إلى البرلمان هو تحقيق بعض المصالح الشخصية الاقتصادية والحصول على مكانة

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة ، ١٩٩١ .

اجتماعية خاصة مع اقتران هذا الوضع بمكاسب اقتصادية تأتى من خلال البقاء بالقرب من دوائر صنع القرار، مما ييسر لهم الحصول على الموافقات اللازمة لإنجاز أعمالهم، ووضعهم في دائرة العمل السياسي التي تتيح لهم الحصول على امتيازات المعونات الأجنبية الموجهة لمساعدة القطاع الخاص، الأمر الذي يدعم وضعهم الشخصي على قمة مجتمع الأعمال .(١)

وكان رئيس الجمهورية (مبارك) قد أولى اهتماماً بدور رجال الأعمال حيث قابلهم لمناقشة السياسة الخارجية وأهدافها وقام بعضهم برحلة إلى أمريكا لإجراء اتصالات غير رسمية فيما يتعلق بالمعونة الأمريكية، وفضلاً عن ذلك اصطحاب الرئيس لمجموعة من رجال الأعمال معه عند سفره للخارج (دبلوماسية رجال الأعمال) وبذلك يمكن فهم دور رجال الأعمال في ضوء تزايد القيمة الحقيقية للعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التي أعطت الأولوية لهذه النخبة للاعتبارات الاقتصادية، وكان من الطبيعي أن يزداد دور هذه الجماعة بما تمتلكه من ثروة ونفوذ ولم يقتصر دور رجال الأعمال في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة على العلاقات مع أمريكا فقط، فعلى الصعيد العربي كان الاهتمام بتعميق العلاقات المصرية العربية حيث أعلن رجال الأعمال المصريين ذلك في تدعيم الاتصالات وتوطيد الروابط مع كافة الدول العربية، وذلك من خلال عقد مجلس الأعمال المصري الأردني، وتكوين لجنة مشتركة مع المغرب، وتنظيم معرض الصادرات المصرية للسفراء العرب برفقة وزير

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص ص ٣٧٥ -٣٧٦ .

الخارجية، وكانت للجمعية دور بارز في تقديم التبرعات المالية لإغاثة منكوبي الفيضان بالسودان، وشاركت مصر باتحاد الغرف التجارية تعاونا مع المغرب وعمان والإمارات وثم إنشاء شركة مصرية سعودية للإسكان الاقتصادي في مصر .[١]

ثالثاً : الأدوار الاجتماعية لرجال الأعمال :

إن هناك رجال أعمال وطنيين يساهمون في العمل الاجتماعي ويقيمون صروح العلم والطب، هذا فقد قامت جمعية مصرية تسمى (كابى) ببورسعيد هي الأولى من نوعها في المشاركة الاجتماعية تقوم بصرف (١٠,٥) مليون جنيه مساعدات شهرية لأكثر من (٣٣٠٠) أسرة بحد أدنى (١٥٠) جنيهاً وحد أقصى (٥٥٠) جنيهاً وهى جمعية مستقلة، لا تقبل تبرعات من أحد وهى مسئولة عن الفتيات القاصرات والمساعدات على الزواج، وقد وافق المحافظ على تسليم ومنح ٣ فتيات ٣ شقق في الإسكان الجديد ببور سعيد، وهناك أعمال خيرية كثيرة كما وضح عضو جمعية المستثمرين بضرورة المشاركة المجتمعية لرجال الأعمال لمساعدة الحكومة في أداء بعض المسئوليات تجاه المجتمع، هذا وقامت الجمعية بتجربة رائدة وهى تدريب طلبة المدارس الصناعية أثناء الدراسة في مصانع الاستثمار للملابس الجاهزة، ومنح كل منهم راتب شهري (٤٠٠) جنيهاً وتقوم بتعيينهم فور تخرجهم، كذلك هناك أعمال خيرية كموائد الرحمن في شهر رمضان ومساعدة المحتاجين وتوفير الدواء للمرضى، ومد يد العون لكل من هو محتاج وكما وضح عضو الغرفة التجارية ببورسعيد

(١) ناهد عز الدين ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

باستعداد الكثير من أفراد المجتمع للمشاركة الخيرية موضحا الحاجة الفعلية إلى مؤسسات كبرى يشارك فيها الجميع لمساعدة المحتاجين .[١]

وقد أصدرت الحكومة في نهاية التسعينيات القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٩ بإضافة مادتين ٣٧٥، ٣٧٥ مكرر وذلك لمواجهة البلطجة التي انتشرت وقتذاك فلم يكن انتشار البلطجية عرضياً، ولكنه كان سطحيا تزداد وطأته يوما بعد يوم مما يدل على تراجع هيبة الدولة، وكان ذلك بسبب انتهاك كبار أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ وأبنائهم لكل ما هو مباح فأصبح الوطن في خطر حقيقي، وكان ذلك من الأمراض المدمرة للبيئة الاجتماعية مما كان سبباً في تقسيم المجتمع إلى فئة فوق القانون تستهلكه وتستهتر بموارده، والأخرى نافذة مرغمة على تنفيذ القانون ولم يكن هناك مبدأ للمساواة أمام القانون بل أصبح وهماً وشعاراً فارغاً من بين شعارات كثيرة يعتاد المجتمع على عدم تصديقها .

وأصبحت هجرة رجال الأعمال وممارستهم لسلوكياتهم تنتهك القانون من رشوة وفساد وسرقات واستيلاء على الأرض ونهب أموال البنوك والمتاجرة بأرواح البشر ودماؤهم، وعلى الرغم من أن هناك اختلالات في سلوكيات بعض رجال الأعمال مثل البذخ والإنفاق الترقي المبالغ فيه زيادة عن الحد، ولكن هذا لا يعنى أن كل رجال الأعمال هكذا، بل يوجد هناك من يرفض الصورة السلبية لبعض رجال الأعمال والتي عملت على تصحيح الصورة بوعي جماهيري وتوظيف الممارسات الاجتماعية التكافلية الخيرية لتصحيح صورة الممارسات الاقتصادية في الوعي الجماهيري، وتوظيف الإعلام لتشكيل الوعي المواتي

(1) www. Masress . com /almessa / 70353 .

للمصالح الرأسمالية، ليعمل على موائمة المصالح المتبادلة وتصحيح المسار على المستوى الشعبي .[١]

وعن الدور الاجتماعي يحث محمد فريد خميس رئيس الاتحاد المصري، لجمعية المستثمرين مع رجل الأعمال منير غبور على المساهمة في مشروعات تنمية بالصعيد برأسمال قدره ملياري جنيه مصري بمشاركة الحكومة واتحاد المستثمرين، هذا وقد ضخ فريد بمجموعته مبلغ ٣ مليون جنيه لدعم الصناعة في محافظات الصعيد بإنشاء مصانع في مختلف التخصصات لتلبية احتياجات أهل الصعيد، ولمزيد من فرص العمل وكيفية دعم أفقر مائة قرية في مصر غالبيتها بالصعيد والبحيرة والشرقية، هذا ويدرس اتحاد المستثمرين زيارات موسعة تضم ممثلين من وزارة التخطيط والتنمية لتفعيل مبادرة تنمية الصعيد، مما يدل على الاهتمام بالدور الاجتماعي لرجال الأعمال وجمعياتهم بمصر .[٢]

هذا وقد ظهر أن هناك علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني، نتيجة لتراكم العلاقة التي حكمت الدولة بالمجتمع المدني خلال القرن العشرين خاصة، ومع اتجاه الدولة في السبعينيات نحو التعددية المقيدة والانفتاح الاقتصادي، قد ظهرت الحاجة إلى سد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في بعض المجالات لتراجح الإنفاق الحكومي وقلة السيولة، وعليه برزت قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، نتيجة لمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية ومنها على وجه الخصوص التحرر الاقتصادي والبعد عن التخطيط المركزي،

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣١١-٣١٥.

(٢) الأهرام الاقتصادي ، خميس وغبور يبحثان تفصيل مبادرة تنمية الصعيد ، العدد، ٢٣٣٦ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٣ .

وتهيئة الفرصة لإقامة نظام ديمقراطي تعددي ولقد ساهم تأخر دفع العمل الأهلي وتطويره في عدم قيامه بدوره المجتمعي، وخاصة في مواجهة تفشي العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية وانتشارها، مثل الإدمان والبطالة وانتشار المناطق العشوائية وازدياد مظاهر العنف، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدم الثقة بين الحكومة والمجتمع، مما يؤكد على أهمية الإصلاح الاجتماعي، الذي لا يقل بحال من الأحوال عن أهمية الإصلاح السياسي والاقتصادي لأن كلاً منهما يقوم على رسم صورة اجتماعية داخل المجتمع، وليعطي الفرصة للقطاع الخاص وخاصة رجال الأعمال بدورهم المجتمعي داخل المجتمع .(١)

تعقيب :

لقد استعرض هذا الفصل تطورات الرأسمالية المصرية في المجتمع المصري منذ عهد محمد على في عشرينيات القرن التاسع عشر، والتي أوضحت منذ مراحلها الأولى أن بداية الرأسمالية المصرية ورجال الأعمال نشأت من رحم فئة كبار الملاك الزراعيين، لأنهم النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية والتي كانت البذرة الأولى التي ولدت منها الرأسمالية الصناعية والتجارية .

وفي هذه الفترة من عهد محمد على ولدت فئة رجال الأعمال ذات الأصول الزراعية لما تملكه هذه الفئة من أملاك شاسعة من الأراضي الزراعية والمباني العقارية، مما كان له الأثر في اعتماد محمد على عليهم في فترة حكمه وما قدمه لهم من هبات ومنح من الأراضي الزراعية تقرباً منهم ليكونوا

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨٠ – ٣٨٥ .

عوناً وسنداً في حكمه، لذا كان هذا التقارب مشجعاً لهم في المشاركة في الاستثمارات وخاصة في المجال الزراعي كالري الدائم على وجه الخصوص لزراعة القطن الذي كان العمود الفقري للنهوض بالزراعة والصناعة أيضاً، وعندما بدأ محمد على ينهض بمصر في مجال الزراعة والصناعة وتحديث الجيش المصري وإرسال البعثات العلمية للخارج والتوجه إلى أفريقيا وصولاً إلى أثيوبيا بجانب الهوية العربية إلا أن هناك من كان يتربص له ويتآمر عليه رافضاً هذا النجاح والازدهار لمصر وعلى رأسهم بريطانيا وروسيا والنمسا والدولة العثمانية، ولكن بريطانيا هي التي فرضت نفسها بالفعل وقررت تقليم أظافر محمد على لذا أعلنت تدخلها في مصر بحجة أن مصر على وشك الإفلاس وأنها المنقذ لمصر من هذا الإفلاس، فتدخلت وسيطرت على زراعة القطن والتحكم بتصديره إلى بريطانيا لتشغيل مصانع الغزل هناك دون النظر إلى المصالح المصرية، وفتح الأسواق المصرية أمام رأس المال الأجنبي، وقد ساعدها على ذلك أن هناك طبقة من رجال الأعمال المصريين يتعاونون معها دون النظر للمصالح الوطنية المصرية، ولكن كان هناك طبقة أخرى من كبار الملاك الزراعيين تسمى البرجوازية المصرية الحديثة، والتي بدأت بالتوجه إلى الصناعة والتجارة بالكفاح والمثابرة من أجل إنشاء بنك وطني ينافس البنوك الأجنبية، وقد كان هذا التوجه منذ قيام ثورة ١٩١٩ التي قامت بتوعية الشعب المصري لمواجهة المحتل المستغل لثروات بلدنا مصر، وقيام رأسمالية وطنية يعتمد عليها الوطن تقوم بالبناء والمنافسة ضد الرأسمالية الأجنبية وبناء عليه تم إنشاء لجنة للتجارة والصناعة من كبار الرأسماليين المصريين برياسة إسماعيل صدقي باشا.

ومع بداية القرن العشرين تم إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ وتأسيس الصناعات المصرية، وقامت البرجوازية الزراعية المصرية بإنشاء نقابة للزراعيين عام ١٩٢١، من هنا بدأ إنشاء صناعات وطنية تحت قيادة بنك مصر الذي كان البداية الحقيقية لبنك وطني خالص برأسمال مصري وإدارة مصرية .

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ والتي قامت لمقاومة الاحتلال والتخلص منه وكانت نظرتها الأساسية النهوض بالوطن فكانت تعمل على تشجيع الاقتصاد الحر معتمدة على رؤوس الأموال الخاصة وتشجيعها للقيام بدور وطني على الرغم من وجود مشككين لذلك، ومع تنازل الملك عن عرش مصر وتوقيع معاهدة الجلاء البريطاني عن مصر عام ١٩٥٤ وصدور قانون الإصلاح الزراعي، وظهور الصراعات بين الرأسمالية المصرية والأجنبية إلا أن هناك عثرات واجهت الرأسمالية المصرية خاصة من قبل البنوك المصرية لتمويلهم للقيام بأي تنمية أو تصنيع لأن أصحاب رؤوس أموال هذه البنوك أجانب لذا رفضوا تمويلهم، إلا أن الحكومة قامت بعمل اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي لتمويل المشاريع المصرية وتشجيع الرأسمالية المصرية للمشاركة في تمويل المشروعات التي وضعتها الحكومة كبرنامج للتصنيع كان بمثابة التعاون المشترك بعمل استثماري وطني .

وكانت إشارة رئيس الجمهورية بوجود الاستعمار على رأس السلطة الاقتصادية في جميع المجالات له الأثر السيئ على النهوض بالاقتصاد المصري، إضافة إلى وجود متمصرين صغار أصحاب مصالح خاصة بالتعاون مع الاستعمار ضد المصالح الوطنية، إلا أن قادة الثورة ظلوا يكافحون من أجل خلق رأسمالية جيدة تكون مناهضة للرأسمالية الخاصة الغير وطنية .

وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ والتي كان لها تأثير مباشر على تقهقر التنمية والاقتصاد والتي شجعت على ارتفاع بعض الأصوات المناهضة للثورة والساخطة على التجربة الناصرية، بما أنها أصوات غير وطنية وغير مهتمة بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولقد عكست هذه التحولات إلى اتساع نمو الرأسمالية الخاصة ونمو البيروقراطية وانتشار الفساد داخل الحكومة والقطاع العام، ورغم ذلك إلا أن الحكومة كانت حريصة على تشجيع المشروعات صاحبة رؤوس الأموال الخاصة ودعمها بكل الوسائل، مما كان له الأثر الإيجابي من أصحاب رؤوس الأموال الذين بدؤا يشعرون بالأمان والطمأنينة، وبذلك أظهرت حكومة الثورة أنها حكومة لكل المصريين وتعمل لخير جموع الشعب المصري عمالاً وفلاحين، رجال أعمال وموظفين، طلاب، أغنياء أو فقراء .

وقد قامت حكومة الثورة بإصدار قوانين مشجعة لضمان الاستثمارات في مصر وعلى رأسها مرسوم القانون رقم (٢١٣) لعام ١٩٥٢ المعدل بالقانون (٢٤٥) لعام ١٩٥٢ الخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي على أسس سليمة لخدمة الوطن والمواطنين .

ومن هنا بدأت الدولة تعمل على تشجيع الرأسمالية المصرية وخلق رأسمال وطني ليكون حائط صد أمام الرأسمالية الأجنبية وإقامة حركة التمصير بكل ما هو مصري على أرض مصر .

وفي عهد الرئيس السادات منذ السبعينيات تطورت الرأسمالية المصرية فكان السادات مشجعاً قوياً لرجال الأعمال متوجهاً إليهم للمشاركة الفعالة في الاستثمار المصري وقد قوبل بترحيب واسع من رجال الأعمال وخاصة بعد

حرب أكتوبر ١٩٧٣، وخاصة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد المصري بهدف زيادة حصة القطاع الخاص بوضع مجموعة من الحوافز للمستثمرين العرب والأجانب بجانب المصريين، لذا أصدر السادات قوانين وتشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار على رأسها فك الحراسات عن الأملاك، وعودة جميع الأراضي لملاكها الأصليين، وتصفية الحراسات نهائياً، وإعادة العقارات والأراضي إلى أصحابها كذلك إعادة الأموال التي خضعت لإشراف الدولة إلى ذويها .

ورغم ذلك كان أهم الأسباب التي أثرت على الاقتصاد المصري عدم تجاوب البنوك المصرية لتمويل الصناعة المصرية مركزه فقط على تمويل زراعة القطن، وقد صدر الكثير من القوانين الخاصة بالاستثمار على رأسها حرية التعامل بالنقد الأجنبي، ودخول القطاع الخاص بالمشاركة مع الحكومة في رؤوس أموال القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على فتح بنوك داخل مصر وفتح فروع لبنوك أجنبية داخل مصر.

وقد تطورت الأحداث بعد الانفتاح الاقتصادي وتدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية داخل مصر، والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص مما خلق صراعاً مع القطاع العام .

ومع بداية تطبيق سياسة الخصخصة عام ١٩٩١ والتي ساعدت على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وتحول هذه الاستثمارات إلى مشروعات كبرى كالحديد والصلب والأسمنت وغيرها من المشروعات الكبرى، ومع ظهور برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرك الاقتصاد المصري والذي بدأ يحقق نجاحات رغم وجود مشاكل داخلية وخارجية إلا أن تدفق رؤوس الأموال على مصر بما فيها الأمريكية والأوربية التي عملت على تطوير الاقتصاد

المصـري وتحويلـه مـن اقتصـاد زراعـي إلـى اقتصـاد صـناعي زراعـي متقدم، مما ساعد على تطور ونمو الاستثمار العقاري والمشروعات السياحية والتجارة والمقاولات والكثير من المشروعات الاستهلاكية وغير الوطنية، مما أزعج الحكومة المصرية ممثلة في اتحاد الصناعات المصري، ولكن كانت الحكومة حريصة على التغيير وتنمية عملية الاستثمار فقامت ببيع القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال ليطوروا منها وليكون لهم دور فعال بالمشاركة مع الحكومة بالنهوض في هذا الاتجاه من واقع التحرر الاقتصادي، ونتيجة لذلك كان توقيع الحكومة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وعمل إصلاحات فعلية تشجع على اقتصاد السوق الحر، بما فيها تحرير التجارة الدولية لمصر بهدف التخلص من القيود المفروضة على الصادرات، وتخفيض الرسوم الجمركية، وظهور اتفاقية الجات عام ١٩٩٤، ومنظمة التجارة العالمية، والعولمة وتشابك المصالح بين جميع الدول في التعاون الاقتصادي بين جميع دول العالم .

ومع تطور الرأسمالية المصرية وظهور نخبة من رجال الأعمال المصريين وتطور أعمالهم داخلياً وخارجياً كان لابد من قيام مؤسسة تنظم هذه الأعمال وتضع اللوائح والقوانين التي تضمن الحقوق وتحافظ على علاقات رجال الأعمال بين بعضهم البعض لممارسة دورهم في الأنشطة المختلفة بمصر، كذلك وضع التصورات والأفكار أمام أجهزة الدولة ليكون لهم المساهمة بدور إيجابي في بناء الاقتصاد المصري، ودعم سياسات الاقتصاد الحر لدعم سياسات المستثمر المصري لتقديم الخدمات الإنشائية والفنية والتشريعية لرجل الأعمال، وبناءً عليه تم التفكير في إنشاء جمعية رجال الأعمال المصريين والتي تم تأسيسها عام ١٩٧٩ وهي مؤسسة غير هادفة للربح وقد تبعها مؤسسات فاعلة أخرى، ممثلة في الاتحاد العام للغرف التجارية – الغرفة

التجارية الأمريكية – جمعية سيدات الأعمال – جمعيات النداء الجديد – جمعيات شباب رجال الأعمال – جمعيات واتحاد المستثمرين في المناطق والمدن الصناعية الجديدة – جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

الفصل الثالث

أدوار رجال الأعمال فـي مصر عوامل النشأة والنمـو

– تمهيد .

أولاً : العوامل السياسية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال :

إن الوصول إلى العوامل السياسة سواء كانت داخلية أو خارجية لظهور دور رجال الأعمال أو جماعات المصالح في مصر يعود إلى الثمانينيات كمحور الاهتمام الأول، وتوضح ذلك أيضاً التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينيات إذ كان لتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي في إطار التعددية السياسية أكبر الأثر على طبيعة وفاعلية جماعات المصالح. وقد دفع هذا الاهتمام بآثار هذا المناخ السياسي والاقتصادي على تلك الجماعات. ومن هذه الزاوية يأتي الاهتمام بدراسة الدور الذي تلعبه جماعات المصالح على مستوى السياسة الخارجية وتزداد هذه الأهمية باختيار جماعات رجال الأعمال وطبيعة علاقتها بالسياسة الخارجية والتي اتسمت بالفاعلية والحيوية في مجال السياسة الاقتصاديةوهو ما يثير التساؤل في عالم ترتبط فيه السياسة بالاقتصاد، والسياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، والعملية الاقتصادية ارتفعت مكانتها لتصبح قلب العملية السياسية في مصر، ومحوراً أساسياً لاهتمام السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة .(١)

---

(١) أماني قنديل ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، ١٩٩٠ ، ص ٤٣٦ .

ومنذ نهاية السبعينيات تضافرت بعض العوامل لتقليل أهمية دور الدولة في عملية التحول فكشفت خبرات التنمية على صعيد بلدان الجنوب أنها لم تنفرد بالقيادة أو التوجيه أو التأثير في سياسة التنمية، وأن جماعات المجتمع كان لها دور مؤثر في تلك السياسات، وعلى صعيد بلدان الشمال أيضاً تصاعدت الدعوة إلى التخلي عن دولة الرفاهية المتداخلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ثم أتت عملية العولمة في التسعينيات بفرض المزيد من التحديات على الدولة مع تعرضها لضغوط جديدة من مصادر عدة من أعلى إلى أسفل، وعلى المستويين الداخلي والخارجي وعلى رأسها ذلك التنامي الملحوظ في قوة وثقل الجماعات المتميزة، ولا سيما الجمعيات والمنظمات الممثلة لرجال الأعمال .[١]

ويتوازى مع دخول الرأسمالية مرحلة الصناعة في عدد من بلدان العالم الثالث بروز تناقضات سياسية وأيديولوجية جديدة، فقد ساهمت البرجوازية الوطنية في الثورات التحررية ولو جزئياً في عدد من الأقطار المستعمرة، ففي الهند حافظت البرجوازية على شكل الحكم الديمقراطي بعد الاستقلال، أما أمريكا اللاتينية فقد ساهمت البرجوازية الحضرية في الحركة الوطنية، بل وسعت خلال الثلاثينيات والأربعينيات إلى دفع التطور الصناعي لكنها تغيرت في الستينيات والسبعينيات بحيث أصبحت الإستراتيجية الأساسية للبرجوازية المحلية هي الاندماج مع رأس المال الدولي، والشركات متعددة الجنسية، ولكى يحدث هذا

---

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح ، العمال ورجال الأعمال ، تحولات الفرص السياسية في مصر ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢ .

الاندماج كان من الضروري تفكيك التحالف الشعبوي الذي قام عليه التصنيع المستقل وتحقيق رفع معدلات الأجور وإلغاء أو تقليص الإنفاق الاجتماعي، وهو الأمر الذي تطلب دعوة العسكريين للقيام بالانقلاب وتسلم سلطة الحكم وفرض نموذج التسلطية البيروقراطية .

وغالباً ما يأتي الانقلاب الذي يفرض النظام التسلطي البيروقراطي من جانب ضباط كبار ذوى صلة وثيقة بعالم الأعمال ورجال الأعمال، لذا كان يتمتع الانقلاب العسكري بدعم كبير من جانب رجال الأعمال، **ومن هذا المنظور يحقق النظام التسلطي البيروقراطي ثلاثة أهداف للبرجوازية وهي :**

الأول : تعزيز التراكم الرأسمالي من خلال تحقيق الأجور الفعلية وتكلفة معيشة الطبقات الشعبية.

الثاني : إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع رأس المال المحلى .

الثالث : تأمين النظام الرأسمالي لفترة ممتدة في مواجهة التحريض اليساري والمطالب العمالية والفلاحية المتصاعدة ويتم هذا بمزيج من القمع السياسي الشامل. [١]

-العوامل الداخلية لظهور هذا الدور : وقد مرت هذه العوامل بعدة مراحل:

مرحلة الستينيات : وخاصة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ شكلاً من أشكال الركود الاقتصادي حيث كان المناخ الاستثماري غير ملائم لاجتذاب الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو عربية أو وطنية، ويرجع ذلك للظروف السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد، مما كان له الأثر حتى على القطاع

---

(١) محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ -٣٧ .

العـام والـذي كـان عـاجزاً عـن تحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية المطلوبة، وانتشار حالة الفساد في القطاع العام الأمر الذي ترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الناتج القومي خلال النصف الثاني من الستينيات إلى٣ %، لذلك اشتدت الحاجة إلى أموال أخرى وخاصة العملات الحرة من خارج البلاد في مشروعات التنمية الاقتصادية المصرية، ولذلك كان لابد من التفكير في صياغة جديدة حتى يستعيد القطاع العام وظيفته المنوطة به، وما حدث هنا فتح المجال أمام القطاع الخاص الذي ظهر بعد أن عززت قواه مجموعة الإجراءات التي اتخذتها سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينيات .(١)

لذا فإن بروز البرجوازية الاقتصادية أتي إثر التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما يرتبط به متمثلاً في تعدد الأحزاب المصرية، حيث أصبح للتنظيم السياسي الذي نشأ في الستينيات والذي ارتبط بمفاهيم التحول الاشتراكي والتخطيط المركزي وتعبئة الجماهير لا يتفق مع التحولات الاقتصادية، فالليبرالية الاقتصادية تحتاج إلى ليبرالية سياسية ترتبط بها وتتوافق معها، ومن ثم أصبح الاتحاد الاشتراكي ومؤسساته والقيم التي يعبر عنها حجر عثرة أمام ذلك التطور الذي يعيق الحرية الاقتصادية والسياسية معاً .(٢)

وقد أثبتت تجربة التنظيم السياسي الواحد وضعف الاتحاد الاشتراكي العربي عدم تحقيق أي نجاح في مجال توحيد المشاركة الجماهيرية، وكان

---

(١) هبه سمير عبد التواب، تطور العلاقة بين السلطة والرأسمالية في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، القاهرة ،٢٠١٠ ، ص ١١١ .

(٢) على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٩، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠١ – ٢٠٢.

الهدف هنا هو التعبئة بغرض المساندة لا بغرض التغيير، وكان الاتحاد الاشتراكي يعاني من أزمة فكرية تتسم بالوحدانية وبرفض قبول الصراع الفكري وتعدد الآراء في هذا الإطار، كما أنه لم يقم بوظائفه السياسية التي قام من أجلها حيث فشل في توفير قنوات اتصال فعالة بين القمة والقاعدة والربط بين الحاكم والمحكوم والتعبير عن مصالح ومطالب الفئات التي يتحدث باسمها التنظيم .(١)

لقد كان التغير في توجه السياسة الخارجية المصرية بالانفتاح على الغرب وخاصة أمريكا، أحد العوامل التي أدت إلى التحول إلى التعددية الحزبية فقد أرادت القيادة إعطاء انطباع للعالم الخارجي بوجود استقرار سياسي وحكم ديمقراطي في البلاد والهدف من ذلك هو جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية .

وقد كانت هناك دعوة للنخب الثقافية إلى ضرورة التحول إلى التعددية الحزبية وكانت هذه أحد أهم أسباب التحول لأن معظم المثقفين لهم اتجاهات فكرية مختلفة لرفض قيام أحزاب متعصبة، وقد رأت الأحزاب اليسارية أن تنظيم الاتحاد الاشتراكي لم يعد بعد حرب ١٩٦٧ قادراً على احتواء النشاط السياسي للجماهير بعد أن فقدت الثقة فيه تماماً، كما رأت في تعدد الأحزاب فرصة للتعبير عن الرأي وإقامة أحزابها وتنظيمات مستقلة، وجدير بالذكر أن الدعوة

(١) عبد الهادي عبد الحكيم محمد، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٦٥ .

إلـى تعـدد الأحـزاب واجههـا تيـار آخـر رافـض لـذلك متمسـك بصـيغة الاتحـاد الاشتراكي، مـع استعداده لتطوير هذه الصيغة في إطـار وحدة التنظيم، ويتمثل هذا الاتجاه أساساً في قيادات الاتحاد الاشتراكي في النقابات العمالية.(١)

وكما لوحظ فإن الصراع قد ارتبط بالسلطة السياسية ونتج عنه تغيرات في العلاقات الاجتماعية المستندة إلى تغيير الملكية الفكرية، وإذا كان الصراع يبدو نابعاً من علاقات الإنتاج متجهاً إلى السلطة، فذلك لأن الصراع ذو طابع سياسي، وكل حركة سياسية هي بالضرورة حركة اجتماعية .(٢)

ولم يكن في مخطط ثورة ٢٣ يوليو إطلاقاً تصفية البرجوازية الكبيرة أو تحطـيم كيانهـا الاقتصـادي، ولكـن كانـت الثـورة فـي حاجـة إلـى هـذه الطبقـة للاستعانة بها في الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعي الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي المتقدم، ولم يكن في مخطط الثورة في ذلك الحين أن يتم هذا الانتقال عن طريق سيطرة الدولـة على وسائل الإنتاج أو الاستيلاء عليها وإنما عن طريق نزول رأس المال الخاص إلى السوق، وتوجيه استثماراته نحو الصناعة، وعلى هذا يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك .(٣)

وكمـا أدرك (عبـد الناصـر) الخطـر علـى الاشـتراكية مـن الرجعيـة أدرك الخطر عليها من البيروقراطية ففي خطابه (يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٤) في افتتاح

(١) وردة هاشم، بين الشعار والحقيقية ،خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ٨٣٧ .

(٢) عبد الباسط المعطى ، الصراع الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) عبـد العظـيم رمضـان، الصـراع الاجتمـاعي والسياسـي فـي مصـر، مرجـع سـابق، ص ص٧٩ -٨٠ .

مجلس الأمة نبه إلى أن البيروقراطية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وسوف تعمل على أن تحصل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم في الإنتاج وفي العلاقات الإنتاجية وتحتكر هذا الدور، وبفضل هذا الاحتكار تستطيع البيروقراطية أن تأخذ مكان الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي، وذلك يؤثر على التحول الاشتراكي وبهذا لخص (عبد الناصر) هموم التجربة الاشتراكية في مصر، وكان يتمنى قيادات سياسية تعمل فلا يصلح اتحاد اشتراكي أو نقابات عمالية بدون عمل وبدون إنتاج .[١]

- العوامل الخارجية :

بدأت بذور هذه العوامل مع بداية السبعينيات ورحيل جمال عبد الناصر، ومنذ البداية ظهرت ميول السادات نحو الغرب. ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان مصدر التسليح الوحيد لمصر، ومصدر الدعم السياسي على المستوى الدولي، إلا أن السادات كشف عن توجهه نحو الغرب في ضوء علاقته بالسعودية التي لم تكن علاقاتها مع عبد الناصر على ما يرام. وقيل إن السعودية لعبت دوراً هاماً في التمهيد لعلاقة السادات بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد افتعل السادات أزمة مع الاتحاد السوفيتي، وطرد الخبراء الروس، وألغى معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، وكان ذلك (عربوناً) لعلاقة قادمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تشوية دور الاتحاد السوفيتي في مساعدة مصر عسكرياً، والادعاء بأنه لا يلبى طلبات مصر من السلاح، والادعاء بتدخل الخبراء الروس في الشأن العسكري المصري بشكل كبير وغير ذلك حتى

---

(١) عبد العظيم رمضان ، مصر في عهد السادات ، مرجع سابق ، ص ص ١٨-١٩.

يتقبل الشعب المصري هذه الخطوة ويدعمه في الاتجاه للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد حرب السادس من أكتوبر كشف السادات توجهه صراحة إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وقال أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وأن (٩٩%) من أوراق اللعبة السياسية في يد الولايات المتحدة، وقال أنه سينوع مصادر السلاح، الأمر الذي كان في حقيقته توجهاً غربياً أمريكياً في طلب الإمداد بالسلاح .

وحينئذ ساد فتور شديد في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي انعكس على كثير أو معظم المشروعات الصناعية التي ساعد الاتحاد السوفيتي في تشييدها. وادعى السادات أنه سوف يقوم بعملية إحلال وتجديد للمصانع الروسية، الأمر الذي كلف الميزانية أعباء باهظة. وعلى سبيل المثال لا يزال مشروع الحديد والصلب يتعثر حتى الآن وينتظر مساعدة روسيا في تجديده وإحيائه. (١)

إضافة إلى ذلك كان للمملكة العربية السعودية دور بارز لإعادة العلاقات بين مصر وأمريكا وفي نفس الوقت ضرورة العلاقات مع الكتلة الشرقية كشرط للتفاوض مع أمريكا، ويتفق ذلك مع قناعة الحزب الحاكم في مصر بمدى تأثير أمريكا على إسرائيل، مما أدى إلى قيام النظام السياسي أو الحزب الحاكم في مصر بالتحول تجاه أمريكا وذلك بعد قيام مصر بطرد الخبراء

---

(١) يمكن الرجوع إلى ذلك تفصيلاً في :

أ- عبد العظيم رمضان ، مصر في عهد السادات . مرجع سابق ص ص ١٨-١٩.

ب- سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٥١.

الروس رسمياً من مصر في (١٧ يوليو ١٩٧٢)، ونظراً لقناعة السادات بأن أوراق اللعبة الدولية ومشكلة العرب مع إسرائيل في يد أمريكا وحدها لذا فقد سعى النظام بالاتجاه نحو الغرب بعدها، وفي عام ١٩٧٦ بدأت العلاقات تتوطد مع أمريكا وبدأت تتدفق المعونات الأمريكية على مصر وزيارة الرئيس الأمريكي لمصر وفتح الاستثمارات والاتفاقيات على مصرعيها بين مصر وأمريكا.[١]

ومع السعي للتقارب مع الولايات المتحدة منذ وصول الرئيس السادات إلى الحكم وهو يدرك أهمية التقارب مع الولايات المتحدة، وخاصة بعد انتهاء العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، فقد اختار الرئيس السادات لمصر توجهاً اقتصادياً رأسمالياً لا يكفى بمجرد إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى المحلى، إذ كان أمله أن يندمج في النظام الرأسمالي العالمي، ومن جانب الولايات المتحدة كان لها عدة أهداف تريد تحقيقها من جراء التقارب مع مصر في ظل نظام دولي يتسم بالقطبية الثنائية مع الاتحاد السوفيتي وعلى رأسها هدف اقتصادي يتمثل في تشجيع التحول الرأسمالي، والآخر سياسي يتمثل في إقامة نظام حزبي تعددي، كما برز في نهاية السبعينيات وهدف آخر يتمثل في مواجهة الحركات الإسلامية الأصولية المتشددة التي أعلنت عداءها للغرب، وتجلى هذا التقارب في استعانة مصر بالخبراء والمستشارين الأجانب وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية .[٢]

---

(١) الرئيس أنور السادات في البحث عن الذات ، ط ٣ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

وقد طُلبَ من الرئيس السادات فتح فروع للبنوك الأمريكية بالقاهرة، وإعطائها مزايا وإعفاءات، وبعد موافقته على هذا الطلب بالفعل توجهت العديد من المؤسسات الأمريكية لمصر وتم تأسيس المصرف المصري الدولي للتجارة والتنمية وبنك تشيس الأهلي، وذلك لتيسير الحركة الاستثمارية بين البلدين ولسهولة نقل الأموال بطريقة آمنة .(١)

هذا وعملت السلطة في مصر على التحول بشكل تدريجي لصالح الاستقرار الاجتماعي، على حساب التراجع بضع خطوات للاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أنه ومع كثرة المشاكل الاقتصادية وزيادة الضغوط الدولية على مصر بتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي برزت ركائز هذا الإصلاح السياسي في برنامج الخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، وكان من الطبيعي أن يزداد دور جماعات رجال الأعمال في التأثير على السياسات العامة للدولة، ومن هذه الجماعات اتحاد الصناعات المصرية، وجمعية رجال الأعمال المصريين، واتحاد الغرف التجارية، وغرفة التجارة الأمريكية، وقد تجمعت كل هذه الجمعيات لتعمل قريبة من الدولة لا بمعزل عنها من أجل المصلحة الوطنية.(٢)

---

(١) جودة عبد الخالق ، خصخصة البنوك الآفات والمخاطر ، في كتاب خصخصة البنوك والتنمية في مصر ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٧ .

(٢) على الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

ومع بداية أول مارس ١٩٧٦ بدأت العلاقات مع أمريكا في عهد "كارتر" حيث وصل حجم المساعدات الأمريكية إلى حوالي (مليار دولار أمريكي) سنوياً، هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية والتي قدرت بحوالي (ثلاثين مليار دولار أمريكي) بين عام ١٩٧٦، ١٩٩١ إلى جانب تحرير بقية سيناء بدون حروب .(١)

وبعد الحرب والسلام حدث التقارب الفعلي مع أمريكا حتى أن الرئيس (السادات) في خطابه الشهير أمام مجلس الشعب في عام ١٩٧٧ قال أنه قرر التعاون مع أمريكا، والضغط من خلالها على إسرائيل للتفاوض حول إنهاء الحرب وإحلال السلام، إلى أنه أعلن من على المنبر أنه على استعداد للذهاب إلى آخر العالم للوصول إلى السلام، إذا كان هذا سيحول دون إراقة الدماء، وكان هذا كله في سبيل أن يحقق الرئيس السادات حلمه بإحلال السلام وتكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب .(٢)

وقد تبنت الدولة سياسات اجتماعية بهدف فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الخاص والأجنبي وإعطاء التسهيلات لرأس المال الفردي بصفة عامة، وتراجع تدخل الدولة نسبياً في العلاقات الاقتصادية وتشجيع دور القطاع الخاص، والدعوة إلى مساهمته في تنمية المجتمع والنهوض به، وكذلك تشجيع المؤسسات الأهلية للمشاركة في تنمية المجتمع والنهوض به، وتشجيعها للمشاركة في العملية الإنتاجية ورفع يد الحكومة عن كل المعوقات التي تعرقل

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) محمد أنور السادات ، خطابه أمام مجلس الشعب ، في ١٩٧٧/١١/٩ من مجموعة خطبه في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٧ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ص ٧٧١ .

عمل هذه المؤسسات وذلك من أجل المشاركة الفعالة في التنمية، ولذلك عمل النظام السياسي المصري على تشجيع دور رجال الأعمال متمثلاً في تشجيع القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك من خلال الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، لهذا صدرت القوانين المشجعة لهذه السياسة ولتشجيع القطاع الخاص أيضاً، لذا ركزت الدولة على دفع شركات القطاع العام تدريجياً إلى الانتقال إلى مركبة القطاع الخاص بدلاً من إنشاء وحدات تنافس شركات القطاع العام.

لذا كان تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر مرتبط ببعض الشروط التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية وذلك لسماح الحكومة بتشجيع دور القطاع الخاص ومما ترتب عليه زيادة دور جماعات رجال الأعمال، وفي هذا الإطار تقوم السفارة الأمريكية بإصدار تقارير دورية عن حالة الاقتصاد المصري وهذه التقارير قامت بالترويج لسياسة الخصخصة كما ترصد أيضاً التطور في معدلات النمو الاقتصادي في مصر .[١]

وفي خلال زيارة (مبارك) لأمريكا عام ١٩٨٨ ثم تعديل نظام المساعدات الأمريكية لمصر لتحصل عليها نقداً، بهذا تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأصبحت مشاركة الولايات المتحدة في التنمية ودعم المشروعات الإنتاجية والصناعية المصرية مؤشراً هاماً يعكس متانة العلاقات المصرية الأمريكية في كافة المجالات، وفي عام ١٩٩٤ أثناء زيارة آل جور نائب الرئيس الأمريكي لمصر لحضور مؤتمر السكان ثم التوقيع على مشروع شراكة من أجل

(١) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

النمو الاقتصادي والتنمية بتشكيل لجان تتولى هذه الاتفاقيات الثلاث وهي: " اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية – المجلس المشترك للعلم والتكنولوجيا – المجلس الرئاسي الأمريكي المصري إضافة إلى عدد من اللجان الفرعية " .[١]

وفي الثمانينيات حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب أعباء الديون المصرية وسط ضغوط مستمرة من مؤسسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاسترداد أمواله، وبالتالي عجز النظام عن تمويل الإنتاج الزراعي الذي بدأ في التفكك خاصة القطن المصري، مما جعل النظام يتخلى عن التسعيرة الجبرية والتوريد للدولة وبناءً عليه تركت المجال للقطاع الخاص، وقد أثر انهيار الاتحاد السوفيتي واقتصاديات دول أوروبا الشرقية التي كانت تمثل سوقاً للمنتجات المصرية على الصادرات المصرية، مما جعل الحكومة تتوسع في رأسمالية رجال الأعمال والتي وصلت إلى صلب السلطة مما عرف بحكومة رجال الأعمال .[٢]

ولكن كانت حرب الخليج سبباً في إسقاط جزء من الديون المستحقة على مصر بسبب موقفها في حرب الخليج الثانية، مما جعل تفاوض مصر مع صندوق النقد الدولي نيابة عن نادي باريس يسقط نصف الديون المستحقة على مصر، وهو ما تحقق بشكل كبير مع الاتفاق المبرم مع الصندوق عام ١٩٨١، حيث اشترط الصندوق إسقاط بقية الديون على مراحل تتوقف على مدى التزام مصر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي .

---

(1) http :www.ar.wikipedia .org / wiki العلاقات المصرية الأمريكية

(2) http: www. Revosoc. me / economy /GRD – sndwq.

كذلك كان تقدير الولايات المتحدة لموقف مصر من حرب الخليج سبباً في إسقاط الديون العسكرية المستحقة على مصر .[١]

أما بخصوص المعونة الأمريكية لمصر فقد اشترطت الوكالة الأمريكية للتنمية على مصر قبل تقديم أي مبلغ من المنحة أن تحقق الدولة الممنوحة مستوى مُرضياً من التقدم في اتجاه رفع يدها عن الاقتصاد مما يعطى دور أكبر للقطاع الخاص، وهو ما يعنى زيادة دور رجال الأعمال في المفاوضات الرسمية وغير الرسمية حول المساعدات المقدمة إلى مصر، كذلك طلبت هيئة المعونة والبنك الدولي من الحكومة المصرية المشاركة في دخول مشروعات مشتركة بين القطاع العام والخاص، كشرط لتقديم القروض إلى الحكومة المصرية .[٢]

وبناءً عليه فقد دخل القطاع الخاص في جميع المجالات الاستثمارية الجديدة، وعلى رأسها الاتصالات والمطارات والموانئ وغيرها من مشروعات البنية الأساسية، ومما يلاحظ أن تلك المعونات كان الغرض منها حث الدولة على المضي قدماً في طريق الإصلاح، وهو ما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات من الداخل والخارج وتحسين المستوى الاقتصادي المصري .[٣]

ويتضح مما سبق أنه كانت هناك عوامل داخلية وخارجية أدت إلى بروز دور رجال الأعمال وكانت تركز على أسباب سياسية وما مرت به مصر من تعثرات وأزمات اقتصادية بسبب الحروب والتغيرات الدولية، كل ذلك أثر على

(1) The world bank . trends in developing economics Washington .d.c., 1992 ,pp-175-179 .
(2) The World Bank: Egypt in the Global economy .Washington. d. c. world bank .1998 p .106.
(٣) الأهرام الاقتصادي ، مصر النهضة شهادة دولية ، يوليو، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٤.

الاقتصاد المصري داخلياً وخارجياً وهناك مساعدات خارجية أيضاً كان لها تأثير مباشر بربطها بالقطاع الخاص، لذا تخلت الحكومة المصرية تحت ضغوط إلى التنازل للقطاع الخاص ليكون له دور بارز في الحياة الاقتصادية، واهتمام الحكومة المصرية بدور فعال لرجال الأعمال، واصطحاب رئيس الجمهورية مجموعة منهم للسفر معه خارج مصر للمشاركة في الأعمال الاستثمارية الهامة في مصر، لذا كانت هناك رغبة من رجال الأعمال لإقامة علاقة قوية مع أصحاب القرار ليكون بينهم علاقة مصلحة تبادلية لانتعاش الاقتصاد المصري .

ثانياً : العوامل الاقتصادية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال :

لقد مرت خلال العقود الماضية تحولات متلاحقة في بناء الاقتصاد المصري من اقتصاد اشتراكي مركزي إلى اقتصاد منفتح ثم ليبرالي يأخذ بآليات السوق وتطوره، فمنذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ واستيلاءه على مقدرات الوطن، عمل على ترسيخ الحرية الاقتصادية وقيام ثورة ١٩١٩ مما غير الوضع في مصر سريعاً ودعم التجارة المصرية مشجعاً استهلاك المنتجات المصرية، ورغم رفض الاستعمار لذلك إلا أنه سرعان ما تغير الوضع وتحولت شركات أجنبية إلى شركات مساهمة مصرية رافعة شعار حماية الصناعة المصرية رغم أن الرأسمالية المصرية ضعيفة لاستغلالها من قبل الرأسمالية الكبيرة التي تدين بالولاء للمستعمر، ومع بداية إنشاء بنك مصر والذي أسسه طلعت حرب عام ١٩٢٠، كان له الأثر كأول بنك مصري أسسه المصريين في تجميع مدخراتهم لتوظيفها في المشروعات الصناعية، وكان للدولة مجهوداً في ذلك لتشجيع الصناعة ممثلة في إنشاء مصلحة التجارة والصناعة وضمها إلى

وزارة المالية عام ١٩٢٠ مما ساعد على تشجيع رجال الأعمال المصريين والأجانب، هذا ومع قيام الثورة عملت على تنمية الإنتاج بصفة عامة وكان الإصلاح الزراعي هو الخطوة الجوهرية نحو هذه التنمية ،حيث اهتمت الدولة بمسألة التصنيع كضرورة اقتصادية واجتماعية داعية الرأسمالية المصرية بل والأجنبية للإقدام على إقامة مشروعات صناعية وكسر طوق التبعية بالتمصير، وقد سلكت الدولة بالفعل طريق التنمية الاقتصادية، لبناء اقتصاد وطني حديث يقوم على الصناعة ويكسر الرأسمالية العالمية حول مصر فأقامت المؤسسة الاقتصادية ووضعت برنامج لمدة خمس سنوات للنهوض بالصناعة، وقد كان أهم برنامج للتصنيع اتخذته الثورة بدأ عام ١٩٥٧ وانتهى في عام ١٩٦٠ وبلغت استثماراته (٣٣٠ مليون جنيه)، وبدأ النمو الاقتصادي ووضعت خطط لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات وتأميم البنك الأهلي وبنك مصر عام ١٩٦٠ ثم تأميمات يوليو وما بعدها، ويعنى ذلك أن القطاع العام أصبح هو القاعدة الأساسية للتنمية، ووضع ميثاق العمل الوطني وشق طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى الاشتراكية.[١]

ومع تطور الأحداث كان هناك التوجيه للاستثمارات الخاصة وتطوير العوامل الاقتصادية التي خلقت بيئة تتناسب مع الدور المتزايد لرجال الأعمال في مصر في تلك الآونة ويمكن استعراض أهمها على النحو التالي:

١- الانفتاح الاقتصادي :

إن عملية الانفتاح في مصر قد بدأت همساً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بأفكار غامضة ودعوات غير محددة، ولكنها كانت تلتقي عندئذ حول أمرين

(١) عبد المجيد راشد – الحوار المتمدن – العدد ١٧٣٢ – ٢٠٠٦/١١/١٢ .
http :www .ahewar, org /debat / show . art . 86655

أساسيين هما : التشكيك في كفاءة القطاع العام وأهمية الاستعانة برأس المال الخاص الأجنبي ثم المحلى، ولقد ظلت سنوات تخشى من الإعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف في إبريل ١٩٧٣، فارتفعت الدعوة للانفتاح الاقتصادي، إلا أنه لم يتح لهذا الانفتاح الاقتصادي مرة أخرى أن يوضع في التطبيق إلا أخيراً جداً، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندئذ أتيح له أن يكون سياسة عامة ترسى قواعد الاقتصاد الحر الجديد، هذا وقد أعلن رسمياً في مجلس الشعب بتاريخ ٢١ إبريل ١٩٧٣ هدف الانفتاح الاقتصادي لتطوير اقتصادنا القومي ولرفع حركة البناء بما يحقق مصالح البلاد .[١]

هذا ويشار إلى أن الانفتاح الاقتصادي قد امتد ليشمل عودة الاستثمارات الأجنبية، وإطلاق حرية نمو الرأسمالية التجارية، والصناعية، وتقليص دور القطاع العام، وبقى أن يمتد الانفتاح إلى الريف متمثلاً في السماح للرأسمالية الريفية هي الأخرى بحرية الحركة الاقتصادية، واتخذ الانفتاح في القرية صورة تدعيم الملكية الزراعية، فقد سمح في عام ١٩٧٤ ببيع الأراضي المستصلحة بالمزاد، باستثناء الأراضي المستصلحة المؤجرة للفلاحين والتي تقرر تمليكها لهم .[٢]

ومن التطورات المهمة التي تأثرت بالانفتاح الاقتصادي هجرة العمالة الزراعية والتي تعتبر تطوراً هاماً وهائلاً في مجال الحديث عن التغيرات البنائية التي ترتبت على هذا الانفتاح الاقتصادي وكانت عملية الهجرة هذه تتم قبل عام

---

(١) فؤاد مرسي ، الانفتاح الاقتصادي ، مكتبة قدري حفني ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ١٠٥.

(٢) عبد الهادي محمد والى ، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ .

(١٩٧٠) من القرية إلى المدينة بدوافع اقتصادية، لكن مع بداية السبعينيات، خاصة منذ عام (١٩٧٤) اتخذت الهجرة شكلاً مختلفاً، حيث اتجهت إلى خارج البلاد وليس إلى المدينة ونتيجة لهذا الانفتاح نوضح ملامح **هذا التحول ويتلخص في :**

١- تغير ملامح البناء الطبقي .

٢- تيارات الهجرة من اليد العاملة الزراعية تعتبر متغيراً هيكلياً في القرية المصرية .

٣- ندرة الأيدي العاملة الزراعية في ظل استمرار تيارات الهجرة وتزايدها عاماً بعد الآخر .

٤- تأثر القرية المصرية بمعدلات التضخم .

٥- تغيير الصبغة الإنتاجية للقرية المصرية .

فقد غلبت عليها الصبغة الاستهلاكية، فكثير من القرويين وخاصة الأسرة صغيرة الحجم تفضل شراء الخبز بدلاً من تصنيعه، وتفضل بيع منتجاتها من القمح، كما يفضلون الانخراط في أعمال غير إنتاجية كقيادة السيارات الأجرة، أو التجارة بمختلف أشكالها مما أثر على دور قيمة المنزل في الريف عن سابق عهده. (١)

ومع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي أدركت النخبة الحاكمة وبعمق مدى أهمية استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية بمعنى آخر رأس المال المحلى الخاص، بكافة أشكاله وروافده ولاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكى تستأنف دورها على المسرح الاقتصادي المصري واتخذت **النخبة الحاكمة عدة إجراءات وترتيبات منها :**

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٢ – ١٢٨ .

تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة – الأمر الذي أفضى إلى خلق قاعدة لا بأس بها من التراكم – والأولى لبعض الفئات الاجتماعية وعليه تم تحويل جانب هام من الموارد الحكومية إلى القطاع الخاص .

١- انضمام مصر إلى اتفاقيات الاستثمار الأجنبي كما تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعاية الدول الأجنبية بتخصيص القرار الجمهوري بقانون رقم٩٠ لعام ١٩٧١، حيث التزمت مصر بتعويض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم في الستينيات وتوالت الاتفاقيات والتعويضات مع دول أوروبية عدة .

٢- تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ورفع القيمة الإيجارية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية .

٣- إباحة دخول القطاع الخاص في الاستيراد بعد الإلغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الاستيراد في مايو ١٩٧٥ .

٤- إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح وكالات للاستيراد.

٥- السماح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي من عملهم بالخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وحرية تحويل أرصدتهم بالخارج أو التنازل عنها للغير .[١]

---

(١) سامية سعيد الإمام ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤ – ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥١ – ٥٤ .

وكانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية التقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أحدثت تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أفضى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية إلى تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينيات ليشكلا معا القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التي دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينيات والثمانينيات .

ومع قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ تم تقنين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية، والتي بدأت بتوفير الامتيازات والضمانات لرأس المال العربي والأجنبي، وعليه طالبت الرأسمالية المصرية بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمانات التي تقررت لرأس المال العربي والأجنبي .[(١)]

هذا وقد حققت سياسة الانفتاح الاقتصادي نجاحاً في اجتذاب قدر من رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمصرية حيث بلغت تكلفة المشروعات التي حظيت بالموافقة في نهاية ١٩٧٩ حوالي (٤١٨٩ مليون جنيه) وتكلفة ما بدأ إنتاجه منها (٨٠٢,١ مليون جنيه)، وقد احتلت رؤوس الأموال المصرية الخاصة المركز الأول من مجموع إجمالي رؤوس أموال المشروعات داخل البلاد بنسبة (٣٧,٩ %) تليها في الأهمية رؤوس الأموال المصرية العامة بنسبة (٢٨,٦ %) ثم رؤوس الأموال العربية بنسبة (١١,٩ %) ثم رؤوس الأموال الأوروبية بنسبة (٦,٤ %) ثم رؤوس الأموال الأمريكية بنسبة (٥%)

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

وساهمت باقي الدول بنحو (١٠,٢ %) من إجمالي رؤوس أموال هذه المشروعات .(١)

وأما عن الرأسمالية الانفتاحية :

عندما برزت سياسة الانفتاح وفي غمارها فئات برجوازية في قطاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي والمشترك، إلى جانب الشرائح المتميزة العاملة في قطاع المقاولات والتجارة والأنشطة المالية والاستهلاكية والتي ضمت رأسمالية الانفتاح من أصحاب المشروعات المشتركة، وفي نهاية التسعينيات قامت الجماعات المستفيدة من تلك السياسة باستخدام جهاز الدولة لتوجيه القطاع العام للدخول في مشاركة مع شريحة رأسمالية الانفتاح الخاصة محلية كانت أو عربية أو أجنبية، وفي هذا الإطار كشفت جماعات عدد من رجال الأعمال في مطلع الثمانينيات، عن وجود عديد من التحالفات بينهم وبين كبار موظفي الحكومة ومديري الشركات العامة المملوكة للدولة، حيث ضمنت تلك التحالفات كبار رجال الأعمال وبعض قيادات الحزب الحاكم، بما في ذلك أقارب للرئيس السادات نفسه، وأخذت هذه الروابط شكل تبادل للمنافع الخاصة والخدمات الشخصية، كما تم تدعيمها وتوطيد أركانها بعقد أواصر الصداقة والمصاهرة .(٢)

---

(١) خالد زكريا أبو الدهب ، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٣١ .

(٢) ناهد عز الدين عبد الفتاح ، تأثير سياسة الإصلاح على التغير ، في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال " دراسة لحالة مصر في حقبة التسعينيات"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥٦.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٨ توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلا أنها لم تصل إلى التطبيق الكامل وفى عام ٩٠ /٩١ بلغ إجمالي قيمة الديون الخارجية المصرية (١٣,٧مليار جنيه)، إلى أن توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين في عام ١٩٩١، والتي وضعت أسس برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتم الإعلان عن أن هدف البرنامج هو خلق اقتصاد حر يتم فيه تشجيع القطاع الخاص في مناخ حر وتنافسي ومستقر .[١]

وقد وضعت الحكومة عدداً من القوانين والقرارات واتخذت بعض الإجراءات الاقتصادية، وعملت على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي **وكان أهم هذه القوانين والإجراءات ما يلي:**

- قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧:

وهو يتجه للمساواة بين المستثمرين المصريين والأجانب والعرب في الانتفاع بمزايا القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ وفتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال الأجنبي، أيضاً وينص هذا القانون على جواز انفراد رأس المال العربي والأجنبي ببعض مجالات الاستثمار مثل بنوك الاستثمار التي لها فروع بالخارج، وعدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها، وإعفاء أرباح المشروعات من الضريبة على القيم المنقولة وملحقاتها ومن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والعامة لمدة خمس سنوات .

---

(١) أمينة رؤوف حامد ، محمد علاء عبد المنعم ، في عمرو حمزاوى (محرر) ، بين الشعار والحقيقة ، خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير ، المؤتمر الخامس للباحثين الشباب ، (٢٢ ٢٤ أبريل ٢٠٠٣) القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٩٣ .

- وصدور القرار الجهوري رقم ٥٢ /١٩٧٩ :

ويتم بموجبه إنشاء الهيئة العامة لسوق المال وقد أعطى هذا القانون المستثمرين بعض المزايا كالإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية لمدة خمسة سنوات وغيرها مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة في الإنتاج الوطني، كما أنه يمنح الفرص أمام رجال الأعمال بحماية مصالحهم الخاصة ويمنحهم أيضاً بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية لزيادة نشاطهم التجاري والاقتصادي ودفع بوجود طبقات أخري طفيلية استفادت من هذه القوانين .[١]

- أما القانون ١١٨ لعام ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير :

فقد جاء ليفتح المجال أمام الاستيراد للقطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، والسماح للأجانب بحرية الاستيراد والتصدير مما أعطى الحرية أمام المستثمرين، واستفادت فئة قليلة من هذا القانون وهم جماعة رجال الأعمال والمال، دون رقابة من الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية، مما خلق موجة كبيرة من الاستيراد والاستهلاك في مقابل نقص فرص التوجه للإنتاج والتصدير، هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاجتماعي فقد ساعد هذا القانون على تحول مصر إلى دولة طفيلية، أي تعيش على فائض الربح دون جهد أو عمل هذا الربح أو الريع، وهو العائد من مجالات الاستثمار والمضاربات وأرباح الاستيراد والتصدير دون ظهور أي إنتاج حقيقي

(١) هبه سمير عبد التواب ، تطور العلاقة بين السلطة والرأسماليين في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠ ، ص ١١٥ .

مما يساعد على انتشار قيم الكسب السريع دون جهد أو السعي إلى العمل المنتج وساعد هذا القانون على شيوع طبقة العمالة غير المنتجة في مقابل تقليص نمو العمالة المنتجة .[١]

– وهناك القانون رقم (١١١) لعام ١٩٧٥ بإعادة تنظيم القطاع العام :

بعد أن توجهت الدولة إلى سياسة الانفتاح وتطوير القطاع الخاص كان هناك بعض القصور في الأداء للقطاع العام، حيث كان يعانى القطاع العام من مشكلات العمالة الزائدة ونقص في التمويل، وقد كانت هذه هي الضربة الكبرى للقطاع العام تحت ما يسمى تنظيم القطاع العام، وصدر القانون رقم ١١١ لعام ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة وبيع شركات القطاع العام الناجحة، لأن القطاع الخاص لا يشترى الشركات الخاسرة، وحاولت الدولة تصفية القطاع العام بأكثر من طريقة " الاندماج – البيع – إلغاء التأميم" ولم تنجح الدولة في ذلك، ويرجع ذلك إلى أن المصريين مازالوا يعلقون آمالاً وطنية اقتصادية على ما يمكن أن يؤديه القطاع العام وكان هذا القانون بمثابة إجحاف لطبقة العاملين في الدولة حيث نتج عن هذا القانون زيادة معدلات البطالة، ولكى تطبق السلطة الحاكمة هذه التوجهات الرأسمالية وتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي كان عليها أن تعتمد على طبقة أو فئة تساعدها على المرور من هذه المرحلة لتحقيق أهدافها .[٢]

---

(١) ثريا سيد عبد الجواد ، التغيرات الاجتماعية الاقتصادية في مصر في فترة السبعينيات وعلاقته بالقانون ، (دراسة في تحليل مضمون بعض القوانين) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤١ .

(٢) هبه سمير عبد التواب ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

ومع بداية الانفتاح الاقتصادي تلقى الجهاز المصرفي تدفقات متزايدة من الودائع ومن النقد الأجنبي، ولكن تم توجيهها إلى مزيد من الاستيراد وخصوصاً ما سمى حينئذ بالاستيراد بدون تحويل عمله وانتشرت تجارة العملة بتشجيع من الجهاز المصرفي، وبخاصة بنوك القطاع الخاص، وأدت هذه الزيادة في الاستيراد ومعظمها لأغراض استهلاكية بدلاً من أن تساهم في خلق طاقات إنتاجية توفر احتياجات المواطنين محلياً، وتساعد على زيادة الصادرات، ولكن كان فشل محاولات الإصلاح الأول ممثلة في قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ نتيجة تأثير جماعات الضغط من قيادات الجهاز المصرفي، خصوصاً البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية وبالتحالف مع تجار العملة والمستوردين، وعادت تجارة العملة أقوى مما كانت وانتشرت واتسعت ظاهرة شركات توظيف الأموال خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٨، وكانت نتيجة ذلك تدبير المزيد من الموارد سواء في المدخرات المحلية أو رصيد الاقتصاد المصري من النقد الأجنبي .[١]

ومع إعلان الدولة عام ١٩٧٤ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما تزامن معها من وفرة وثروة نفطية تدفق على الاقتصاد المصري بقدر هائل من الإيرادات من أربعة مصادر رئيسية تقدر بنحو (١٧,٣) مليار جنيه خلال خمس سنوات فحسب (٧٥ – ١٩٨١) موزعه كالآتي:

- تحويلات المصريين بالخارج (٧٠٩٨) مليون جنيه.
- صادرات البترول (٥٦٥٢) مليون جنيه.
- إيرادات قناة السويس (٢٢٧٩) مليون جنيه.

(١) مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦ .

- عوائد السياحة (٢٢٣٠) مليون جنيه.

وبدلاً من توجيه هذه الموارد إلى الهيكل العام للاقتصاد المصري وجهت إلى متطلبات استهلاكيه واستيرادية أدت إلى خلل في الاقتصاد الكلى وبحلول عام ١٩٨٢ كان الاقتصاد المصري قد انهك بدرجة تفوق القدرة على الاحتمال وتتجاوز على الاستمرار على النحو التالي: تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة حيث زادت فجأة من (٢٥٥) مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى (٦٩٥) مليون عام ١٩٧٤ ثم إلى (٨٧٠) مليون عام ١٩٧٥ ثم زاد صعوداً إلى (١٣٣٧) مليون، (١٤٨١) مليون، (٢٠٩٨) مليون و (٢٧٢٤) مليون أعوام ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩ وبحلول عام ١٩٨١/١٩٨٢ كان عجز الموازنة قد تجاوز(٣٥٢٦) مليون جنيها وفي عام ١٩٨٢ بلغ (١٥) ألف مليون جنيه هذا مما جعل الاقتصاد يتهاوى إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما فاقم من الضغوط التضخمية التي أطاحت بالاستقرار السياسي والاجتماعي في عقد السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات .

وقد زاد الأمر سوءً حالة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تجاوزت (٣٠%) في سنوات عديدة من منتصف السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات، وظل العجز يرتفع حتى وصل (٣٧٠٠) مليون جنيه في عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣.(١)

وفي خلال هذه الفترة لم يكن حجم نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI كافية لإصلاح البنية الأساسية المتهالكة أو الاستثمار الصناعي والإنتاجي فكان الحل اللجوء إلى الاقتراض وهو وسيلة سهلة وخطرة في آن واحد هذا

---

(١) عبد الخالق فاروق ، الاقتصاد المصري ، من عهد التخطيط في عصر الامتيازات والخصخصة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ – ١٢٢ .

ويشير تقرير هيئة المعونة الأمريكية عن القروض التي قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر خلال الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨٩) قد تجاوزت (١٥) مليار دولار خصص منها للبنية الأساسية نحو(٦٢٨٢) مليون دولار بنسبة ٤٢ % من الإجمالي .[١]

وقد ظن كثير من قطاعات الرأسمالية الوطنية بعد حرب أكتوبر، وبعد إعلان الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي، أن الفرص التي هيأتها لها هذه السياسة إنما هي فرص لاستغلال غيرها من قوى التحالف تحت شعار التحالف، ونسيت أن صفة الوطنية وصفة الاستغلال لا يمكن أن تجتمعا لأية قوة من قوى التحالف، هذا وقد رأينا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي كثيراً من قطاعات الرأسمالية المصرية تجنى ثروات طائلة على حساب الدولة، وعلى حساب القوى الاجتماعية النضالية التي خاضت المعركة وهى قوى العمال والفلاحين والمثقفين والجنود، وقد أصبح هناك قطاعان هما الأخطر على مصالح قوى التحالف، قطاع الإسكان أو قطاع أصحاب العمارات وقد بلغ أشده في الاستغلال والحصول على أموال تحت مسمى "خلو الرجل " بأرقام فلكية لا يبررها دين أو نظام أو قانون، بل كان يعلن عنه في الصحف دون خوف من رقيب، والقطاع الثاني قطاع الجزارين أو أصحاب مملكة العجول كما يطلق عليه، وهو قطاع عريق في الاستغلال حصل على ثروات طائلة وامتلك مبان شاهقة وأصبح بجشعه يحرم جماهير قوى التحالف الأخرى من مجرد الاقتراب من حوانيتهم لتتذوق ما يبيعون من طعام .[٢]

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، مصر في عصر السادات ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ – ١٣٨.

وكانت هناك التشابكات بين عناصر الرأسمالية بكافة أشكالها وهذه التشابكات والتحالفات الحقيقية فيما بينهما لم تتم إلا في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأن ثمة تحالفا قوياً بين بقايا الرأسمالية التقليدية التي حافظت على ثرواتها القديمة من خلال التهريب إلى الخارج، أو عبر تنميتها في عالم الأعمال والذين لعبت تصفية الحراسات دورها في تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا فيها الأمل، والذين أتاح لهم الانفتاح الاقتصادي إعادة جزء من ثرواتهم في الخارج، ولهم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبي، وبالذات (الأوروبي)، وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التي جمعت ثروتها الطائلة أحياناً بفضل الثروة وأحياناً أخرى بالتحايل عليها، مما أفضى إلى تشكيل تكوينه اجتماعية قوية كانت سنداً للنظام الاقتصادي المسمى بالانفتاح الاقتصادي .[١]

وكانت ورقة أكتوبر التي أصدرها الرئيس السادات بمثابة انطلاقه لسياسة الانفتاح على الغرب والتحول نحو طريق التنمية الرأسمالية وكانت هذه الورقة ضد ميراث الاقتصاد المنظم تنظيماً عالياً مع القطاع العام باعتباره المالك المهيمن لمعظم وسائل الإنتاج الحديثة، وقد فتحت مجال التجارة الخارجية للشركات الخاصة، وإزالة معظم العمليات الرقابية والقيود المفروضة على سفر وهجرة العمال، وخفضت من رقابة الحكومة على القطاعات الزراعية والصناعية، وبنهاية الثمانينيات بدأت تظهر آثار التحول الاقتصادي في إعادة تنشيط القطاع الخاص من جديد فضلاً عن وجود (٢-٤) مليون عامل مصري في الدول الأخرى .[٢]

---

(١) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، م . س ، ص ١٠٥ .

(2) Hans Lofgren ,Economic policy in Egypt :(Abreakdown in Reform Resistance) international journal of middle East studies .Vol 25 – no .3 (Aug – 1993) pp 407 – 408 .

أما القطاع الخاص فقد لعب دوراً واضحاً في توفير فرص العمل في الاقتصاد المصري خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨١ حيث بلغت نسبة مساهمته في خلق فرص العمل حوالي (٦٥.٤%) من مجموع أعداد العاملين في القطاعين العام والخاص، لذا تحملت مرحلة الانفتاح الاقتصادي في طياتها بذور مرحلة الإصلاح الاقتصادي، فبعد أن شهد الاقتصاد المصري مرحلة انتعاش ناتجة عن زيادة إيرادات قناة السويس، وتدفق مدخرات المصريين العاملين بالخارج وارتفاع صادرات البترول بدأ الأمر في التراجع مع ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتحقيق معدلاته وخطط لهذا البرنامج أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى : من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ : بدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقيتين إحداهما مع صندوق النقد الدولي لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض التضخم، والثانية مع البنك الدولي للقيام بالإصلاحات الهيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال ورفع كفاءته .

المرحلة الثانية : من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ : وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي الكلى والإصلاحات المالية الحقيقية .[١]

---

(١) جيهان أحمد فؤاد عبد الغنى ، العلاقة بين صورة رجال وسيدات الأعمال في الدراما التلفزيونية ، وإدراك الجمهور لواقعهم الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

وتمثلت الدعائم الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عائدات النفط العربية والتكنولوجيا الغربية والعمالة المصرية الوفيرة، وكان الهدف المعلن من سياسة الانفتاح هو زيادة الصادرات، لكن ظلت إستراتيجية الاستيراد كما هي بدون تغيير، وعملت الحكومة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتم إعفاء المستثمرين الأجانب من الضريبة من خمس إلى عشر سنوات، والتحصين من وضع الأملاك تحت الحراسة وإعادة التوزيع غير المقيدة للأرباح وفقا للقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤.

لذا حاولت الحكومة أن تتدخل بشكل قوى لحل مشاكل الاقتصاد واستجابة للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية رغم المشاكل التي عانى منها الاقتصاد المصري في فترة السبعينيات من نمو بطئ في القطاع الزراعي وعجز مالي كبير، واختلال في الميزان التجاري .[١]

لقد ساهمت الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة في تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، مما كان له الأثر على السياحة كنتيجة اقتصادية مهمة وفعالة للعمل على تحقيق الرخاء وزيادة الدخل، ومن ثم رفع مستوى معيشة المواطن المصري، وهو ما انعكس على زيادة عدد الشركات الجديدة، وزيادة رؤوس الأموال وقد حدث تطور في صافى الاستثمار الأجنبي المباشر من (٥٩٠٤) مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ليصل إلى (٦,١) مليار دولار خلال العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بما يمثل (٥,٧%) من الناتج المحلى، ويواصل الاستثمار

(1) Mahmoud Mohieldin and sahar Nasr , on privatization in Egypt : with reference to the experience of the czech Republic and Mexico , in wadouda badran and Azza wahby (eds,) the debate in the peoplis assembly , Cairo university : Center for Political research , studies , 1996 ,p35 .

الأجنبي اتجاهه التصاعدي حيث وصل إلى ٤ مليارات دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بنحو (٣,٣) مليار دولار خلال الربع الأول من نفس العام، وكان هذا نتيجة ممثله في ملامح الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بعملية الانفتاح الاقتصادي، **والذي برز بالإصلاح منذ بداية الثمانينيات في النقاط التالية :**

١- التحول من النظام الاقتصادي المركزي القائم على هيمنة الدولة على مقدرات الحياة الاقتصادية إلى نظام يعتنق فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته .

٢- دعم وتشجيع القطاع الخاص والاستثماري مع المضي في تفعيل عملية الخصخصة .

٣- تحرير وتطوير قطاع الأعمال.

٤- تحرير الأسعار من حيث أسعار الفائدة المصرفية، سعر الصرف، أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج، وفي اطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصري، وقد أخذت مصر في عام ١٩٩١ بتطبيق سياسة الخصخصة بحيث لم تصبح الدولة هي المستثمر الوحيد وأصبح دورها يعتمد على التخطيط التأشيرى، والقائم بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المرحلة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فقامت على إتباع قواعد الاقتصاد العالمي حيث تفعيل المشاركة والثقة بين الدولة والمواطن وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص كي يتحول إلى شريك كامل في تعبئة الاستثمارات اللازمة للتشغيل .(١)

---

(١) سهام صفوت طلبه ، تنمية سياحة رجال الأعمال في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٦٩ – ٧١ .

وقد تطرق روثرفورد إلى القطاع الخاص في مصر بأنه شهد نمواً كبيراً منذ بدأ سياسة الانفتاح الاقتصادي وأصبحت الدولة ملائمة للاستثمار واتجهت إلى سياسة الخصخصة في السنوات الأخيرة، ويقول أن رجال الأعمال الأبرز في مصر استغلوا هذه الفرصة لوضع مفهوم متميز من ليبرالية السوق من خلال عدد من المنشورات الصادرة عن مراكز الفكر كالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، فتم إعادة هيكلة نظام مبارك الاقتصادي التي تبنتها المجموعة الإصلاحية داخل الحزب الوطني، وطبقت من قبل رئيس الوزراء الإصلاحي أحمد نظيف الذي فرض بالقوة عام ٢٠٠٤، ما يسمى بـ " فرقة الأحلام الاقتصادية "، وقد عملت على إبراز طبقة جديدة مهيمنه من رجال الأعمال على المشهد السياسي وطبقت سياسات لم تخدم سوى مصالحها، وقد وصفهم بأنهم زعماء النظام المصري السابق.(١)

ولعل ما يجب الإشارة إليه هو ضرورة وجود فاصل نسبي بين السلطة والثروة وبين المال العام والمال الخاص، حتى يتم الحد من قضايا الفساد والاحتكار، وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادي مجرد توجه من قبل السلطة الحاكمة نحو التحرر من بعض القيود السياسية، واتباع الحرية السياسية، والتي بدأها السادات بقرار عام ١٩٧٥ للقبول بتعدد التوجهات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي، ومن ثم سمح بالمنابر وقد شكل ثلاث منابر اليمين والوسط واليسار، وفاز تنظيم الوسط بأكبر نسبة في مقاعد مجلس الشعب عام ١٩٧٦، كما تقرر في نوفمبر ١٩٧٦ تحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب شرعية، وأصبحت

---

(1) Bruce K, Ruther ford “Egypt after mubarek, liberalism, Islam, and democracy in the Arab world New jersey : princeton university, 2008, pp 204 – 208 .

السلطة لا مركزية اقتصادية في حين كانت مركزية سياسية، وارتبطت أيديولوجية الحكم بفكر الحاكم دون مشاركة للعناصر السياسية وانفراده باتخاذ القرارات، وهذا ما يدل على مصطلح الدولة الرخوة the soft state كما ورد عن ميردال " في تأكيده على نظرية الدولة الرخوة " دولة تتميز بها معظم الدول النامية وهى الفجوة بين القوانين والتشريعات وبين التطبيق لهذه القوانين، حتى كان للحقبة الساداتية النصيب الأكبر من النظام السلطوى والاستبدادي في حين كانت أقل من وظائفها التنموية للاقتصاد وسياساته أو بمعنى آخر أن الحكومة كانت أقوى من اللازم فيما يلزم وأضعف من اللازم فيما لا يلزم. (١)

وفي الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٧، ظهر جلياً القدرة المحدودة للانفتاح لتحفيز رأس المال الحقيقي على النمو الذي تتزعمه الطبقة البرجوازية الوطنية، هذا ولجأت الدولة إلى اتباع أساليب ومناهج جديدة لإحكام قبضتها على المجتمع وتوجيه تحولها الاقتصادي، وفي هذه الفترة أصبح واضحاً أن النخبة الحاكمة كان ينقصها التعاطف تجاه الرأسمالية الوطنية، بينما تراجعت الدولة عن نواياها التي عبرت عنها سابقاً، والمتمثلة في بيع القطاع العام للمستثمرين المحليين، وقد حدثت قطيعة من الدول العربية الرأسمالية لمصر في أعقاب زيارة الرئيس (السادات) للقدس وتوقيع اتفاقية السلام، ونتيجة لهذا لجأت النخبة الحاكمة إلى عمل شراكة مباشرة بين القطاع العام الصناعي ورأس المال الأجنبي .(٢)

---

(١) هبه سمير عبد التواب ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

(2) Nazih N. Ayubi ,The state and Public Policies in Egypt since Sadat, u . K: Ithaca Press Reading ,1991 ,P 244 .

وانطلاقاً من واقع المشكلات الداخلية الطاحنة التي تعانى منها الطبقات الشعبية الكادحة، وبخاصة الطبقة العاملة، بينما مظاهر البذخ تدل على أن هناك ثروات تنمو بغير جهد، وكانت رسالة رئيس الجمهورية تحاول **تأمين بل تحقيق السلام الاجتماعي، اعتماداً على أسس أهمها :**

أولاً : تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الاستقلال الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الشعب .

ثانياً : الحرص على الاستقلال الاقتصادي ورفض التبعية الاقتصادية لأي دولة أو مجموعة من الدول .

ثالثاً : السعي لصالح التقدم الاقتصادي لجماهير الشعب ورفض أن يكون الجهد لإثراء فئة محدودة على حساب الأغلبية الساحقة .

وهي جميعاً تتفق على أسس وطنية وأهميتها وضرورتها الملحة وتمت المطالبة بالتالي:

الأول : إعادة النظر في النظام الضريبي لتصبح الضريبة "هي الأداة الرئيسية السليمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية من تذويب الفوارق بين الطبقات وتوفير حياة كريمة للمواطنين" .

ثانياً : اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتنوعة التي ترمي لإبراز التكافل الاجتماعي والمساواة في التضحيات، مثل تطور نظام الزكاة ليكون مصدراً لتمويل ذاتي للقرية تنفق من حصيلته في شئون القرية.(١)

وبعد سرد سياسة الانفتاح منذ بدايتها إلا أننا لم نتطرق إلى مساوئها التي عانى منها طبقة كبيرة من شعب مصر نتيجة الآثار الاجتماعية السلبية

---

(١) فؤاد مرسي ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠- ١٣١ .

التـــي خلقهـــا الانفتـــاح الاقتصـــادي، فكانـــت البدايـــة فـــي (١٨، ١٩ ينـــاير ١٩٧٧) وهـــي بدايـــة التعبيـــر الصـــارخ، والعنيـــف عـــن رفـــض الممارســـات الانفتاحيـة ومـا جلبتـه من المجـالات السياسـية (التبعيـة) والاقتصـادية (الأزمـات الطاحنـة) والاجتماعية (تدهور القيم)، ولعل هذه الأصوات كانت خير دليل على تدهور الثقة بين الشعب والقيادة السياسية، وقد وجد رئيس الجمهورية نفسه في محنه مع الشعب لا يقدر على حلها الآلات الشرطية والعسكرية التي يملكها ولا الإعلام نفسه، بذلك فرض الأحكام العرفية، وحظر التجول، واستدعاء القوات المسلحة لتتحكم في زمام الأمور، وقد عبر وقتها أنه مجروح مما تصوره عن رفض أفراد من المجتمع هذه الأحداث، بل كانت صوره واضحة للرفض الجماهيري لسياسة الانفتاح وآثارها وازدادت بحده من عام ١٩٧٧ حتى وصلت ذروتها في أكتوبر ١٩٨١ أو ما عرف بحادث المنصة لدرجة **أن الجماهير كانت تنادى :**

يـــا حراميـــة الانفتـــاح ... الشعب جوعان ومش مرتاح

مـــش كفايـــة لبســـنا الخيـــش ... جايين يخدوا رغيف العيش

يـــا أهلينـــا يـــا أهلينـــا ... آدى مطالبنا وآدى أمانينا

أول مطلـــب يـــا شبـــاب ... حق تعدد الأحـزاب

ثـــانى مطلـــب يـــا جماهيـــر ... حق النشر والتعبيـر

ثالـــث مطلـــب يـــا أحـــرار ... ربط الأجر بالأسعـار

إحنـــا الشعـــب مـــع العمـــال ... ضد حكومة الاستغلال

يـــا أمريكـــا لمـــى فلوســـك ... بكره الشعب العربي يدوسك(١)

ويتضح مما سبق أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تأت بآثارها المنتظرة لتحقيق التنمية وذلك لعدم اعتبار التنمية هدف قومي ورأسمالي لكن كان التوجه لتحقيق الربح السريع، وهذا ما يتضح من خلال نوعية المشروعات التي أسست في فترة السبعينيات، وكذلك الاهتمام بإنشاء البنوك وشركات توظيف الأموال، مما كان له الأثر على انخفاض إسهام الناتج المحلي في قطاع الزراعة بنسب عالية كما بالصناعة، ولكن كان الاهتمام منصباً على السلع الكمالية وليس الضرورية وخاصة موضوع الاستيراد والاعتماد عليه لتحقيق أرباح سريعة، مما ساعد على إنشاء بطالة أو بمعنى خلق عمالة بدون عمل مما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد أي المجتمع .

وقد ارتفعت معدلات الإنفاق الاستثماري في بعض المجالات كالإسكان الفاخر وكذلك في مجال الهياكل الأساسية كالطرق والمواصلات ومولدات الطاقة وخلافه، وذلك لخدمة فئات بعينها وهذه السياسة لمصالح فئة معينة فقط دون غيرها، وخاصة الفئة الرأسمالية التي عملت على إرساء قواعد سياسة الانفتاح، وهى الطبقة التي تكونت في أحضان رأسمالية الدولة واستفادت كثيراً من عملها مع القطاع العام والتعاونيات، حيث طالبت في عهد السادات بدعم سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتحولت إلى برجوازية خاصة لاستثمار الأموال التي حصلت عليها من مواقعها المسيطرة في القطاع العام والجهاز الحكومي

---

(١) عبد الهادى محمد والي ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

في فترة السبعينيات في الأعمال والمشروعات الخاصة والمشتركة مع رأس المال الأجنبي، مكونة بذلك رأسمالية لها طابع خاص ومميز وقد أنشأت نتيجة للتطورات التي أدخلتها الثورة على البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وانعكست على التكوين البيروقراطي مما أدى إلى خلق رأسمالية بيروقراطية جديدة، وكان من مساوئ تلك الفترة أن الحكومة غير هادفة لكنها كانت عشوائية ودون تخطيط ينظم الحياة الاستثمارية على أسس وقوانين تيسر في معناها وقواعد المجتمع أن يحيا حياة حرة كريمة .

٢- الخصخصة كأحد البدائل للإصلاح الاقتصادي :

وتُعرف الخصخصة privatization بأنها كلمة مستحدثة نسبياً وكان أول ظهور لها في معجم إنجليزي عام ١٩٨٣، ولما كان من الصعب إيجاد مرادف لها بالعربية فقد ارتبط التعبير عن مفهوم الخصخصة بداية على موقف المستخدم لها إما لتشجيع القطاع الخاص، أو بيع القطاع العام، وهذا بالطبع ما ينطوي عليه الخصخصة، كما لم تبدأ المرادفات العربية لهذا المفهوم في الظهور إلا في أواخر الثمانينيات بالتخصصية أو خوصصة أو خصخصة وتعني حرفياً العبور من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويعتبر التحول إلى القطاع الخاص أو ما شاع بتسميته بالخصخصة أحد أبرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم والعالم النامى خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، وقد ظهر مصطلح الخصخصة أول ما ظهر من كتابات عالم الإدارة المعروف "بيتردراكر" peterdruaker في عام ١٩٦٨، هذا وقد اكتسب أهميته في

بريطانيا وما قامت به حكومة المحافظين بزعامة تاتشر بتحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص منذ ١٩٧٩ وخلال النصف الأول من الثمانينيات وبنجاح تجربة التحول الشاملة والرائدة هذا وتوالى تحويل المشروعات والأنشطة العامة إلى القطاع الخاص في مختلف دول العالم (١).

وقد عرف حسن عيد الخصخصة بأنها إحدى مراحل التحول في المسار الاقتصادي الذي بدأ بالانفتاح وانتهى بالخصخصة، كما أنها إحدى السياسات الاقتصادية ذات الطابع العالمي والنزعة الرأسمالية التي تتجلى في بيع القطاع العام للقطاع الخاص وذلك لتوجيهات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشجيع مبدأ الحرية الاقتصادية والفردية وتشجيع القطاع الخاص، واقتصار دور الدولة على الأدوار الأمنية والسياسية التي لا يمكن لغيرها القيام بها، كما أن الخصخصة هى ذلك الجزء الذي لا يمكن فصله عن الكل المتمثل في سياسة الإصلاح لأن الإصلاح الاقتصادي هو الإطار العام للخصخصة (٢).

وتعرف الخصخصة بأنها إعادة توزيع الأدوار في النشاطات الاقتصادية، ما للعام سيبقى عاماً بمعايير معينة واقتصادية وما للخاص يذهب للخاص بمعايير فنية واقتصادية، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون لتعميق المنافسة ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية أو قطاع

---

(١) ماركسان محمد محمود ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٠ – ١١١ .

(٢) حسن إبراهيم عيد ، المجتمع والعمليات الاقتصادية ، مركز سمير للكتاب ، طنطا، ٢٠١٣ ، ص ٢٣٦ .

النشاط الاقتصادي بل على مستوى الاقتصاد القومي ككل فهي الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، ولكن هي وسيلة للوصول إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الشركة أو الوحدة الاقتصادية أو قطاع النشاط الاقتصادي وصولاً إلى مستوى الاقتصاد القومي .[١]

ويعتبر هدف زيادة الكفاءة الاقتصادية هو الهدف الرئيسي للخصخصة في العالم ويعرف أن نجاح برنامج الخصخصة يتوقف على مدى التحسن في الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للوحدات التي تم خصخصتها ويقصد هنا الشركة أو المنشأة، وتزيد الكفاءة إذا زاد الإنتاج دون زيادة في مستلزمات الإنتاج أو تحقيق نفس المستوى الإنتاجي باستخدام مستلزمات أقل، ومن الناحية العلمية فلا يمكن الحكم على كفاءة شركة ما بشكل مطلق، بل يتم مقارنتها بمعايير مثل الأدوار السابقة أو بالمقارنة بشركات مماثلة، أو مقارنتها بالمعايير الصناعية، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية بل على مستوى الشركة لابد أن يرتبط بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى قطاع النشاط الاقتصادي بل على مستوى الاقتصاد ككل.[٢]

وتعرف الخصخصة أو التخصيصية بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ابتداءً بالقطاع الخاص للمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، لذا لا يقتصر مفهوم التخصيصية على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو

---

(١) عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات اقتصادية مقارنة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٧ .

(٢) المرجع سابق ، ص٦٨ .

الرابحة إلى القطاع الخاص وإنما أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق موضوعاً، حيث يتضمن ما يلي :

١- تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

٢- توسيع وتنشيط نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات والسماح بدخول القطاع الخاص منافساً.

٣- إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له .

٤- إسناد عملية إنتاج الخدمات التي تلتزم الحكومة بتوفيرها إلى القطاع الخاص لتحقيق خفض في التكلفة.

٥- التوسيع في تحميل تكلفة الخدمات العامة إلى المستفيد مباشرة.

وقد وضح أن التخصيصية هي حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق وتوسيع نطاق المنافسة من أجل رفع الكفاءة.[١]

ويتضح أن للخصخصة دوافع هادفة خارجية وداخلية وهي كالتالي :

أولاً : الدوافع الخارجية :

ارتبطت الدوافع الخارجية بحدوث العديد من التغيرات العالمية والدولية الجديدة وغير المسبوقة مما أدى بالكثير من دول العالم الثالث التي كانت تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه إلى إعلان التخلي عنه والاتجاه إلى آليات السوق، وتتمثل أهم هذه المتغيرات في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، والثورة الصناعية الثالثة والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة بالإضافة إلى

(١) صديق محمد عفيفي ، التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري ، كراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥ .

اتفاقية الجات وظاهرة العولمة، وقد كان هناك دافع خارجي يتمثل في الربط بين معونات الدول المتقدمة وبرنامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات الدولية لتطبيق الخصخصة، فلم يكن فكر الدول النامية نحو الخصخصة وليد فكر اقتصادي داخلي أو لضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق تمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد، وهكذا أجبر صندوق النقد الدولي مختلف دول العالم على تطبيق سياسة الخصخصة بإطلاق سعر صرف عملتها وانفتاحها التام على السوق العالمي، مما يجبر هذه الدول على خفض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة مشروعات الدولة، والتنمية بالعدالة الاجتماعية، هذا ومع تبنى هذه الدول لبرامج صندوق النقد الدولي وتنفيذها بصرامة شديدة وتحت رقابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبارها شروطا ضرورية لإعادة جدولة الديون، إلى أحداث ما يشبه الانقلاب الصامت في مختلف مناحي الحياة بالبلاد النامية، ومثل ذلك في نفس الوقت " ثورة مضادة للتنمية "، ذلك أن عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي انطلقت من محيطها الوطني إلى المستوى الدولي متمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والبنوك المانحة للقروض والمساعدات.(١)

ثانياً : الدوافع الداخلية :

وهى نتيجة أن القطاع العام بتلك الدول النامية قد تكبد خسائر كبيرة ويعتبر مسئولاً عن نسبة عالية من عجز الموازنة العامة، ويعانى من انخفاض شديد في نسبة العائد من الاستثمارات وأن القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في

---

(١) محمد سعيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

إدارة نشاطه الاقتصادي – تخفيض الأعباء المالية الحكومية وتحرير القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية مما يضمن مرونة العمل الإداري وعدم تقيده بموافقات أو اعتماده أو توقيعات إلى آخره تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنشئ القطاع العام من أجلها رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي خاصة من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية، كالمال والتجارة، **وتعمل الخصخصة على تحقيق التوازن الخارجي للدول من محورين :**

الأول : زيادة قدرة الدولة على تصدير ما تنتجه مشروعات القطاع الخاص .

الثـاني : الحد من الاستيراد والاعتماد على الذات بما توفره المشروعات الاستثمارية المقامة من ناتج سلعي وخدمي يشبع احتياجات المستهلك المحلي، مما يعمل على تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات ومعالجة العجز في موازين المدفوعات بشكل عملي وواقعي، وقد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل، هكذا تركزت الدوافع الداخلية للخصخصة على الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة، وإبعاد القطاع العام عن الأنشطة غير الملائمة له، ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات، وتحقيق المزيد من الحرية الشخصية .[١]

ومع بداية التسعينيات سعت الحكومة بصورة واضحة لتطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الجوهرية التي ظهرت نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٠١ – ١٠٣ .

الدولي في مايو ١٩٩١، وكذلك مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١، فمنذ هذا العام بدأت مصر برنامجها للتثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بهدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص عمل، وتمهيد الطريق نحو اندماج "مصر" في الاقتصاد العالمي.[١]

هذا ولكل برنامج قانون يدعمه ومن خلال الاطار القانوني للخصخصة [٢].

ويعد القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ والصادر في منتصف يونيه بمثابة الخطوة الأساسية في هذا الصدد، **ويسعى القانون المذكور لتحقيق ثلاثة أهداف هامة :**

الأول : فصل الملكية عن الإدارة .

الثاني : المساواة في المعاملة بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص.

الثالث : تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الشركات العامة .

وقد حدد هذا القانون شكل شركات قطاع الأعمال باعتبارها تمثل الشركات القابضة والشركات التابعة لها، ولهذا تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات، وهذا القانون

---

(١) أمينة حلمى ، خصخصة البنوك وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في مصر ، في صلاح زرنوقة (محرر) ، خصخصة البنوك والتنمية في مصر ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٥٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧١ .

(٢) عبد الفتاح الجبالي (محرر) ، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٠ – ٦١ .

الجديد صارت بموجبه الشركات تأخذ شكل الشركات المساهمة القابضة والتي يصدر بتأسيسها قرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح من الوزير المسئول، كما عمل على فصل الملكية عن الإدارة مع وضع الضوابط المطلوبة لمحاسبة مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية .

وقد صدر قانون ٩٥ لعام ١٩٩٢ قانون رأس المال صدر لينظم كافة أوجه التعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه وتم وضع قانون الإطار التنفيذي لإجراءات التسجيل وشروطه، كذلك نظم القانون عمليات تأسيس اتحادات العاملين المساهمين .

وبصدد هذا القانون الذي يعتبر آخر حلقة مهمة في سلسلة التشريعات المنظمة للقطاع العام بات من الواضح أن الدولة قد شرعت في المضي قدماً نحو تحرير هذا القطاع من السيطرة الحكومية، وتمكينه من العمل بنفس الأسلوب التي تدار به شركات القطاع الخاص، ويدخل في هذا النطاق ما تضمنه اتفاق النوايا الذي وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن ضرورة العمل على تحرير الأسعار وتركها بصورة عامة لتفاعل قوى العرض والطلب والالتزام ببرنامج الخصخصة بما يؤدى إلى تقليص حجم القطاع العام وتصاعد دور القطاع الخاص وتزايد مهامه في النشاط الاقتصادي. [١]

وقد تمحور هدف هذا القانون توحيد المعاملة القانونية والمالية بين المشروعات العامة والخاصة، بحيث تعتمد على مواردها الذاتية التي تعمل وفقاً لآليات السوق وكان واضحاً من هذا القانون أنه هدف إلى إعطاء الإدارة المزيد من حرية الحركة بما يمكنها من إصلاح أحوال القطاع العام، فقد أكد القانون

(١) ورده هاشم ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

على سياسة الخصخصة كأحد ركائز وسائل رفع كفاءة الأداء، وإتاحة إمكانية تمليك بعض أسهم الشركات التابعة للعاملين لها، وبالفعل بعد صدور اللائحة التنفيذية، شرعت الحكومة في تشكيل الجمعيات العامة للشركات القابضة، وبعد عام صدر هذا القانون بشأن شركات قطاع الأعمال العام لكي تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها علاج المشكلات التي عانى منها ذلك القطاع وعموماً كان القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ بمثابة العمود الفقري لسياسة الانفتاح، فإن القانون (٢٠٣) كان هو الآخر بمثابة حجر الزاوية في البنية التشريعية المرتبطة عموماً بسياسة الإصلاح الاقتصادي. [١]

وبصدد هذه المرحلة المهمة في تطور الخصخصة دخلت مصر في اتفاقية الإصلاح الاقتصادي Economic Reform مع صندوق النقد الدولي International monetary وتم إبرام الاتفاقية في مايو ١٩٩١ **وأدى هذا الاتفاق إلى :**

١- تخفيف عبء كبير من مدفوعات المديونية التي يتحملها الاقتصاد المصري.

٢- توفير موارد مالية يمكن الاستفادة منها من خلال تسهيلات الصندوق.

٣- التزام مصر بخطوات محددة لتحرير الاقتصاد المصري .[٢]

وقد شارك رجال الأعمال بدور مهم في تشكيل وصياغة سياسات الخصخصة وتحديد جداولها الزمنية، وأن نسبة التقدم في سياسات الخصخصة تكون تدريجية مما ينصب في مصلحة كل من العمال ورجال الأعمال، لأن

---

(١) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص٦٥ .

(٢) حسن إبراهيم عيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

القطاع الخاص بحاجة إلى وقت لينمو ويتطور لكي يكون قادراً على استيعاب مشاريع القطاع العام، وأيضاً خلق الوظائف الضرورية لاستيعاب العمالة الإضافية التي تنتج عن تصفية شركات القطاع العام، لذا فإن النجاح الرئيسي لجمعيات رجال الأعمال يتمثل في تأثير هذه الجمعيات على خلق مناخ صحيح للاستثمار وأيضاً على تقدم سياسات الخصخصة في ضوء كفاءة وقدرة القطاع الخاص .(١)

ويعلق كرستوفر على أهمية الخصخصة بأنها بالنسبة للدول التي لها تاريخ في موضوع عملية الإصلاح الاقتصادي مثل دول العالم الثالث ممثلاً في غينيا بيساو معلقاً بأن الجهود في هذه البلدان تتركز على وضع الأسس والخطوط العامة كإعادة التفكير للحكومة، بما يناسبها من أدوار وإعادة تعريف سياسة القطاع العام، ووضع خطة أولية بشأن طلب إقراض من البنك الدولي والموافقة عليه مستقبلاً، وفى حالات أخرى فإن الدعم يكون من خلال أنشطة ذات علاقة مباشرة بعملية الخصخصة نفسها تشمل صياغة إطار عمل إستراتيجية ممنهجة، مضافاً إليها جمع معلومات ودراسات بشأن دور شركات القطاع العام ومدى قوة وضعها المالي من أجل اختيار الشركات المختارة، أو المرشحة لبرنامج الخصخصة وإعداد برنامج عمل وفي بعض الأحيان تحديد جدول زمني لتنفيذ عمليات الخصخصة، ففي النيجر قام البنك الدولي بمراجعة أوضاع (٥٤) شركة قطاع عام ووضع توصية بأي من هذه الشركات ينبغي الإبقاء عليها ولابد من بيعها ويجب إغلاقها، وكانت نتيجة تلك المراجعة أن

(1) Salwa Gomaa, The Civil Sociaty debat over privatization in Egypt, conflicting interpretations and Goals : in wadouda badran and Azza wahby, Cairo university , center for political, Researsh studies,1996.PP.173-174 .

قررت الحكومة بيع ٢٢ شركة من الشركات الـ (٥٤) يلي ذلك وضع برنامج عمل وجدول زمني للتنفيذ، وحصلت الحكومة على مساعدات تدريجية على مراحل مختلفة لعملية التنفيذ، ولم يكن الوضع مختلفاً في توجو التي قامت بخصخصة أكبر (٩) شركات مملوكة لها في إطار قروض التكيف الهيكلي، هذا وترفض العديد من الدول وبالأخص صاحبة الوضع الاقتصادي الأفضل نسبياً لأسلوب خطط الخصخصة الجاهزة بغية استهلاك المزيد من الوقت إلى جانب تجنب الصراعات السياسية الداخلية، وتسعى إلى إقناع البنك الدولي بأسلوب الخصخصة حالة بعد أخرى، وهو ما حدث في تجارب بعض الدول مثل المكسيك، والتي أخذت طريقة الخصخصة بدرجة عالية لإصلاح الاقتصاد المكسيكي والاعتماد على القطاع الخاص.(١)

وما آلت إليه الحركة الاقتصادية في خضام الإصلاح الاقتصادي متمثلاً في الخصخصة، وما آلت إليه الحالة الاقتصادية المصرفية في عام ١٩٩١، والذي شهد تحولات كبرى وخاصة عقب توقيع الاتفاق على برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١، والاتفاق مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩٨، ولكن حتى قبل هذين الاتفاقيتين كانت الحكومة قد اتخذت قرار بتحرير سوق الصرف الأجنبي في ٢٧ فبراير ١٩٩١، حيث أنشأت سوق أولية وسوق حرة للنقد الأجنبي ولكن ظهور فائض من النقد الأجنبي نتيجة تعاظم تدفقات النقد الأجنبي والتي قام البنك المركزي بشرائها بغرض تدعيم الاحتياطي، هذا ولم يعد التعامل بالنقد الأجنبي بالبنوك فقط حيث

(1) Christopher ADAM -wiliam Cavendish, Pereys -mistry, adjust ting privatizations: case Studies From Developing Countries Jamaica I an Randle Publishers LID,1992,PP24-25.

خرج بقيام شركات الصرافة في عام ١٩٩١، وكان من نتائج ذلك تمتع سعر الصرف بدرجة عالية من الاستقرار خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩، حيث تراوح سعر الصرف بين ٣٣٣ قرشاً و ٣٣٩ قرشاً، وجرى تحريك السعر عدة مرات منذ عام ٩٨/٩٧ وقد شهد عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ عدة إجراءات بدعوى تحقيق المرونة في سعر الصرف، ففي ٣ يوليو عام ٢٠٠١ كان سعر الصرف بالمركزي يباع (٣٩٠) قرشاً للدولار مع زيادة الهامش حول هذا السعر صعوداً وهبوطاً إلى ١.٥ % وفي أغسطس ٢٠٠١ تم تحريك السعر إلى (٤١٥) قرشاً للدولار مع زيادة الهامش إلى ٣% ثم رفع السعر إلى ٤٥٠ قرشاً للدولار، في يناير ٢٠٠٢ وفي ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣ ألغى العمل بالسعر المركزي للدولار، وقرر تعويم سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض السعر إلى ٦٠٣ قرشاً، في نهاية يونيو ٢٠٠٣ ثم وصل إلى (٦١٥) قرشاً في ديسمبر ٢٠٠٣ مقابل (٤٦٣) قرشاً في نهاية يونيو ٢٠٠٢، وبالنظر إلى استمرار الانخفاض في سعر الصرف حتى فاق ٧ جنيهات للدولار في أواخر ٢٠٠٣ وفي أوائل ٢٠٠٤ في السوق السوداء، فقد أصدر رئيس الوزراء القرار ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ الذي أُلزم المصدرين ببيع ٧٥% مما يرد إليهم من نقد أجنبي إلى البنوك المعتمدة في مصر، وقد ألغى هذا القانون في أواخر عام ٢٠٠٤ لعدم دستوريته وكذلك بالنظر إلى وفرة النقد الأجنبي وارتفاع سعر صرف الجنيه حتى بلغ ٥٨٥ قرشاً في أواخر يناير عام ٢٠٠٥. (١)

---

(١) إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر عام ٢٠٢٠ ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ – كتاب رقم (٢٣) ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

وقد حققت سياسات التثبيت الاقتصادي المتبعة في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/٩١–١٩٩٧/٩٦ قدراً كبيراً من النجاح، فقد انخفض معدل التضخم من (٢٠%) في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٢/٨٩ إلى (٧,١%) في ١٩٩٦/٩٥، وارتفع معدل النمو الحقيقي إلى (٥%) تقريباً في (١٩٩٧/٩٦) بعد أن كان لا يتجاوز(٠,٣ %) و(٠,٥ %) في أول عامين من بدء جهود التثبيت وانخفض العجز المالي حوالى (١٥ %) من الناتج المحلى الإجمالي في (١٩٩١/٩٠) إلى (١,٣%) منه في عام (١٩٩٦/٩٥) وخلال فترة التثبيت الاقتصادي تحول الحساب الجاري من عجز قدرة (٥%) من الناتج المحلى الإجمالي إلى فائض يقدر بنحو (١,١) منه وبمساعدة مؤسسة بريتون وودز ونادى باريس وضح انخفاض ملموس في المديونية الخارجية، فبعد أن كانت نسبة الدين الخارجي تزيد على ١٠٠% من الناتج المحلى الإجمالي في بداية البرنامج أصبحت تقل عن (٥٠%) في نهايته، وبعد أن كانت خدمة الدين تقتطع ما يقرب من (٢٥%) من حصيلة الصادرات من سلع وخدمات في عام ١٩٩٠ /١٩٩١ أصبحت تبلغ (١٣%) في عام ١٩٩٦/٩٥، وقد مكن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات من تكوين رصيد من احتياطي النقد الأجنبي في عام ٩٥ /١٩٩٦ ما يعادل ١٧ شهراً من الواردات، وهذا قد ساعد على تطبيق برنامج التكيف الهيكلي والاتجاه نحو الخصخصة والعمل على دعم دور رجال الأعمال مما ساعد على النهوض بمستوى الاقتصاد المصري على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي في تخفيض الديون المصرية. [١]

---

(١) ماركسان محمد محمود ، مرجع سابق ، ص١١٤ .

وقد تمت عملية الخصخصة المصرية على عدة مراحل هي :

المرحلة الأولى : (١٩٩١-١٩٩٨) تم طرح (٦٠) شركة للبيع والانتفاع العام طويل الأجل، **أما المرحلة الثانية** : التي بدأت منذ مطلع عام (١٩٩٩) فقد طرح فيها (٦٢) شركة للبيع، كما تقرر تصفية (٢٨) شركة بعد إصلاح هياكلها المالية، هذا وتقرر إخراج جميع الشركات التي تجرى تداول أسهمها في البورصة وتصل حصة الحكومة فيها ما بين (٣١% إلى ٤٠%) من مظلة قانون قطاع الأعمال رقم (١٩٩١/١٠٣) إلى مظلة قانون الشركات المساهمة رقم (١٩٨١/١٥٨) ويبلغ عددها (٣٦) شركة وقدرت قيمة الأسهم التي تملكها الحكومة فيها بنحو ٥,٨ مليار جنيه، وفي نفس المرحلة تقرر بيع (٣٦) فندقاً مملوكاً للقطاع العام منها (٢٧) ثابتاً و(٩) بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية لمرحلة أخرى، وهى فنادق ماريوت – مينا هاوس – منيل بالاس – كتراكت – ونتر بالاس – فلسطين) كما طرحت أسهم البنوك العامة وإحدى شركات التأمين الحكومية في سوق الأوراق المالية وجرى صدور قوانين تشريعية لتوفير غطاء قانوني مثل القانون رقم (١٥٥) لعام ١٩٩٨ والقانون (١٥٦) لعام ١٩٩٨.

كما يتضمن البرنامج بيع شرائح اقتصادية أخرى مثل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة كهرباء مصر إلى شركتين مساهمتين تمهيداً لطرح جزء من أسهمهم للاكتتاب العام وقد تم الترويج لأول مرة وتتضمن قائمة (٣٩) شركة وبنكاً من بين(٥٦) جهة تقدمت للترويج، كما أن الاتجاه الغالب في البرنامج هو البيع لمستثمر رئيسي بدلاً من اتحاد العاملين، وطرح الشرائح المتبقية من أسهم شركات قطاع الأعمال في البورصة، ويجرى التداول عليها

بنظام المناقصات بما يسمح للشركات والمستثمرين، وفي نهاية المرحلة الأولى عام ١٩٩٨ كان عدد الشركات العامة التي تم خصخصتها جزئياً أو كلياً – قد بلغ (١١٩) شركة بنسبة (٣٨ %) من إجمالي شركات قطاع الأعمال التي بلغ ٣١٤ شركة على النحو **التالي**: [(١)]

- ٧٢ شركة بيع أكثر من (٥١%) من أسهمها وخرجت من مظلة القانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ بمعنى لم تعد ضمن قطاع الأعمال العام .
- ٣٦ شركة تم بيعها من خلال البورصة .
- ١٠ شركات بيعت لمستثمر رئيسي.
- ٢٦ شركة بيعت لاتحادات العاملين والمساهمين .
- ٢٨ شركة تم بيعها كأصول وتمت التصفية وخرجت من قطاع الأعمال.
- ١٩ شركة بيع فيها حصص تقل عن (٥٠%) منها تم بيع (٤٠%) من أسهمها للبورصة (شركة مطاحن وأدوية) .
- ٩ شركات بيع منها شرائح أقل من (٥٠%) موزعة كالآتي :

في مارس ١٩٩٩ زاد عدد الشركات التي جرى خصخصتها إلى (١٢٣) شركة منها :

- ١٣ شركة لمستثمر رئيسي بقيمة (٣٤٩٠ مليون جنيه) .
- ٣٦ شركة بيع أسهمها من خلال البورصة وسوق الأوراق المالية (قيمة ٥٣١١ مليون جنيه) .
- ١٩ شركة للمساهمين واتحاد العاملين بقيمة (٢١٦٦ مليون جنيه).

---

(١) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٢ .

– ٢٧ شركة بيع منها كحصص تقل عن (٥٠ %) أو ESPQ (بعدد ١٢ غير مبينة والباقي أي ١٥ شركة بقيمة ٣٥٨ مليون جنيه) .

– ٢٨ شركة أخرى تبقي كأصول تحت التسوية بقيمة (٤٩٩ مليون جنيه).(١)

وبعد زيارة رئيس البنك الدولي "مستر كايوكو" للقاهرة نهاية ١٩٩٢ وعقد اجتماعات مع المسئولين المصريين وفي مقدمتهم (عاطف عبيد) وزير قطاع الأعمال العام وقتئذ لمناقشة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي" والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية في مجال الخصخصة والتحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، هذا وعقدت جمعية رجال الأعمال المصريين في الثاني من فبراير عام١٩٩٢ اجتماعاً لتقييم هذا اللقاء، والتعرف على مدى تأثيره على السياسات الحكومية المصرية تجاه الخصخصة ودورهم من هذا، ولم يمضى على ذلك عدة أيام إلا وجاء تصريح رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) ليؤكد التزام الحكومة بتوصيات وتعليمات سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بعدها تغيرت القوانين والتشريعات وبيع القطاع العام في الدوران بسرعة أكبر وحماس أعلى، هذا وبدأ رجال الأعمال المصريين والعرب باستثمارات على أعلى مستوى، وتحولت الخصخصة إلى وسيلة تحويل الأموال من البنوك عبر الاقتراض إلى الخزانة العامة، مقابل استيلاء رجال الأعمال على الأصول الإنتاجية بأدنى الأسعار دون تكلفة جزء من أموالهم الذاتية، وقد عبر أحد رجال الأعمال في هذا الصدد قائلاً على البنوك وصناديق الاستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قد تصل إلى (٨٠%) من أسعار البيع لأن القطاع الخاص المصري لم يولد بعد تراكمات رأسمالية بالدرجة التي تتيح له شراء أصول القطاع العام المعروضة .

---

(١) عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣.

وبعد مرور أكبر من ربع قرن على الانفتاح والصلح مع إسرائيل وأمريكا لم يتمكن القطاع الخاص المصري من تحقيق تراكمات رأسمالية تسمح له بشراء هذه الأصول الإنتاجية، ونتساءل إلى متى سيتمكن هذا القطاع الخاص من تحقيق هذا التراكم الرأسمالي ؟ ومن أين حصل هذا القطاع الخاص المصري على التراكمات المالية التي تربوا على (١٢٠) مليار دولار مودعة ومستثمرة في بنوك الخارج وشركاته، إذاً نحن أمام أكبر عملية احتيال ونصب اقتصادية في تاريخ مصر الحديث لم يشهد لها مثيلاً سوى في عهد الخديوى إسماعيل التي انتهت بقدوم الاحتلال البريطاني وسيطرة الأجانب عموماً على مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. (١)

ثالثاً : العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى بروز دور رجال الأعمال :

إنه لمن الطبيعي النظر إلى رجال الأعمال على أنهم مجموعة من المجتمع متعددة ومتفاوتة من حيث قوتها الاقتصادية والتنظيمية ونفوذها في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، كما يبدو من أجل الاختلاف الذي يصل إليه حد التعارض والتنافس بين هذه المجموعات الاجتماعية، وتملك هذه الفئة كثيراً من ميادين النشاط الاقتصادي سواء كان إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً، لذا يفضل البعض إطلاق مصطلح فئة "رجال الأعمال " حيث لا يعتبرون جماعة متماسكة وذلك لأن رجال الأعمال لا يكون بينهم كثير من الاتفاق، ولكن هناك اختلافاً فكرياً فيما بينهم كذلك هناك اختلافات في المعاملات وتنوعها، وهم عرضة للتقلبات دائماً من واقع التنوع في أنشطتهم التجارية والاستثمارية، كذلك لا يمكن وصفهم بالنخبة ولأن الفعل السياسي لرجال

---

(١) عبد الخالق فاروق ، المرجع سابق ، ص ٢٤٤ .

الأعمال فعلاً متقلاً، والواقع يثبت أن رجال الأعمال تابعين للحكومة رغم قوتهم السياسية وكذلك لترابط المصالح فيما بينهم وبين الحكومة، لذا يتعذر دراستهم في إطار نظريات النخبة المتداولة، وإذا كان هناك بعض الدراسات الأجنبية تعتبر رجال الأعمال نخبة مؤثرة ذات نفوذ حتى وإن لم تكن نخبة حاكمة، وأنها ممكن أن تتحول نخبة منافسة بحكم العمل في مجال واحد وهو مجال الأعمال، كذلك لا يمكن اعتبارهم طبقة لاختلاف مواقفهم من عملية الإنتاج وعدم وجود مشترك بينهم ومنسق لديهم جميعاً بوحدة مصالحهم والدفاع عنها، لكن هذه نبذه عن تكوين رجال الأعمال في القالب الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما نتطرق إليه فيما يلي :

أولاً : التكوينات الاجتماعية والاقتصادية :

وقد وضحت الرؤية التي أجريت حول رجال الأعمال في مصر بأن **تكوينهم انحدر من عدة اتجاهات :**

الاتجاه الأول : وهو رأسمالية ما قبل ثورة يوليو التي حصلوا بعدها على ثرواتهم وممتلكاتهم وبعض أصولها، علماً أنها طبقة كانت في الأصل تنتمي إلى كبار ملاك الأراضي الزراعية، كذلك العقارات التي أعيدت لهم بعد تولى الرئيس السادات الحكم، وتم ذلك في ضوء الانفتاح الاقتصادي الذي حدث في مصر في السبعينيات، مما أعاد الدور لتلك الفئة أي فئة رجال الأعمال يضاف إلى ذلك الفئة التي جمعت ثروتها من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة سواء في مصر أو خارج مصر وخاصة ببعض الدول العربية .

الاتجاه الثاني: هو بعض من كبار موظفي الدولة والطبقة الوسطى منها من يسمون ببيروقراطية الدولة، كذلك هناك فئات مختلفة حصلت على

ثروات إما بالعمل والاجتهاد وإما من واقع مواقعهم في العمل مثل الضباط الأحرار في فترة الستينيات، وهناك مجموعة من رجال الأعمال الذين كونوا ثروات طائلة جراء الانفتاح الاقتصادي الذي تم فيه صدور قوانين مشجعه للاستثمار الخاص، والمشترك مع رأس المال العربي والأجنبي هذا وقد وضح في اتجاهات معينة أي فترات معينة ومنها الفترة الآتية : [١]

١- فترة رأسمالية ما قبل ثورة ١٩٥٢ :

إن دراسة الرأسمالية قبل الثورة تشير إلى درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية، على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي أصبحت فيه الطبقة الاجتماعية تضم أصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبان عقارية شاهقة في المدن وأراضي زراعية في الريف، وأرصدة نقدية في البنوك والمؤسسات المالية، فضلاً عن أنها كانت تستحوذ على جانب كبير من عوائد العمل، حيث كان معظم أبناء هذه الطبقة يحتكرون إلى حد كبير الوظائف العليا في المجتمع.

وقد يجد الدارس أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها استحوذت على الثروة والسلطة والنفوذ في آن واحد، وأصبحت حياتها تعبر عن حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية من الإصهار والنسب بين العائلات، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهى ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية، ولأن الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة نشأت في ظل الوجود الأجنبي

---

(١) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، ص ٤٤ .

فقد سدت كل قنواتها الحراك الاجتماعي أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرز ثقافات تحفظ بها بقاءها واستمراريتها.

وقد كانت التحالفات والتداخلات العائلية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لا تأخذ قضاياها بعداً اقتصادياً فقط بل بعداً اجتماعياً وعائلياً، لأن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول أرستقراطية زراعية فكان من الطبيعي أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعي كبار الملاك الذين يديرون زراعتهم بالأسلوب الرأسمالي، أي أن العائلات ذات الملكيات الزراعية الكبيرة هي نفسها التي أدارت الشركات والمصانع الكبيرة، ولعل هذا قد اتضح في طريقة تكوين الشركات العقارية وبنوك الرهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .(١)

ويبدو هنا أن التغييرات التي طرأت على البناء الاجتماعي مع عملية التحول نحو الرأسمالية قد انعكست على بناء الصفوة في الريف، فالمحقق أن بناء القوة اتسم في هذه الفترة بالصراع بين صفوة أجنبية من الأتراك الشراكسة والأوروبيين ومن يتحالف معهم من المصريين من ذوى الدم المختلط وبين صفوة ناشئة مصرية أفرزتها التغيرات التي أدخلها محمد على، ومن المتوقع أن تحدث ظروف التحول الرأسمالي داخل صفوفها عملية فرز اجتماعي، هذا وقد منح قطاعات من الأرض للأجانب – خاصة العاملين في إدارة الجيش في عهد محمد على وعباس وسعيد وإسماعيل على التوالى، ورغم ذلك إلا أن البرجوازية

(١) المرجع سابق ، ص ٤٣ .

المصرية كافحت كثيراً من أجل الوقوف ضد برجوازية الأجانب وظل ذلك حتى قيام الثورة. [1]

وهناك الصفوة المصرية الناشئة التي راحت تتخذ موقف الدعوة أو التغيير أو الإطاحة بالصفوة الأجنبية قبل عام ١٨٨٢ وقد اشتبكت ظروف هذه الفترة أهمية قصوى وهي إفصاح الطريق نحو تكوين قوة اقتصادية لكبار الملاك – صفوة كبار الملاك قوة سياسية فائقة، وقد أصبح كبار الملاك هم الذين يملون السياسة القومية ويؤثرون تأثيراً بالغاً في صياغة القرارات القومية، بالتضامن مع الأجنحة المختلفة للصفوة البرجوازية وظهر هنا ضرب من توحد المصالح بين صفوة كبار الملاك وبين الصفوة الحاكمة من الأسرة المالكة والإنجليز في ظروف تبعية الاقتصاد المصري تبعية كاملة للرأسمال العالمي.[2]

وقد سيطرت الرأسمالية المصرية في تلك الفترة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من واقع ما تمتلكه من ثروة فقد سيطرت على السلطة والنفوذ في آن واحد، وأصبحت حياتها تعبر عن نمط اجتماعي كفلته مجموعة قوية من الأصهار وعلاقات النسب بين العائلات، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهما ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية، وكانت هذه الرأسمالية تابعة حيث نشأت في ظل الوجود الأجنبي واستطاعت هذه الرأسمالية أن تسد كل قنوات الحراك الاجتماعي أمام الطبقات حين ذاك. [3]

(١) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٨ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٤ .

وفـي عـام ١٩٥١ وجهـت البرجوازيـة المصـرية ضـربتها الكبـرى إلـى العناصـر الأجنبيـة، حـين أصـدرت القـانون رقـم ٣٧ لعـام ١٩٥١ بمنـع غيـر المصـريين مـن تملـك الأراضـي الزراعيـة فـي المملكـة المصـرية، سـواء كـانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين إلى اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالمملكة المصرية، بذلك بدأت البرجوازية المصرية تعمل على نقل وسائل الإنتاج الهامة من يد الأجانب وهي الأرض، وقامت بعمل هام آخر ألا وهو شراء الدين المصري وقد يكون الفكرة المثلى للتخلص من السيطرة المالية والسياسية للأجانب. (١)

ولكن كان هناك بطء في التحول للاستثمار الصناعي ألا أن التحول في حد ذاته غير من هيكل الاقتصاد المصري، وفي الفترة من (٤٥–١٩٤٨) ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية في الشركات المساهمة من (٦٦%) إلى (٨٤%) ونتيجة للتأثير الملموس للرأسمالية المصرية وقد صدر عام ١٩٤٧ قـانون الشـركات الـذي بمقتضـاه أصـبح (٥١%) مـن رأس مـال الشـركات المساهمة الجديدة مملوكاً للمصريين .

ومع أن عوائد الاستثمار الصناعي أصبحت مشجعة للسير قدماً نحوه والدفع بكبار الملاك لمجالاته المختلفة، إلا أن الهيكل الصناعي المصري ظل هشاً حتى بعد ثورة ١٩٥٢، واستمر عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصـناعي، ووظفـت الشـق الأكبـر مـن اسـتثماراتها فـي الأنشـطة الاسـتهلاكية والعقارية والتشييد والبناء واستطاعت أن تحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة،

---

(١) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

ويمكن القول أن الصناعة في مصر منذ أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل إلا شطراً صغيراً من مكونات الناتج الإجمالي ومن هيكل الاقتصاد المصري.[١]

وقد نشأت في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر فئة تجارية مصرية، استطاعت أن تقوى مواقعها إلى جانب تجار التجزئة وفي تجارة الجملة الداخلية وخاصة في تجارة الحاصلات الزراعية المعدة للاستهلاك المحلى، ثم أمكن لها أن تتسرب إلى مجال التجارة الخارجية بما في ذلك تصدير القطن، وظهرت بعض البيوت التجارية المصرية التي امتلكتها عائلات مصرية مثل "فرغلى" و"أمين يحيى "و"اللوزى" غير أن السيطرة على مصادر التجارة المربحة، وخاصة التجارة الخارجية قد استمرت تحت سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى، والتي استعانت بالأقليات الأجنبية في دور الوسطاء.[٢]

وإذا نظرنا إلى الرأسمالية التقليدية ونخبة الانفتاح الاقتصادي فيسأل هنا هل شكلت الرأسمالية التقليدية عنصراً فعالاً ضمن النسيج الاجتماعي، الذي دشن بالفعل لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ولكن أجيب عن هذا التساؤل من واقع تحليل "النظم الأساسية" للشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية، والوقائع المصرية في الفترة من (٧٤–١٩٨٢) حيث تم التوصل إلى أن الرأسمالية التقليدية، قد استأنفت دورها في الحياة الاقتصادية المصرية، وشكلت بالتحالف مع عناصر أخرى جبهة اجتماعية كانت بمثابة التكوينه الاجتماعية صاحبة اليد الطولى في الأخذ بتلك السياسة، ووضعها موضع التنفيذ رغبة في

(١) سامية سعيد الإمام ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) طه عبد العليم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٤ .

استعادة امتيازاتها، ومن أهم هذه العناصر عبد اللطيف أبو رجيله، ومحمد حسن العبد، وعبد المحسن شتا، وحسام أبو الفتوح، وسيد مرعى، وسعد فخري عبد النور ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال المصريين .[١]

وخلاصة القول –هنا– عن التكوين الاجتماعي لرجال الأعمال يتضح أن هناك علاقة بين ملكية وسائل الإنتاج والتطلع إلى السلطة أو على الأقل التأثير فيها، فعندما اتجهت ملكية حكام الأقاليم في مصر الفرعونية إلى الفردية والثبات النسبي تطلعوا إلى السلطة وثاروا على الملك، وعندما نصب محمد على واليا على مصر ألغى الالتزام وتملك كل الأرض المصرية حتى يسيطر على المجتمع ويؤكد سلطته السياسية، وعندما احتل الإنجليز مصر بدأ بضرب الاقتصاد المصري وتخطيط اقتصاد جديد واستثمار رؤوس أموالهم حتى يؤثروا في السلطة، وعندما كون رجال المال المصريين بعض الشركات في أعقاب ثورة ١٩١٩ عينوا رؤساء لها من رجال الحكومة والدولة لينضموا للتأثير في السلطة السياسية، وعلى هذا فإن من يملكون وسائل الإنتاج يتطلعون إلى السلطة ليحموا مصالحهم، ومن يملكون السلطة يتطلعون إلى ملكية وسائل الإنتاج لجلب السلطة إلى أيديهم، هذا ويمكن تفسير التكوين الاجتماعي بأنه ناتج عن صراع طبقي في المجتمع المصري من خلال علاقة هذا الصراع بالتطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء الاجتماعي .[٢]

٢- اتجاه البرجوازية البيروقراطية :

عقب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة إلى جهود التنمية في مصر وعلت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة من التجربة الناصرية، فهي في

---

(١) سامية سعيد الإمام ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

أغلبها عناصر غير معنية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير متحمسة لها وإسكاتاً لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص في قطاع المقاولات لإعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان، كما سمح بنمو القطاع الخاص، وقد استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معاً، وبدأت تبحث عن معادل سياسي لوزنها الاقتصادي والاجتماعي حيث تتجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر وهكذا انقسمت البيروقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى اتجاهين :

الأول : ممثل في الجناح العسكري وكان يريد قلب نظام الحكم مختفياً وراء الدعوة إلى الديمقراطية ولكن في الواقع كان يريد الانقضاض على مكاسب الثورة .

الثاني : البيرو/ تكنوقراط (البيروقراطية المدنية) وهو الشق الذي رفع شعار الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا، والتي تقضي على التخلف الحضاري لتعيش الجماهير على مستوى لائق دون التطلع إلى مواقع القيادة، ويكون نظام الدولة الحديثة نظاماً اقتصادياً، وهناك عدة عناصر عملت على تكوين المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة وهى :(١)

- **العنصر الأول** : يتمثل في بيروقراطية ما قبل الثورة وهى في أغلبها عناصر تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية .
- **العنصر الثاني** : في تشكيل مؤسسة البيروقراطية التي تتمثل في مستخدمي القطاع الخاص والشركات وقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة في توسيع نطاق التشكيل البيروقراطي الجديد وصبغة بالصبغة الرأسمالية .

---

(١) سامية سعيد الإمام ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ – ١٠٣ .

- **العنصر الثالث:** تشكيل المؤسسة البيروقراطية هو المؤسسة العسكرية التي مثلت الجناح العسكري لها بالاعتماد على العسكريين الذين أصبحوا يمثلون ركيزة النظام.
- **العنصر الرابع** : تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة يتمثل في البيرو/ تكنوقراط الجدد (أساتذة الجامعات، مهنيين، فنيين) فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة استعانت الدولة بعدد من الفنيين والتكنوقراط. (١)

ومن ثم توجد إمكانية موضوعية لنشأة رأسمالية بيروقراطية تتحد مع رأس المال الكبير الطفيلي، كما توجد إمكانية لاتحادهما مع العناصر من الطبقات المالكة القديمة ليشكلوا جميعاً جبهة متحدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تدافع عن امتيازاتها الطبقية بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر وتبنى الطريق الرأسمالي للتطور والتحالف مع رأس المال الأجنبي، وتلعب لعبتها الأساسية بالضغط المستمر على الرأسمالية الوطنية كما تنحاز إليها، والواقع أن هذه الفئات العليا من الرأسمالية لا تعادى جماهير العاملين فحسب، بل هي تعادى جميع القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد ، هذا ما يؤكد اختلاف هذه الرأسمالية الكبيرة عن الرأسمالية الوطنية سواء من حيث الطبيعة الطبقية أو من حيث الاتجاهات الفكرية والعملية. (٢)

٣- أما عن الرأسمالية الطفيلية :

فهي رأسمالية وجودها غير مشروع بنشاطها ونفوذها وأسلوب إنجاز أعمالها وضخامة أرباحها وسهولة الحصول عليها وأسلوب ونمط استهلاكها

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٨٧ – ٩١ .

(٢) فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .

وارتباطها الداخلي بالدولة والقطاع العام وعلاقتها برأس المال الاحتكاري الأجنبي، هذه الرأسمالية لا يمكن إلا أن تنتشر وتكرس الفساد والانحراف في كل مكان فالسمسرة والوساطة والمضاربة تصبح هي المثل العليا للنشاط الاقتصادي، والعمولات هي الصورة المثلى للدخل وعندما تصبح قيمة رأس المال فوق كل قيمة بما فيها قيمة العمل، وعندما تصبح الملكية الخاصة المشبوهة موضع التمجيد الاجتماعي، وعندما تستطيع النقود أن تشترى كل شيء، ويصبح الفساد والانحراف أسلوباً اجتماعياً سائداً ويتسرب حتى إلى صفوف الطبقات الشعبية نفسها، هذا وطالما كانت الرأسمالية الطفيلية هي التي تحدد لنا القدرة وتضرب المثل، فإن الكسب غير المشروع يصبح هو الكسب المشروع، وتستحيل عندئذ مطاردة الكسب غير المشروع من غير مطاردة الرأسمالية الطفيلية هي نفسها المصدر الرئيسي لإفساد الحياة الاجتماعية بأسرها. (١)

ثانياً : التكوينات الاقتصادية :

إن التكوين الاقتصادي لرجال الأعمال في مصر يمكن التعرف عليه من تسلسل الأحداث الاقتصادية ومدى طبيعتها من أنشطتها من حيث أنواعها وحجمها وثرواتها المملوكة، وأيضاً أنواع الأنشطة ومدى نجاحها وما تقدمه للمجتمع الذي نشأت فيه، ومن الممكن عرض نموذج من الدراسات على النحو التالي :

١- حجم المشروع ونوع ملكيته :

من ناحية حجم النشاط فقد يوضحه نموذج لدراسة ميدانية أجريت

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٤٤ – ١٤٥ .

بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ممثلة في نمط المشروع الصغير (أقل من ١٠عمال) هو الغالب على المشروعات الخاصة. فقد بينت عينة الدراسة أن المشروعات الصغيرة تمثل المرتبة الأولى بنسبة(٥.٨ %)، أما المشروعات المتوسطة (١٠–٥٠ عاملاً) فقد احتلت المركز الثاني بنسبة (٢٣,٥%)، على حين جاءت المشروعات الكبيرة (٥٠ – ١٠٠٠ عامل) في المركز الثالث بنسبة (١٢,٨%)، أما المشروعات العملاقة أكثر من (١٠٠٠ عامل)، فقد جاء في المركز الرابع بنسبة (٢,٦%)، وجاءت المشروعات العملاقة المتعددة في المركز الخامس والأخير بنسبة (٢,٣%)، ومن حيث نوع النشاط فقد تبين من نفس العينة أن الطابع الغالب على استثمارات رجال الأعمال هو العمل في النشاط التجاري وقد جاء قطاع الأعمال الذي يعمل في مجال التجارة في المركز الأول بنسبة (٤٥,١%)، وجاء القطاع متعدد النشاط في المركز الثاني(٢٣,١%)، في حين جاء القطاع الذي يركز على الخدمات في المركز الثالث بنسبة (٢١,٦%) وكان نصيب النشاط الصناعي ضئيلاً فقد احتل المركز الرابع بنسبة (٩,٤%) واحتل القطاع الزراعي المركز الخامس والأخير بنسبة (٠,٨%) .

وقد تبين في نفس الدراسة أن رجال الأعمال يركزون في أنشطتهم الإنتاجية للسوق المحلى بنسبة (٥٦,٦%) أما من يتركز نشاطهم في الميدان المحلي ولكن يعتمد على الاستيراد جاءوا في المركز الثاني بنسبة (٢٥,٦%)، أما أصحاب النشاط الاقتصادي المحلى والذين يتوجهون للتصدير فيشغلون

المركز الثالث بنسبة صغيرة هي (٧,٩%)، مما يدل على الاعتماد الكبير لمعظم رجال الأعمال على تعريف إنتاجهم في السوق المحلى وعجزهم عن المنافسة في الأسواق الأجنبية، وهناك مجموعة أصغر يتركز نشاطها في أحد البلاد الصناعية المتقدمة وجاءت في المركز الرابع بنسبة (٤,١%).(١)

وقد أوضحت العينة أن الشركات المملوكة بالكامل لأفرادها أو الشركات العائلية تحتل المركز الأول بنسبة (٤٧,٦%) بينما جاءت شركة التوصية البسيطة أو شركات التضامن في المركز الثاني بنسبة (٣٦,٣%)، على حين جاءت الشركات المساهمة التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين والمؤسسين هى الشكل المتطور للنشاط الاقتصادي في المركز الثالث بنسبة (١٦,١%)، وتدل المؤشرات السابقة على أن رجال الأعمال لا يشكلون شريحة واحدة متجانسة بل يشكلون عدة شرائح بالمفهوم الطبقي للشريحة التي هي عبارة عن مجموعة متجانسة المصالح وموحدة من حيث علاقتها بنمط الإنتاج، ولها دور في مجال الدفاع عن مصالحها، كما لا يوجد أيضاً ما يدل على أن رجال الأعمال ينخرط الغالبية منهم في منظمات أو روابط مهنية أو وظيفية تنظم أعمالهم وتدافع عن مصالحهم. (٢)

وعلى الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التي أدت إلى التغيرات الطبقية وبروز شرائح اجتماعية جديدة ذات مصالح معينة، فإن الكثير من الدراسات يرى أن مسألة تقسيم المجتمع المصري إلى طبقات أو تكوينات

---

(١) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

اجتماعية واقتصادية رئيسية إنما يأتي تكوينه من الميوعة الطبقية وأنه ليس من السهل الحديث عن فئات مميزة أو متطورة بكل ما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات في الوعى والقيم وقد أبرزت الدراسات في هذا المجال حالة من الاختلاط في الوعى الطبقي نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية حديثة .(١)

ومن الواضح أن أفعال واتجاهات رجال الأعمال تعتبر مهمة في المجال الاقتصادي ونستطيع أن نميز هنا جانبين مختلفين :

الأول : يمثل نخبة رجال الأعمال أهمية مباشرة في اقتصاد المجتمع ككل في القرارات التي يتخذونها فيما يتعلق بتحديد أسعار البضائع وتحديد أسعار العمالة وتخصيص رأس المال.

الثاني : برغم ارتباطه بالأول بوضوح، فإنهم يعملون داخل الوحدة الاقتصادية للشركة معدلين معدلات الأجور، ومحددين الشروط والسياسات الأخرى، بمعنى آخر يعتبرون جزء من نظام العلاقات الصناعية .(٢)

وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات التي تعرضت للتكوينات الاجتماعية في المجتمع المصري، تمكنت لدواع وضرورات الدراسة من تقسيم هذه التكوينات لأربعة شرائح وأمكن التمييز فيما بينهما طبقاً لعدة **معايير يمكن عرض خصائصها على النحو التالي :**

أ- **الشريحة العليا** : وتضم مالكي أدوات الإنتاج في الريف أو المدينة، ومنهم أصحاب الأعمال التي لديهم جزء من قوة العمل، وقدرت إحدى الدراسات حجم هذه الشريحة عام ١٩٨٦ بحوالي (١,١١٠) مليون شخص اعتماداً على

---

(١) إسلام على نوير، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ٧٤ – ١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ٣١١ .

(2) John Fidler,"The British Business Elite: Its attitudes to class, status and Power " London Routledge & Kegan Paul, 1981, P.5.

ملكية أدوات الإنتاج وليس حجم الثروة .

وتتميز هذه الشريحة في مجالات الصناعة والتجارة وترتبط مع نظام بروابط قوة وتتداخل مع النخبة السياسية الحاكمة، فهناك علاقة تفاعل بين الثروة والسلطة وقد تكون لها روابط بقوى خارجية تقوى من نفوذها السياسي والاقتصادي، هذا ما يعطى لها وزناً في عملية صنع السياسات والقرارات **المهمة متمثلة في :**

- اللجان المشتركة بين رجال الأعمال والحكومة .
- اللجان النوعية في مجلس الشعب أثناء النظر في القوانين .
- اللجان المشتركة بين رجال الأعمال وبعض أعضاء الحكومة.[(١)]

ب- **الطبقة الوسطى** : تتمثل هذه الشريحة في مصر في علية الموظفين فهي شريحة التكنوقراط والفنيين وكبار الإداريين والمديرين والبرجوازية الصغيرة (أصحاب عمل لا يعملون عملاً مأجوراً) وينشط هؤلاء في الزراعة والحرف والورش والتجارة والخدمات أى في القطاع الخاص وهى تتسم بسمات معينة أهمها :

- العقلية البيروقراطية والفردية السلبية وبخاصة من المنظور السياسي .
- ضعف التنظيمات المعبر عنها وقصور أدوارها وفاعليتها .

جـ- **الطبقة العاملة** : قدر حجم الطبقة العاملة التي تتقاضى أجراً نظير عملها في وحدات إنتاجية مملوكة للغير في أواخر التسعينيات بحوالي (٥,٥٢ مليون) عامل، هذا التقدير يستبعد من إجمالي قوة العمل الشرائح البرجوازية من المهنيين والتكنوقراط وموظفي الدولة من المنتمين إلى الطبقة الوسطى .

---

(١) وائل محمد العشرى ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

د- **البروليتاريا :**[١] هي ما يطلق عليها " Lompen proletariat" ويمكن التمييز بينها وبين الطبقة العاملة على أساس الموقع من علاقات الإنتاج وغياب عنصر التنظيم وإمكاناته، وتعيش هذه الفئات على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم وتعمل في مجالات غير إنتاجية، ولا تسفر عن أي قيمة في هذا المجال ومنها الباعة الجائلون والحمالون وماسحو الأحذية ومنادو السيارات، لكنها في حقيقتها حالة من حالات البطالة المقنعة فهي فئة لها دور هام في إثارة أعمال العنف وتستغل للشغب وتجنيدها في حركات سياسية أو اجتماعية بما يؤدى إلى تشويه المظاهر الشعبية الحقيقية، لذا يصعب استيعابها في تنظيمات سياسية أو نقابية نتيجة عدم وجود انتماء طبقي أو أي نوع من أنواع الإدراك والوعي عامة.

وهناك مجالات تجارية تتعلق بدور فعال لمدى مساهمة رجال الأعمال في هذا النشاط، كذلك هناك شرائح عاملة في مجال التجارة الخارجية والمعروف بالوكلاء التجاريين، وهم أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير كما أجاز لهم القانون (٤٣) لعام ١٩٧٤ بتمثيل الشركات الأجنبية بشكل مباشر، وهناك شرائح عاملة في مجال التجارة الداخلية وتجمع بين تجار الجملة والتجزئة وبروز المحلات العملاقة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وهناك مجال المقاولات وتضم شريحة عليا من أصحاب الشركات الكبرى وشرائح أدنى وأكبر عدداً تعمل من الباطن، أما مجال الصناعة فقد نشأ عنه شريحة صناعية جديدة تكونت من كبار رجال الأعمال الذين اجتمعت فيهم صفات وخصائص بدرجات

(١) المرجع سابق ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

مختلفة وأصحاب الأعمال اتجهوا إلى الصناعات الهندسية والإلكترونية، وإلى تحديث صناعة الأنشطة الغذائية والغزل والنسيج وقد ظهر تنافس شديد بين رجال الأعمال في الصناعة ورجال الأعمال العاملين في مجال التجارة الخارجية من جانب آخر في مجال الزراعة، ويمثل النشاط الزراعي مرتبة متقدمة من المشروعات الاستثمارية فلم يتجاوز حتى ١٩٨٦ نصيب الفرد (٣,٧ %) من تلك المشروعات، وقد توجهت الاستثمارات إلى الأراضي الجديدة والتي بلغت مساحتها (٢,٥٤) مليون فدان تقريباً عام ١٩٧٧ أي ما يزيد عن ثلث إجمالي مساحة الأراضي الزراعية القديمة في مصر. [١]

هـ- المجالات الخدمية : لقد شهدت فترة التسعينيات الاتجاه الاستثماري في الخدمات التعليمية والصحية والسياحية والإعلامية لتحقيق قوائم الثروة واستغلال الأنماط الاستهلاكية الجديدة للراغبين في التمييز هذا وهناك شرائح لرجال الأعمال نوضحها كالآتي :

أ- **الشريحة العليا:** وتضم جماعة قليلة العدد من رجال الأعمال أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي وتتكون من كبار أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

ب- **الشريحة الوسطى :** تضم أصحاب المنشآت المتوسطة الحجم، وتشمل عناصر الرأسمالية الصناعية الخاصة التي أرست مشروعاتها على التوجه للسوق المحلى، ويذهب البعض إلى اعتبار جمعيات رجال الأعمال ممثل الشريحة العليا من رجال الأعمال، بينما يعبر اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية عن مصالح الشرائح

---

(١) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ص٨٥ – ٩٢ .

المتوسطة والصغيرة من رجال الأعمال .

جـ- **الشريحة الدنيا :** هي الشريحة الصغيرة من رجال الأعمال، وهى الأكبر عدداً فهي تضم منشآت صغيرة للغاية من حيث حجم رأس المال أو كثافته مقارنة بالشريحتين السابقتين وهى تعتمد بالأساس على الاستغلال المكثف بقوة العمل وتستخدم تقنيات متواضعة .(١)

هذا ويتضح أن هناك خصائص ذاتية لرجال الأعمال ذات تكوين اجتماعي اقتصادي وينتج من حيث :

أ- الموارد المالية المتوافرة لديهم أياً كان حجمها أو مصادرها حيث أن القاعدة العامة تقول أنه كلما كانت الجماعة ذات موارد مالية كبيرة كانت هذه الجماعة أفعل وأكثر تأثيراً من غيرها، وأن الخلفية الاقتصادية والثقافية لجماعة رجال الأعمال المصرية ومدى التجانس بينهما وبين النخبة الحاكمة، حيث التفاعل يكون سهلاً مع صانعي القرار .

ب- طبيعة التكوين الاجتماعي لأعضاء جماعة رجال الأعمال المصرية حيث بها يتم تحديد حجم النفوذ الاجتماعي للجماعة، وبالتالي قدرتها على تحقيق مصالحها، والحقيقة أن هذه الطبيعة مكملة للخلفية الثقافية والاقتصادية، حيث أن بعض رجال الأعمال ينتمي إلى عائلات مصرية كبيرة ومعروفة وهذا أعطاهم قدرة أكبر من غيرهم على تحقيق مصالحهم بالنظر إلى مدى النفوذ الذي تتمتع به هذه العائلات. (٢)

---

(١) المرجع سابق ، ص ص ٩٢ – ٩٥ .

(٢) فخرى الهوارى ، دور رجال الأعمال في النظام السياسي ، قضايا برلمانية ، العدد الرابع ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٣ .

تعقيب :

لقد استعرض هذا الفصل مسيرة رجال الأعمال في المجتمع المصري، والتـي تراوحـت بـين النجـاح حينـاً، والإخفـاق أحيانـاً. ومـا بـين التعـاطف مـع الحركـات الوطنيـة البازغـة منـذ ثـورة (١٩١٩)، وانتعـاش الـروح التحرريـة وإرهاصاتها في العشرينات والحقب الثلاثة التالية لها، والتي توجت بثورة (٢٣ يوليو) ١٩٥٢، وبين التعاون مع الخارج خاصة بريطانيا التي كانت تعمل على بناء فئة من رجال الأعمال تكون سنداً لها في فترة الاحتلال.

وفـي هـذه الفتـرة – فتـرة الاحـتلال البريطـاني – وجـدت بـذرة لرجـال الأعمـال الـذين كـانوا قد انحـدروا مـن أسـر كبيـرة، تمـددت فـي مجـال الإنتـاج الزراعـي عبـر ملكيـة مساحات شاسعة من الأراضـي، سـواء تلك التـي حصـلوا عليها من أيام حكم محمد على وأولاده عن طريق الهبات والمنح وغيرها. ولقد كانـت مصـالح كبـار المـلاك (بـاكوات – وباشـوات) تتوافـق مـع مصـالح المسـتثمرين الأجانـب. ذلـك أن كـلاً مـنهم كـان يسـعى للإبقـاء علـى امتيازاتـه، والمحافظـة عليهـا. وفـي ضـوء هـذه الأوضـاع غـاب الـدور الاجتمـاعي لرجـال الأعمـال بينمـا اسـتمر إلـى حـد مـا الـدور السياسـي الـذي يتسـق مـع أهـداف المسـتعمر والطبقـة العليـا. فكـان دوراً داعمـاً ومسـانداً للمصـالح الكبـرى غيـر الوطنية، بل والأجنبية.

ووسـط هـذا كلـه كـان ظهـور طلعـت حـرب بارقـة أمـل أمـام الدارسـين والمحللـين تنبـىء بظهـور روح جديـدة ومسـتثمرين جـدداً، يمهـدون لبـروز طبقـة مختلفة غير تابعة للخارج ولو إلى حد ما. وقد جذبت إنجازات طعت حرب،

والشركات المتعددة التي أنشأها، والتي جاء في مقدمة أسمائها لقب "مصر". وكان ذلك يحمل مغزى واضحاً، إن في مصر رجال ومفكرون وخبراء يستطيعون إذا ما أتيحت لهم الفرصة أن يحدثوا نقلة نوعية في مجال الاستثمار والأعمال.

وجاءت ثورة (١٩٥٢) تحمل نذيراً بالرغبة في تحقيق الاستقلال الفعلي والتنمية الحقيقية. وقد ادعى البعض – كذباً – أن هذه الثورة والحقبة الناصرية قضت على القطاع الخاص، بينما لم يكن في مخطط هذه الثورة تصفية هذا القطاع، ولكن كان الهدف القضاء على رأس المال المستغل، وإباحة الفرصة للطبقات المحرومة، وذلك عن طريق الكفاية والإنتاج المستقل الذي يخدم أهداف المجتمع .

وكانت حرب (١٩٦٧) ضربة موجهة نحو إجهاض التجربة الناصرية بالدرجة الأولى لتكون عبرة للتجارب التي تأثرت بها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بحيث تتراجع هذه التجارب عن مواقفها المناهضة للاستعمار والإمبريالية حتى لا تلقى نفس مصير التجربة الناصرية.

وحينما التقطت مصر أنفاسها جزئياً واستعدت لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، ومع بداية حرب الاستنزاف وبناء حائط الصواريخ، وإعادة بناء القوات المسلحة وسط كل هذا رحل جمال عبد الناصر، ورحلت إلى حد ما تجربته التحررية رغم ما كان يروج له السادات من استمراره على نفس النهج إلا أن ما كان يتم في الواقع يوضح أن هناك توجهاً جديداً وسياسة جديدة وتحالفاً جديداً يرتكز في المعسكر الغربي والأمريكي بالدرجة الأولى .

وقد هلل كثير من رجال الأعمال، ودعموا هذا الاتجاه الجديد، لأنه يتيح لهم العودة من جديد إلى مسرح الأحداث. وإذا كان النظام الناصري قد لقي دعماً شاملاً من العمال والفلاحين والكادحين، فإن النظام الجديد سعى إلى خلق مرتكزات تدعم حكمه تمثلت في طبقة الانفتاح من ناحية، وأنصار الإسلام السياسي من جهة أخرى. وكلاهما كانت تجمعه الرغبة في دخول مجال الأعمال كل لأغراضه الخاصة .

وبعد حرب (١٩٧٣) وصدور ورقة أكتوبر، والاتجاه لسياسة الانفتاح الاقتصادي. وجدت فيها الفئات الجديدة وخاصة رجال الأعمال الفرصة المانحة لمزاولة نشاطها على أوسع نطاق، بالتعاون والمشاركة مع رأس المال العربي والأجنبي. وفي هذا الإطار ظهرت شركات وتمويلات خارجية متعددة الأطراف .

إن أحداً لا يرفض سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولكن الرفض يتمثل في تطبيق هذه السياسة بدقة وإحكام، ومتابعة، وإجراءات صارمة ولكن تطبيق هذه السياسة في مصر اتسم بالعشوائية، والبحث عن الربح السريع، والأعمال الطفيلية التي لا تفيد إلا مصالح أصحابها، فكثرت التوكيلات التجارية، واستيراد السلع التافهة والاستهلاكية، ولم يتجه رجال الأعمال للأعمال الإنتاجية، أو المصانع، أو أدوات الإنتاج. وقد قال (أحمد بهاء الدين) عن هذه السياسة أنها سياسة (انفتاح السداح مداح) إشارة إلى العشوائية والانتهازية .

ومع كل هذه السلبيات ظهرت دعوات جديدة لبيع القطاع العام قيل أولاً أنه بيع الشركات الخاسرة، وتطور الأمر إلى بيع الشركات الناجحة تحت دعوى أن المستثمرين لا يرغبون في شراء الشركات الخاسرة .

وبرحيل السادات، استمر مبارك على نفس النهج ولكن بتوسع شديد زادت معه مظاهر الفساد والإفساد، وإهدار المال، وتكوين طبقة جديدة من رجال الأعمال المناصرين للنظام الجديد والداعمين له، لأنه يرضى طموحهم. وظهرت سياسات جديدة تحت مسميات جديدة، كالإصلاح الهيكلي، والتثبيت، وغيرها من المسميات.

إن حقبة السادات ومبارك شهدت العديد من التشريعات والقوانين الجديدة التي شرعت خصيصاً لخدمة رأس المال الخاص، مع انسحاب الدولة من كثير من أوجه النشاط والرعاية. وقد انتهت هاتان الحقبتان نهاية درامية، نتيجة السخط العام، والرفض الشعبي لما ظهر من سياسات وتشريعات .

إن الحديث عن بروز أدوار رجال الأعمال وتوسعها، وتزاوجها مع السلطة، حديث طويل ملىء بالسلبيات التي أدت إلى تدهور الاقتصاد المصري. ولكن على مستوى الفئات المستفيدة من المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، شكلت هذه السياسات لقمة سائغة ومرتعاً خصباً زاد الأغنياء غنى، وزاد الفقراء فقراً.

الفصل الرابع
الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري

تمهيد:

لقد شهدت الأعوام الماضية جدلاً واسعاً حول دور رجال الأعمال في مصر كما شهدت إعادة لتقييم دورهم في المجال العام، خاصة في مجلس الشعب والشورى وتوليهم المناصب الوزارية، ومحاولة فهم مدى اهتمامهم وسعيهم إلى الانضمام للأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب المقربة للحكومة بوجه خاص، وقد ارتكز هذا الجدل والاهتمام – بدور رجال الأعمال لأسباب أولها الاهتمام الكبير من جانب الدولة، ممثلة في وزير الاستثمار المطلع بالمسئولية الاجتماعية للشركات، والتي لا تعنى المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية وإنما تتسع لتشمل مسئوليتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم، لهذا يعد رجال الأعمال إحدى القنوات المؤثرة والمهمة في أي مجتمع، يمكن تصنيف جماعات رجال الأعمال سياسياً باعتبارها إحدى جماعات الضغط أو المصلحة التي تسعى للضغط على صانعي القرار لاتخاذ قرارات تتفق مع مصالحهم أو لمنع صدور القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم، ولقد أصبح الدور الاجتماعي لرأس المال عاملاً رئيسيا في مساعدة الحكومة على رعاية الفئات محدودة الدخل في إطار من المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، ودورهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي لعملية الاستقرار اللازم لأى تنمية اقتصادية داخل المجتمع، لذا فإن إغفال دور رجال الأعمال يعد تجاهلاً لدور قطاع رئيسي في المجتمع، على الرغم من أهمية هذا الدور والإقرار به، فلم تلق مشاركة رجال الأعمال في الحياة السياسية الترحيب الكامل

من بعض القوى السياسية والمجتمعية لارتباط صورة رجل الأعمال بالفساد والرشوة ونهب الأموال والبنوك والاعتماد على النفوذ المالي لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية، وإن كانت هذه الصورة لا تنطبق على فئة من رجال الأعمال فإن تغليب هذه الصورة يظلم القطاع الأكبر لوجود الكثير من رجال الأعمال الجادين الذين قدموا إسهامات بارزة خاصة في المجال التنموي، فلا ننس الدور الاجتماعي لبعضهم في المساهمة بالتبرع بمساكن وقت الزلزال الذي حدث عام ١٩٩٢ وبناء مدارس ومستشفيات ومدن صناعية بالمدن الجديدة كالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والعبور وغير ذلك، وسيتضح من العرض التالي :

أولاً : الدور السياسي لرجال الأعمال :

١- رجال الأعمال والسلطة التشريعية : نبذة عن دور رجال الأعمال في الفصل التشريعي الثامن للبرلمان ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ :

إن رجال الأعمال لا يمارسون دورهم في السياسات العامة من خلال البرلمان ولكن أيضاً عبر مؤسسات أخرى بعضها تنفيذي مثل المجلس الرئاسي الأمريكي، وغرفة التجارة الأمريكية، وغرفة التجارة الألمانية، واتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية، وبعضها استشاري مثل المجلس الأعلى للتصدير، في حين يتولى بعض رجال الأعمال مهاماً في السياسة الخارجية، هذه المهام عبارة عن أدوار تنفيذية واستشارية يكاد يحتكرها ما يطلق عليهم "مجموعة السبع والعشرين الكبار " وهم المجموعة الأكثر قرباً من السلطة العليا .

وبذلك يتضح أن البرلمان ضمن النوافذ المتاحة لرجال الأعمال كي يمارسوا دورهم السياسي باعتبار أن البرلمان أحد دوائر صناعة القرار في مصر.[١]

لذلك تشير غالبية الأدبيات إلى أن الهدف من دخول رجال الأعمال إلى البرلمان هو تحقيق بعض المصالح الشخصية الاقتصادية، والحصول على مكانة اجتماعية، خاصة مع اقتران هذا الوضع بمكاسب اقتصادية تأتى من خلال البقاء بالقرب من دوائر صانع القرار، مما ييسر لهم الحصول على الموافقات اللازمة لإنجاز أعمالهم .[٢]

وقد يعنى أن ممارسة رجال الأعمال المصريين كجماعة مصالح لها "أدوار على الساحة العامة وبصفة خاصة من داخل المؤسسة التشريعية، هي حق طبيعي في إطار الحدود والقنوات المتعارف عليها، وأن النظام يتحكم في تركيبة العضوية داخل المؤسسة التشريعية، ويرجع هذا إلى عملية التغيير الهيكلي الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤، ثم عملية الإصلاح الاقتصادي حالياً منذ البداية على أن تشمل العضوية نخبة من رجال الأعمال والاقتصاديين البارزين وعلى مستوى اللجان المتخصصة أيضاً داخل المؤسسة التشريعية.[٣]

---

(١) انظر كمال المنوفي ، على الصاوي (محرر) ، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان؟ ، دراسة تحليلية لأداء رجال الأعمال في مجلس الشعب ، برنامج الدراسات البرلمانية القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .

(٢) محمد عبد السلام في : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨ –٢٠٠٩ ،مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية ، ، القاهرة ،٢٠١٠ ، ص٣٧٦ .

(٣) فخرى الهوارى في هالة مصطفى (محرر) قضايا برلمانية ، دور رجال الأعمال في النظام السياسي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد الربع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .

ومن هنا نستطيع القول أن ازدياد نسبة رجال الأعمال في المجالس التشريعية بشكل ملحوظ خاصة في مجلس الشعب بدأت منذ انتخابات ١٩٩٥، حيث بلغ عدد رجال الأعمال (٥٠) مرشحاً ويعكس هذا الرقم تنامى الطموح السياسي لرجال الأعمال الذين انتموا بشكل مفاجئ للحزب الوطني الحاكم، وتميزت الدوائر الانتخابية التي ترشح فيها رجال الأعمال بضخامة حجم الدعاية الانتخابية مما حدا بالبعض أن يصف ما قام به رجال الأعمال بالبذخ، وقد أسفرت نتائج انتخابات (٩٥) عن فوز ٤١ عضوا بالإضافة إلى تعيين رئيس الجمهورية رجل أعمال ليشمل المجلس (٤٢ عضواً) بنسبة ٩% من إجمالي المجلس والبالغ عددهم (٤٥٤)، أما عن الفصل التشريعي الثامن لانتخابات ٢٠٠٠ فقد بلغ عدد رجال الأعمال (٧٧ عضواً) وقد شجع النظام السياسي في هذه الدورة رجال الأعمال على التواجد للحصول على دعمهم لسياساته الاقتصادية والتي تتوافق مع أهداف رجال الأعمال، هذا ما يؤكده الحزب الوطني الحاكم بترشيحه (٨٢ مرشحاً) من رجال الأعمال .[١]

وتأتى فئة المستقلين في مقدمة القوى السياسية التي رشحت أكبر عدد من رجال الأعمال الكبار، يليها الحزب الوطني ثم حزب الوفد وأخيراً حزب الأحرار الذي رشح أحد قياداته وهو رجب هلال حميدة عن دائرة عابدين عمال محافظة القاهرة، وقد خلت قائمة الحزب الوطني من رجال أعمال كبار ينتمون للحزب لهم ثقلهم المالي مثل محمد فريد خميس أمين مساعد الحزب بالقاهرة،

---

(١) محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٧ – ٣٧٨ .

ومصطفي البليدى عضو اللجنة الاقتصادية ،وقد توزع المرشحون من رجال الأعمال على (١١) محافظة من محافظات الجمهورية والبالغ عددها (٢٦ محافظة) لكنهم تركزوا بصفة أساسية في ثلاث محافظات وهي القاهرة (١٣) ومحافظتي الشرقية وبورسعيد ترشح في كل منها (٦) مرشحين.[١]

وقد اتضح أن المعركة الانتخابية لرجال الأعمال تركزت في (٨ دوائر) يأتي في المقدمة دائرة شرق بورسعيد أطلق عليها دائرة الديناصورات، كان فيها المرشح الملياردير محمود صبح مرشح الحزب الوطني (فئات) وتردد أنه رصد (٨ مليون جنيه) للدعاية الانتخابية ضد رجل الأعمال فهمي أبو حشيش مرشح حزب الوفد، وقيل أيضا أنه رصد (٦ مليون جنيه) لحملته الانتخابية أيضاً، وخاض المليونير محمود قاسم مستقل على مقعد العمال ضد رجل أعمال ثرى أبو بكر الصديق "مستقل" أما عن الدائرة الثانية التي شهدت منافسة قوية بعد بورسعيد هي منيا القمح شرقية وخاض فيها (أربعة) من كبار رجال الأعمال بالمحافظة هم سيد الألفي مرشح الحزب الوطني "فئات" ومحمود شحاته زايد المرشح "المستقل" والمرشحان المستقلان أسامه عبد الحليم ومحمد صادق.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز (٣٦) من مرشحي رجال الأعمال، وضم المجلس بعد ذلك (عشرة) أعضاء معينين وكان من بينهم عضواً آخر هو محمد أبو العينين صاحب مصانع سيراميكا ليشمل المجلس في صورته النهائية (٣٧) عضواً من رجال الأعمال يشكلون ما يقارب من ٩% من إجمالي المجلس، هذا وقد رشح بمحافظة المنوفية ٣ مليارديرات هم محمود أبو النصر

---

(١) أحمد منيسى في هالة مصطفى (محرر) ، الانتخابات البرلمانية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

مرشح الحزب الوطني "فئات" ضد محمد كامل مرشح حزب الوفد، وعلى مقعد العمال ترشح محمد جميل " مستقل " وهناك باقي الدوائر بها مجموعة من كبار الحزب الوطني السابقين على رأسهم د مصطفى السعيد ضد المليونير محمد أبو زيد الدائرة الأولى بمدينة السويس، والدائرة الثانية ترشح أحمد أبو سعده مرشح الحزب الوطني ضد المليونير على حسن المرشح المستقل، وفي دائرة أتميده دخل الانتخابات المليونير عبد الرحمن بركة مرشح الوطني " فئات" وفي الدائرة الرابعة ترشح الملياردير صلاح شلاضم مرشح الحزب الوطني فئات ورجل الأعمال أحمد هلال مرشح الوطني "عمال".(١)

ويستخدم رجال الأعمال تكتيك معين عن طريق توجيه حملات الدعاية إلى الجماهير على اعتبار أن إقناع الجماهير أو إثارة اهتمامها بفكرة أو سياسة ما سوف يدفعها إلى التأثير على جهاز صنع القرار، أو في حقيقة الأمر أن هذه الجماعة ليس لها سوى منطق عدم القدرة على هذه الوسائل في التأثير على السياسة العامة بل العكس، وتم استخدامها في دعم التصورات والاتجاهات الموجودة بالفعل والتي تحظى برضاء الحكومة من اتجاهات معينة من إحساسهم بالعرفان للحكومة ودرجة الاستقلالية تجاه الحكومة، واستخدام وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة واستخدامها كوسيلة دعاية وأكثرها انتشاراً في التليفزيون والصحف والمجلات إلى آخره .(٢)

وإذا نظرنا إلى الدستور الجديد دستور ٢٠١٣ المعدل لدستور ٢٠١٢ المعطل فيما يتعلق بتشكيل السلطة التشريعية (مجلس النواب) مادة (١٠١)

---

(١) هالة مصطفى (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) فخرى الهوارى ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك على النحو المبين في الدستور وفي المادة (١٣٠) يجوز لكل عضو في مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصهم ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه وبحد أقصى يوماً إلا في حالات الاستعجال التي يراها وبعد موافقة الحكومة، وقد نصت المادة (١٣٤) على أن لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بيان عاجل إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء أو نوابهم في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية [(١)].

ومن العرض السابق نجد أن دراستنا هذه تركزت على الدور التشريعي لمجموعة رجال الأعمال، الأعضاء بالمجلس وعلاقتهم المباشرة بالسلطة التشريعية داخل المجلس، وذلك بحكم أن المجلس هو المختص الوحيد في إصدار التشريعات والقوانين التي تقوم عليها دولة بأكملها، على أساس قوانين منظمة لهذه الدولة، وما لها من الآثار الأكثر تأثيراً في المجتمع عامة، كذلك يقوم رجال الأعمال بالمشاركة في التشريع من داخل المجلس للقرب من أصحاب القرار، واكتساب مكانه سياسية تميزهم عن غيرهم من السلطة والنفوذ، وذلك للحصول على تسهيلات تخدم مصالحهم الاقتصادية من إنتاج أو استيراد

(١) دستور جمهورية مصر العربية ، مشروع ٢٠١٣ ،الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل، القاهرة ، في ١٨ يناير ٢٠١٤ ،ص ص٣٤ – ٣٥ .

وتصدير، هذا هو الغرض الأساسي بمشاركة رجال الأعمال في العمل السياسي وليس أكثر من ذلك .

الدور الرقابي والأداء النيابي لرجال الأعمال :

لقد غاب الدور الرقابي لأعضاء مجلس الشعب من رجال الأعمال فضلاً عن أن أدائهم النيابي الذي اتصف بالضعف في ضوء استغلال الحصانة البرلمانية، مما أدى إلى تورط عدداً منهم في قضايا فساد وسلسلة من الفضائح المالية والسياسية والاجتماعية، ولعل أكثر القضايا استفزازا تلك التي ارتبطت باسم هاني سرور رئيس لجنة مجلس الشعب، وضلوعه في فضيحة أكياس الدم التي قامت شركته الخاصة (هايدلينا) بتوريدها على الرغم من عدم مطابقتها للمواصفات كما كان ارتباط النائب بمجلس الشورى ممدوح إسماعيل بمأساة العبارة السلام ١٩٩٨ التي راح ضحيتها ١٠٠٠ مواطن له أثره الكبير على الرأي العام، ورسم صورة سلبية عن رجال الأعمال، وقد أعلن المجلس إسقاط عضوية نائب من الحزب الوطني (الحمزاوى) الذي حكمت عليه المحكمة غيابياً بالإعدام بعد ثبوت ارتكابه جريمة قتل مرتبطة بجريمة فساد مالي.[١]

وتشير بيانات العضوية بالمجلس أن رجال الأعمال في دورة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) قد وصل عددها (٧٧) عضواً بزيادة قدرها (٣٦) عضوا عن المرحلة السابقة بانتخابات (١٩٩٥-٢٠٠٠) ويرجع ذلك إلى تنامى الدور الحيوي لرجال الأعمال والاهتمام بالمشاركة السياسية عن طريق المشاركة بمجلس الشعب للقرب من أصحاب القرار .

---

(١) انظر : محمد عبد السلام ،التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

هذا وقد تزايدت مشاركة رجال الأعمال في مجلس الشعب بنسبة ارتفاع ٢٤% خلال مجلس الشعب ٢٠٠٠، مقارنة بمجلس الشعب ١٩٩٥ على الرغم من زيادة عددهم بنسبة ما يقارب من ٥% فقط، ووصل عدد المرشحين من رجال الأعمال في مجلس الشعب ٢٠٠٥ نحو (١٤٨٠) مرشحا من إجمالي ٥٤١٠ مرشح في الانتخابات يتنافسون على ٤٤٤ مقعد فقط، هذا وقد زادت حصة رجال الأعمال في مجلس الشعب بشكل تصاعدي من ١٢ % عام ١٩٩٥ إلى ١٧ % عام ٢٠٠٠ ثم ٢٢ % عام ٢٠٠٥.[1]

وهناك بعض العوامل التي اتخذتها الدولة مما ساعد على إقبال رجال الأعمال على الترشيح في الانتخابات البرلمانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) **وهى ما يلي:**

١- سن القوانين الاقتصادية التي اتخذتها الدولة في كامل هياكلها الاقتصادية والمتعلقة بالاستثمارات والتجارة والبنوك والإعفاءات الضريبية .

٢- الإصلاحات وتعديل القوانين الخاصة بالانتخابات البرلمانية حتى وصلت إلى النظام الفردي وخاصة عام ١٩٩٠ مما أدى إلى إقبال رجال الأعمال على الترشح .

٣- ساعد النظام السياسي رجال الأعمال في تواجدهم بالمجلس لدعمه في سياساته الاقتصادية والتي تتوافق أهدافه مع أهداف رجال الأعمال .

٤- هذا وقد باتت التكلفة المالية للحملات الانتخابية عالية جدا ولم يقدر عليها سوى رجال الأعمال عن غيرهم من باقي المرشحين .

---

(١) سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٩ .

٥- الانتخابات بالنظام الفردي ساعدت على زيادة وجود رجال الأعمال داخل مجلس الشعب، وغيره من المجالس المنتخبة شعبيا كمجلس الشورى والمجالس المحلية.[(١)]

إن الدور التشريعي لمجلس الشعب من أهم الأدوار للحضور داخل المجلس، لذلك فإن مشروعات القوانين التي يناقشها المجلس يضاف إليها المقترحات من مشروعات وقوانين لها صفة الخصوصية في تحليل وتقييم أداء دور رجال الأعمال داخل المجلس، هذا وسوف نركز في دراستنا هذه على أهم مشروعات القوانين التي يناقشها رجال الأعمال، علماً أن هناك صعوبات يتم مواجهتها منها تحليل هوية من المقصود برجل الأعمال، فأحياناً يعتمد على بيانات البطاقة الخاصة للعضو وأحياناً على التوصيف الرسمي للمرشح، بينما يعتمد آخرون على دراسة رموز المال من كبار رجال الأعمال، وسوف نوضح ذلك من خلال الفصول التشريعية التالية : الفصل التشريعي الثامن (٢٠٠٠-٢٠٠٥) - الفصل التشريعي التاسع (٢٠٠٥-٢٠١٠) ونستعرضه من خلال الفصول التشريعية الآتية :

أولاً : الفصل التشريعي الثامن (٢٠٠٠-٢٠٠٥):

١-مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي :

ويختص هذا القانون بكل شخص اعتباري يباشر عمليات التأجير بعد قيده طبقا لأحكام هذا القانون، ويجوز أن يكون بنكاً إذا رخص له في ذلك مجلس إدارة البنك المركزي بالشروط التي يحددها قرار الترخيص بذلك، وهذا

(١) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

المشروع المقصد منه هو توفير رسائل متعددة للاستثمار في مصر بعمل المشروع وتأجيره لمن يرغب الانتفاع ويحق له شراؤه وهو قانون وافقت عليه أغلبية الأعضاء بالمجلس، ولكن هناك اعتراضات عليه لكونه منحصراً على الشركات دون الأفراد، وقد صوت على هذا المشروع ٢٧ عضواً نصيب رجال الأعمال منهم ١٠ أعضاء ، ولم يعترض على هذا القانون أي من رجال الأعمال إلا فئة قليلة منهم تنحصر في الفئة المتوسطة، هذا وقد ناقش كبار رجال الأعمال هذا المشروع ووافقوا عليه وخاصة أحمد عز ورجب حميدة، وقد اعترض على المشروع أبو العز الحريري بسبب إعفاء المشروع من الضريبة العامة على المبيعات ومن رسوم التوثيق معللاً أن هذه الشركات سوف يعود عليها مكاسب وأرباح فلماذا تعفى من الضرائب .[1]

٢- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ :

وهو يعدل منطوق فئة الضريبة على الخدمات الخاضعة للضريبة العامة وهى خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات الاتصالات سواء الدولية أو المحلية .

وقد ناقش مشروع القانون من جميع الأعضاء ما يقرب من (٤٧) عضواً منهم (١٧) عضواً من رجال الأعمال، هذا وقد وافق رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كما وافق على تعديل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦.

---

(١) انظر مضبطة المجلس جلسة (٥٧) ، ٢١ مارس ٢٠٠١ ، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن .

وقد كانت هناك مبررات فعلية للتعديل وقد كانت التعديلات لصالح وتشجيع المستثمرين مما يكون له الأثر لفئة رجال الأعمال، وقد أخذ الرأي بمشروع القانون بعد أن كان كثير من رجال الأعمال قد رفضوه للركود الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، وكان هناك من الأعضاء ما بين مؤيد ومعارض للمشروع .[١]

٣- مشروع قانون بتعديل أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرفة التجارية والمعدل بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٤ :

وينص التعديل على بعض المواد واستبدال مواد أخرى، أهمها تحديد الاشتراك السنوي بواقع ٢ في الألف من رأس المال المدفوع والمثبت بالمجلس التجاري بما لا يقل عن أربعة وعشرين جنيها، ولا يتجاوز ألفى جنيها، وتمثيل الغرف التجارية لدى مختلف الجهات الإدارية والتجارية والاقتصادية وفي المؤتمرات والمعارض سواء داخليا أو خارجيا، كذلك إعطاء المرأة المصرية حق الانتخابات والترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة، هذا وللاتحاد العام للغرف التجارية إنشاء شعب تجارية مشتركة فيه لتنسيق العلاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية أو المنظمات الدولية، وقد قدم الاقتراحات لمناقشة التعديل العضوان طلعت القواس، أيمن نور وقد ناقش المشروع ما يقرب من (٣٨) عضواً منهم (١٣) عضو من رجال الأعمال وتعتبر هذه نسبة عالية وقد وافق عشرة أعضاء واعتراض عضوان وامتنع عضو آخر وقد تأجل الشروع في

---

(١) مضبطة المجلس جلسة (٥٧) في ٢١ مارس ٢٠٠١ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .

القانون لحين الاطلاع وإعادة مناقشة المشروع ثانية والمصوتون هم منصور عامر، أبو العز الحريري، وحسام عوض، سعيد الألفي، أحمد عز، فاروق متولى، رجب هلال حميدة، تيسير مطر، محمد أبو العينين، رفعت الجميل، عبد الوهاب قوطة، طلعت القواس، منير فخرى عبد النور، وقد اعترض أبو العز الحريري، ومنير فخرى عبد النور، وامتنع رجب حميدة .(١)

٤- تقرير لجنة الموازنة عن مشروع بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦ :

وقد ناقش القانون ما يقرب من (٣٦) عضواً من مختلف الأحزاب كان نصيب رجال الأعمال منهم (٢٠) عضوا وهي نسبة عالية لم تحدث في مناقشة أي مشروع قانون، ولكن لأهمية هذا المشروع كان الإقبال كبيراً من رجال الأعمال ناقش المشروع كثيرا من الموضوعات المهمة، وعلى رأسهم محمد أبو العينين الذي علق على عدم السماح لدخول الفنانين بمعداتهم التي يصنعون منها الأفلام، مما أضطر بعض الفنانين بالشروع في عمل أماكن للتصوير كالأهرام وأبو الهول بالمغرب، مما يدفع الفنانين بالاستغناء عن آثار مصر، فلماذا لم يعامل هؤلاء مثلما يعامل المراسلين الأجانب والمؤسسات الصحفية بالإفراج عن معداتهم، والمطلوب النظر إلى دخول معدات السينمائيين لتشجيع السينما بعمل الأفلام في مصر، كذلك علق عماد الجلدة رجل الأعمال على قانون الإعفاءات الجمركية فهذا يساعد على تطوير المنظومة التشريعية الخاصة

---

(١) مضبطة الجلسة (١٠) في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ ، دور الانعقاد الثاني (٢٠٠١- ٢٠٠٢) الفصل التشريعي الثامن.

بهذه الإعفاءات، ويكون هناك تشجيع كبير للاستثمار وتذليل العقبات الموجودة وعلق منير فخري عبد النور : بأن المشروع يعمل على تحسين المناخ الاستثماري في مجال الصناعة، حيث تخضع خطوط الإنتاج كلها وما يلحق بها من آلات لفئة جمركية نسبتها ٥% فقط موافقة، كما علق أبو العز الحريري بأن الإعفاءات وحوافز الاستثمار خارج المناطق العمرانية أو الاستثمارية والمناطق الحرة أو ذات طبيعة خاصة لم تحصل على نفس هذه الإعفاءات، وقد ناقش المشروع العديد من الأعضاء وذلك من أجل الارتقاء بالاستثمار وجذب المستثمرين إلى مصر، هذا وقد وافقت الحكومة على معظم طلبات المناقشة بعد مداولات متعددة من أجل وضع تشريعات محفزة للإنتاج والتكوين الرأسمالي للاستثمار، ومتابعة الإعفاءات وترشيدها وتنظيمها من أجل التأكد من خدمتها للأهداف ويعتبر هذا المشروع بتنظيم الإعفاءات خطوة هامة، هذا وقد صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لتنظيم الإعفاءات الجمركية كأول تشريع يتضمن حالات الإعفاء من الضرائب الجمركية، ويحدد الضوابط والقواعد التي تحكم هذه الإعفاءات.

وقد نصت المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أن تحصل الضريبة الجمركية ٥ % من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات، التي يتم الموافقة عليها لأحكام القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات

المسئولية المحدودة، وقد نظر إلى كل ذلك بما يرضي المستثمرين وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية مستهدفة زيادة حجم الاستثمارات بما يخدم التنمية الاقتصادية .[١]

٥- مشروع قانون بتعديل أحكام قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقدي :

وقد تمت مناقشة مشروع القرار على مرحلتين شارك فيهما (٦٢) عضواً منهم ما يقرب من (١٢) من رجال الأعمال، هذا وقد وافق على المشروع من رجال الأعمال ما يقرب من عشرة أعضاء بينما اعترض آخران، وكان هدف القانون هو الجمع بين نصوص البنك المركزي والجهاز المصرفي والربط بينهما بقانون موحد، وأهمها تحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك. كما نقلت صلاحيات وتبعية البنك المركزي إلى رئيس الجمهورية مباشرة، وتحديد سعر صرف الجنيه حسب العرض والطلب، هذا وقد نص على ضرورة موافقة أو مشورة المجلس في حالة تعيين رؤساء مجالس إدارات البنوك. وقد وافق أغلبية رجال الأعمال على نص هذا القانون كما هو بالنص .[٢]

وقد وافق على المشروع كل من رجال الأعمال أحمد عز، محمد أبو العينين، حسام بدراوي، سعيد الألفي، وعاطف الأشمونى، عادل ناصر، منير

---

(١) انظر مضبطة المجلس جلسة (٥٥) في ٢٠ مارس ٢٠٠٥ ، دور الانعقاد العادي الخامس (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن.

(٢) مضبطة المجلس جلسة (٧٨) في ٥ مايو ٢٠٠٣ ، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن.

فخري عبد النور، طلعت القواس، عبد الفتاح دياب، محمد رجب، وقد اعترض اثنين فقط من رجال الأعمال وهم أبو العز الحريري، فاروق متولي.[١]

٦- مشروع قانون بإصدار قانون العمل الموحد القانون (١٢) لسنة ٢٠٠٣:

وقد ناقش مشروع القانون بمجلس الشعب ما يقرب من (٢٤) عضواً من مختلف الأحزاب منهم (١٠) أعضاء من رجال الأعمال وافق منهم (٧) على مشروع القانون بينما امتنع واحد ورفضه واحد آخر لحين مناقشة المشروع ومعرفته بطريقة مفصلة، هذا وقد وافق على المشروع كل من أبو العز الحريري، تامر طايع، محمد أبو العينين، محمود عياد، عماد الجلدة، طلعت القواس، منير فخري عبد النور .[٢]

ويتضح أن هناك بعضاً من النواب رجال الأعمال تحت قبة مجلس الشعب، وأنه لا زال حجم انغماسهم في المؤسسات السياسية محدوداً فترشح أكثر من مائة من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة من إجمالي (٣٩٨٠) مرشحاً يعد اهتماماً قليلاً بالتواجد في البرلمان، وأن حجم النشاط الاقتصادي لهذه الفئة يجعل تمثيلها في المجتمع لا يقل عن ١٠% منه .

لذا يرى البعض اهتمام النظام بالإصلاح الاقتصادي، وتقنين مجلس الشعب للعديد من القوانين لهذا الغرض، عبارة عن قرارات فوقية تمليها الحكومة على مجلس الشعب، من ناحية أخرى ونتيجة للملاحظة السابقة فإن رجال

(١) انظر مضبطة المجلس جلسة (٧٩) في ٦ مايو ٢٠٠٣ ، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن .

(٢) انظر مضبطة المجلس جلسة (١٠٢) في ١٠ يونيه ٢٠٠٣ ، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن .

الأعمال المصريين أكثر اهتماماً بالنشاط الاقتصادي مقارنة بالنشاط السياسي، وأن معظم رجال الأعمال وجدوا بالمجلس أملا في اكتساب الحصانة البرلمانية التي تقى بعضهم من المحاسبة القضائية بدون إذن من المجلس، الذي يحق له رفع الحصانة البرلمانية عن العضو لذا فإن هناك حاجة شاملة إلى مراجعة موضوع الحصانة لذا مطلوب تعديلات باللوائح لكنه مستحيل في هذه الفترة حتى يتم الاستقرار السياسي الكامل .(١)

٧- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وأربعة اقتراحات مشروع قوانين في ذات الموضوع بتعديل أحكام المادتين ١٥، ٢٦ من ذات القانون :

وقد ناقش مشروع القانون عدد (٣٨) عضواً وشارك ما يقرب من (٨) أعضاء من رجال الأعمال، وقد رفض المشروع بعض الأعضاء منهم السيد حزين، وأحمد عبد الحميد ومن مختلف الأحزاب حمدين صباحى، أيمن نور، كمال محمد أحمد، البدري فرغلي وقد تحفظ على نفس المشروع كلا من العضو حسين مجاور ومنير فخري عبد النور، والعضو سيف الدين محمود ضيف، هذا وقد تركزت المناقشة حول الشروط التي تعيق تأسيس الأحزاب والموارد المالية لها وبناء عليه تم تعديل المادة (٧٦) من الدستور وقد تم رفع عدد مؤسسي الأحزاب من ٥٠ عضواً إلى ١٠٠٠ على أن تكون ممثلة من (١٠) محافظات، ٥٠ من كل محافظة وقد انحصرت الملامح الرئيسية للمشروع في تأسيس الحزب السياسي – دعم الموارد المالية للأحزاب – إعادة تشكيل

---

(١) عمرو هاشم ربيع ، أداء رجال الأعمال في مجلس الشعب ، رؤية نقدية ، قضايا برلمانية ، العدد ٣٢ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٤ .

لجنة شئون الأحزاب – تنظيم الإخطار بتشكيل الهيئات العليا للأحزاب استجابة لمقتضيات تعديل المادة ٧٦ من الدستور – تنظيم إصدار الصحف الحزبية – ضمانات تكافؤ الفرص بين الأحزاب وحرية ممارسة النشاط الحزبي، وقد عقدت أربعة اجتماعات بخصوص هذا القانون لكن ما يثير الانتباه أنه لم يكن من بين المعارضين أي عضو من رجال الأعمال سوى واحد فقط وهو السيد حزين ومن الحزب الوطني لا أحد.[١]

الأداء الرقابي:

شكلت الوظيفة الرقابية خصوصية في العمل البرلماني، فالبرلمان ليس مجرد وسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فقط، ولكنه في الأصل من يصنع السياسات العامة التي تقوم الحكومة بتنفيذها، ومعروف أن الوظيفة الرقابية داخل المجلس أصبحت هي الشغل الشاغل لمعظم البرلمانات وخاصة في الدول النامية ومنها مصر، ويرجع ذلك الاهتمام لما هو معروف بسبب هيمنة الحكومة على صنع السياسات العامة التي هي مصدر معظم التشريعات، وهي التي كلفت بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين لما توليه من أهمية بتفعيل الوسائل الرقابية، لذا سنبحث ما تم من أعمال تشريعية لرجال الأعمال ومدى الأداء الفعال خلال الفصل التشريعي الثامن وما يمكن من استعراض الأدوات الرقابية التي لجأ إليها رجال الأعمال ومدى اهتمامهم بالعمل التشريعي خلال هذه الدورة التشريعية ونوضح ذلك على النحو التالي وكما شرح الدستور والقانون

(١) انظر مضبطة المجلس جلسة (١٢٣) في ٣ يوليو ٢٠٠٥ ، دور الانعقاد العادي الخامس ، (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .

أولاً : الاستجوابات :

ناقش المجلس في الفصل التشريعي الثامن ما يقرب من (٦٤) استجوابا في خلال الفصول التشريعية الخامسة أي دورات الانعقاد الخمس كان نصيب رجال الأعمال منها (١١) استجوابا تخص الأمور الاقتصادية على وجه الخصوص ويليها البيئة وغيرها، وكان معظم هذه الاستجوابات من النواب أبو العز الحريري، منصور عامر، وفاروق متولي، رجب هلال حميدة، وكانت تنحصر كالآتي :

١-**الاستجواب الأول :** من أبو العز الحريري موجه إلى وزير الاستثمار عن إهدار المال العام في الشركة العربية للصلب المخصوص " آركوستيل" بمدينة السادات .[١]

٢-**الاستجواب الثاني :** من رجب هلال حميدة موجة إلى وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية عن الفساد المالي بقطاعات البنوك ما آلت إليه من حصول بعض رجال الأعمال على عشرات المليارات من الجنيهات دون ضمانات، مما أدى إلى توقف عملية الإقراض لباقي رجال الأعمال، مما أثر على عدم ثبات سعر الصرف بالبنوك .[٢]

٣-**الاستجواب الثالث:** من أبو العز الحريري موجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن تزوير إرادة الأمة في يوم الاستفتاء على تعديل المادة

---

(١) العضو أبو العز الحريري : المضبطة جلسة (١٩) في يناير ٢٠٠٥ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن.

(٢) العضو رجب حميدة : المضبطة جلسة (٧) في ١/٣/ ٢٠٠١ ، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن.

(٧٦) من الدستور .[١]

٤-**الاستجواب الرابع** : موجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير البيئة عن خطورة التلوث البيئي عامة وعلى ساحل خليج السويس بصفة خاصة وخطورة الآثار البيئية على المنطقة والمواطن .[٢]

٥-**الاستجواب الخامس** : موجه إلى وزير الاستثمار عن إهدار المال العام لشركة مصر المقاصة .[٣]

طلبات الإحاطة :

بلغت طلبات الإحاطة خلال دورة الانعقاد الثامن خلال الخمس دورات المنعقدة ما يقرب من (١١٠٠) طلباً، بلغ نصيب رجال الأعمال منها ما يقرب من (٢١٢) طلباً، هذا وقد كان النصيب الأكبر في طلبات الإحاطة من قبل رجال الأعمال خاصاً بالقضايا الاقتصادية في المقام الأول حيث بلغت ما يقرب من (٧٥) طلباً، وقد بلغت طلبات الإحاطة ذات التوجه العام أو القومي ما يقرب من (٩٢) طلباً وباقي الطلبات ذات الطابع المحلي والخاصة بالأمور الداخلية ما يقرب من (٤٥) طلباً .

---

(١) العضو أبو العز الحريري : المضبطة جلسة (١٩) في ١/١ ٢٠٠٥ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن.

(٢) الاستجواب من رجل الأعمال ، فاروق متولى ، مضبطة الجلسة (١١٤) في ٢٠٠٣/٦/١٨ ، دور الانعقاد الثالث ، (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن .

(٣) الاستجواب من رجل الأعمال ، فاروق متولى ، مضبطة الجلسة (١٩) ٢٠٠٥/١/١ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .

وقد انحسرت طلبات الإحاطة في المواضيع الاقتصادية بصفة خاصة من قبل رجال الأعمال وبعض الموضوعات كالبيئة ومواجهة الأسعار والغلاء، ظاهرة الازدحام على المخابز، ومعظم من تقدموا بذلك من أعضاء رجال الأعمال محمد الصالحى، عماد السعيد الجلدة، منصور عامر، فاروق متولي، على الرفاعي .[١]

البيانات العاجلة :

وقد بلغت البيانات العاجلة في خلال دورات الانعقاد الخمسة في الفصل التشريعي الثامن ما يقرب من (٩٩٥) بياناً عاجلاً، بلغ نصيب رجال الأعمال منها ما يقرب من (٥٩) بياناً وهي نسبة منخفضة بكل المقاييس، لأن رجل الأعمال يغلب عليه الطابع والميل الحكومي بمعنى القرب من أصحاب القرار فكيف يقدم لهم بياناً عاجلاً، وقد كانت أغلب طلبات البيانات العاجلة عن النقل والمواصلات والبيئة والري .[٢]

ويتضح من دراسة الأداء الرقابي لرجال الأعمال خلال الفصل التشريعي الثامن عدة ملاحظات بالنسبة لاستخدام أداة الاستجواب، لقد كانت هذه الأداة في المرتبة الأخيرة من حيث لجوء رجال الأعمال إلى استخدامها، ولم ينتمي أي من رجال الأعمال الذين استخدموا هذه الأداة إلى الحزب الوطني، حيث إن من استخدام الأداة ما يقرب من ٣ ينتمون إلى أحزاب المعارضة، وقد كان أحدهم مقدم استجوابين وهو عضو حزب الأحرار، بينما الآخر إلى فئة

(١) مضبطة المجلس الجلسة (٢٠) في ١٠ يناير ٢٠٠٤ ، دور الانعقاد الرابع (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الفصل التشريعي الثامن .

(٢) مضبطة جلسات المجلس : الفصل التشريعي الثامن .

المستقلين، وقد كان هناك طلب استجواب عن تلوث المياه والآخرين بخصوص الحياة الاقتصادية أى القضايا الاقتصادية المطروحة كذلك هناك طلبات استجواب عن الفساد المالي والإداري بقطاعات البنوك ورجال الأعمال، وقد قدمه عضو حزب الأحرار وقد قام بسحبه مرة أخرى، معللا أن ذلك من أجل مصلحة الأمن الاقتصادي القومي، وقد كان هناك كثرة في الأسئلة المطروحة في هذا الفصل عن سابقه، وقد كانت أيضاً القضايا الاقتصادية محتلة المكانة الأولى في دوائر الاهتمام وقد غلب عليها التوجه القومي .

وعن طلبات الإحاطة فقد احتلت المرتبة الأولى من الأدوات الرقابية التي لجأ إليها رجال الأعمال في هذه الدورة التشريعية وقد غلب عليها أيضاً الطابع الاقتصادي، كما استمر التوجه القومي هو الغالب على التوجه المحلي في الموضوعات التي تناولتها الأدوات الرقابية .

أما عن البيانات العاجلة فقد احتلت المرتبة قبل الأخيرة وذلك لعدم اهتمام رجال الأعمال بهذه الأداة وقد احتل قطاع النقل والمواصلات الصدارة في الاهتمام يليه قطاعات البيئة وغلاء الأسعار وإهدار المال العام، وما يغلب على هذه الأداة التوجه القومي المباشر خاصة في تشكيل اللجان النوعية .

وأما بالنسبة لهذه اللجنة فقد تم رصد إقبال عدد كبير من رجال الأعمال على العضوية ببعض اللجان بالمجلس وخاصة اللجان ذات الطبيعة الاقتصادية، حيث انضم ما يقرب من (٣٩) رجل أعمال إلى تلك اللجان، وقد تم انتخاب خمسة أعضاء من رجال الأعمال لرئاسة عدد من اللجان النوعية وهم أحمد عز للخطة والموازنة عبد الله طايل رئيساً للجنة الشئون الاقتصادية

، محمد أبو العينين للجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير، حسام عوض للجنة الشباب، حسام بدراوى رئيساً للجنة التعليم والبحث العلمي .[١]

ثانياً : الفصل التشريعي التاسع بمجلس الشعب (٢٠٠٥-٢٠١٠) :

لقد شهدت هذه الانتخابات إقبالاً كبيراً من رجال الأعمال حيث يؤكد البعض إنه تم ترشيح أكثر من (١٣٠٢) رجل أعمال منهم (١٨٧) على قائمة الحزب الوطني، ٢٠ من تحالف الجبهة الوطنية للتغيير، ١٠ من تحالف أحزاب المعارضة، ٣٥ من حزب الغد، ٥٠ من الإخوان ١٠٠٠ مستقلين وقد فاز منهم حوالي ١٠٠ رجل أعمال هذا وقد تكون هذه الأرقام مبالغ فيها نظرا للخلط بين فئات رجل الأعمال وأصحاب الأعمال الحرة ولكن فاز حوالي (١٧) من كبار رجال الأعمال أغلبهم ينتمي للحزب الوطني وسبق لهم النجاح في الدورة السابقة، هذا بالإضافة إلى (١٢٠) من الشريحة الوسطى من رجال الأعمال إلى جانب عدد كبير من الشريحة الأقل من رجال الأعمال (أصحاب المهن الحرة).[٢]

لكن ما يهمنا هنا هو مشاركة رجال الأعمال في الفصل التشريعي ومدى إيجابياتهم بتلك المشاركة لما تتميز به هذه الدورة بالمشاركة والمناقشات الساخنة وظهور شرائح وفيرة من رجال الأعمال ومدى فعاليتهم وترابطهم بالحكومة مما يكشف مدى ضعف المشاركة التشريعية السابقة خاصة أعضاء

---

(١) مضبطة المجلس جلسة (٣) في ٢٠٠٠/٢/١٣ ، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) ، محمد عبد السلام (محرر) ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

الحزب الوطني الحاكم والسير في نهج الحكومة، حرصا على مصالحهم وقد وضحت تلك المشاركة بالقوانين التشريعية التالية :

١- مشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ :

وقد تقدم لهذا المشروع طارق طلعت مصطفى رجل الأعمال وقد نص على دفع طالب الترخيص رسما وقدره ٠.٠٢ % (اثنان في الألف) من قيمة الأعمال المرخص بها، وقد ناقش هذا المشروع (١١) عضواً بالمجلس منهم (٣) من رجال الأعمال وقد تمت الموافقة على المشروع بطريقة الاستعجال ولكن رفض قرار المشروع النائب سعد الحسيني .[1]

٢- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل :

وقد ناقش مشروع القانون عدد (٢٨) عضواً كان نصيب رجال الأعمال منهم (١٨) رجل أعمال أكثر من نصف الأعضاء نظرا لأهمية المشروع لرجال الأعمال، وكان على قمة رجال الأعمال العضو أحمد عز ومحمد أبو العينين وعماد الجلدة، ومحمد جويلي وعلاء الدين عواجه ومحمد خليل قويطه ورجب القلا وآخرين، وقد ناقش المشروع المساواة في الضريبة بين صغار المستثمرين وكبار المستثمرين، والحجز التحفظي كما بالمادة (١٠٧) وذلك خشية ضياع الحقوق، كذلك الحجز التنفيذي بقيمة ما يكون مستحقاً من الضرائب كما ورد بالمادة (١٠٤) .

---

(١) انظر مضبطة مجلس الشعب الجلسة (٢٤) ،١٢ فبراير ٢٠٠٦ ، دور الانعقاد العادي الأول ، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ ، الفصل التشريعي التاسع .

كما وضح ذلك النائب أحمد عز وقد علق محمود محمد على (رئيس مصلحة الضرائب) بأن حقيقة هذا القانون الخاص بضريبة الدخل قد جاء متوازناً واستحدث العديد من المزايا للمستثمرين ورجال الأعمال فقد خفض سعر الضريبة وذلك لتوليد الثقة بين الجهاز الضريبي والممول عن طريق التقدير الذاتي للمول، والآن يقوم الممول بتقديم الإقرار الضريبي الخاص به وبدون اعتراض من الإدارة الضريبية، وبالتالي فالأصل هو أن الإقرار المقدم من الممول صادق ولكن طلب العديد من الأعضاء برفع الحجز الإداري من قانون الضرائب، والواجب العمل به بالمادة (٩) من قانون ضمان وحوافز الاستثمار والنائب هو أحمد أبو بركه.(١)

ويشار هنا إلى أن عدداً وافراً من رجال الأعمال كان يهتم بالمشاركة وذلك من أجل تسهيل الإجراءات الضريبية، خاصة بشأن الضريبة على الدخل التي كانت محل اهتمام بعضهم بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ وقانون حوافز الاستثمار، لكن ما يلفت النظر هنا مشاركة رجال الأعمال الكبار وذلك لأن طبيعة القانون يتماشى مع طبيعة أعمالهم، واستثماراتهم مما يدل على أن رجال الأعمال في معظم الأحيان يتواجدون في القرارات والقوانين ذات الصلة بمصالحهم .

٣- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧:

وقد ناقش المشروع ما يقرب من (٢٢) عضواً منهم حوالي (١٤) عضواً

---

(١) انظر مضبطة المجلس الجلسة (٢١) في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦ ، دور الانعقاد العادي الثاني (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الفصل التشريعي التاسع .

رجل أعمال، وقد نوقش المشروع ووافق عليه الجميع دون تحفظ وكانت المناقشة تدور حول توحيد جهة التعامل أي نظام الشباك الواحد للمستثمر ومحاولة الاستقرار السياسي، لأنه مشجع للاستثمار كاستقرار سياسي، وقد وافق الجميع بصفة الاستعجال وأضيف للقانون مادة جديدة برقم (٤٦) مكرر ويجوز بقرار رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجهة الإدارية المختصة إنشاء مناطق للاستثمار في مختلف المجالات تسرى عليها أحكام المواد ٣٠، ٣٨، ٤١، ٤٦ من هذا الفصل.[1]

ويتضح مشاركة عالية بهذا القانون متمثلة في رجال الأعمال خاصة وأن هذا القانون يخص الاستثمار بما يتماشى مع مصالحهم وطبيعة أعمالهم ودار معظم نقاش الأعضاء حول ترحيبهم لما يقره وزير الاستثمار بتوحيد جهة واحدة للتعامل مع المستثمر نظام الشباك الواحد، وهى هيئة الاستثمار مما يشجع على جذب المستثمرين الأجانب والعرب إلى مصر خاصة بعد تعديل قوانين الاستثمار .

٤- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ :

وقد تقدم عدد من الأعضاء من مختلف الأحزاب لمناقشة هذا المشروع بما يقارب (١٩) عضواً يمثل رجال الأعمال منهم عدد ١ عضو وهو عماد الجلدة وناقش المشروع تعديل أحكام القانون المشار إليه بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣، وفي ظل العولمة ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير

(١) مضبطة المجلس جلسة (٩١) ، ٩ مايو ٢٠٠٧ ، دور الانعقاد العادي الثاني (٢٠٠٦-٢٠٠٧) الفصل التشريعي التاسع .

انتقال رؤوس الأموال المختلفة وقد حمل في طياته تنامى حركة الجريمة المنظمة وتداول أموال حركات المنظمات الإرهابية، وأبرزها تمويل الإرهاب كظاهرة عن طريق تحويل الأموال بطرق غير شرعية، وتعتبر جرائم غسل الأموال من أخطر جرائم العصر، وهي التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، وهى تحقق أموالا غير مشروعة وتعد البنوك هى المستهدف الرئيسي في عمليات غسيل الأموال، وقد ظهر مصطلح غسل الأموال لأول مرة سنة ١٩٧٣ وذلك بالصحيفة التي نشرت تقريرا عن فضيحة " ووتر جيت " وترجع عملية غسل الأموال إلى عام ١٩٣٢ حيث مورست بشكل منظم بين عصابات المافيا الأمريكية وعصابات المافيا الإيطالية، وقد وقع العالم على اتفاقية " فيينا عام ١٩٨٨ وهى أول النصوص الأولية التي وضعت تعريفا قانونيا لغسل الأموال وهناك اتفاقية ستراسبورج (١٩٩٠) وقد وسعت نصوص هذا التجريم بحيث تطبق على الأرباح المحصلة من أي جريمة .[١]

وقد شارك رجال الأعمال بنسبة ضئيلة بما لا يتماشى مع ضرورة مناقشة قانون يخص غسل الأموال بمعنى النقود الواردة بطرق غير شرعية مما يدل على أن رجال الأعمال لا يلتفوا حول أي من التشريعات إلا إذا كانت تخص الاقتصاد المباشر لمصالحهم خاصة دون أي اعتبار للأمور الوطنية الأخرى .

٥- مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات :

(١) مضبطة المجلس جلسة (١٢٧) في ١٥ يونيه ٢٠٠٨ ، دور الانعقاد العادي الثالث، (٢٠٠٧-٢٠٠٨) الفصل التشريعي التاسع .

وقد ناقش مشروع القانون عدد (٢٣) عضواً شارك ما يقرب من (٨) أعضاء من رجال الأعمال على رأسهم أحمد عز، وقد تم تعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادرة بالقانون المذكور بهدف تفعيل دور الاستثمارات الخاصة في تنفيذ مشروعات للخدمة العامة، والبيئة الأساسية خاصة طويلة الأجل منها وتقوم الحكومة بتقديم المشروعات، وفقا لخطتها على أن يقوم القطاع الخاص بتمويل كافة الاستثمارات الضرورية للتنفيذ دون أي أعباء على الموازنة العامة للدولة، مما يوحى بمتابعة الحكومة أعمال القطاع الخاص فترة تنفيذ المشروع ، ولم تتحمل الحكومة أية أعباء مالية إلى أن يكتمل المشروع باستلامه طبقاً للمواصفات والشروط المنصوص عليها في العقد المبرم بين الجهات الحكومية المعنية وشركات القطاع الخاص المنفذة للمشروع، وقد تم مناقشة خفض الحد الأدنى للمناقصات والمزادات من ٢% إلى ٠,٥% كما أوصى العضو حسين مجاور .[١]

ويتضح فيما سبق أن مشروع القانون الخاص بالمناقصات والمزايدات على الرغم من إقبال كبير ومتوقع لرجال الأعمال رغم أهميته إلا أنه هناك رجال أعمال غير مشهورين شاركوا في هذا المجلس والذي ناقش وعدل مشروعات هامة تقوم على المشاركة الفعلية بين القطاع العام متمثلا في الحكومة والقطاع الخاص مما سهل كثيراً من المشاركة للقطاع الخاص بعد تعديل بعض مواده المذكورة وخاصة المادة (١٨)، (١٨) مكررة.

(١) مضبطة المجلس جلسة (٦٤) في ٤ مارس ٢٠٠٩ ، دور الانعقاد العادي الرابع ، (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفصل التشريعي التاسع .

وقد أضيفت مادة جديدة وهى (١٨) مكرر على أن يكون التأمين النهائي للمشروعات التي يتم التعاقد عليها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية، بما لا يقل عن (٢%) ولا يتجاوز (٥) من قيمة الأعمال المتفق على تنفيذها سنويا، طبقا للبرنامج الزمني الجديد، ويُلزم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين المشار إليه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ إخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بقبول عطائه، ويجوز مده من السلطة المختصة ثلاثين يوماً ولا تتجاوزها، ويكون رد التأمين المشار إليه بعد تنفيذ الأعمال التي تم أداء التأمين عليها .

٦- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠٦) لعام ١٩٩٠ في شأن الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب :

وقد ناقش مشروع القانون (٢٧) عضواً كان نصيب رجال الأعمال منهم (٣) أعضاء مما يمثل نسبة ضعيفة، وقد ناقش المشروع بتعديل الدوائر الانتخابية بمحافظات الجمهورية، وقد طلب النائب محمد العمدة بتعديل المادة الثالثة من مجلس الشعب خاصة بعد إضافة ٦٤ مقعداً للمرأة والمقصود إعادة تقسيم الدوائر لاستيعاب تلك المقاعد، وقد كان هناك وجهات نظر مختلفة بين الأعضاء ما بين معارض وموافق وانحصر حديث كل عضو عن دائرته ؛ لذا تأجل مشروع القرار لجلسة لاحقة .[١]

ومما لا شك فيه أن نسبة مشاركة رجال الأعمال فيما لا يخص التشريعات الاقتصادية كانت ضعيفة جداً على الرغم من أهميتها لمشروع تحديد

---

(١) مضبطة المجلس جلسة (١٢٢) في ١٧ مايو ٢٠١٠ ، دور الانعقاد العادي الخامس ، (٢٠٠٩- ٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .

الدوائر مما يعيب مشاركة رجال الأعمال في المشروعات ذات الصفة السياسية أو الاجتماعية، وأما باقي الأعضاء فكانوا بين مؤيد ومعارض في ذات الموضوع، وكان كل عضو لا يهتم إلا بما يخص دائرته فقط، والغالبية تتفق على عدم توسعه الدوائر لأن في ذلك مجهوداً شاقاً على النائب ولأنه قد لا يفيد أهل الدائرة في حالة التوسعة فمثلاً كانت بلدتي بسيون وقطور وكفر الزيات دائرة واحدة فكيف يكون لو كان النائب من بسيون مثلاً فماذا يعرف عن مشاكل واحتياجات باقي المراكز الأخرى فالأفضل أن ترجع الدوائر إلى سابق عهدها كل مركز على حده مما يخدم صالح الدائرة والمواطن.

٧- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٠ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية:

وقد ناقش المشروع ما يقرب من (٢١) عضواً من مختلف الأحزاب يمثل رجال الأعمال منهم اثنان وهما محمود فؤاد خميس، عبد الوهاب فؤاد أباظة .

وقد انحصر القانون في تمثيل كوتة المرأة في البرلمان تمثيلاً يتناسب مع حجمها وتمت ترجمة هذا التعديل الدستوري في القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠١٠ بشأن تحديد الدوائر لضمان تمثيل المرأة من خلال تخصيص ٦٤ مقعد موزعة على ٣٢ دائرة انتخابية، وقد وافق الأعضاء على مشروع القرار بالإجماع .[١]

(١) مضبطة المجلس جلسة (٥) في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٩-٢٠١٠) ، الفصل التشريعي التاسع.

هذا وقد وضح أخيراً من قرار رئيس الجمهورية بتحديد كوتة للمرأة بوضع مكانة تليق بها بالبرلمان المصري، فمنذ زمن طويل وهى تطالب بحقوقها السياسية، حتى وصلت إلى ذلك.

أما عن الأداء الرقابي :

على الرغم من زيادة تواجد رجال الأعمال إلا أن هناك ضعفاً في المناقشة إلا إذا كان هناك مشاركة في الموضوعات الاقتصادية فقط وذلك من واقع الفصل التشريعي التاسع، وقد وضح ذلك من واقع الاستجوابات والمناقشات وطلبات الإحاطة وكما نص الدستور وسنوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : الاستجوابات :

ناقش المجلس في الدورة التشريعية من الفصل التاسع ما يقرب من ٦٧ استجواباً كان نصيب رجال الأعمال منهما ١١ فقط وكان من أبرز رجال الأعمال أحمد أبو حجى، رجب هلال حميدة، عماد الجلدة، محمد مصلحي، كانت موجهة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والاستثمار والصحة والبيئة والتجارة والتموين وتتحصر في استيراد الأغذية الفاسدة، وصفقة بيع المصنوعات من مخالفات مالية واقتصادية وسياسية، وكان استجواب النائب أحمد أبو حجى عن ما نشر بصحيفة الكرامة وأخبار البرلمان من إساءة للنواب بالمجلس، كذلك الاستجواب الموجه من النائب رجب هلال حميدة إلى رئيس الوزراء ووزير الصحة عن إعلان الحكومة في خطتها بشأن بيع بعض شركات الأدوية إلى مستثمرين أجانب وإلى شركات أمريكية وإسرائيلية .(١)

---

(١) مضبطة المجلس (٦٠) في ٢٠٠٦/٤/٨ ، دور الانعقاد الأول ، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، الفصل التشريعي التاسع.

كذلك استجواب إلى وزير التجارة والتضامن عن عدم وجود سياسة واضحة لدى الحكومة بشأن محصول القمح زراعة واستيراداً .[١]

استجواب خاص بفشل الوزارة في سد الفجوة الغذائية، كذلك وجود القمح الفاسد في الأسواق والمخابز المصرية واستخدامها لإنتاج الخبز، مما يضر بصحة الإنسان المصري، كذلك سؤال لرئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والتعليم عن العجز بالمدارس والأبنية والمدرسين، وسؤاله أيضاً عن أنفلونزا الطيور ومدى انتشاره بمصر، وهناك استجواب من رجب هلال حميدة موجه إلى رئيس مجلس الوزراء عن الفساد الإداري في كرة القدم، وعن القصور في محاسبة جهاز الرياضة وما ترتب عليه من خروج منتخب الشباب من كأس العالم، كذلك خروج المنتخب الأول من التصفيات المؤهلة لكاس العالم .[٢]

ثانياً : طلبات الإحاطة :

هذا وقد بلغت طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس في خلال الفصل التشريعي التاسع في دور الانعقاد الخامس ما يقرب من ٦٨٠ طلباً بلغ نصيب رجال الأعمال منهما (٥٥) طلب إحاطة معظمها ذات طبيعة اقتصادية، والأخرى اجتماعية وكان أبرز من توجهوا لطلبات الإحاطة النواب عماد الجلدة، طاهر حزين، أحمد أبو حجى، مصطفي السلاب، عطية الفيومى، أحمد عز، وقويطة وغيرهم، وانحصرت طلبات الإحاطة في ضرورة إنشاء مدارس بجميع المحافظات لوجود نقص شديد بها، كذلك ظاهرة الفقر في مصر ودور الحكومة

(١) مضبطة المجلس (٨) في ٢٠٠٩/١٢/٨ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفصل التشريعي التاسع .

(٢) مضبطة المجلس جلسة (٢٢) في ٢٠١٠/١/٣ ، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٩-٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .

في مواجهة تنامى أعداد الفقراء، كذلك طلب موجه من قويطة إلى رئيس الوزراء عن الانفلات المفاجئ في الأسعار للسلع والخدمات، دون مبرر كذلك طرح رجب هلال حميدة طلب موجه إلى رئيس الوزراء عن الارتفاع الكبير وغير المبرر في الكثير من السلع خاصة الأساسية منها .(١)

كذلك طلب إحاطة موجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الاستثمار عن عجز الحكومة في السيطرة على الأسعار خاصة في السلع الغذائية والإسكان، وطلبات إحاطة من رجال أعمال بالحزب الوطني من النواب أحمد عز، ومصطفى السلاب، ومحمد مصيلحي موجه إلى الحكومة عن القصور في مواجهة ارتفاع الأسعار والسلع والخدمات، وما يترتب عليه من آثار سلبية على المجتمع وخاصة المنتجات التي تؤثر بالسلب على تنمية النشاط الاقتصادي، وقد اتفق مع رأى أحمد عز النائب مصطفى السلاب، والنائب حسن المير عن إغراق السوق المصرية بمنتجات مجهولة المصدر وأثر ذلك على أسعار المنافسة وخاصة من المنتج المصري، كذلك أحمد حجى رجل الأعمال عن نفس ظاهرة الأسعار وعدم قدرة الحكومة السيطرة عليها رغم انخفاضها عالميا وهو ما يؤثر بالسلب على المواطن المصري محدود الدخل .(٢)

ويتضح من العرض السابق مدى اهتمام رجال الأعمال ولأول مرة بمناقشة مواضيع حيوية خاصة بالمواطن في ظاهرها، ولكنها اقتصادية في باطنها مما كان له الأثر في مدى الاهتمام بطلبات الإحاطة في هذا الموضوع الحيوي للمواطن ورجل الأعمال في آن واحد .

---

(١) مضبطة المجلس جلسة (٢٠) في ٢٠٠٧/١٢/٣١، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٦-٢٠٠٧) الفصل التشريعي التاسع .

(٢) مضبطة الجلسة (٢٢) في ٢٠١٠/١/٣ دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٩-٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .

تعقيب :

هذا وقد أشارت دراسة الأداء التشريعي في الفصل التاسع لرجال الأعمال لدورة ٢٠٠٥-٢٠١٠ عن الآتي :

- عدم مشاركة رجال الأعمال بفاعلية في مناقشة المشروعات الحيوية الخاصة بأمور مستقبلية وطنية وضعف المشاركة في مشروعات القوانين الخاصة بالاقتصاد والتي قد لا تستفيد منها مشروعاتهم .
- ضعف مشاركة رجال الأعمال في مناقشة مشروعات القوانين المتعلقة بموضوع غسل الأموال وتعديل الدوائر الانتخابية كذلك عدم المشاركة في تعديل قانون خاص بوضع المرأة السياسي أي كوتة المرأة والذي أقره رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٠ .
- هناك بعض القوانين الخاصة بالاقتصاد والاستثمار التي شارك بها رجال الأعمال بأكثرية لأنها تتفق مع مصالهم الحيوية مع تنوع الآراء فيما بينهم.
- عدم تكاتف وتوحد رجال الأعمال داخل المجلس مما يؤدى إلى ضعف المشاركة الفعالة لهم .
- ضعف تقدم رجال الأعمال بأي مشاريع تعديل قوانين خلال هذه الدورة رغم أكثريتهم عن الدورات السابقة .
- معظم رجال الأعمال المشاركين في المجلس كانوا من رجال الحزب الوطني لذلك لم يشاركوا في التشريعات حرصاً على مصالحهم الخاصة.

٢- رجال الأعمال وعلاقتهم بالسلطة التنفيذية :

- السلطة التنفيذية :

طبقا للدستور الجديد ٢٠١٣ المادة (١٣٩) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، والمادة (١٦٣) تفيد أن الحكومة هي الهيئة

التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء ونوابهم، والمادة (٢٧) مؤداها تلتزم الدولة (النظام الاقتصادي) بدعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والمادة (٢٨) تقر بأنه تلتزم الدولة بتوفير المناخ الجاذب للاستثمار وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد واحترام الملكيات الخاصة، والمادة (٣٦) فيها تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع .[١]

ولقد برز دور رجال الأعمال في المجال التنفيذي بقوة في حكومة أحمد نظيف ويرى المؤيدون لتولى رجال الأعمال مناصب وزارية أن رجل الأعمال الناجح يأتي للوزارة برؤية أوسع وفهم حقيقي لمشاكل القطاع الذي يمثله، ولم تكتف حكومة نظيف باختيار بعض رجال الأعمال لمناصب وزارية فقط ولكنها اختارت بعضهم ليتولوا بعض المواقع القيادية في الوزارات المختلفة مثل حلمي أبو العيش المدير التنفيذي لبرنامج تحديث الصناعة المصرية، وعمر عسل رئيسا لهيئة التنمية الصناعية وهى منشأة بقرار جمهوري، ويرجح البعض ذلك بإمكانية الدولة من علاقة بعض رجال الأعمال مع مؤسسات التمويل العالمية "البنك الدولي" مثلاً، وبعض الدول الغربية الكبرى – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تلعب جماعات رجال الأعمال دور الوسيط بين المعونة الأجنبية وبين المستفيدين من الشباب والنساء للعمل في إطار المشروعات الصغيرة والقروض الصغيرة .[٢]

---

(١) المواد (١٣٩) ، (١٦٣) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٣٦) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٣.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، (محمد عبد السلام) محرر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٨ – ٣٧٩ .

وقد وضّح أحمد زايد أن العلاقة بين الطبقة الحاكمة ممثلة في الدولة **وبين صفوة القوة التي تتدعم من خلال :**

أ-أن بعض أعضاء صفوة القوة ينتمون إلى الطبقة الحاكمة، وبعضهم الآخر ينحدر منها أوله علاقة وثيقة بها – وأن بعض كبار رجال الأعمال يسعون إلى العمل في الوظائف السياسية العليا، ومن ثم فإنهم يصبحون جزءً لا يتجزأ من صفوة القوة.(١)

إن لرجال الأعمال مطالب لدى السلطة التنفيذية مرتبطة بمصالح يعتبرونها مشتركة ومن أهم المطالبات : تعديل القوانين والسياسات الحكومية تجاه رجال الأعمال لما لها من دور مساند ومؤثر تجاه الحكومة على أساس أن الحكومة تلجأ لرجال الأعمال لاستشارتهم قبل صدور بعض أو سن قانون جديد أو تعديل قانون ما، لذا تم اختيار بعضهم في لجان ذات أهمية كما بالبرلمان والسلطة التنفيذية نفسها، حيث دائماً تفكر الحكومة في تأسيس لجان مشتركة تضم بعضاً من رجال الأعمال جنباً إلى جنب بجوار الوزراء وكبار المسئولين التنفيذيين المعنيين بالقطاع الاقتصادي كدائرة مشتركة رسمية للتباحث وتبادل الآراء بينهم حول السياسات الاقتصادية، على أن ترفع نتائج هذه المباحثات في صورة تقارير إلى رئيس الوزراء مباشرة، هذا وقد جاءت هذه المبادرة بين الطرفين من الدولة نفسها في الثمانينيات، وخاصة في أعقاب أزمة ١٩٨٥ على

---

(١) أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٥ .

إثـر قـرارات أصـدرها وزيـر الاقتصـاد فـي ذلـك الوقـت، والتـي أضـرت بمصالح عدد من رجال الأعمال، حيث تفاقمت تلك المواجهة وانتهت باستقالة الوزير حينذاك مما يدل على قوة رجال الأعمال كفئة لم تقدر الدولة بالفعل على تجاهلها أو البعد عنها. (*)

وقد وصـلت زمـرة ليبراليـة جديـدة لمراكـز السـلطة لتمثـل تحالفاً متنامياً وعلاقة تكافلية بين بيروقراطيـة الحكومـة ورجـال الأعمـال، فالدولـة تستخدم موارد رجال الأعمال لضمان بقائها، فالتبرعات السخية لرجال الأعمال لعبت دوراً كبيراً في تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية للحزب الحاكم، كما ساعدت في تطوير وتحديث هيكل الحزب في الوقت نفسه، ومن خلال التحالف تستطيع الدولة أن تسـتوعب التـأثير المتصـاعد لرجـال الأعمـال عـن طريـق مـنحهم مزايـا سياسـية واقتصـادية .[١]

والأهم من ذلك أن رجال الأعمال استطاعوا أن يشغلوا مناصب هامة ومؤثرة في الحزب الحاكم والحكومة والهيئة التشريعية، وقد انضم ستة من رجال الأعمـال إلـى الحكومـة فـي التعديل الـوزاري سـنة ٢٠٠٦، وكـان لهـم تـأثير فـي اتجـاه الفكـر الجديـد الـذي قـاده جمـال مبـارك، والـذي تـدرج فـي المناصـب فـي الحزب الحاكم ليصبح مساعد الأمين العام للحزب، وكان داخل الحزب الحاكم ثمانية أعضاء رجال أعمال من أصل ٢٩ عضوا في الأمانة العامة، وهى

---

* د/ مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق.

(1) Rawia M. Tawfik Amer "state " Society Relations and Regional Role : Comparing Egypt and south Africa , department of Politics and international Relations university of oxford April ,2009. P8.

المسئولة عن إعداد وصياغات سياسات الحزب والإشراف على أداء اللجان في البرلمان، واختيار مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية وهذا ما يوضح العلاقة المؤثرة بين رجال الأعمال والحكومة .[١]

ومن هنا يتضح أن هناك علاقة بين ملكية الإنتاج والتطلع إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير فيها، فعندما اتجهت ملكية الأقاليم في مصر الفرعونية إلى الفردية والثبات النسبي تطلعوا إلى السلطة وثاروا على الملك، وعندما نصب محمد على واليا على مصر ألغي الالتزام وتملك كل الأرض المصرية حتى يسيطر على المجتمع ويؤكد سلطته السياسية، وعندما احتل الإنجليز مصر بدءوا بضرب الاقتصاد المصري، وتخطيط اقتصاد جديد واستثمار رؤوس أموالهم حتى يؤثروا في السلطة، وعندما كون بعض رجال الأعمال المصريين بعض الشركات في أعقاب ثورة ١٩١٩ عينوا رؤساء لها من رجال الحكومة والدولة، ليضمنوا التأثير في السلطة السياسية، وعلى هذا فإن من يملكون وسائل الإنتاج يتطلعون إلى السلطة ليحموا مصالحهم ومن يملكون السلطة يتطلعون إلى ملكية وسائل الإنتاج للتحكم في السلطة .[٢]

ويتضح مما سبق أنه منذ مصر الفرعونية أن كل من آلت إليه الثروة وحصل عليها ويملكها ويملك وسائل الإنتاج نجد أن عيناه إما على السلطة والسيطرة عليها أو أنه يكون مشاركاً فعلياً فيها، وذلك من أجل التأثير على أصحاب القرار والمحافظة على مصالحة، كذلك كانت السلطة حريصة كل الحرص على احتواء ومشاركة رجال الأعمال معها، وذلك من أجل التنمية

(1) I bid:P-9.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص٧١ .

والاستقرار مما يدل على أن هناك صراعاً تاريخياً سياسياً منذ زمن بعيد، والذي تطور إلى صراع طبقي فيما بعد .

وقد وضحت " هناء الجوهري " أن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون حلقة وصل بين مجتمع رجال الأعمال ككل والدولة، وبين الدولة والدول الأجنبية الأخرى بما يخدم مصالح الدولة، وإذا كانت الدولة بدورها تستغل هذا الموقف في تحقيق مصالحها، فإن رجال الأعمال يسعون في نفس الوقت لتدعيم هذه الفكرة من أجل صالحهم العام، ومن أجل مشاركتهم في السياسة الاقتصادية للدولة لذا تعلن الدولة عن أخذها بسياسة التحول نحو القطاع الخاص .(١)

ويتضح هنا تبادلية أو جدلية المصالح إن صح التعبير بين السلطة التنفيذية الحكومة ورجال الأعمال فعلى الحكومة تغيير منهجية القوانين الاقتصادية وتسهيل الأمور لرجال الأعمال لكى يقوموا بدورهم داخل المجتمع وخارجه في ذات الوقت .

ولم يكن مستغرباً أن منتصف السبعينيات شهد مرحلة في التاريخ الاجتماعي لقطاع رجال الأعمال المصريين، إذ انتهت مرحلة العداء لرجال الأعمال أو عزمت الحكومات المتتالية في منحهم الامتيازات وتدليلهم ورغم ذلك كانوا مستمرين كالعادة في تفضيل الأنشطة الاستهلاكية الخفيفة ذات العائد السريع لمصالحهم، هذا وقد يتجمع حول الدولة وقادتها المؤثرين عدد معين من

---

(١) هناء محمد الجوهري ، رجال الأعمال في مصر ، الدور والمسؤولية ، سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية ، تحرير أحمد زايد ، سامية الخشاب ، أعمال الندوة الثانية لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٥-١٦ مايو ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٦ .

رجال الأعمال المفضلين لديها ، والذين ينالون نصيب الأسد من مشروعاتها وعقودها، بل وهباتها المباشرة وقد أخطأت الدولة عندما فرطت بمنح رجال الأعمال المقربين لديها هبات هائلة من أراضي الدولة المرتبطة بمشروعات مثل مشروع خليج السويس وغيره.[١]

ويتمتع عدد محدود من رجال الأعمال العمالقة بنفوذ سياسي واضح وإن كان خاضعا في نهاية المطاف للإدارة السياسية العليا لجهاز الدولة، إلا أن ذلك النفوذ قد تسبب في المقابل في تآكل قوة وأدوار الفئات الاجتماعية الأخرى بصورة مضطردة وهو أمر يتناقض مع الشعارات الديمقراطية المعلنة، الأمر الذي أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى وتراجعها في الحياة المدنية والسياسية .[٢]

إن العلاقة الحميمة بين جهاز الدولة واحتضان هذا الجهاز لفئات معينة من رجال الأعمال لم يكن خيراً على الدوام، ولا شك أنه يمنع تبلور طبقة يضبط القانون العام وحده منافساتها العادية كما أن تأخر نمو المؤسسات الخاصة بالفئات الاجتماعية الأخرى، وخاصة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى يسهم في تأخر التبلور الطبقي لدى رجال الأعمال أنفسهم وهنا يصبح الإسلام السياسي والدستور مسألة حيوية وعلى درجة عالية من الأهمية حتى بالنسبة لرجال الأعمال ولم يعد ممكناً تبلور برجوازية مصرية، إلا بعد استقرار إصلاحات ديمقراطية عميقة، كما يحول الهيكل القانوني الراسخ دون تبلور حركة عمالية سليمة .[٣]

---

(١) محمد السيد سعيد ، رجال الأعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع ص ص ١٤٨ – ١٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

ويتضح مما سبق أنه مهما كانت علاقة الحكومة برجال الأعمال تحقق أهدافها إلا أن هناك سلبيات بالمجتمع تعانى منها فئات أخرى، لأن رجال الأعمال بصفة عامة لا يتجهون في تحركاتهم وعلاقاتهم بالحكومة إلا بدافع مصالحهم فقط دون النظر إلى مصالح الآخرين .

وقد ظهر على الساحة في عام ٢٠٠٨ العديد من قضايا الفساد وكان أبطالها رجال أعمال لهم علاقات حميمة وقوية بالسلطة أو أعضاء بالبرلمان ومن هذه القضايا قضية مقتل " سوزان تميم " في دبى واتهام رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى وهو عضو معين في مجلس الشورى ووكيل لجنته الاقتصادية وعضو المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني، كذلك شهد نفس العام ٢٠٠٨ وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية استرداد أراضي الدولة من الذين قاموا بتسقيعها أو الحصول منها على فروق أسعار وكما أقر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في ذات الوقت أن ١٦ مليون فدان قام بتسقيعها مافيا رجال الأعمال أعضاء في مجلس الشعب والشورى بما قيمته ٨٠٠ مليار جنيه وكذلك أقارب بعض الوزراء وهذه الجريمة كشفت عن الارتباط العضوي بين الفاسدين من رجال الأعمال والإدارات المحلية والحكومية.(١)

وتقول ناهد عز الدين أن ما نشهده من دور لرجال الأعمال الآن هو انتقالهم من إحدى حلقات النظام السياسي وهو البرلمان إلى الأقوى وهى الوزارة وتحول مركزهم من دائرة العلاقات الشخصية والروابط العائلية بالنخبة الحاكمة

---

(١) محمد عبد السلام ، (محرر) ، التقرير العربي ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ الأهرام ، مرجع سابق ، ص ص٣٨٠ - ٣٨١ .

إلى دائرة العلاقات الرسمية وأصبحوا يمثلون قوة ضاغطة في مجال صنع القرارات والسياسات.(١)

ويتضح مما سبق أن رجال الأعمال وصلوا إلى مرحلة تشبع من البذخ والفساد وقد ساعدهم على ذلك مافيا الحكومة لما يربط بينهم من مصالح شخصية على حساب المواطن البسيط مما أضعف دور الحكومة أمام هذه المجموعة القليلة ذات المصالح المشبوهة، وهناك الكثير من رجال الأعمال قد وصل إلى قمة المال أمثال طلعت مصطفى وأحمد عز وغيرهما كثيرون وكان سبب هذا هو التقارب بينهم وبين أصحاب القرار الذين سهلوا لهم كل السبل للحصول على الثروات، والشهرة عن طريق المخصصات والفرص التي حصلوا عليها وخاصة في الأراضي. والدليل مطالبة رئيس الجمهورية باسترداد هذه الأراضي التي حصلوا عليها بأرخص الأثمان وتسقيعها وبيعها بأعلى الأسعار على حساب المواطن المصري البسيط .

ويشير مصطفى السعيد إلى أنه حينما اتخذت الدولة قرار التحول من نظام التخطيط المركزي الذي يؤدى فيه القطاع العام الدور الرئيسي إلى نظام اقتصاديات السوق، حيث تكون الريادة فيه للقطاع الخاص، كان من الطبيعي أن تتجه سياسات الدولة نحو خلق قطاع خاص قوى، وأن يكون قادراً على تحمل مسئولياته الاستثمارية وأداء دوره بكفاءة، وأن يصبح هو القاطرة التي تشد عجله الاقتصاد إلى مزيد من التنمية والتقدم وفي سبيل ذلك قامت الدولة باتخاذ

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح ، رجال الأعمال في الوزارة : دلالات اقتصادية وسياسية ، الأهرام الاقتصادي ، مركز الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

الكثير من الإجراءات وإصدار الكثير من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تشجيع وتقوية القطاع الخاص إلا أن ما تحقق على أرض الواقع كان أقل بكثير مما كان متوقعاً من رجال الأعمال .[١]

وعن علاقة رجال الأعمال بالحكومة تعرف بأنها حزمة من التأثيرات والنفوذ الذي يتم الدفاع من خلالها عن مصالح رجال الأعمال ويتصرفون كوكلاء محليين للنظام العالمي، وأنهم لا يعتبرون فئة رجال الأعمال جزءاً من النظام الحاكم، لكنهم يسعون للانضمام إليه، على الجانب الآخر يعتقد منير فخري عبد النور أن الحكومة هي التي تسعى إلى استمالة رجال الأعمال، ولا أعتقد أن رجال الأعمال وكلاء للنظام أو أنهم يريدون أن يكونوا جزءاً من النظام، لكن بقدر ما يخدم مصالحهم التجارية فحسب ووفقا لما بين رجال الأعمال والحكومة من علاقات نفعية ويضيف عبد النور أن الحكومة تسعى إلى استمالة رجال الأعمال ليكونوا قادرين بطريقة غير مباشرة على الرقابة على أموالهم وقدرتهم على التأثير على العمال وهذا لأسباب سياسية وأمنية.[٢]

ويتضح أن رجال الأعمال أصبحوا جزءً من بطانة وزير الاقتصاد أو رئيس الوزراء في جولاتهم الخارجية، كما أنهم يتم دعوتهم إلى حضور الاجتماعات الوزارية التي يتم فيها مناقشة القرارات الهامة، والأمر الذي كان غير مسبوق في تاريخ السياسة المصرية، وقد استطرد قائلاً لم يكونوا مجرد مجموعة من رجال الأعمال مقربين إلى دوائر السلطة، بل كانوا ظاهرة مؤسسية تمارس ضغوطها عبر المؤسسات بدلاً من الأفراد .[٣]

---

(١) مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧-٣٨ .

(2) Omayma Abdel latif ,political Business: Why Would successful Entrepreneur want to Play Politics ?Alahram weekly,7-13 june,2001.

(3) ibid.

واذا كانت جماعة رجال الأعمال تمتلك من الثروة والنفوذ السياسي والاقتصادي وبالنظر إليها كواجهة للرأسمالية المصرية، لذا فيمكن أن تكون عماداً أساسياً فيما يطلق عليها دبلوماسية التنمية، لذا فقد استقبل رئيس الجمهورية ممثلي جماعات رجال الأعمال ومناقشة السياسة الخارجية وأهدافها معهم، وكان ضمن الوفد الرسمي المرافق للرئيس عدداً من أعضاء هذه الجماعات في زياراته لواشنطن على وجه الخصوص، واصطحاب وزير الدولة للشئون الخارجية بعض ممثلي رجال الأعمال في زياراته للدول الإفريقية، وزيارة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد لجمعية رجال الأعمال المصريين ومرافقته لعدد من السفراء العرب، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن والمعروفة باسم (Knock door visit) وهي زيارة طرق الأبواب، وذلك للقيام باتصالات غير رسمية، على أعلى مستوى، بخصوص حجم المعونة الأمريكية ودور القطاع الخاص هذه وغيرها مظاهر لطبيعة علاقة جديدة بين جماعات رجال الأعمال والسياسة الخارجية المصرية، وهى تعكس من هذا المنظور كونهم أداة من أدوات تحقيق أهداف هذه السياسة .[١]

وفي هذا الإطار فقد تكرر زيارات لأعضاء الكونجرس الأمريكي إلى مصر مع غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة لتنظيم هذه الاجتماعات، وعلى سبيل المثال الزيارة التي تمت في فبراير ١٩٨٨ ومناقشة دور الغرفة في دعم العلاقات المصرية الأمريكية ودورها في تنامي دور القطاع الخاص في مصر،

---

(١) أماني قنديل ، جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الأعمال في مصر ، سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٤٠ .

ومن ذلك أيضاً اللقاء الذي نظمته جمعية رجال الأعمال المصريين مع المسئولين عن المعونة الأمريكية في مصر حول استفادة القطاع بالإسكندرية والاتفاق على إنشاء مركز لرجال الأعمال تموله المعونة الأمريكية، وكان هذا انعكاساً لتطور علاقة مصر بالولايات المتحدة على مستوى عال من العلاقات بين البلدين .(١)

مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية :

فهناك حلقة أخرى من حلقات العلاقات المصرية الأمريكية ودور رجال الأعمال فيما يتمثل في مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي في مايو ٢٠٠٣ – أي بعد أقل من شهر واحد على سقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية المحتلة عن مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية – شرق أوسطية أي منطقة تربط بين الولايات المتحدة من جهة والدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى، ومن ثم فالمشروع في حقيقته هو إحياء لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ترويجه من قبل، وفرضه على المنطقة في أوائل التسعينيات، ويتحدد الهدف الأساسي من المشروع في إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بكل صورها، تمهيداً للانتقال لحالة التطبيع الكامل بين إسرائيل والدول العربية حتى قبل الوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي .(٢)

وقد وضح مدى العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة موضحة أن المجتمع المصري قبل ثورة ١٩٥٢ بعهد علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

(٢) وردة هاشم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسي تعد من قبيل الوجاهة الاجتماعية، أما بعد الثورة فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدى إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالبا ما تؤدى إلى عالم الاقتصاد والمال، وهذا يعنى أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة.(١)

هذا ومع التوجه نحو الاقتصاد وزيادة الاعتماد على قوى السوق ازداد الوزن السياسي لرجال الأعمال وحظوا بالتأييد والترحيب من قبل النخبة الحاكمة وكبار المسئولين بجهاز الدولة، ولا سيما المنظمات التي تشكلت في نهاية السبعينيات، وضمت في عضويتها عدداً كبيراً من الوزراء السابقين، فهذه الجماعات اكتسبت ميزة من القدرة على الوصول إلى مراكز النخبة والاتصال بعناصرها والإلمام بما يقع في دائرتها لدفع سياسة الانفتاح بما يتواءم مع مصالحها، وأن جمعيات رجال الأعمال تضمنت في لوائحها ونظمها مساندة سياسة الانفتاح وإزالة المعوقات أمام القطاع الخاص كهدف لها، كما كان قرارها بأهمية فتح قنوات الاتصال مع صانع القرار وتوفير الدعم لرجال الأعمال قاسماً مشتركاً بينهم جميعاً، وعليه تأسست جمعية رجال الأعمال المصريين بغرض دعم سياسة الاقتصاد الحر وتثبيت آليات اقتصاد السوق، وعبرت عن تأييدها المطلق لسياسة الانفتاح وتأييدها لمصالح الدولة والمصالح الفئوية في نفس الوقت .(٢)

---

(١) سامية سعيد الإمام ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.

(٢) ناهد عز الدين عبد الفتاح ، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال ، مرجع سابق ، ص ٤٥٧.

علاقة رجال الأعمال بإسرائيل :

إن علاقة رجال الأعمال بإسرائيل لم يكن أمرا سرياً والدليل على ذلك اتفاقية الكويز (Qiz) مع إسرائيل علاقة فارقة في مسار صعود رأس المال إلى مواقع مسيطرة في الحكم بسبب الدور المباشر والرئيسي لمجموعة من الرأسماليين في التفاوض والتوصل للاتفاق، وثم تحرير الاتفاق دون أن يعرض على مجلس الشعب مما يشكل اعتداء صريحاً من السلطة التنفيذية على حقوق وسلطات السلطة التشريعية، وتم تبرير ذلك بعد انتقادات المعارضة بأنه بروتوكول تم الحاقة بمعاهدة التسوية التي عقدها الرئيس السادات مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وبالتالي فهو لا يحتاج لموافقة أعضاء مجلس الشعب أو حتى عرضه عليهم، وتكرر الأمر نفسه في صفقة تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من ثلث سعره في الأسواق في عام ٢٠٠٥، مع تثبيت الأسعار لمدة (١٥) عاماً.[١]

وعلى ما يبدو أن تأثير كبار رجال الأعمال على العملية السياسية في مصر يظل له تأثير كبير على أصحاب القرار المصري، فالحكومة الانتقالية الآن تتألف من سياسيين وتكنوقراط مرتبطين بمصالح رجال الأعمال ارتباطا وثيقا هذا في حد ذاته يجعلنا نقول أن مصالح رجال الأعمال ستظل محمية إلى أن تنتهي هذه الفترة الانتقالية وما بعدها .[٢]

---

(١) سامح محمد الشريف ، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الإلكترونية على اتجاهاتهم المجتمعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام صحافة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٦ .

(2)Stephan Roll, Egypt’s Business Elite after Mubarak, A Powerful Player Between Generals and Brother hood swp research paper , Berlin :Stiftang Wissens Chaft and Politik,2013,p6.

ويعرف كمال المنوفي أن رجال الأعمال كجماعات للمصالح موجودة في كافة الأنظمة السياسية تقريباً، وبالتالي فإن تجاهلها معناه إغفال قطاع مؤثر وهام من المؤسسات السياسية في مصر، ويعرف (فارز) جماعات المصالح ومنها جماعة رجال الأعمال بأنها الجماعات التي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها الخاصة في الوقت الذي تحجم فيه عن تحمل مسئولية مباشرة في حكم الدولة .(١)

وعندما ننظر إلى دور جمعية رجال الأعمال ومساندتها وعلاقتها بالدولة نجد أن الجمعية أصبحت تعمل كإحدى آليات الحكومة لتسهيل الاتصال وتوثيق العلاقات مع الدول المانحة وتحفيز رجال الأعمال المصريين – الأمريكيين لخير دليل على ذلك، وأن الجمعية لم تعبر عن رغبتها في الإسراع بخطوات الخصخصة خلال مفاوضاتها مع البنك الدولي عام ١٩٩٣، رغم أنه كان أحد أهدافها الرئيسية، مما يدل على موقفها كما كان الموقف الرسمي للدولة، حتى إن أعضاءها رفضوا في عام ١٩٩٥ اقتراحاً أمريكياً طرحه صندوق النقد الدولي بخفض قيمة الجنيه المصري مؤيدين بذلك موقف الحكومة (٢).

وهناك مواقف تعاون مشتركة بين جمعية رجال الأعمال والدولة، أبرزها التوقيع على بروتوكول تعاون مشترك بين الجمعية والهيئة العامة للتنمية الصناعية، على أن يكون البروتوكول الموقع مشاركة فعالة بين القطاع الخاص

---

(١) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٨.

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح ، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص١٩٩.

ومجتمع الأعمال الذي تمثله الجمعية عملية رسم السياسة الصناعية، وتنفيذ وترويج المشروعات والبرامج الاستثمارية داخل مصر وخارجها، وقد تم في إبريل ٢٠٠٧، على هامش تبادل الآراء حول الدراسات المبدئية الخاصة بمشروع قرار سياسي وزاري يتعلق بالصناعة المصرية ويعمل على تطويرها .[١]

وقد وضح أبو إسماعيل رئيس الغرفة التجارية أن العلاقة بين الحكومة والغرف التجارية يمكن أن تصل إلى نتائج إيجابية للتوجهات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً على أهمية دور الغرف في رسم خطط التنمية الاقتصادية بالمحافظات وإتاحة دور أكبر لها في تنظيم وتفعيل الأسواق لضمان الالتزام بالجودة والمواصفات وزيادة القدرة التنافسية لقطاعات التجارة، وخلال نفس الاحتفال أشاد رئيس الوزراء أحمد نظيف بدور الاتحاد في مساندة قضايا المجتمع وسياسات الدولة، معتبراً أن مشاركة الغرف التجارية واتحادها العام مع الحكومة في مناقشة مشروعات القوانين الجديدة، قد ظهر جلياً أثناء صياغة العديد من القوانين مثل قانون التجارة وقانون الضرائب وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المستهلك وقانون البنوك والاستثمار، وغيرها من التشريعات التي ساعدت على إعادة وصياغة تشكيل البنية التشريعية للمجتمع المصري ولها الأثر الأكبر في صياغة تلك القوانين وهى معبره عن مصالح المواطن المصري.[٢]

---

(١) جمعية رجال الأعمال المصرية على الإنترنت :
http:www:eba.org.eg/docs/committees/in 030407.doc.

(٢) النشرة اليومية لوزارة التجارة والصناعة على الإنترنت :
http.www.mfti.gov .eg/repor/archive/4-02-2006.

جماعات رجال الأعمال والمشاركة في إدارة الشركات القابضة :

يقصد بالشركات القابضة تلك الشركات التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته، وانتقلت إلى هذه الشركات كافة حقوق والتزامات هيئات القطاع العام وشركاته ويتولى رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة كلاً من هيئات القطاع العام وشركاته، إدارة الشركات المذكورة حتى يتم تشكيل مجالس الإدارة الجديدة لها، وتتكون الجمعية العامة للشركة على النحو التالي :

١- الوزير المختص.

٢- أعضاء من ذوى الخبرة في مجال الأنشطة التي تتقدم بها الشركات التابعة للشركة القابضة، لا يقل عددهم عن اثنى عشر عضوا ولا يزيد عن أربعة عشر عضواً من بينهم ممثل واحد على الأقل يرشحه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء، ويتم تشكيل الجمعيات العمومية للشركات القابضة بحيث يتم مراعاة تمثيل كافة الخبرات، ولهذه الجمعيات ممثلين يبلغ عددهم (٢٢٠) عضواً منهم (٦) وزراء سابقين، (٣٠) من رؤساء الشركات الخاصة وممثلو جمعيات رجال الأعمال إلى جانب (١٦) ممثلاً من اتحاد العمال، وهى أول مرة يتم فيها تمثيل القطاع الخاص في إدارة المال العام ويرأس كل ذلك وزير قطاع الأعمال العام.[1]

وقد بلغ عدد أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين الممثلين في مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات القابضة التي تم تأسيسها بهدف

(١) وردة هاشم ، الدور السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

إعادة هيكلة القطاع العام (٣٢) عضواً، وقد منح تواجدهم فرصة للجمعية للمشاركة في إدارة عملية الهيكلة، وتوجيهها نحو التركيز على عدة أمور مهمة وهى سداد المديونية والتعامل مع العمالة الزائدة وتوفير آلية للمشاركة في عملية تنفيذ سياسات الخصخصة والمشاركة الفعالة لمجالس إدارة الشركات .[١]

تعقيب :

ويتضح مما سبق أن هناك خصوصية في العلاقة بين رجال الأعمال والسلطة التنفيذية مما جعل رئيس الوزراء يعتمد عليهم دائما في حكومته، خاصة وأنه عين منهم بالوزارة لتولى مناصب وزارية في مواقع قيادية مختلفة لدرجة أنهم أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الحكومة، وهذا امتداد للماضي القريب منذ تولى الملك عرش مصر فالحكومة طامعة في رجال الأعمال ليكونوا سندا لها في القيام بعمل مشروعات وتنمية داخل الوطن وخارجه، أيضاً كما وضح من رئيس الوزراء واصطحابه مجموعة من رجال الأعمال خارج مصر خاصة إلى أمريكا وأوروبا لما يقومون به من تنفيذ تعاون مشترك مع هذه الدول بحكم ما يملك رجال الأعمال من أموال تساعد الحكومة على ذلك، طمعاً منهم في تسهيل التشريعات وصدور قوانين مشجعة وميسرة تضمن لهم العمل في ظل قوانين استثمارية تساعدهم، وتنهض بهم وخاصة من الناحية الاقتصادية، وهذا مما دفع الحكومة لمنحهم امتيازات ولكن هناك من رجال الأعمال من كان يستغل هذه الامتيازات لصالحة فقط، وذلك من واقع القيام بعمليات تجارية سريعة تحقق له أرباحاً كثيرة وسريعة دون النظر إلى المجتمع، واحتياجاته مما

(٢) ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٥٦١.

ظهر كثيراً من قضايا فساد وخاصة في عام ٢٠٠٨ قضايا فساد أصحابها رجال أعمال لهم علاقات حميمة بالسلطة والبرلمان وعلى رأسها قضية سوزان تميم ورجل الأعمال هشام طلعت مصطفى كما ذكرت من قبل، كذلك قضايا توزيع الأراضي لرجال الأعمال بأسعار زهيدة يستثمرها رجل الأعمال في الوقت الذي يحدده هو كم يكسب منها، أو يعمل على تسقيع الأرض حتى يبيعها بأسعار عالية لا يستفيد منها لا الحكومة ولا الشعب، وهذا فساد مشترك بين الحكومة ورجال الأعمال سوياً، ويؤكد ذلك لجوء الحكومة باستشارة كثير من رجال الأعمال في بعض المواضيع الهامة .

ثانياً : الدور الاجتماعي لرجال الأعمال :

إن دراسة التاريخ المصري والتغيرات التي حدثت في مصر والتي قادت إلى الأيديولوجية الليبرالية، كانت إحدى نتائج التحولات الواسعة في الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر ومتأثره بما جرى مما كان له الأثر على الواقع الاجتماعي في مصر، وتعتبر فترة بداية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ هي الفترة الأساسية التي سوف يتم التركيز عليها، حيث تتميز هذه الفترة بوجود توجهات أيديولوجية للنظام السياسي مما يعكس وجود قوى اجتماعية متنوعة كل منها يدافع عن أيديولوجيته الخاصة، غير أن الأيديولوجية الليبرالية كأسلوب في الحكم لم تتحقق بصورة كاملة، ويمكن القول أن هذا التوجه الليبرالي جاء مع الإنجليز إلى مصر في ظل تنظيمهم للحياة السياسية والبرلمانية أي أن هذه الفترة كانت فترة التقلبات والتغيرات الاجتماعية والثقافية، وعلى الرغم من ظهور الرأسمالية المصرية في عهد محمد على إلا أنها لم تتضح معالمها إلا مع التحولات التي تمت في النظام العالمي بشكل واسع، من هنا بدأت ظهور

الرأسمالية المصرية بالظهور في عهد محمد على عندما بدأ التقارب مع طبقة كبار الملاك ليكونوا عونا له لذا تتضح الصورة في دور رجال الأعمال أي دور كبار الملاك وكبار الصفوة في تلك الفترة التالية :

١- دور رجال الأعمال في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ :

مع بداية عهد محمد على بدأ يظهر في الواقع الاقتصادي المصري ملاك الأراضي الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية في التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوريث، حيث أصبح التصرف في الأرض بالتوريث أو الهبة يختلف عن التصرف في الأرض بالبيع أو الرهن أو الإقراض، الأمر الذي أفضى إلى أن أصبحت الأرض ذاتها كانت بمثابة سلعة تباع وتشترى وترهن وتورث وترفع عنها قيود الحجز في التصرف .[١]

وقد تمثلت العناصر التي شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية في مشايخ القرى والبدو والعربان والموظفين المساعدين، والكتبة، وأئمة المساجد وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة امتداد للطبقة الحاكمة الأرستقراطية .

لذا كانت البيانات التاريخية المتاحة تشير إلى أن العمد والمشايخ كانوا يتواطؤون مع بعض الأفراد كما كانوا يستخدمون الفلاحين في السخرة دون علم الحكومة المركزية، ودون أن يبلغ الموظفون الذين يستخدمهم محمد على حلقة وصل ورقابة على المشايخ بالقرى وغيرهم من صغار الموظفين .[٢]

---

(١) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٧٣، ص ص ٣٩-٤٠.

(٢) أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦-٥٧ .

ويذكر لمحمد على مؤسس مصر الحديثة وصاحب زراعة القطن بكثافة عام ١٨٢١، أنه لعب دوراً خطيراً في التأثير على تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أثر أساليب الزراعة الحديثة والتي وفرت رأس المال اللازم لتحويل الاقتصاد الزراعي من اقتصاد غذائي إلى اقتصاد يقوم على محصول نقدى .[١]

وفي بداية حكم محمد على أصدر أمراً أعطى فيه أصحاب الأبعاديات والجفالك ملكيتها المختلفة وكافة التصرفات الشرعية من بيع ووقف وهبه دون قيد أو شرط، وكان هذا الأمر هو الميلاد الحقيقي للبرجوازية الزراعية المصرية في عام ١٨٤٥ والمكونة في ذلك الوقت من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين، وقد أعطاهم محمد على الحق في توريث الأبعاديات لأولادهم وأولاد أولادهم بقصد زيادة العمران أو الزراعة أو طبقة تسعى إلى الغنى العقاري، وبذلك استطاع محمد على تكوين طبقة إقطاعية تكون سندا له وتدعمه وتساعده على نظام حكمه وعهده مما ساعد على ثراء هذه الطبقة ثراءً كبيراً لا مثيل له في البلاد .[٢]

وعن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال فقد ظهر في تلك الفترة كبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف وقد تطورت أدوارهم وخاصة في **الحركة الزراعية كما يلى :-**

(١) مصطفى بيومى ، رواد الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧٤ .

- طبقة كبار الملاك الزراعيين والذين قاموا بشراء الأراضي الزراعية كاستثمار والمضاربة عليها وإقامة المباني العقارية وتبديد الفائض منهم في الاستهلاك المظهري والترف مما يظهرهم بصورة ضعيفة غير مساهمة في التوسع الزراعي والصناعي.

- هناك نمط قام على استغلال أراضيه وفقاً للأسلوب الرأسمالي، والعمل الأجير في زراعة محصولات نقدية وصناعية، والمحقق أن النمط الثاني مثل القاعدة الأساسية للرأسمالية الصناعية والتجارية التي انحدرت من بين الرأسماليين الزراعيين فقد اتجه شق كبير من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون أراضيهم بالأسلوب الرأسمالي إلى الاستثمار الصناعي والتجاري.[١]

وقد كانت الزراعة هي أساس الإنتاج، وكان كبار الملاك يستغلونها استغلالاً أولياً رأسمالياً وبعدها زاد النشاط الصناعي والتجاري لكبار الملاك للأراضي الزراعية حيث ساعدهم في ذلك قيام الحرب العالمية الأولى التي كانت الفرصة لجلب الربح لهم والذي كان وقفا على الأجانب، كما زاد النشاط الرأسمالي واتجه نحو شركات الأراضي والبنوك العقارية، وقد أسس معظم هذه الشركات والبنوك آنذاك الأجانب من الفرنسيين والإنجليز .[٢]

وهنا ظهر طلعت حرب الذي دعا إلى إنشاء بنك وطني للمصريين، ونجحت فكرته والتف حوله كل المصريين كبنك وطني خالص للمصريين، ورفض مساهمة الأجانب والبنوك الأجنبية في رأسماله، ولد بنك مصر في رحم

---

(١) سامية سعيد الإمام ، مرجع سابق ، ص ص ٧ -٨.

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

ثورة ١٩١٩ وكان مولده مولد نهضة مصر، فهو رمز إرادة أمة. وأصبح بنك مصر وطلعت حرب وجهين لعملة واحدة، وقد أسس البنك في مايو ١٩٢٠ برأس مال ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد أسس شركات للغزل والنسيج و٢٢ شركة مالية وصناعية وزراعية .(١)

ورغم ذلك لم يطلق اسمه على اسم أى شركة بل باسم مصر فقط، وقد كانت هذه الإنجازات أولى دعائم نجاح الاقتصاد المصري مما ساعد على نجاح المنظومة السياسية والاقتصادية بل والثقافية في المجتمع المصري، لذا كانت هناك الكثير من التسهيلات في تأسيس المشروعات وبساطة الإجراءات القانونية للاستثمارات، والتوجه نحو الاستثمارات معتمداً على الرأسمالية المصرية في ذات الوقت بعيداً عن الرأسمالية الأجنبية، لقد كان طلعت حرب النموذج الأوحد لرجال الأعمال المصريين الوطنيين الذي ساعد على نهوض المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فهذا هو الدور الاجتماعي والذي يرتبط بالدور الاقتصادي لأن الاقتصاد المستقر هو عماد الاستقرار الاجتماعي .

وقد استطاع طلعت حرب رجل الأعمال الأول في مصر أن ينشئ ويؤسس عدداً من الشركات، ما يقرب من ٢٢ شركة متنوعة (*) .

وقد غزا إنتاج هذه الشركات معظم ربوع العالم، وقد شارك كبار الملاك في مصر في وضع دستور ١٩٢٣ بنسبة (٦١ %) في وضع المبادئ العامة (١١) عضواً من كبار الملاك من بين ١٨ هم مجموع أعضاء اللجنة .

---

(١) محمد صادق ، موسوعة القرن ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(*) شركات هي مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، مصر للتمثيل والسينما ، النقل والسياحة ، مصر لمصايد الأسماك ، مصر لتصدير الأقطان ، بيع المصنوعات المصرية ، مصر للملاحة البحرية ، مصر للدخان والسجاير ، مصر للطيران ، مصر لتجارة الزيوت ، مصر صباغي البيضا ، مصر للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار ، مصر لأعمال الأسمنت المسلح .

وكانت نسبتهم (٦٢,١%) من اللجنة العامة للدستور (٢٠) عضواً من كبار الملاك من بين ٣٢ عضواً هم مجموع أعضاء اللجنة، أما مجلس الشيوخ فقد كان متوسط نسبة كبار الملاك به نحو (٥٠%) ومن حيث نسبة كبار الملاك في الحكومات المصرية من العام ١٩١٤ وحتى العام ١٩٥٢ فقد كانت عالية بنسبة (١٠٠%) في وزارة محمد سعيد خلال الفترة من ١٩١٩/٥/٢٠ وحتى ١٩١٩/١١/١٥ وكان عدد الوزراء سبعة (٧) وزراء كلهم من كبار الملاك وهى الوزارة التي عاصرت مراحل في ثورة ١٩١٩ بمصر، وقد كان كبار الملاك في حركتهم السياسية يحرصون على مصالحهم الاقتصادية ومميزاتهم الاجتماعية، ويوضح الدور الاجتماعي لرجال الأعمال أو كما يسمى كبار ملاك الأراضي الزراعية في المجتمع.[١]

ومنذ عام ١٩٣٠ كانت السياسة الاقتصادية في مصر تقوم على أساس الاقتصاد الحر بلا قيود وأن النشاط الفردي هو الدعامة التي يدور حولها البناء الاقتصادي وعلى كل فرد أن يضع قانون عمله الاستثماري وفقا لما يراه، ومع بداية الأزمة العالمية بين عامي ١٩٢٩ / ١٩٣٠ بدأ التراجع النسبي عن تبنى سياسة الحرية الاقتصادية المطلقة، وشرعت الدولة في التدخل بفرض الحماية الجمركية وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين مصر وأوروبا، وكان الكساد الكبير عاملا مشجعا للتوسع الصناعي في مصر، وقد عجز رأس المال

---

(١) أحمد عبد العزيز الجار الله : انظر إلى الإنترنت .
WWW.Dar.Al.Seyassah.Com/Atricle/view /tabid/59.

العالمي عن أحكام قبضته في مصر مما ساعد على اتساع المجال أمام رأس المال المحلي، حيث زاد الاعتماد على رأس المال المحلى لتلبية احتياج السوق، وكان عام ١٩٣٠ هو الفاصل بين عصر الزراعة وبداية نمو الصناعة المصرية في ذلك الوقت وكان أحمد عبود في طليعة من استثمروا المناخ الجديد واستفادوا منه .(١)

٢- الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠:

لقد قامت ثورة يوليو بتغيير كبير وشامل في المجتمع المصري بكل أشكاله من حيث البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي الأيديولوجية الرسمية وفي أنساق الأفكار السائدة في المجتمع المصري على الرغم من أهمية الفترة السابقة على الثورة. (٢)

وفي بداية الثورة عمل النظام السياسي على النهوض بالمجتمع من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال الحد من شريحة الملكيات واتخاذ إجراءات التأمين الصادرة وقد حاول النظام السياسي تشجيع الاستثمارات المحلية بالفعل للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية، فبعد أسبوع واحد من قيام الثورة وفي ٣٠ يوليو عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم (١٢٠) لعام ١٩٥٢ ليرفع النسبة المباحة لرؤوس الأموال الأجنبية في الشركات المصرية من ٤٩ % إلى ٥١%، وتلاه المرسوم بقانون

---

(١) كوثر زكى :ديوان الأهرام انظر إلى الإنترنت :
www.digital.ahram.org.eg/articles.as/ez?serial/320466.

(٢) على الدين هلال : النظام السياسي أمام تحديات الثمانينيات في على الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي المصري وتحديات الثمانينيات (١٩٥٢ / ١٩٨٢) ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩١ .

رقم (١٣) عام ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي للانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية، وقبل مضى ستة أشهر صدر القانون رقم (٣١) لعام ١٩٥٣ بتأجيل سداد الضرائب المستحقة إذا طرأت ظروف خاصة بالممول، وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٥٣ وجهت الثورة نداءً علنياً في صورة قرار يناشد الهيئات والشركات لإقامة مصانع في مصر.

وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٥٣ تقرر إعفاء المدينين للبنك العقاري من تعويضات السداد العاجل، وفي ٤ مارس ١٩٥٣ أعفيت شركات الطيران من دفع الرسوم على الوقود والزيوت وقطع الغيار المستوردة، وفي الفترة من ١٠ مارس إلى ١٦ مارس ١٩٥٣ صدر القرار رقم (٤٥) بالسماح للتجار والمستوردين بإضافة تكاليف النقل إلى أسعار السلع محدودة الربح .

والقراران رقمي (٤٧) و(٤٨) لعام ١٩٥٢ برفع نسبة الأرباح على أسعار التكلفة إلى (١٥%) هذا بالإضافة إلى صدور القانون (١٥٦) وهو الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية الذي أعطى التسهيلات للرأسماليين لتشجيعهم على المساهمة في التنمية المحلية .[١]

ويتضح مما سبق أن للثورة قوانين وتعديلات هامة ساعدت على تشجيع الاستثمارات وإقامة المصانع والشركات وتشجيع رأس المال الأجنبي، مما خلق الكثير من المنافسة داخل المجتمع ، وخلق الكثير من أفكار التنمية وشجع رجال الأعمال على دورهم التنموي والمسئولية الاجتماعية والمساهمة في إقامة المشروعات الحيوية .

---

(١) ماركسان محمد محمود ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥-٤٦ .

وقد كان نمو الصناعات المصرية نموا مضطردا ابتداء من عام ١٩٣٠ وزيادة عدد المصانع فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية والتجارية في عام ١٩٣٧ حوالى ٩٢,٠٠٠ منشأة، وبدأت الكثير من المصانع تتوسع وقلت المنافسة الأجنبية عما كانت عليه وتوافرت المواد الأولية لهذه الصناعات، وظهرت محاولات لمجالات استثمارية جديدة وبدأت نقل الواردات من المنتجات المصنوعة وزيادة الوارد من الخامات اللازمة للصناعة المصرية، لهذا كانت هذه التعريفة منقذة لكثير من الصناعات ذلك أن التعريفة خفضت من حدة المنافسة نسبيا بجانب أن الحكومة في مايو ١٩٣١ أمدت هذه الصناعة بإعانة قدرها ريالاً عن كل قنطار، وبفضل التعريفة زادت الكمية المستهلكة من الأقطان في المصنعين إلى حوالي ١٢ ضعفاً حيث ارتفعت من ٥٣٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٣٠ إلى حوالي ٦٦٢٠٠٠ قنطار في ١٩٣٩ أي بنسبة ما كان يستهلك من القطن في الصناعة المحلية إلى المحصول الكلي، هذا وقد كان كبار رجال الصناعة في مصر يطالبون دائما بالإعانة وتعديل التعريفة الجمركية لصالحهم بصفة مستمرة.(١)

وبما أن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول أرستقراطية زراعية فكان من الطبيعي أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعي كبار الملاك الذين يديرون زراعتهم بالأسلوب الرأسمالي، أي أن العائلات ذات الملكيات الزراعية الكبيرة هي نفسها التي أدارت الشركات والمصانع الكبيرة، وقد وضح هذا في

(١) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، مرجع سابق، ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

تكوين الشركات العقارية والبنوك وبنوك الرهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .(١)

وقد قامت الحكومة باستخدام الخبراء من الخارج للاستفادة من إمكانات التصنيع في مصر، وكذلك إرسال البعثات العلمية والعملية إلى الدول الصناعية الكبرى، وذلك للتدريب على أحدث الصناعات كما أصدرت الحكومة أوامرها بتفضيل المنتجات المصرية عن المنتجات الأجنبية في التوريد للمصالح الحكومية، حتى ولو يزيد سعرها بنسبة بسيطة لم تتعد الـ ١٠ % وذلك من أجل الثبات على الصناعات الوطنية وتشجيعها للارتقاء بجودتها .(٢)

ويتضح مما سبق أن دور رجال الأعمال في الفترة السابقة للثورة قد كان دورا متعددا ومتطورا في ظروف مختلفة من آن إلى آخر، وذلك من أجل مواجهة بعض مشاكل المجتمع من خلال النهوض بالمجتمع اقتصاديا في المقام الأول، والارتقاء بالتصنيع والاستثمار بإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة تعمل على جذب الأيدي العاملة المصرية للقيام بدورها في تشغيل المشروعات القائمة، مما ينهض بمستوى الإنتاج وتنوعه لكي تنمو الحركة الوطنية سياسياً واجتماعياً في ذات الوقت التي قامت الحكومة بتذليل العديد من الصعوبات، وتقديم التسهيلات لكي يكون هناك دوراً فعالاً لرجال الأعمال متمثلاً في كبار الملاك الزراعيين وغيرهم من الرأسماليين المصريين .

ومن رواد هذه الفترة المهمة في حياة المصريين رجل الأعمال " محمد أحمد فرغلى "والملقب بملك القطن " وهو من أكبر رجال الأعمال المصريين قبل

---

(١) سامية سعيد الإمام ، من يملك مصر ، م . س . ز ، ص ٤٣ .

(٢) على لطفي ، التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٧١ .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وينتمي إلى فئة رجال الأعمال الوطنيين في مصر، والذين اهتموا بتحسين اقتصاد مصر عن طريق التجارة ورغم تعرض فرغلي للأزمات والخسائر بسبب ارتفاع ثمن القطن في بورصة نيويورك عام ١٩٣٤ وأزمه أخرى عام ١٩٤٥، لكنه كان دائماً يخرج من هذه الأزمات ويواصل نجاحاته في عدد كبير من الشركات، وقد أسس شركته والتي عرفت باسم " شركة فرغلي " ومقرها الإسكندرية، وعرف بوطنيته وتفاعله بجدية مع معطيات الواقع المعقدة، فهو من أصل صعيدي، وكان على علاقة وطيدة بكل السياسيين بمصر وأصحاب القرار فهو صاحب المقولة أن رجل الأعمال الناجح هو من يعطى بسخاء مثلما يأخذ، ومفهوم العطاء يبدأ من المجتمع الذي يعمل في إطاره وينتهي بالعاملين معه في دائرة ضيقة، ومن إنجازات هذا الرجل أنه كان يعامل الموظف عنده وكأنه شريك له في العمل والدليل على ذلك أحد موظفيه في مكتبه بالمنصورة كان هذا الموظف النشيط نتيجة عمله الدؤوب قد حصل على مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه من عمله وإذا بفرغلي يُكافئه بنسبة ١٠% أخرى من هذا الربح، وقد حصل الشاب على ثروة طائلة دون وساطة أو محسوبية ودون مطالبة الشاب نفسه، ولكن العمل الجيد يقابله عطاء مماثل ويقول بنفسه أن هذه هي عادتي في معاملة الموظفين العطاء على قدر الجهد [١].

ومن هنا يتضح أن رجل الأعمال الناجح هو الذي يبحث عن النجاح الدائم ولا ينظر للخلف والنجاح الفعلي ليس بالرجل وحده، ولكن بمن يعمل معه ويشاركه هذا العمل فالقدوة الحسنة في رجل الأعمال هي الصبر والمثابرة،

---

(١) مصطفى بيومى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

والتعاون والعلاقات الطيبة والنظر إلى المحيطين معه فكما يأخذ يعطى، وهذا هو سر نجاح أى رجل أعمال صادق وهنا دور اجتماعي حيوي لهذا الرجل ما دام ينظر إلى اقتصاد مصر، عند ذلك تم تأسيس شركات ساعدت على النمو والتنمية وتشغيل أيدي عاملة بتلك الشركات مما ينسب إلى دور اجتماعي قوى لمحمد فرغلى رجل الأعمال الوطني.

وكان من خيرة رجال الأعمال إبان ثورة ١٩٥٢ عبد اللطيف أبو رجيله والذي سعى إليه رجال الثورة بالعودة من إيطاليا للنهوض بالمرفق الحيوي، الذي يعانى من التدهور والانهيار وهو خطوط المواصلات، وقد قام بتشغيل خطوط أتوبيس المجموعات الأولى والثانية والسادسة في مدينة القاهرة كل من كان يقوم على رأس هذه المجموعات الثلاث كان قد فشل في خدمة المواطنين كمرفق حيوى، ولكن على الرغم من ذلك لم يتردد لحظة واحدة في القبول من منطلق المصلحة الوطنية قبل المنفعة المادية، مما يكشف عن الثقة في قدرات أبو رجيلة الاقتصادية، وقد وافق أبو رجيلة على تحمل المسئولية دون قيد أو شرط فقام باستيراد سيارات الأتوبيس من أشهر الماركات العالمية، حتى وصل في عامين عدد الأتوبيسات العاملة أكثر من أربعمائة أتوبيس وقدم خدمات راقية وكفاءة غير مسبوقة، كذلك أنشأ أبو رجيلة جراجين في مدينة القاهرة، أولهما عند مدخل القبة على مساحة ثلاثة عشر فداناً، والثاني بالقرب من نفق الجيزة، فضلاً عن جراج ثالث كان ملكا لشركة الأمينوس العمومية بشارع إسطبلات الطرق في حي بولاق، وقد كانت الجراچات التي بناها الاقتصادي الكبير أبو رجيلة بمثابة النموذج الذي يحتذى به في النقل العصري، وقد قام أبو رجيلة بالتوجه للعمل الصناعي وثيق الصلة بالعمل الخدمي الحيوي وشارك في تأسيس

مصنعين بالتعاون مع وزارة الصناعة وذلك غير وقفته مع القوات المسلحة ووضع الأتوبيسات تحت سيطرتها وتصرفها إبان العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.[١]

وقد بلغ عدد العمال في شركة أبو رجيله رقما قياسيا لم تصل إليه أى شركة نقل عام داخلية من قبل أربعة آلاف عامل، ما بين سائق ومحصل وميكانيكي وإداري وناظر محطة ومفتش، أما الإدارة فكانت لأبو رجيله نفسه فيشرف عليها بمنهج يمزج بين الدأب والبساطة، مع ولع بتقديم كل ما هو جيد يضفى على أجواء الحركة مزاجاً إيجابياً، فهو أول من استخدم أجهزة الراديو في سيارات الأتوبيس، رغم تعرض هذه الفكرة للسخرية، وكان يهيئ دائماً عمل خدمي سهل للمواطن في مناخ إيجابي في سياق المنافسة المشروعة لما هو أحسن وأفضل .[٢]

ويتضح مما سبق أن أبو رجيله كان قدوة لرجال الأعمال الوطنيين الذي استدعته الحكومة المصرية متمثلة في رجال الثورة وهو خارج البلاد عاد إلى مصر، وقام بعمل مشروع وطنى كانت الحكومة والمواطن في أشد المعاناة وهى مشروعات المواصلات الخدمية من الدرجة الأولى، وهي خدمة الأتوبيس والتي قام بها أبو رجيلة رغم الفاشلين فيها من قبله إلا أنه نجح فيها نجاحاً باهراً خاصة في ظروف صعبة أثناء العدوان الثلاثي على مصر وما قدمه لرجال القوات المسلحة .

---

(١) مصطفى بيومى ، م . س . ز ، ص ص ٢٨٠-٢٨٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

ومن أشهر رجال الأعمال في الستينيات بدأ بدايته ونشأته صاحب الإنجازات والذي جعل التراب ذهبا وقد نشأ وبدأ بداية بسيطة جداً ثم وصل إلى الإمبراطورية في مجال المال والأعمال حتى لقب بإمبراطور الاستثمار وهو صاحب شركة (آماك) في الأهرام، المهندس محمد نصير وكان يعمل في مجال التليفونات صاحب شركة (الكاف) تنفيذاً لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ومؤسس جمعية رجال الأعمال المصرية البريطانية وجذب الاستثمارات البريطانية إلى مصر، وهو أول من أدخل الكمبيوتر لمصر ولبنان وأول صاحب أربعة كمبيوترات في مصر في التخطيط والبريد وجامعة الإسكندرية وجامعة القاهرة، وأول من قام بتركيب التليفون بالسيارة سنة ١٩٨٦، وصل عدد المشتركين ١٦ ألف مشترك وأول خصخصة في مصر كانت على يد والده في تاريخ مصر في السبعينيات من خلال شركة المياه الغازية بيبسي كولا، بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه حيث كانت العمالة ٤٠٠٠ عامل أوصلها هو إلى ٥١٠٠ عامل بزيادة ١١٠٠ عامل، وهو صاحب أفضل عمل خيري حيث تبنى فكرة تطوير قرية " أم دينار " التابعة للوحدة المحلية بكفر حجازي، إمبابة، محافظة السادس من أكتوبر والبالغ مساحتها الواقعة على ٩٠٠ فدان تضم حوالى ٣٢٠٠ منزل منها حوالي ١٥٠٠ أمي، ٢٥٠٠ عاطل، ١٠٠٠ امرأة معيلة، ١٥٠٠ أرملة، ٣٠٠ يتيم.

وقد عرف أهم مشكلات القرية وتم بالتعاون مع روتاري التحرير محافظة السادس من أكتوبر، وجمعية تنمية المجتمع التابعة لأم دينار بعمل خطة تطوير شامل فقام بعمل تغيير شبكة مياه الشرب والصرف الصحي بالكامل بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، وتم فتح ٢٠ فصل لمحو الأمية كمرحلة أولى، وتم وضع منظومة يومية لنظافة القرية وتدوير مخلفات الحقول وفقا للمحاصيل

الزراعية بالإضافة إلى تطوير وصيانة ثلاثة مدارس موجودة بالقرية، وتزويدها بأجهزة كمبيوتر وتطوير الوحدة الصحية وتزويدها بعدد من الأجهزة الطبية، إضافة إلى الأطباء والأخصائيين وتطوير مركز شباب القرية وتقديم قروض للأسر المعيلة لعمل مشاريع وقد تم تجهيز عدد ١٠٠ أسرة ودراسة حالتهم وتخصيص ١٠٠٠ جنيه لكل منهم لإقامة مشاريع خاصة.[١]

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ذلك من أجل قيام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي بدور في تنمية الطاقات الإنتاجية في مصر، فبذلت الكثير من الجهد في ذلك مشجعة رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، وبذلك ظلت العلاقة التجارية والاقتصادية بين مصر والدول الخارجية علاقة قوية، وقد تبع ذلك نسبة التجارة الخارجية لمصر من دخل قومي بدرجة لا تقل عن (٣٥%) في ذروة التخطيط القومي في التسعينيات، كما كانت المساعدات الخارجية وهى عبارة عن القروض الميسرة تمول ٤٠% من الاستثمارات في الخطة الخمسية ١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤ بل إنه حتى بعد قرارات التحول الاشتراكي في أوائل الستينيات ظل باب الاقتصاد المصري على الخارج مفتوحاً، مما زاد علاقة مصر بقوة مع دول المعسكر الاشتراكي والدول النامية ومنها الدول العربية، على حساب علاقتها مع الدول الرأسمالية .[٢]

كانت سيطرة الطبقة الأرستقراطية عموماً ممثلة في رجال الأعمال قبل الثورة واضحة حيث تمثلت هذه الطبقة في التنظيمات السياسية والهيئات

---

(١) أميمة رشوان : الأهرام الرقمي ، مجلة نصف الدنيا ، القاهرة ، أكتوبر ، ٢٠١٠ انظر الإنترنت. www:digital.ahram.org.eg/art

(٢) جودة عبد الخالق ، التعريف بالانفتاح وتطوره ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

التشريعية والتنفيذية، ولقد بلغ هذا التغلغل حتى أصبحت هذه الصفوة قادرة على خلق اتفاق يخدم مصالحها من خلال السيطرة على أجهزة التشريع في المجتمع من الأحزاب والأجهزة التنفيذية والهيئات، كما حاولت منع قانون الإصلاح الزراعي من الظهور للوجود ولم تتخذ بشأنه أي قرار على الرغم من المناقشات العديدة التي دارت حوله لما له وما عليه .[١]

وقد أصيبت هذه الطبقة بهزه نفسية عنيفة، ولم تكن نصوص القانون وحدها سبب هذه الهزة النفسية، ولكن ذلك يرجع لجملة عوامل تتمثل من الخوف من رد فعل القانون لدى الفلاحين، والخوف من أن يكون القانون مجرد سلسلة من قوانين أخرى أكثر تطرفاً على طريق الإصلاح الزراعي، وقد أدى القانون بالفعل إلى انتزاع كثير من الأسر الثرية من مراكزها المسيطرة على حياة البلاد، وهو مركز لم يسبق لأحد أن تحداه ويتمثل ذلك بصفة خاصة في الصعيد حيث تحتكر الملكيات الكبيرة الوادي الضيق وحيث تأثير القانون هناك أشد وأقوى .[٢]

وقد كان للحكومة المصرية خلال الثورة دور إيجابي للنهوض بالاستثمارات المحلية والأجنبية بمصر متمثلة في دور رجال الأعمال من الطبقة الأرستقراطية، ومع ذلك كانت هذه الطبقة تحاول التأثير المباشر وتقييد الحياة التشريعية والتنفيذية من أجل الوصول إلى مصالحها.

ولقد كان لثورة يوليو ١٩٥٢ اتجاهات وكان هناك تياران يسيطران على توجه الثورة التيار الأول " الدولانية " ويستهدف توسيع دور الدولة الاقتصادي وركز أصحاب هذا التيار على المطالبة بحماية الدولة للمستثمر الخاص – أما

---

(١) أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٢) ماركسان محمود ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

التيار الثاني " الشعبوية " وهو صاحب جذور فكرية شعبوية مرجعها تصور العامة، وبخاصة الفلاحون، ولهذا الفكر روافد قديمة تعود بأصولها إلى الفترة الفرعونية، وهذا الفكر ينحصر في أن الحاكم العادل العطوف سيؤدى إلى توافر خيرات العيش والحياة بالنسبة لهم، وقد تلقت ثورة يوليو هذين التيارين وحاولت التوفيق بينهما فدعمت تيار الدولانية كسبيل إلى التصنيع والتحديث، واهتمت في الوقت نفسه بمطالب الشعب ومصالح قوى الشعب العاملة " وبتحقيق منجزات الثورة ومكاسبها " المتمثلة في سياسات الرفاهة الاجتماعية المختلفة التي تعد من صميم التوجه الشعبي .[(١)]

ومما سبق يتضح أن الدولة كانت أو الثورة كانت تبحث عن وضع أطر لحماية الاستثمارات كنوع من الاقتصاد في الوقت نفسه تبحث رفاهية الشعب وهذا من إنجازات الثورة التي أرادت أن توفر للشعب حياة كريمة.

ومن الصواب القول إن أبرز إنجازات الثورة في المجال الاقتصادي وما جانبها من صعوبة، إلا أن ما يسمى السياسات الاقتصادية غالبا ما تكون لها أهداف إضافية ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية، وأن الأهداف دائما ما تتشابك وكثيراً ما تتعارض، وقد لوحظ أن سياسة التصنيع مثلاً كان لها أهداف سياسية (تعميق التحرر الوطني) وأهداف اجتماعية " توسيع نطاق الفرص أمام الطبقات الشعبية "، ويمكن القول إن سياسة الإصلاح الزراعي لم تكن لاعتبارات اجتماعية فقط ولكن لاعتبارات اقتصادية أيضاً، وبعض الاعتبارات السياسية كذلك .[(٢)]

---

(١) نزيه الأيوبي ، الدولة المركزية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وقد تستهدف الاستراتيجية التنموية تنشيط الصناعة الوطنية وتخليص الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية، لذا كان لها في مصر تطبيقا لذلك في الخمسينيات يتمثل في "التمصير" وكان يسير جنباً إلى جنب بجوار التصنيع، ذلك لأن المصريين لم يكونوا في هذا الوقت يمثلون إلا قلة قليلة من مديري الشركات المختلفة (٣٥% فقط) في ١٩٥١، وكانت البقية من الأجانب والمتمصرين.[١]

وكان من الضروري أن يصبح التمصير جزءا أساسيا من حركة الاستقلال والتنمية، وقد اتجه النظام نحو التأميم بحزم في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ما لم يكن تأميم قناة السويس ١٩٥٦ قد فتح شهيته لفكرة التأميم في عمومها، وقد ترتب على فكرة التأميم التوسع الصناعي والاقتصادي بصفة خاصة أثناء الخطة الخمسية (١٩٥٩ /٦٠ – ١٩٦٥/٦٤) وأصبح ظهور قوى القطاع العام مسيطراً على أطراف الاقتصاد المصري .

وقد اتسمت مرحلة الخمسينيات بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد وكسب وتأييد جماهيري له، وبتطهير المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وجهاز الخدمة المدنية وبتطهير الأحزاب السياسية ثم حلها تماماً، أما عن الرؤية لقضية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، **فانصب الاهتمام على مسألتين:** –

الأولى : هي بداية الربط بين الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية .

الثانية : هي دور رأس المال الخاص واعتباره عنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بشرط عدم اتجاهه إلى الاستغلال والسيطرة على الحكم .[٢]

---

(1) Charles Philip Issawi .Egypt in Revolution :An Economic Analysis (London :oxford university Press.1963.P.188.

(٢) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣ .

وقد حاولت الثورة خلق جو ملائم للاستثمارات الصناعية، وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها، ولكن كان الاتجاه هنا نحو الاستثمار في أنشطة حقيقية سريعة الربح، وفي العقارات والمباني وقد استحوذت هذه على نسبة ٧٥% في عام ١٩٥٥ من جملة الاستثمارات الرأسمالية المصرية، وقد حققت في عام ١٩٥٧ أرباحاً طائلة من خلال الاستثمارات القاصرة على مشروعات ذات عائد سريع مرتفع، وكان تأميم بنك مصر وإجراءات يوليو ١٩٦١، والإصلاح الزراعي الثاني، تلك الإجراءات التي اقتلعت البرجوازية الكبيرة التقليدية من جذورها الاقتصادية، وجعلت الهيمنة المطلقة لبرجوازية الدولة التي توسعت توسعا هائلا خلال هذه الفترة .[١]

وفي فترة الستينيات سيطرت الدولة وتم القضاء على رجال الأعمال، وأصبحت الدولة هي المنتج والمصدر والمستثمر، وفي السبعينيات اتجهت الدولة في عهد (السادات) إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وعليه أصدر الرئيس قراراً بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية بجانب المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وصدور القرارات التي تحمي الاستثمارات داخل مصر، مما عمل على الاستقرار لكافة المستثمرين العرب والأجانب، وحصل بعض رجال الأعمال على قروض بدون ضمانات، وقاموا بتهريبها للخارج فكانت تلك الفترة لحساب المصالح الخاصة على حساب المجتمع دون القيام بعمل أي مشروعات إنتاجية داخل مصر .[٢]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧٤.

(٢) محمود جمال ، مجتمع رجال الأعمال ، محاولة للاقتراب ، جريدة مصر اليوم ، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤ انظر الموقع:artiches/2004/Pr124 – shtml./or/http :www.eahr.org

ولا يفارقني الصواب " أن رجال الأعمال في هذه المرحلة ليس لهم دور فعال فيما عدا النقابات الضاغطة "، ونظراً لأن عناصر البرجوازية في عهد الثورة هم أبناء الرأسمالية المسيطرة في الفترة السابقة وحصلوا على مناصب لما لهم من ثروة وخبرة وتعليم، وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتعطيهم فرصة للتشكيك في التجربة الاشتراكية، ونادوا بضرورة المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي، وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية لذلك لم يستطع نظام الدولة إعداد كوادر اقتصادية في مجال رجال الأعمال إلا في حدود ضيقة .(١)

ويتضح في هذه الفترة من حياة مصر الاجتماعية والاقتصادية أنه بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان الاهتمام بالاقتصاد المصري والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والعربية، وذلك بوضع قوانين تشجع تدفق الاستثمارات داخل مصر واعتماد الحكومة على قدرات أبنائها رغم اتجاه بعض رجال الأعمال إلى الأعمال الاستثمارية السريعة التي تحقق لهم الربح السريع دون النظر إلى مصالح باقي المجتمع، مما شجع الحكومة على الاعتماد على قدراتها فكانت هي في تلك الفترة المصنع والمصدر والمستثمر دون الاهتمام برجال الأعمال، لكن كان هناك بعض من رجال الأعمال يحتذى بهم كانت أهدافهم وطنية في المقام الأول، وكانت الثورة المصرية ذات توجه يبشر بالخيرات وحفظ مقدرات الوطن وتأميم قناة السويس وتأميم كثير من الشركات وعلى رأسها بنك مصر، مما أدى إلى ظهور طبقات رأسمالية فاعلة داخل المجتمع، إلا أنه ليس كل ما صنع على ما يرام، ولكن هناك بعض التجاوزات من رجال الأعمال وخاصة في أصحاب القروض من البنوك والتي تم تهريبها

---

(١) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٥٧٧ .

للخارج، مما كان له آثار سلبية على المجتمع ككل وظل الوضع في تلك الفترة غير مستقر بسبب الأوضاع الداخلية والخارجية المحيطة بنا .

ولا شك أن الأمور بإيجابياتها وسلبياتها في تلك المرحلة من أصعب المراحل في مصر، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ والتي كان لها الأثر السلبي في حياتنا لكن سرعان ما نهضت مصر واتجهت إلى الاقتصاد بكل معانيه وعودة الاستثمارات خاصة التصنيع والعقارات وبعض الصناعات الصغيرة .

وقد ظهر في تلك الفترة العديد من رجال الأعمال الوطنيين ومن أمثالهم سيد جلال الذي بدأ من الصفر إلى أن وصل إلى قمة المجد وهو رجل الأعمال الذي عمل بالسياسة واشتراكه في أول دورة برلمانية من ١٩٤٥ – ١٩٥٠ حيث كان من الوطنيين المصريين وحيث كان ينادى بالدعوة **داخل البرلمان لسن عدة قوانين:**

الأول : محاسبة الفاسدين (من أين لك هذا) .

الثاني : عدم تملك الأجانب للأراضي المصرية .

الثالث : ممارسة استغلال النفوذ ومحاكمة الوزراء .

الرابع : خفض الإيجارات الزراعية والضريبية التصاعدية على الدخل العام للأغنياء، ومن العجيب أن هذه المبادئ التي آثارها تحت قبة البرلمان من سبعين عاما ظلت سببا وحلما لكل موجات مصر الثورية، وظل الاقتراب أو الابتعاد عنها معياراً لصدق الأنظمة في الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية

حتى الموجه الثورية الأخيرة في ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو التي نادت بنفس المبادئ المذكورة [(١)]

٣- الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المرحلة الليبرالية من ١٩٧٠ حتى الآن:

تعتبر هذه الفترة هي الحاسمة في تحول الاقتصاد المصري بل إنها أدت إلى تحولات في كافة جوانب المجتمع، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعيا وكان على رأسها الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وقد شهدت هذه الفترة تطوراً كبيراً في دور القطاع الخاص في المجتمع المصري، سواء على مستوى السياسة الخارجية أو على مستوى السياسة الداخلية ولا شك أن التحول الاقتصادي الذي شهده المجتمع المصري في الفترة الأخيرة والناتج عن متابعة آليات السوق أدى إلى تغير دور الدولة واضطلاع القطاع الخاص بدور محوري ورئيسي في تحقيق التنمية .

وقد كانت المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مصر عام ١٩٧٠ كانت تفسر تحول مصر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي نتيجة خمس سنوات سابقة، لأن مصر لم تكن تطبق سياسة الانغلاق أو الاستقلال الاقتصادي، أو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، بل كانت سنوات من انعدام السياسة الاقتصادية، ومن فقدان القدرة على التعرف على السياسة والاقتصاد على حد سواء، وكانت مصر في تلك السنة بعيدة كل البعد عن انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية، ولم يكن التحول إلى ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الغربي قد شهد إرهاصاته الأولى، وساعد رحيل عبد الناصر على هذا التحول لكن كانت هناك عقبات

---

(١) جريدة الأهرام ، سر خلطة صنع في مصر ، رجال الأعمال بجد ، القاهرة ، ٢٠١٤/٨/٢٥ ، ص ١٨ .

منها الوجود السوفيتي العسكري والسياسي في مصر، وحالة اللاسلم واللاحرب التي كانت بين مصر وإسرائيل، ثم مقاومة شريحة هامة من البيروقراطية المصرية، وظلت مصر سياسياً واقتصادياً تشهد تطورات وأحداث متلاحقة إلى أن جاء عام ١٩٧٧، فكان عقد كامل من المتاعب الاقتصادية المتراكمة، قد أوشك على الانتهاء، واذا بالاقتصاد المصري يبدأ فترة جديدة من الانتعاش الواضح، ففي خلال أربعة أعوام، بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة ما بين ٨%، ٩% سنوياً وهو معدل لم يستطع تحقيقه في نفس الفترة إلا عدد محدود للغاية من البلاد، ولم تحققه مصر منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل .[١]

هذا وانفتح الاقتصاد المصري على العالم، وفتح بابه لرأس المال الأجنبي واستثماره في كافة المجالات تقريباً، وفتح باب الاستيراد والتصدير وألغيت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، وتعتبر قوانين وقرارات الانفتاح الاقتصادي الخطوة الأولى للإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري والتي أثرت على بناء المجتمع فتغيرت ملامح البناء الطبقي، وظهرت فئات وقوى ضاغطة ومؤثرة في السياسة الاقتصادية في مصر .

وقد ظهرت بعض التجمعات غير الرسمية بين رجال الأعمال والتي كانت تتمتع بنفوذ كبير في المجتمع في فترة السبعينيات، ولم يكن هذا النفوذ وليد ثرواتها فحسب، وإنما كان نتيجة لصلات مختلفة إقامتها مع عناصر قيادية في الأجهزة الإدارية، والسياسة المختلفة.[٢]

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٥٦ – ٤٥٧.

(٢) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٥٧٩.

وقد كانت أدوار جماعة رجال الأعمال في هذه الفترة أدواراً فعالة وإيجابية وأهمها إلغاء القرارات الاقتصادية (يناير ٨٥) وشهدت هذه الفترة معارك كثيرة بشأن مجموعة القرارات الاقتصادية (الخاصة بتجار العملة – والاستيراد والتصدير بدون تحويل عملة)، والطرف الذي انتصر فيها هو الجماعة الضاغطة لرجال الأعمال الممثلين سياسياً داخل الحكومة.[١]

وتعتمد جمعية رجال الأعمال المصريين على عدد من الوسائل لتحقيق أهدافها منها تنظيم لقاءات مع الوزراء والمسئولين عن السياسة الاقتصادية وقد نظمت في هذه الفترة (إبريل ٨٦) المؤتمر الدولي لرجال الأعمال المصريين وافتتحه رئيس الوزراء، وكانت المناقشات حول إبراز دور القطاع الخاص، وتوضيح سياسة الدولة بخصوص الدعم والتأكيد على الاستثمارات الأجنبية.

وفي إطار الحديث عن جماعة رجال الأعمال وانضمامهم إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية والتي (تضم ١٧٠ عضواً – في ذلك الوقت من كبار رجال الأعمال في الإسكندرية يعمل معظمهم في مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات الخارجية) وتشترك كل من الجماعة واللجنة في طبيعة المطالب التي يطرحونها، والأدوات التي يعتمدون عليها وقد نظمت اللجنة في نهاية (١٩٨٥) مؤتمراً كبيراً حضره رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، طرح فيه رجال الأعمال تصوراتهم بخصوص السياسة الاقتصادية ومطالب محدودة تتعلق بالاستيراد والتصدير والمحاسبة الضريبية والجمركية.[٢]

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

(٢) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٥٨١ .

وكما عرض أعضاء اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية المساهمة بالمال والجهد لعودة الإسكندرية كمنارة للثقافة والفكر والفن ودعم حركة التنمية الثقافية في مصر مما يدل على دور اجتماعي لرجال الأعمال بالإسكندرية .

وفي إطار العلاقة بين رجال الأعمال والولايات المتحدة تضم جماعات رجال الأعمال على الرغم من الخلافات النسبية بينهما لجنة خاصة بالمعونة الأمريكية تقوم بالمتابعة وترتيب الاتصالات مع الطرف الأمريكي، وذلك عن طريق جمعية رجال الأعمال – وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال وهذه الجماعات تقوم بعقد اجتماعات مشتركة لتنظيم استفادة القطاع الخاص من المساعدات الأمريكية، بالإضافة إلى المجلس المصري – الأمريكي الذي عقد اجتماعاً مشتركاً في يناير عام ١٩٨٨ اتفق فيه على تنسيق الجهود فيما بينهم للتخاطب مع المؤسسات الأمريكية العاملة في مصر، والمتاح لديها برامج لتمويل القطاع الخاص، فإن هذه الجماعة بالإضافة إلى غرفة التجارة، واتحاد الصناعات، اتفقت مع برنامج المعونة الأمريكية وتعزيز أوجه نشاط غرفة التجارة واتحاد الصناعات، واتفقت مع برنامج المعونة الأمريكية على تعزيز أوجه التعاون بين الجهات التي تمثل مجتمع الأعمال في مصر، وتم التوصل إلى اتفاق حول أسلوب الاستفادة الكاملة من المعونة الأمريكية في مصر .[١]

وقد التقى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين مع صندوق النقد الدولي في واشنطن، كما قام وفد مشترك من أعضاء الجمعية ومجلس الأعمال

(١) ماركسان محمود ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

المصـري الأمريكـي بزيـارة مـدن نيويـورك وبوسـطن بالولايـات المتحـدة وتورنتـو فـي كنـدا فـي الفتـرة مـن ١٢-٢٢ سـبتمبر ١٩٩١، والتقـي الوفـد مـع أعضاء جمعية رجال الأعمال الأمريكية من أصل مصري، للنظر في مجالات العمل المشتركة سواء في الاستثمارات المشتركة أو تنشيط حركة التبادل التجاري وحاجـة الصـادرات المصـرية مـن السـلع غيـر التقليديـة للأسـواق الأمريكيـة، كمـا عقدت عدة اجتماعات ثنائيـة بين أعضـاء الوفد والبنـوك الأمريكيـة فـي منطقـة شمال شرق الولايات المتحدة بهدف تدعيم التعاون المشترك بين مصر والولايات المتحدة في صيغة تعاون بناء .[١]

كـذلك تـم إرسـال بعثـات مـن رجـال الأعمـال إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وذلـك لاطلاعهم علـى الفـرص الاسـتثمارية فـي مصـر ولجـذبهم إلـى مشـروعات قوميـة كبـرى فـي مصـر وذلـك عـام ١٩٩٨ فـي ظـل ظـروف تسـمح بجذب الاستثمارات .[٢]

وبالإضـافة إلـى هـذا فقـد قـام رجـال الأعمـال المصـريين بأمريكـا وأوروبـا وأسـتراليا ودول أخـرى بإقامـة مـؤتمر خـاص بالتنميـة فـي القـاهرة لمناقشـة إقامـة مشروعات تنموية جديدة لخدمة المجتمع المصري.[٣]

وأيضاً قام رجال الأعمال المصريين بدور مهم عندما اتجهوا نحو بناء العلاقات مع الاتحاد السوفيتي حيث وصلت العلاقة بين الدولتين إلى الإيجابية

---

(١) التقرير السنوي : جمعية رجال الأعمال المصريين ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٦.

(٢) وسـام فـؤاد ، مسـتقبل السـلوك السياسـي لفئـة رجـال الأعمـال المصـريين ، فـي د/ حنـان قنـديل (محرر) مؤتمر مصر في عيون شبابها ، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٦

(٣) الأهرام ، في ١٩٩٣/٣/٢٤ .

وتنشيط عدد كبير من المشروعات، وأسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات لتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات المصرية للاتحاد السوفيتي .(١)

ويتضح مما سبق أن هذه المرحلة بما تتسم بنشاط ملحوظ لرجال الأعمال على المستوى الدولي وتنشيط الاستثمارات العربية والأجنبية على وجه الخصوص متجهين نحو أمريكا وأوروبا والاتحاد السوفيتي لما تملكه هذه الدول من اقتصادات قوية تعود بمردود إيجابي على تنمية المجتمع المصري وكسب الخبرات الأجنبية تجاريا واقتصاديا في آن واحد مما يؤدي إلى تنوع الاستثمارات الأجنبية في مصر ويحسب ذلك لجمعية رجال الأعمال بعلاقاتها الخارجية لدعم التنمية المحلية .

أما على مستوى الاستثمار يمكن القول أن حوافز الاستثمار التي تضمنها القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لم تترك أثراً إيجابياً ملحوظاً ، حيث اتسمت الفترة التالية له بالركود النسبي للاستثمار ومن ناحية أخرى فإن القانون (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ وما تضمنه من مزيد من المزايا أحاطت به توقعات بتحسن ملحوظ في بيئة الاستثمار، وقد تمثل فيما واكب ظهوره من طفره في الاستثمار، ولكن انخفاضه بعد عام ١٩٨٩ يعنى أن تلك الطفرة لم تكن قادرة على الاستمرار "unsustainable"، ويمكن تفسير ذلك بأن البيئة الاستثمارية لم تحقق توقعات المستثمر، على نحو يؤدى إلى نمو استثماري مطرد ويؤكد ذلك ركود الاستثمار الكلى الحقيقي رغم صدور قوانين الاستثمار .(٢)

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ص ٤٠٥ –٤٠٧ .

(٢) سلوى سليمان ، جودة عبد الخالق ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي فى مصر ، منشور وزارة الصناعة والثروة السمكية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٤٢٠.

وقد ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص عام ١٩٨٩ لكنها عاودت الهبوط إلــى مسـتوى أقـل مـن الأعـوام الثلاثـة التاليـة، أمـا الزيـادة فقـد تحققـت عـام ١٩٩٣.[١]

يتضــح ممــا سـبق أن معـدلات الاسـتثمار غيـر مسـتقرة فــي بعـض الاستثمارات ولكن ما مرت بـه فترة التسعينيات من تقلبات جعل الاستثمار في حالة من الركود الحقيقي، رغم صدور قوانين استثمارية مشجعه للاستثمار، وكما ذكر في تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين لعام ٢٠٠١ وجد أن هناك نسبة مرتفعة في معظم الاستثمارات وخاصـة الصـناعية منها، كذلك زيادة استثمارات قطاع الكهرباء على الرغم من حداثة الاستثمار بها، مما يدل على مدى التقدم في الاستثمار وخلق جو مستقر من التنمية داخل مصر وارتفاع نسبة القطاع الخاص في الاستثمار مقابل هبوط القطاع العام في ذات الوقت .

ويتضح من ذلك مدى فاعلية دور القطاع الخاص ومشاركته في عملية التنميـة بمصـر ممـا يدل علـى تحمل القطـاع الخـاص العبء الأكبر في تنفيذ الخطة، وبذلك يتطلب الأمر مشاركة فعالة وجهداً مزدوجاً بين الطرفين الحكومة والقطـاع الخـاص لتـوفير حـوافز الاسـتثمار وتشـجيعه وجـذب رؤوس الأمـوال العربية والأجنبية وتوفير بنية أساسية قوامها خدمة قطاعات الاستثمار في مصر.[٢]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢٣.

(٢) جمعية ر جال الأعمال المصريين ، التقرير السنوي ٢٠٠٠ ، ص٢٢.

ويعتبر الاستثمار من أهم ركائز الاقتصاد القومي ولكنه في حاجة إلى وضع أسس وقوانين جادة له من أجل جذب الموارد الأجنبية وخلق فرص عمل لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية في آن واحد .

وقد سعت الحكومة في مرحلة التسعينيات لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي الكلى، والإصلاحات المالية الحقيقية وتم تعضيد هذه المرحلة باتفاق مسانده عبرت ثلاث سنوات من صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برنامج لحفز التكيف الهيكلي، وتخفيض آخر للديون من دائني نادي باريس، وتتركز أهداف الحكومة الأساسية رغم المكاسب التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى وتعميق الإصلاحات الهيكلية لخلق رد فعل قوى ومطروح من جانب القطاع الخاص مع صندوق النقد الدولي، والثانية مع البنك الدولي للقيام بإصلاحات هيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ورفع كفاءته ثم تحويله إلى القطاع الخاص. [١]

وقد أثمرت هذه التطورات في عودة العلاقات الرسمية المصرية – العربية نتيجة تحرر رجال الأعمال عام ١٩٨٨، ومنذ بداية العام أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين عن محاور رئيسية يتعلق أولها بالسياسة الاقتصادية المصرية المتجهة إلى العالم العربي، والجمعية هنا ترحب بعودة العلاقات المصرية العربية وتدعيم الاتصالات بينهما وبين رجال الأعمال، خاصة من أجل خلق تعاون بناء يتناسب مع طموحات ورغبة الجميع بالاتجاه نحو الاستثمار في مصر، وقد كان السبق في هذا الاتجاه يتمثل في إنشاء مجلس التعاون المصري الأردني.

(١) سعاد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٥٨٤.

كذلك وفى تطور العلاقات المصرية العربية فقد تم تكوين لجنة مشتركة مؤلفه من رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال المغربيين لهدف التعاون بينهم وإقامة مشروعات مشتركة تعود بالخير على الشعبين الشقيقين.[١]

وقد أثمرت هذه الجهود التي يقوم بها رجال الأعمال المصريين عن توجه عدد من رجال الأعمال المستثمرين العرب إلى مصر للمساهمة في تنمية مشروعات جنوب الوادي، والمعروف بمشروع توشكى حيث تم تخصيص مساحة من الأراضي تقدر بحوالي (٧٠,٠٠٠) فدان لبعض الشخصيات السعودية والكويتية وعلى رأسها الوليد بن طلال، وهذه المساحات الكبيرة تحتاج إلى أموال واستثمارات باهظة ومكلفة لعشرين عاماً قادمة ويمكنها استيعاب ٤٠٠,٠٠٠ فرصة عمل بالإضافة إلى الآلاف من العمالة المؤقتة والموسمية .

وإلى جانب مشروع توشكى فهناك مشروعات زراعية أخرى تهدف إلى إصلاح ترعة السلام بتكلفة (٥,٥) مليار جنيه لري حوالي (٢٥٠,٠٠٠ فدان) بتمويل من صندوق الأعمال السعودي وصندوق التنمية الكويتي .[٢]

ويتضح من ذلك الدور الحيوي الاجتماعي لرجال الأعمال المصريين على المستوى العربي والخارجي ومدى مساهمتهم في دعم الدور الاجتماعي على المستوى الداخلي.

---

(١) أماني قنديل ، جماعات المصالح والسياسة الخارجية ، دراسة لدور رجال الأعمال في مصر في المؤتمر الثالث لبحوث السياسة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٤٥.

(٢) التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ص ١٧-١٩ .

وقد عقد بالعقبة الأردنية ثالث لقاء بخصوص هذا الموضوع في فبراير ١٩٨٨ وحضره الأمير الحسن بن طلال وعدد من الوزراء المصريين من أجل التنمية والتكامل في مجال النقل والمواصلات بين البلدين، وقد أعلن في مجلس الأعمال المصري الأردني الذي عقد تحت عنوان دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات الأردنية المصرية .

وقد وضح ذلك نتيجة إتباع الحكومة لبرنامج الإصلاح والتكيف منذ منتصف عام ١٩٩١، وما ترتب علية من إعطاء مساحه للقطاع الخاص لقيامه بدور اجتماعي تجاه المجتمع من خلال الإصلاحات التي اعتمدتها الحكومة بمشروعات تنهض بالمجتمع وتنميته، وبذلك تتضح مساهمه القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات بتزايد ملحوظ .(١)

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٧٦,٤%) في حين كانت تبلغ في العام السابق (٧٣,٨) كما تراجعت نسبة مساهمه القطاع العام إلى (٢٦,٢) ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (٢٠,٢) وبمعدل نمو قدرة (٧,٨) عن العام السابق يليه قطاع التجارة بنسبة مساهمة قدرها (١٦,٥) وبمعدل نمو قدرة (٣,٥%) وحقق قطاع الكهرباء معدل نمو قدرة (٦,٧%) حيث شهد عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أول مساهمه من القطاع الخاص في هذا النشاط بإجمالي مبلغ وقدرة (٥,٥٠٦ مليار جنيه) في حين حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو قدرة (٦,٧%).(٢)

---

(١) ماركسان محمود ، رسالة الدكتوراه ، مرجع سابق ، ص١٢٨ .

(٢) جمعية رجال الأعمال المصرية ، التقرير السنوي ٢٠٠١ ، القاهرة. ص ص ٥١ –٥٣ .

ويتضح من هذا العرض زيادة النمو للقطاع الخاص والمشاركة في جميع المجالات نتيجة للتطورات التي حدثت في نمو الاقتصاد، وكذا الدور الاجتماعي والاقتصادي لرجال الأعمال، والذي بدأ بصورة تدريجية حتى وصل إلى ما وصل إليه في تلك المرحلة وخاصة بعد تطبيق سياسة الخصخصة .

وهناك مجموعة من رجال الأعمال لهم أدوار اجتماعية ومساهمات خيرية بالمجتمع المصري ونذكر منها على سبيل المثال : إقامة عدد (٦) مستشفيات طوارئ بالطرق السريعة .[١]

كذلك ساهم بعض من رجال الأعمال في تمويل أبحاث علمية بالجامعات المصرية.[٢]

وهناك جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية تتبرع بمبلغ ٢ مليون جنيه لصندوق تحيا مصر كما قدمت مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه كدفعة أولى لصالح الوحدة المحلية لحى غرب المنصورة بهدف إحلال وتجديد شبكة الصرف الصحي لعمارات الإيواء بالمنصورة .[٣]

وهناك رجل أعمال " حسام بدراوى" الذي ساهم بمبلغ عشرة ملايين جنيه لتطوير منطقة زينهم التي كانت عبارة عن عشش وأكشاك خشبية وتحويلها إلى مساكن متطورة. [٤]

كذلك هناك رجل الأعمال "محمد الأمين" الذي اجتمع برئيس الجمهورية

---

(١) الأهرام فى ١٩٩٥/٢/٥ .

(٢) الأهرام فى ١٩٩٦/١/١٥.

(٣) جمعية رسالة للأعمال الخيرية . http :OR/OR Facebook. Dome. Ebu . Egypt.

(4) http: www. Islam, on line. Net. Servlet/ satellite.

عبد الفتاح السيسى وقد أقر بعمل المشروعات الخيرية والمساهمة النقدية لصندوق" تحيا مصر" وأقر أن هناك مشروعات تخص العمالة قد يكون المسئول عنها ومشروعات أخرى سيكلف بها آخرون لمتابعتها وهذا خير ما يقوم به رجال الأعمال كدور اجتماعي لخير بلادهم.(١)

وهناك من قام بالتفرغ لأعمال خيرية مقتدياً برجال أعمال أمريكيين وأوروبيين وعلى رأسهم بيل جيتس الأمريكي (ميكروسوفت) إنه رجل الأعمال المصري "نجيب ساويرس" **والذي انحصرت أعماله الخيرية في ثلاث محاور :**

الأول : مكافحة الفقر والمساهمة في توليد فرص العمل أمام الشباب المصري من خلال المشروعات متناهية الصغر.

الثاني : إعطاء دفعة حقيقية لحوار الأديان والثقافات وتنمية فكر التسامح ومحاربة التطرف والإرهاب.

الثالث : العمل الإنساني لتنمية الأماكن الأكثر فقراً في العالم ، والبداية ستكون في الأراضى الفلسطينية المحتلة، هذا غير دور مؤسسة ساويرس الخيرية بمصر، والتى ساهمت في المنح الدراسية خارجياً وداخلياً وتقوم تنمية المجتمع من خلال مشاريع من أجل مصر مع اليونيسيف وتطوير مدارس سوهاج العسكرية والتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار لبناء مدارس وتطوير التعليم بمصر.(٢)

وقد صرح وزير التربية والتعليم بأن هناك أحد رجال الأعمال المصريين قد تبرع بمبلغ ٢مليون جنيه لدعم مكتبات الوزارة. (٣)

---

(1) http: www. albawabh. News. come.
(2) http: www. albawabh . News. come.

(٣) الأهرام فى ٢٠٠٠/٦/٢٧ .

وعلـى الـرغم مـن هـذه الجهـود مـن رجـال الأعمـال إلا أن هنـاك مشـاكل عديدة وقصوراً وعدم رؤية مشتركة بينهم، أو حتـى اتفاق علـى ضـروريات الدور الاجتماعي باعتباره سنداً لاستثماراتهم داخل مجتمع تتزايد فيه حدة الفقر، حيث تصـل نسبته إلـى ١٧% كمـا تقـول أرقـام وزارة التخطـيط عـام ٢٠٠٣م وهـو رقـم يقـول الـبعض إن حقيقتـه هـو الضـعف، وسـبب هـذا أن رجـال الأعمـال حتـى السبعينيات ركزوا على الوكالات الأجنبية، وأن همهم العمل في تجارة تحقق لهم الـربح فقط دون النظـر إلـى احتياجـات المجتمـع، فكـان سـبب ذلـك هـو ارتبـاطهم أيضاً بالرأسمالية العالمية أكثر من تعبيرهم عن مصالح المجتمع .(١)

ولجمعية رجال الأعمال دور اجتماعي لأنها تعمل كإحدى آليات الحكومة لتسـهيل الاتصـال، وتوثيق العلاقات مـع الدول المانحـة ولتحفيز رجـال الأعمـال المصـريين علـى إعـادة ضـخ أمـوالهم المودعـة بالخـارج، واسـتثمارها فـي مصـر ولعل رجال الأعمال المصريين – الأمريكيين أقوى دليل على ذلك .(٢)

وتقـوم الجمعيـة بأعمـال اجتماعيـة مهمـه منهـا تمويـل صـندوق خـاص للخـدمات التطوعيـة والإسـهام فـي تمويـل جمعيـات منكـوبى السـودان فـي أوائـل التسـعينيات، كمـا تقـوم الجمعيـة مـن وقـت لآخـر بـدفع تبرعـات لـبعض المعاهـد ومراكـز البحـوث الطبيـة، وفـى فتـرة الزلـزال فـي أكتـوبر ١٩٩٢ قـد قـام أعضـاء الجمعية بشكل شخصـي بالتبرع بما يقرب من ١٥ مدرسة جديدة .(٣)

---

(1) http.www:Islam on line. Net.

(٢) ناهد عز الدين ، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير فى هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٩.

(٣) حـاتم نصـار : دور رجـال الأعمـال المصـريين فـي التـأثير علـى السياسـة الاقتصـادية ، دراسـة لجمعية رجال الأعمال المصريين في محمد صفى الدين خربوش (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢ .

وصرح رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة في مقابلته برئيس الوزراء إبراهيم محلب أن تبرع رجال الأعمال لصالح الاقتصاد المصري " واجب وطني " وقد تبرع بمبلغ ٥٠مليون جنيه لصالح صندوق " تحيا مصر " إضافة إلى مساهمات أخرى مؤكداً أن هذا أقل ما نقدمه لمصر لأن مصر تنتظر الكثير من أبنائها .(١)

وقد قام أحمد أبو هشيمه رجل الأعمال بأعمال خيرية أخرى بمبادرة تطوير (٢٠) قرية صعيدية فقيرة، وقد تم الانتهاء من أول قرية في ٢٧ رمضان عام ٢٠١٤، وتم افتتاحها بحضور محافظ بني سويف وهى عبارة عن (٦٠) منزل وتم تزويد أهلها بـ (٤١) رأس ماشية من أجل إيجاد مصدر رزق لهم ، وقد قرر إنجاز قرية كل ٣ شهور وذلك بمساعدة دار الأورمان والتي نجحت في إنجاز القرية الأولى في وقت قياسي وهو ٤٥ يوماً .(٢)

وقد ساهم رجال الأعمال الذين حضروا حفل الإفطار الرسمي الذي دعا إليه رئيس الجمهورية " عبد الفتاح السيسى " بقصر الاتحادية لدعم الاقتصاد المصري بمبلغ ٣ مليار جنيه من شركات أوراسكوم وعائلة ساويرس ، والمهندس محمد الأمين ساهم بقيمة مليار و ٢٠٠مليون جنيه وهى نصف أسهمه في عامر جروب وفقاً لما أعلنه من قبل، كما ساهم الصندوق الخيرى لعامر جروب بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه وساهم رجل الأعمال محمد فريد خميس بمبلغ ٣٠مليون جنيه، أحمد أبو هشيمه بـ ١٠٠مليون جنيه، صلاح دياب بـ ٦.٥ مليون جنيه من مستحقات شركاته لدى وزارة البترول وبلغت المساهمات التي قدمها رجال الأعمال لمساندة الاقتصاد المصري أكثر من ٥ مليارات جنيه. (٣)

---

(1) http: www. youm7 . com 11825634.
(2) www.altahrer news.com./eg/de.
(3) www.elwatan.news.com14/7/2014.

وهناك رجل الأعمال الدكتور شريف الجبلى رئيس مجموعة بولى سيرف الذي تبرع إثر مقابلته مع رئيس الوزراء إبراهيم محلب بمبلغ (١٦٠) مليون جنيه لصالح صندوق (تحيا مصر) كما تبرعت مجموعته بـ ٢٠٠ ألف طن سنوياً من منتج شركة أبو زعبل من كبريتات الكالسيوم بقيمة ٥٠ مليون جنيه يتم تسليمها إلى وزارة الزراعة ، أو شباب الخريجين بالإضافة إلى ٣٠% من أرباح شركة أسوان للأسمدة لمدة (٥) سنوات وهو ما يعادل ٦٠مليون جنيه ويشير إلى أن هذه التبرعات سيتم توجيهها لصالح تنفيذ عدد من المشروعات التنموية التي يستفيد منها كافة أبناء الوطن ، وستوفر فرص عمل للشباب .(١)

٤- رجال الأعمال والمعوقات الحكومية :

وفي هذا الصدد يقول حسين صبور رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن الأمن والبيروقراطية وعدم احترام الدولة لتعاقداتها هي أهم معوقات الاستثمار في مصر فالقطاع الخاص يحتاج إلى مساعدة الحكومة لأنه قادر على حل المشكلات والنهوض بالاقتصاد شرط أن تكون الحكومة مقتنعة بأنه قاطرة النمو الحقيقية، ولابد من تعاون الاثنين معاً، فالقطاع الخاص وحده غير قادر على ذلك ولابد من مساعدة الحكومة له، ولا يجب أن تعتمد الحكومة على نفسها للنهوض بالاقتصاد وتعيد تجربة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وخلق اقتصاد يعتمد على الإدارة الحكومية، فالعالم كله مقتنع بالقطاع الخاص كركيزة التنمية في أى بلد مع دعم الحكومة من تشريعات وبيروقراطية أقل وتيسيرات. (٢)

---

(١) جريدة الأخبار في ٢٠١٤/٩/١ .

(٢) حسين صبور ، غياب الأمن والبيروقراطية وعدم احترام الدولة لتعاقداتها ، أهم معوقات الاستثمار في مصر ، ٢٠١٤/٦/١٣ انظر الإنترنت :
http :www.eba.org/Main /News Details .

وقد أكد رجال الأعمال المصريين والخليجيين أن هناك العديد من القيود التي تضعها الحكومة أمام رجال الأعمال وتحول دون ضخ استثمارات جديدة بالسوق المصرية ، وقد اتفقوا على ذلك خلال مؤتمر الاستثمار الخليجي الذي عقد بالقاهرة بدعوة من وزير الاستثمار.

ومن أهم المشكلات التي أشار إليها بعض رجال الأعمال هي : البيروقراطية، والتعقيدات الإدارية والرشوة والمحسوبية والانفلات الأمني. وفي ضوء ذلك ظهرت كثير من المطالبات بتنقية التشريعات القائمة واستحداث تشريعات تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن الملاحظ أن الدولة تحاول في الوقت الراهن القضاء على هذه المشكلات وتيسير إجراءات التراخيص وغيرها من الإجراءات المعقدة التي تعوق الاستثمار .

ولعل ما أسفرت عنه نتائج المؤتمر الاقتصادي الأخير بشرم الشيخ المنعقد ما بين ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥ تمثل دفعة قوية لمواجهة معظم المشكلات والمعوقات التي تواجه المستثمرين.

ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات ما تضمنه قانون الاستثمار الموحد الجديد، وسياسة الشباك الواحد في إنهاء التراخيص في أقل وقت ممكن بعيداً عن التحديات السابقة.

ولقد شهدت مصر في فترة التسعينيات تحولاً من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الحر، وبينما كانت الحكومة تتقدم بحذر نحو تحقيق هذا الهدف ، لكنها اصطدمت بالعمليات البيروقراطية السخيفة التي لعبت دوراً مهماً في صياغة القوانين وتنفيذها هذا ووجد رجال الأعمال، في هذه البيئة المحيطة بهم انه يستلزم عليهم القيام بدور فعال للتصدي لهذه البيروقراطية وتطويعها

لصـالحهم، لـذا يبـذل رجـال الأعمـال جهـداً كبيـراً للتغلـب علـى هـذه البيروقراطيـة وأن تتحـول الحكومـة لسياسـتها وقوانينهـا وسـن القوانين التـي تسـهل النشـاط الاسـتثماري فـي مصـر، ونظـراً للاتجاهـات التحرريـة للحكومـة فـي السياسات الاقتصادية فإنـه يتم دعوة ممثلـي هذه الجمعيات وجماعات البيزنس المتنوعة وذلك للإدلاء بآرائهم أو أن يكونوا جزءاً من اللجان المخصصـة لقضـايا معينة .[١]

وقد عـرف (روبـرت Putnam) إلـى أن البيروقراطيـة هـي التـي تحكـم المجتمعات حيث أصبح الموظفون هم المسئولون عن مدى واسع من مبادرات الرؤوس الحكومية بالنسبة لاهم ومعظم التشريعات، ويعود ذلك إلى المحل الأول علـى أنهـم يحتكـرون المعلومـات المتعلقـة بالسياسـات المختلفـة، كمـا وأن البيروقراطية تحتكر الجانب الأكثر من مخرجات النظام السياسـي، وذلك بحكم عملها الأساسي في تنفيذ القوانين واللوائح، فليست العبرة بمضمون القانون ولكن بكيفية تطبيقه، وإذا كان التطبيق ترجمه أمينـه وصـادقه لمضمون القانون فلماذا لم تنفذ كما وردت.[٢]

وفى تصريح لوزير الاستثمار للأهرام بأن الحكومة كسرت الحواجز التي تمثل عائقاً للاستثمار ولا مكان للأيادي المرتعشة، وأنا غير راض عن العوائق والبيروقراطيـة وبعـض التشـوهات التشـريعية والإجـراءات والبيروقراطيـة فـي أداء الأعمال، ولدينا الكثير من تشريعات الأعمال التي نحتاجها لسن تشريعات

(1) Samir M. yousef "the Egyptian private sector and The Bureacracy Middle Eastern studies. val .30.No 2 April 1994 . p.332 .

(٢) أحمد عبد البديع : أصول علم السياسة ، مرجع سابق، ص ١٧٢ .

مبسطة لإيجاد الاستثمارات بالإضافة إلى الجزء الآخر من البيروقراطية التي تؤدى إلى عرقلة الأعمال وتضع مصر في الترتيب رقم ١٢٨ من ١٨٩ دولة في أداء الأعمال ومصر ستشهد استثمارات حقيقية بعد إزالة هذه المعوقات. (١)

ويتضح مما سبق أن هناك اعترافاً حقيقياً بمدى تغلغل العوائق والبيروقراطية في مصر، مما يؤثر على الاستثمارات والتنمية وهذا الاعتراف ليس من رجال الأعمال والمستثمرين فقط ولكنه من السلطة الحاكمة نفسها في مصر، وذلك على لسان وزير الاستثمار نفسه راجياً سن تشريعاً مبسطاً والقضاء على العوائق وبيروقراطية التشريعات، التي تعرقل وتعطل الاستثمار في مصر، وقد وضح في التقارير الدولية ترتيب مصر المتأخر ومع ذلك فمصر تعطى أعلى نسبة من الأرباح على مستوى العالم للمستثمرين.

ويعرف حسن محيلبة رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للخدمات العقارية أنه بالرغم من أن القطاع العقاري يعتبر من أكثر المجالات الاقتصادية ضماناً للربحية فإنه يعانى من القصور بسبب وجود خلل في المنظومة العامة لسوق العقارات بسبب القوانين واللوائح البيروقراطية، وفقدان الثقة في القرارات الحكومية والمركزية وعدم تقديم التسهيلات اللازمة لدخول المرافق والخدمات الأساسية لأى مشروع استثماري، وباقى في مصر أو استخراج أوراق رسمية الأمر الذي يؤدى إلى تدمير هذه الصناعة، أما المستثمر الأجنبي فتذلل أمامه كل العقبات كذلك أزمة المزادات في الأراضي الجديدة، هذا نوع من أنواع

(١) جريدة للأهرام في ٢٥/أغسطس /٢٠١٤ ، ص ١٣.

البيروقراطية الحكومية التي يتراجع ويتردد بسببها كثير من المستثمرين المصريين .[١]

وفي حوار رئيس هيئة الاستثمار عن "البيروقراطية" العدد الأول للاستثمار ومشاورات مكثفة مع المستثمرين لتشريع الإجراءات لقاء مع مستثمري المناطق الحرة بمدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط ونخبة من قيادات الهيئة والمحافظات، وقد وعد المستثمرون بناء على رغبة الوزير منير فخرى عبد النور بإزالة كل المعوقات أمام المستثمرين الجادين وقد استمع إلى مقترحات ومتطلبات المستثمرين وكانت تتحصر في زيادة الرسوم المقررة على المشروعات في الوضع الراهن الصعب للاقتصاد المصري وهي المشكلات المتعلقة بالتصاريح الخاصة بالعمالة المصرية والأجنبية داخل مشروعات المناطق الحرة – عدم ملائمة القرارات الخاصة بالضرائب وخطابات الضمان لبعض السلع والمواد الخام – مشكلة الطاقة وحاجة بعض المشروعات لكميات وفيرة من الغاز – النظر إلى دعم آلية الصادرات – التزام الدولة بالتعاقدات الأساسية مع مستثمري المناطق الحرة وإعانتهم على تفادى مردود ما يستمر من قرارات أو قوانين وتأثيرها على خططهم الإنتاجية والتوسعية.[٢]

تعقيب :

لقد حاولت في هذا الفصل استعراض ملامح الدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال في مصر، من خلال سرد وتحليل تاريخي لهذا

---

(١) الأهرام اليومي : انظر الإنترنت :- . www. Morres. com/a hram /52/39

(٢) حسين فهمى : رئيس الاستثمار انظر الإنترنت على الموقع الآتي :-

البيروقراطية www.alborsa news. Com 12/1/2014

الدور بدءاً من محمد على وحتى العقد الراهن، مع الاستعانة بما تضمنته مضابط مجلس الشعب وجمعيات رجال الأعمال. **وقد كشف هذا الدور عن بعض الحقائق التي أشير إليها إجمالاً فيما يلي :**

أولاً : الدافع الأساسي لرجال الأعمال وأدوارهم في المجتمع هو تحقيق الربح بأعلى معدل، واستغلال كافة الوسائل والعلاقات مع السلطة في تعظيم هذا الربح .

ثانياً : إن رجال الأعمال الذين قاموا بأدوار سياسية واجتماعية مرموقة كانوا قلة بالنسبة لحجمهم في المجتمع، وقد ظهرت نماذج منهم في القرن الماضي منذ العشرينيات وما بعدها، بدءً بطلعت حرب ومن جاءوا بعده.

ثالثـاً : في معظم العصور كان المجتمع يعول كثيراًَ على دورهم سياسياً، واجتماعياً، وحتى إنسانياً من جانب رجال الأعمال ولكن كثيراً ما كان المجتمع يصاب بالإحباط من ضآلة هذا الدور.

رابعاً : ربما نشطت حركة إسهام رجال الأعمال سياسياً واجتماعياً في السنوات الأخيرة نتيجة خوفهم على مشروعاتهم في ظل حكم الإخوان المسلمين، وشعورهم بأن استثماراتهم باتت مهدده من جانب قيادات هذا التنظيم، ومحاولة بعض قياداته الاستيلاء على بعض مشروعات واستثمارات رجال الأعمال .

الفصل الخامس

دراسة ميدانية للدور السياسي والاجتماعي لرجال الأعمال بمحافظة الغربية

الدراسة الميدانية:

لقد قام الباحث بتوجيه أسئلة مباشرة للمبحوثين باستمارة الاستبيان لرجال الأعمال وعددهم (١٠٠ رجل أعمال) بمحافظة الغربية وذلك للربط بين ما جاء بالاستمارة وإجابتهم المباشرة عن دورهم السياسي والاجتماعي بالمجتمع، وقد تم تحليلها إحصائياً لإثبات مدى التوافق الإحصائي من صحة البيانات الصادرة عن رجال الأعمال أنفسهم وكما موضح بالجداول البسيطة التالية :

أولاً : البيانات الأولية :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لمحل الإقامة

الإقامة	ك	%
مدينة	٧٠	٧٠
قرية	٣٠	٣٠
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٢) أن أغلبية أفراد العينة يقطنون في مراكز ومدن محافظة الغربية حيث جاء ذلك بنسبة (٧٠%) في المدينة مقابل ٣٠ % من أفراد العينة يقطنون في القرى .

وهذا بلا شك سيعكس آراء أفراد العينة نظراً لتصاعد الحراك السياسي داخل المدن في المجتمع المصري بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

جدول (٣) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لأعمارهم

السن	ك	%
٣٠ سنة – أقل من ٤٠	١٠	١٠
٤٠ سنة – أقل من ٥٠	٤٠	٤٠
٥٠ سنة – أقل من ٦٠	٤٥	٤٥
٦٠ سنة – فأكثر	٥	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يشير الجدول رقم (٣) إلى أن أغلبية أفراد العينة يتركزون في ما بين عمر (٤٠–٥٠)، (٥٠–٦٠) حيث مثل ذلك نسبة ٨٥ % من أفراد العينة، وتلى ذلك الفئة العمرية (٣٠–٤٠) بنسبة ١٠ %، ثم الفئة من (٦٠ فأكثر) بنسبة ٥ % .

وهذه النتائج تعكس أن وجود فئات عمرية تحمل الكثير من الخبرة السياسية وهذا يتفق مع دراسة راندا يحيى شعبان (٢٠٠٧). [(١)]

جدول (٤) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
متوسط	١٥	١٥
فوق المتوسط	١٤	١٤
جامعي	٥٥	٥٥

(١) راندا يحيى شعبان ، دور رجال الأعمال في التنمية الاجتماعية في مصر ، ص ٤٦ .

فوق الجامعي	١٦	١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن أغلبية العينة من الفئات الأكثر تعليماً هي فئة الجامعي بنسبة (٥٥%) يليها فئة فوق الجامعي بنسبة (١٦%) ثم المتوسط بنسبة (١٥%) وأخيراً فوق المتوسط بنسبة (١٤%) .

وهذه النتائج تعكس أن هناك الفئة الأكثر تعليماً جامعياً تعمل بالعمل السياسى مما يدل على نضج رجال الأعمال مقارنة بدراسات سابقة كان التعليم المتوسط هو السائد كدراسة راندا يحيى شعبان ٢٠٠٧. (١)

جدول (٥) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٨	٨
متزوج	٧٧	٧٧
أرمل	٦	٦
مطلق	٩	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٥) أن غالبية أفراد العينة من فئة المتزوجين بنسبة (٧٧%)، يليها المطلق بنسبة (٩ %)، ثم الأعزب بنسبة (٨%) وأخيراً الأرمل بنسبة (٦%) وهذا يدل على أن أكثر أفراد العينة متزوج يميل إلى الاستقرار العائلي مما يساعد على الاستمرار في العمل السياسي بنجاح .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

جدول (٦) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لطبيعة النشاط

طبيعة النشاط	ك	%
صناعي	٢٣	٢٣
تجاري	٥٠	٥٠
زراعي	١١	١١
استثمار مالي	١٦	١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن أغلبية عينة البحث تمارس العمل التجاري بنسبة (٥٠%)، يليها النشاط الصناعي بنسبة (٢٣%)، ثم استثمار مالي بنسبة (١٦%) وأخيراً الزراعي بنسبة (١١%).

وهذه النتائج تعكس أن غالبية رؤوس الأموال تمارس في العمل التجاري الأكثر ربحاً عكس الدراسات السابقة التي لم توضح أنواع النشاط الذي يمارسه أفراد العينة، ويليها العمل الصناعي الذي تطور لاحقاً، ولكن كان في المرتبة الأخيرة المجال الزراعي علماً أنه كان بداية انطلاقه لرجال الأعمال أيام حكم محمد على ويتفق هذا مع الدراسة النظرية بالفصل الثاني.

جدول (٧) يوضح كيفية الدخول إلى مجال العمل

كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	ك	%
بالصدفة	٦	٦
بالوراثة	٢٨	٢٨
عن طريق أصدقاء	١١	١١
عن طريق شركاء	٢٥	٢٥
هواية	٥	٥

رأسمالي شجعني	٢٥	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن غالبية أفراد العينة قد دخلوا إلى مجال الأعمال عن طريق الوراثة حيث كان ذلك بنسبة (٢٨%)، ثم جاء بعد ذلك متغيري عن طريق شركاء، ورأسمالي شجعني بنسبة واحدة هي (٢٥%)، ثم عن طريق أصدقاء بنسبة (١١%)، ثم (بالصدفة) بنسبة (٦%) وأخيراً متغير هواية بنسبة (٥%).

لذلك جاء متغير (رأسمالي شجعني) في الترتيب الثالث بما يعكسه ذلك من سمة أساسية ومتأصلة في المجتمع المصري .

وتوضح هذه المعطيات إشارة واضحة لجذور نشأة فئة رجال الأعمال. وربما كانت الوراثة من أهم عوامل الدخول إلى هذا المجال. فلا يمكن إنكار اتجاه الخلف إلى السير في طريق السلف وفق ما يلاحظونه من أدائهم .

جدول (٨) يوضح مدى وجود عقبات للدخول إلى مجال الأعمال

مدى وجود عقبات للدخول إلى هذا المجال	ك	%
نعم	٥٧	٥٧
لا	٤٣	٤٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٨) أن هناك نسبة عالية من العقبات التي واجهت أفراد العينة حيث كانت تمثل نسبة (٥٧%)، بينما من لم تواجههم عقبات نسبة (٤٣%) من أفراد العينة .

ولا شك أن النسبة العالية التي واجهت عقبات كان لها تأثير على النشاط الذي تمارسه عينة البحث .

ولعل هذه المعطيات تشير إلى الحاجة الماسة لمراجعة وإعادة النظر في الإجراءات الإدارية دورياً من أجل تعديل ما يحتاج للتعديل وإلغاء ما يعوق الاستثمار.

جدول (٩) يوضح أهم العقبات التي تواجه رجال الأعمال

العقبات	ك	%
رأس المال	١٥	٢٦,٣
الروتين	٢٢	٣٨,٦
الضرائب	١٢	٢١,١
العمالة	٨	١٤
المجموع	٥٧	١٠٠

ويشير الجدول رقم (٩) إلى أن أهم العقبات التي واجهت أفراد العينة هي المتمثلة في الروتين بنسبة (٣٨,٦ %)، يليها رأس المال بنسبة (٢٦,٣ %) ثم الضرائب بنسبة (٢١,١%)، وأخيراً العمالة بنسبة(١٤ %) ولا شك أن الروتين يحتل المرتبة الأولى من العقبات أمام تطور الأعمال في المجتمع المصري، مما كان له الأثر في تراجع رؤوس الأموال في مجال الأعمال وقد جاء رأس المال في المرتبة الثانية، وذلك إثر خوف أصحاب رؤوس الأموال والتقدم للأعمال بنظام الخطوة خطوة .

جدول (١٠) يوضح مدى حصول المبحوثين على قرض من البنوك

الحصول على قروض من البنوك	ك	%
نعم	٢٨	٢٨
لا	٧٢	٧٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (١٠) أن الغالبية من أفراد العينة لا يفضلون الحصول على قروض من البنوك وذلك بنسبة عالية (٧٢%)، بينما يفضل الاقتراض بنسبة (٢٨%) .ولا شك أن عدم حصول قروض من البنوك بهذه النسبة يدل على أن هناك مصاعب لذلك ولم يحصل عليه إلا القليل والذي دفعته الضرورة إلى ذلك .

جدول (١١) يوضح إجراءات الحصول على قروض ميسرة من عدمه

إجراءات الحصول على قرض	ك	%
نعم	٧	٢٥
لا	٢١	٧٥
المجموع	٢٨	١٠٠

يوضح جدول رقم (١١) أن نسبة عالية رفضت الحصول على قرض بما يعادل (٧٥%)، بينما وافق على الحصول على قرض نسبة (٢٥%) مما يدل على أن غالبية أفراد العائلة يعملون في مجال الأعمال برؤوس أموالهم دون الاعتماد على قروض .

وربما كان من الأمور المستقرة لدى كثير من المستثمرين ورجال الأعمال في مصر، البعد عن التعامل مع البنوك في ظل كثير من القضايا والمخالفات التي وقعت من قبل، والعمل على تجنب ذلك. وتجنب الإجراءات الصعبة التي تواجه المقترضين.

جدول (١٢)

يوضح العقبات التي تواجه المبحوث في الحصول على قرض من البنوك

العقبات التي تواجهك في الحصول على قرض	ك	%
الروتين	٧	٢٨
الضمانات	١٤	٥٦
الفوائد	٧	١٦
المجموع	٢٨	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) أن غالبية أفراد العينة يعانون في الحصول على قروض وأغلبها (الضمانات) بنسبة (٥٦%) يليها (الروتين) بنسبة (٢٨%)، أخيراً الفوائد بنسبة (١٦%).

وقد يتضح من الجدول السابق أن الضمانات البنكية هي الأكثر عقبات في الحصول على قرض من البنوك .

جدول (١٣) يوضح ما إذا كان أحد من عائلات المبحوثين من رجال الأعمال

وجود أحد من العائلة من رجال الأعمال	ك	%
نعم	٧٠	٧٠
لا	٣٠	٣٠
المجمـوع	١٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٣) أن أغلبية عائلات أفراد العينة من رجال الأعمال بنسبة (٧٠%) ولا ينتمي لذلك (٣٠%) .

ولاشك هنا أن غالبية الآباء والأجداد كانوا ينتمون إلى رجال المال والأعمال مما خلق جيلاً آخر يقوم بنفس المهام بالوراثة عن الآباء وهذا واضح في المجتمع المصري خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة. ويتفق ذلك مع معطيات الجدول رقم (١٥) الخاص بالجذور .

جدول (١٤) يوضح أي من أقارب المبحوثين من رجال الأعمال

أي من أقاربك من رجال الأعمال	ك	%
الوالد	٣٦	٥٠,٧٠
الأخ	١٩	٢٦,٨
العم	٦	٨,٥
الخال	٧	٩,٨
أقارب آخرين (أولاد العم)	٢	٤,٢
المجموع	٧٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق رقم (١٤) أن غالبية عينة البحث قد عملت عن طريق الوالد بأغلبية نسبة (٥٠,٧ %)، يليها الأخ بنسبة (٢٦,٨%) يليها الخال بنسبة (٩,٨%)، ثم (العم) بنسبة (٨,٥)، أخيراً أقارب آخرون بنسبة (٤,٢ %) .

وبطبيعة الحال فإن الوالد يأتي في مقدمة القدوة بالنسبة للأبناء فهم يتابعون ويدركون مسيرة الوالد في الاستثمار، ومواجهة العقبات وزيادة رأس المال وتوسيع النشاط، وهي كلها أمور تؤثر في الأبناء، وهناك أيضاً تأثير للإخوة والأقارب، ولكن بدرجات أقل من الآباء. وهو ما يتضح كذلك في الجدول التالي (١٥) .

جدول (١٥) يوضح مدى

وجود تأثير للأقارب على عينة البحث في مجال الأعمال من عدمه

تأثير الأقارب من عدمه	ك	%
نعم	٧٠	٧٠
لا	٣٠	٣٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (١٥) أن أغلبية أفراد العينة كان عليها تأثير خارجي لدخول هذا المجال وذلك بنسبة (٧٠%) ويأتي في المرتبة الثانية من دخلوا إجمالي الأعمال دون تأثيرات عليهم بنسبة (٣٠%) .

وهذا يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من تأثير الوالد والأقارب وجذبهم لرجل الأعمال للدخول في هذا المجال .

جدول (١٦)

يوضح طبيعة تأثير الأقارب على عينة البحث في مجال الأعمال

تأثير وجود أحد الأقارب في هذا المجال عليك	ك	%
التشجيع	٥٢	٧٤,٢
الاستشارات	٦	٨,٥
المساعدة المالية	٦	٨,٥
التوجيه المعنوي	٢	٢,٨
الاستفادة من خبرته	٤	٥,٧
المجموع	٧٠	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (١٦) أن أغلبية التأثيرات على أفراد العينة لدخول مجال الأعمال كانت بالتشجيع بنسبة (٧٤,٢%)، يليها الاستشارات والمساعدات المالية الاثنان معاً بنسبة (٨,٥%) ثم الاستفادة من الخبرات بنسبة (٥,٧ %)، وأخيراً التوجيه المعنوي بنسبة (٢,٨) .

وقد تعكس هذه النتائج مدى تأثر أفراد العينة بتشجيع المقربين لدخولهم مجال الأعمال ويتفق مع النتائج السابقة مع ملاحظة أن التشجيع يأتي في مقدمة المتغيرات.

جدول (١٧) يوضح مدى احتياج مجال عمل المبحوثين لآلات

مجال عملك يحتاج لآلات	ك	%
نعم	٤٠	٤٠
لا	٦٠	٦٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

تكشف بيانات الجدول رقم (١٧) أن غالبية أفراد العينة لا يحتاج آلات في مجال أعمالهم بنسبة (٦٠%)، بينما يحتاج لآلات بنسبة (٤٠%)، وقد تعكس هذه النتائج أن نوعية العمل خفيف لذا لا يحتاج إلى آلات كبيرة .

جدول (١٨) يوضح نوع الآلات التي يحتاجها مجال عمل المبحوثين

نوع الآلات التي يحتاجها مجال عملك	ك	%
آلات ضخمة	٤	١٠
آلات خفيفة	٢٣	٥٧,٥
تصنيع محلي	١٣	٣٢,٥
المجموع	٤٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٨) أن غالبية أفراد العينة – يحتاج لآلات خفيفة بنسبة (٥٧,٥%)، يليها التصنيع المحلي بنسبة (٣٢,٥%) وأخيراً آلات ضخمة بنسبة (١٠%) .

ويوضح الجدول السابق أن معظم أفراد العينة يعملون في مجالات لا تحتاج لآلات ثقيلة، وربما يرجع ذلك إلى أن تركيز الدراسة كان على محافظة الغربية، على خلاف المشروعات التي تتم في القاهرة والمدن الصناعية الأخرى

جدول (١٩) يوضح مدى رضا عينة البحث عن مجال العمل.

مدى الرضا عن مجال العمل	ك	%
نعم	٧٥	٧٥
لا	٢٥	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (١٩) أن غالبية أفراد العينة راضون عن أعمالهم بنسبة (٧٥%)، بينما الأقلية غير راضية عن مجال أعمالهم بنسبة (٢٥%) .

وتعكس هذه النتائج أن معظم أفراد العينة راضون عن نوعية النشاط بالنسبة لأعمالهم مما قد يشير إلى تكيفهم مع أعمالهم ونجاحهم فيها.

جدول (٢٠) يوضح أسباب عدم الرضا عن مجال العمل

أنت راض عن مجال عملك	ك	%
الروتين	٧	٢٨
المبالغة في الضرائب	٨	٣٢
مشكلات العمالة	٩	٣٦
تسويق المنتجات	١	٤
المجموع	٢٥	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٢٠) أن هناك أسباباً تظهر عدم الرضا لأفراد العينة عن أعمالهم وتتحصر في مشكلة العمالة بنسبة (٣٦%)، يليها المبالغة في الضرائب بنسبة (٣٢%)، ثم الروتين بنسبة (٢٨%) وأخيراً تسويق المنتجات بنسبة (٤%) .

وتفيد هذه النتائج أن مشكلات العمالة تأتي في المقدمة وهو أمر يرتبط بالتأمين على العمال، فكثير من رجال الأعمال لا يفضلوا ذلك ولا يمنحونهم عقوداً واضحة وغير ذلك من الممارسات. كذلك فإنه في حالة المبالغة في الضرائب يلجأ الممولون للجان الطعن وحتى للمحاكم لكي يتغلبوا على المبالغة في تقدير الضرائب.

جدول (٢١) يوضح مدى تأثير المشكلات المشار إليها

على إمكانية تغيير نشاط المبحوثين

تأثير المشكلات في تغيير النشاط	ك	%
نعـم	٧	٢٨,٠٠
لا	١٨	٧٢,٠٠
المجمـوع	٢٥	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٢١) أن غالبية أفراد العينة لا يريدوا تغيير النشاط الذين يعملون به بنسبة (٧٢%)، بينما القليل من أفراد العينة يرد تغيير النشاط بسبب الروتين والعمالة والضرائب وذلك بنسبة (٢٨%).

وهذا يعكس أن الغالبية متمسكة لطبيعة أعمالها ومحاولة الإصلاح في القوانين مطالبين الحكومة بتسهيل إجراءات الاستثمار والقضاء على الروتين والنظر في تخفيض الضرائب وحل مشكلة العمالة. وهذا ما اتضح من خلال الحوار مع أفراد العينة عند مقابلتهم .

ولعل من الملفت للنظر أن رجال الأعمال رغم مبالغتهم في وجود مشكلات تعوق أعمالهم، إلا أنه بسؤالهم هل تجعلك هذه المشكلات تفكر في تغيير نشاطك أجابوا بالنفي، وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات في هذا المجال .

ثانياً : الدور السياسي لرجال الأعمال:

جدول (٢٢) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للانتماء السياسي

العضوية الحزبية	ك	%
نعم	٦٨	٦٨
لا	٣٢	٣٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٢٢) أن غالبية أفراد العينة أعضاء بأحزاب سياسية بنسبة (٦٨%)، بينما الأقل منهم لا يشارك في أحزاب سياسية بنسبة (٣٢%).

وقد يوضح الجدول بأن غالبية رجال الأعمال يفضلون المشاركة في العمل السياسي وذلك لخدمة مصالحهم .

جدول (٢٣) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لنوع العضوية بالحزب

نوع العضوية	ك	%
عضو عادي	٥٧	٨٣,٨
عضو قيادي بالحزب	١١	١٦,٢
المجموع	٦٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٢٣) أن غالبية أفراد العينة ينتمون في أحزابهم كأعضاء عاديين بنسبة (٨٣,٨%)، بينما الأقل منهم عضو قيادي بالحزب بنسبة (١٦,٢%) .

ومن الواضح أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الأحزاب وذلك لخلق علاقة بينهم وبين المجتمع وبين الحكومة من ناحية أخرى حسب قولهم والتقرب من أصحاب القرار.

جدول (٢٤) يوضح مدى فائدة العضوية بأحد الأحزاب السياسية

فائدة العضوية الحزبية	ك	%
فائدة شخصية	٣	٤,٤
فائدة مجتمعية	٢٨	٤١,٢
تسهيل أعمالي	١٢	١٧,٦
خدمة أفراد المجتمع	٢٥	٣٦,٨
المجموع	٦٨	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢٤) أن غالبية أفراد العينة استفادت من وراء العضوية خدمة المجتمع بنسبة (٤١,٢%)، يليها خدمة أفراد المجتمع (٣٦,٨%)، ثم تسهيل الأعمال بنسبة (١٧,٦%)، وأخيراً فوائد شخصية بنسبة (٤,٤%)، ويمكن الإشارة إلى أن معظم الاستجابات هنا لفظية أي لا تعبر عن حقيقة الواقع أو الهدف الحقيقي للانتماء الحزبي .

جدول (٢٥) توزيع المبحوثين وفقاً لممارسة نشاط فعال داخل الحزب

ممارسة نشاط بالحزب	ك	%
نعم	٥١	٧٥
لا	١٧	٢٥
المجموع	٦٨	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢٥) أن هناك غالبية من أفراد العينة تمارس نشاط فعال داخل الأحزاب وذلك بنسبة (٧٥ %)، بينما الأقلية بين أفراد العينة لا يمارسون أي نشاط داخل الحزب وذلك بنسبة (٢٥%) .

جدول (٢٦) يوضح مدى تأثير الدور السياسي للمبحوث على المجتمع

تأثير الدور السياسي على المجتمع	ك	%
نعم	٤٩	٩٦,١
لا	٢	٣,٩
المجموع	٥١	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٢٦) أن غالبية أفراد العينة تمارس دوراً سياسياً بالحزب يعود بفائدة على المجتمع بنسبة حسب قولهم (٩٦,١%)، بينما لا يعود بفائدة نسبة ضعيفة جداً (٣,٩%) .

جدول (٢٧) تصور المبحوثين لأهم الأحزاب الحالية

أهم الأحزاب الحالية	ك	%
الوفد	٤٠	٤٠
المصريين الأحرار	٣٠	٣٠
التجمع	٢٥	٢٥
النور	٥	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٧) أن أفراد العينة أفادت أن الغالبية في الأحزاب (الوفد) بنسبة (٤٠%)، يليها حزب المصريين الأحرار (٣٠%)، ثم حزب التجمع بنسبة (٢٥%)، وأخيراً حزب النور بنسبة (٥%) .

ومما لا شك أن الغالبية تؤكد على حزب الوفد لما له من تاريخ قديم جديد يتميز بنشاط وشهرة وتأييد لأنه حزب عريق بمصر ، مما يدل على أن

هناك وعياً لدى الجماهير المصرية وقد كان لحزب المصريين الأحرار تأييد من الجماهير بالمرحلة الثانية وبعده حزب التجمع وحزب النور هذا ما أوضحته عينة البحث .

جدول (٢٨) يوضح مدى الوعي بتأثير الحزب في الساحة السياسية

هل للحزب تأثير في الساحة السياسية	ك	%
نعم	١٣	١٩,١
غير مؤكد	٤٣	٦٣,٢
يمكن أن يحقق ذلك	١٢	١٧,٧
المجموع	٦٨	١٠٠

تشير نتائج الجدول رقم (٢٨) إلى أن أفراد العينة يرون أن تحقيق نتائج أو مكاسب في الانتخابات القادمة غير مؤكد (٦٣,٢) في حين أجاب (١٩,١%) على ذلك بنعم أى يتوقعون تحقيق مكاسب للحزب الذي ينتمون إليه وأخيراً أجاب (١٧,٧%) بأن هذا ممكن .

ومن الواضح أن هذه الاستجابات واقعية إلى حد كبير فهي غير مفرطة في التفاؤل بمستقبل الحزب الذي ينتمون إليه .

جدول (٢٩) يوضح مشاركة المبحوثين في الحياة السياسية

العضوية بالمجالس المحلية	ك	%
نعم	٧٦	٧٦
لا	٢٤	٢٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق رقم (٢٩) أن غالبية عينة البحث شاركت بالمجالس المحلية حيث أجابت بنعم بنسبة (٧٦%) بينما الذين لا يشاركون بلغت نسبتهم (٢٤%) .

وتشير المعطيات إلى أن الغالبية من أفراد العينة سبق وأن شاركت في عضوية المجالس المحلية حسب قولهم، وأفاد الباقون أنهم لم يشاركوا وربما كان الحرص على القيام بدور من خلال المجالس المحلية يهدف إلى توسيع قاعدة رجال الأعمال، وكسب المزيد من المؤيدين، بحيث إذا نافسوا في الانتخابات يكون ذلك رصيداً مهماً لهم .

جدول (٣٠) يوضح المجالس المحلية التي شارك فيها المبحوث

المجالس المحلية التي شارك فيها المبحوث	ك	%
محلى قرية	١٥	١٩,٧
محلي مدينة	٤٧	٦١,٨
محلي محافظة	١٤	١٨,٥
المجموع	٧٦	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٣٠) إلى أن غالبية أفراد العينة المشاركة بالعمل السياسي كانت بأغلبية مشاركة في مجلس محلى المدينة بنسبة (٦١,٨%) يليها مجلس محلى القرية بنسبة (١٩,٧%) ثم محلى المحافظة بنسبة (١٨,٥%) .

وتكشف نتائج الجدول (٣٠) أن الاهتمام بعضوية المجالس المحلية يشكل أساساً مهماً لبناء ودعم شعبية العضو فضلاً أن المشاركة من خلال المجالس المحلية مؤشر على دور سياسي – ودور اجتماعي معاً .

جدول (٣١) يوضح ترجيح المبحوثين بعضوية الحزب مقابل المجالس المحلية

ترجيح عضوية الحزب أم المجلس المحلي	ك	%
حزب	٢٥	٣٢,٩
مجلس محلي	٥١	٦٧,١
المجموع	٧٦	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣١) أن (٦٧,١%) يفضلون عضوية المجلس المحلي والباقون يفضلون عضوية الحزب بنسبة (٣٢,٩%) .

وهذه النتيجة تدعم النتيجة السابقة (جدول ٢٩) وتدعم التفسير الذي سبق أن قدمته للجدول نفسه .

جدول (٣٢)

يوضح تصور استيعاب المبحوثين لفائدة العضوية بالمجالس المحلية

فوائد عضوية المجالس المحلية	ك	%
المشاركة في شئون المجلس المحلي	٣٦	٤٧,٤
قربى من أفراد المجتمع	١٩	٢٥
سهولة إدراكي لمشاكل المجتمع	١٩	٢٥
الجهد في نطاقه يكون واضحاً	٢	٢,٦
المجموع	٧٦	١٠٠

وتكشف بيانات الجدول رقم (٣٢) أن الغالبية من أفراد العينة كانت تميل للمشاركة في المجالس المحلية للحصول على فوائد المشاركة في شئون المجلس المحلى بنسبة (٤٧,٤%)، يليها بالتساوي القرب من أفراد المجتمع وإدراك مشاكل المجتمع بنسب متساوية (٢٥%)، وأخيراً الجهد في نطاقه يكون واضحاً بنسبة (٢,٦%) .

وتعكس هذه النتائج رغبة أفراد العينة في المشاركة بالمجلس المحلى ليكون لهم دور فعال داخل المجلس لمواجهة مشكلات المجتمع.

جدول (٣٣) يوضح سابقة الترشح لمجلس الشعب

الترشيح لمجلس الشعب	ك	%
نعم	٦٣	٦٣
لا	٣٧	٣٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٣٣) أن أغلبية عينة البحث يميلون إلى المشاركة بالعمل السياسي من خلال مجلس الشعب بنسبة (٦٣%)، بينما أقلية لا ترى ذلك بنسبة (٣٧%) .

جدول (٣٤) يوضح مدى حصول المبحوثين على عضوية مجلس الشعب

عضوية مجلس الشعب	ك	%
نعم	٣٠	٤٧,٦
لا	٣٣	٥٢,٤
المجموع	٦٣	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٣٤) إلى أن هناك أفراداً في عينة البحث قد حصلوا على عضوية مجلس الشعب وذلك بنسبة (٤٧,٦%)، بينما لم يحصل على العضوية نسبة أعلى تقدر بنسبة (٥٢,٤%) .

وتوضح هذه النتائج أن بعض رجال الأعمال قد سبق لهم الحصول على عضوية مجلس الشعب. وهذا يكشف عن الحرص على ممارسة الدور السياسي متمثلاً في عضوية مجلس الشعب وما يستتبعه ذلك .

جدول (٣٥) يوضح تصور المبحوثين لمصاعب الترشح لمجلس الشعب

مصاعب الترشح لمجلس الشعب	ك	%
التكاليف	٤٨	٧٦,٢
المجهود عبر الدائرة	١٠	١٥,٩
مطالب أفراد المجتمع	٢	٣,٢
عدم النزاهه	٢	٣,٢
الدعم الحزبي	١	١,٥
المجموع	٦٣	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٣٥) أن هناك مصاعب واجهت أفراد العينة في الترشح لمجلس الشعب أبرزها التكاليف العالية تقدر (٧٦,٢%)، يليها المجهود عبر الدائرة بنسبة (١٥,٩%)، ثم (مطالب أفراد المجتمع، عدم النزاهة) بالتساوي بنسبة واحدة (٣,٢%)، وأخيراً الدعم الحزبي بنسبة (١,٥%) .

وتعكس نتيجة أفراد العينة هنا أن أهم المصاعب التي تواجه الترشح لمجلس الشعب هي التكاليف، مما كان له الأثر على جموع الشعب المصري في عدم الترشح لعدم وجود سيولة نقدية، وهي لا تتوفر إلا مع رجال الأعمال فهم القادرون على خوض الانتخابات دون غيرهم وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

جدول (٣٦)

يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لما تم تحقيقه من عضوية مجلس الشعب

فوائد عضوية مجلس الشعب	ك	%
منافع مادية	٢	٦,٧
منافع لأقاربي	٣	١٠
منافع للمجتمع ككل	١٤	٤٦,٧

أديت خدمات كثيرة	١١	٣٦,٦
المجموع	٣٠	١٠٠

وتظهر بيانات الجدول رقم (٣٦) أن المنافع التي حققتها أفراد العينة من المشاركة بمجلس الشعب تنحصر في غالبيتها (منافع المجتمع ككل) بنسبة (٤٦,٧%)، يليها أديت خدمات كثيرة بنسبة (٣٦,٦%)، ثم منافع للأقارب بنسبة (١٠%) وأخيراً منافع مادية بنسبة (٦,٧%) .

ومما لا شك فيه أن النتائج تفيد أن العمل السياسي لأفراد العينة مهم لما تقدمه من منافع للمجتمع لتؤكد على حسن المشاركة السياسية وأهميتها لهم لمساعدة أفراد المجتمع بتقديم خدمات كثيرة لهم في المقام الأول، وآخر ما يفكر فيه المنافع المادية، وهذا لا يتفق مع الواقع حيث الواقع أن فرد العينة لا يخطو خطوة إلا إذا حققت له منافع مادية كثيرة كما أثبتت ذلك الدراسة النظرية أي أن الاستجابات هنا لفظية لا تعبر عن الحقيقة .

جدول (٣٧)

يوضح جوانب تركيز عينة البحث في حالة عضوية مجلس الشعب

جوانب تركيز رجال الأعمال في حالة عضوية مجلس الشعب	ك	%
تنشيط الحركة السياسية	٧	٢٣,٣
مناقشة مشروعات القوانين	٧	٢٣,٣
توصيل رغبات الشعب للمسئولين	٥	١٦,٧
العمل على تحقيق مطالب أفراد المجتمع	٣	١٠

التركيز على المطالب الفردية	٥	١٦,٧
التركيز على المطالب العامة	٣	١٠
المجمـوع	٣٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول السابق رقم (٣٧) أن أفراد العينة الذين دخلوا في مجلس الشعب يركزون داخل مجلس الشعب على مناقشة مشروعات القوانين بنسبة أعلى تقدر (٢٣,٣%) يليها وبنفس النسبة (تنشيط الحركة السياسية)، ثم توصيل طلبات الشعب للمسئولين بنسبة (١٦,٧%)، يليها المطالب الفردية بنسبة (١٦,٧%) ثم التركيز على المطالب العامة بنسبة (١٠%) وأخيراً العمل على تحقيق مطالب أفراد المجتمع بنسبة (١٠%) .

وتشير النتائج إلى أن من حصلوا على عضوية مجلس الشعب يركزون على مشروعات القوانين حسب قولهم – وتنشيط الحركة السياسية ومع ذلك فالواقع الذي يلمسه المواطنون ويرددونه يختلف عن ذلك كثيراً. ولا تسير الأمور وفق الرؤية المثالية التي ذكروها في استجاباتهم .

جدول (٣٨) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لمدى التقرب من السلطة

التقرب من السلطة	ك	%
نعـم	٣٧	٦١.٦٧
لا	٢٣	٣٨.٣٣

المجمـوع	٦٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٣٨) أن غالبية أفراد العينة كان يسعى للتقرب إلى السلطة بنسبة (٦١,٦٧%)، بينما من لا يتقرب إلى السلطة نسبة (٣٨,٣٣%) .

مما لا شك أن غالبية أفراد العينة المشاركين بالعمل السياسي كانوا يسعون للتقارب مع السلطة وذلك من أجل الحصول على تنازلات حكومية لهم وصدور قرارات تحمى مشاريعهم وأموالهم وهذا يتفق مع الدراسات السابقة والدراسة النظرية .

جدول (٣٩) يوضح الهدف من وراء التقرب من السلطة

الهدف من وراء التقرب من السلطة	ك	%
الحصول على منصب	١٦	٤٣,٢
محاولة تعيين الشباب العاطل	١٧	٤٥,٩
تحقيق شعبية أكبر	١	٢,٧
الخدمة العامة	٣	٨,١
المجموع	٣٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣٩) أن أهداف أفراد العينة من التقرب للسلطة تنحصر في تعيين الشباب العاطل بنسبة (٤٥,٩%) يليها الحصول على منصب بنسبة (٤٣,٢%) يليها محاولة ثم (الخدمة العامة) بنسبة (٨,١%)، وأخيراً (تحقيق شعبية أكثر) بنسبة (٢,٧%) .

لقد عكس متغير محاولة تعيين الشباب العاطل أن أهداف هذا التقرب تتمثل في ذلك الهدف المذكور الذي يعد أعلى منصب وحقق أعلى الاستجابات، ولعل هذه الاستجابات تكشف إلى حد بعيد بعض الرغبات المتمثلة في المنافع الشخصية والحصول على منصب. وهي استجابة كاشفة للاستجابات اللفظية السابق الإشارة إليها .

جدول (٤٠) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للسفر ضمن وفود للخارج من خلال العضوية بمجلس الشعب

السفر ضمن وفود للخارج من خلال العضوية	ك	%
نعم	٥	١٦,٧
لا	٢٥	٨٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٤٠) أن من سافر من أفراد عينة البحث للخارج ضمن وفود مجلس الشعب نسبة (١٦,٧%)، بينما من لم يسافر بنسبة (٨٣,٣%) .

ومما لا شك فيه أن هناك مجموعة من أفراد العينة يشاركون بمجلس الشعب وقد سافروا للخارج كدور سياسي مهم لخدمة البلد ضمن وفد سياسي وهذه تشكل إحدى المنافع التي حظى بها أعضاء مجلس الشعب، وربما يحرصون على الاستمرار في الحصول عليها .

جدول (٤١) يوضح الهدف من وراء السفر ضمن وفود للخارج

من خلال العضوية بمجلس الشعب

الهدف من وراء السفر للخارج	ك	%
تعميق العلاقات مع الخارج	٢	٤٠
الحصول على منافع للبلد	٢	٤٠
التعاون مع الخارج	١	٢٠
المجموع	٥	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤١) أن الهدف من سفر أفراد العينة للخارج ضمن وفد مجلس الشعب تنحصر في (تعميق العلاقات مع الخارج، الحصول على المنافع للبلد) الاثنان معاً متساويان بنسبة واحدة (٤٠%)، يليها (التعاون مع الخارج) بنسبة (٢٠%).

لقد عكست نتيجة ذلك أن هناك حراك سياسي خارجي يقوم به أفراد العينة أعضاء مجلس الشعب بالسفر للخارج وهي لتعميق العلاقات الدولية مع الخارج والحصول على منافع سياسية واقتصادية مما يوضح أهمية المشاركة السياسية لعينة البحث.

جدول (٤٢)

يوضح هل حصل بعض أعضاء مجلس الشعب على مراكز في السلطة

مدى حصول المبحوثين من أعضاء مجلس الشعب على مراكز في السلطة	ك	%
نعم	٢٢	٧٣,٣
لا	٨	٢٦,٧

المجموع	٣٠	١٠٠

وتظهر بيانات الجدول رقم (٤٢) أن غالبية أفراد عينة البحث من أعضاء مجلس الشعب قد حصلوا على مراكز في السلطة نسبة (٧٣,٣%)، ومن لم يحصل على مراكز نسبة (٢٦,٧%) .

ومما لاشك أن الغالبية بالفعل داخل المجلس حصلوا على مراكز بالسلطة وذلك نتيجة التقرب لأصحاب السلطة للحصول على مكاسب تساعدهم على إنجاز أعمالهم.

جدول (٤٣)

يوضح مدى تأييد المبحوثين لزواج السلطة بالثروة من عدمه

تأييد تزاوج السلطة مع الثروة	ك	%
نعم	٦٣	٦٣
لا	٣٧	٣٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٤٣) أن غالبية أفراد العينة كانوا يؤيدون تزاوج السلطة مع الثروة بنسبة (٦٣%)، بينما لا يريد تزاوج المال مع السلطة نسبة (٣٧%).

لقد عكس ذلك بالفعل الواقع في رغبة الكثير من أفراد العينة بتزاوج وتعاون السلطة مع الثروة ممثلة في رجال الأعمال وهذا يتفق مع الواقع بالدراسة النظرية والتوافق مع الدراسات السابقة وفي الواقع فإن تأييد التزاوج بين السلطة والثروة يعتبر أمراً غريباً وغير منطقي .

جدول (٤٤) يوضح رأي عينة البحث فيمن يعارضون زواج السلطة بالثروة

من يعارضون زواج السلطة بالثروة	ك	%
عندهم حق	٢٣	٢٣
لا أؤيد ذلك	٧٧	٧٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتكشف بيانات الجدول رقم (٤٤) أن هناك من عارضوا تزاوج السلطة مع الثروة فأجابوا بالقول (لا أؤيد ذلك) نسبة (٧٧%)، يليها (عندهم حق) بنسبة (٢٣%) .

هذا وتدل الاستجابات التي تؤيد المزاوجة بين السلطة والثروة على عدم وعي سياسي من ناحية، واتجاه أفراد العينة وهم من رجال الأعمال إلى الأخذ بوجهات نظر تصب في المصالح الشخصية بالدرجة الأولى .

جدول (٤٥) يوضح الانتماء للحزب الحاكم

الانتماء إلى الحزب الحاكم (الحزب الوطني)	ك	%
نعم	٣٠	٣٠
لا	٧٠	٧٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤٥) أن من كان ينتمى من أفراد العينة إلى الحزب الحاكم سابقاً نسبة قليلة (٣٠%) يليها من لا ينتمى إلى الحزب الحاكم ونسبتهم (٧٠%).

والواضح أن غالبية أفراد العينة هنا لا ينتمون إلى الحزب الوطني السابق مما يوضح أنه لم يكن احتكاراً على رجال الأعمال أن يكون تابعاً للحزب الحاكم فهناك تنوع في المشاركة السياسية في الفترة الزمنية الماضية.

جدول (٤٦) يوضح توزيع عينة البحث تبعاً للموقع

داخل الحزب الحاكم في الفترة السابقة

موقعك داخل الحزب الحاكم في الفترة السابقة	ك	%
عضو لجنة قرية	٣	١٠
عضو لجنة مركز	٨	٢٦,٧
عضو لجنة محافظة	١٦	٥٣,٣
عضو مكتب سياسي	١	٣,٣
عضو أمانة عامة	٢	٦,٧
المجموع	٣٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٤٦) أن نوعية مشاركة أفراد عينة البحث داخل الحزب الحاكم تنحصر في (عضو لجنة محافظة) بنسبة (٥٣,٣%) يليها عضو لجنة مركز بنسبة (٢٦,٧%)، ثم عضو لجنة قرية بنسبة (١٠%) يليها عضو أمانة عامة (٦,٧%) وأخيراً عضو مكتب سياسي بنسبة (٣,٣%) .

وتعكس النتائج هذه أن غالبية عينة البحث المشاركة في العمل السياسي تنحصر في لجان المحافظة بنسبة عالية مما يدل على أن المشاركة السياسية بالمحافظة أكثر من المدينة والقرية وذلك كوجهة نظر نتيجة أن غالبية عينة الدراسة ينتمي إلى درجة علمية عالية جامعي وما فوق الجامعي .

جدول (٤٧)

يوضح مدى تأثير العضوية بالحزب الحاكم في أداء الأدوار السياسية

تأثير العضوية بالحزب الحاكم على الأدوار السياسية	ك	%
نعم	٨	٢٦,٧
إلى حد ما	١٨	٦٠
لم يساعد	٤	١٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤٧) أن أفراد العينة لها دور سياسي داخل الحزب الحاكم وقد أجابت العينة بغالبية (إلى حد ما) بنسبة (٦٠%)، يليها من أجاب بنعم بنسبة (٢٦,٧%)، أخيراً لم يساعد بنسبة (١٣,٣%) .

ومما لا شك أن الغالبية هنا لم تحدد موقفاً معيناً معلناً عن دور لأفراد العينة مما يوضح أن الأدوار السياسية داخل الأحزاب ضعيفة وهذا يتفق مع واقع الدراسة النظرية أن الدور متوقف على المصلحة فقط.

ثالثاً : الدور الاجتماعي لرجال الأعمال :

جدول (٤٨) يوضح المشاركة في الجمعيات والتنظيمات

المشاركة في عضوية الجمعيات والتنظيمات	ك	%
نعم	٩٢	٩٢
لا	٨	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٤٨) أن غالبية عينة البحث كانت تشارك في الجمعيات بنسبة (٩٢%)، بينما الأقل لا يشارك بنسبة (٨%).

ومما لا شك فيه أن غالبية أفراد العينة يميلون إلى المشاركة في الجمعيات ذات الصلة بطبيعة أعمالهم كرجال أعمال.

جدول (٤٩) يوضح طبيعة الجمعيات أو التنظيمات التي شارك بها المبحوثين

طبيعة الجمعيات أو التنظيمات التي شارك بها المبحوث	ك	%
جمعية رجال الأعمال فقط	٦٤	٦٩,٦
جمعية خيرية	١٩	٢٠,٦
نادي اجتماعي	٥	٥,٤
نادي رياضي	٣	٣,٣
جمعية تنمية مجتمع	١	١,١
المجموع	٩٢	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤٩) أن غالبية عينة البحث شاركت في جمعية رجال الأعمال بنسبة (٦٩,٦%)، يليها الجمعيات الخيرية بنسبة (٢٠,٦%)، ثم نادي اجتماعي بنسبة (٥,٤%)، يليها نادي رياضي بنسبة (٣,٣%)، وأخيراً جمعية تنمية المجتمع بنسبة (١,١%) .

كان من الطبيعي أن تكون غالبية المشاركة لأفراد العينة بجمعية رجال الأعمال ذات الصلة المباشرة بمصالحهم وعلى الجانب الآخر كان هناك من يتجه إلى جمعيات خيرية ونوادي اجتماعية ليكتسبوا شهرة وسمعة طيبة تساعدهم على الظهور على الساحة السياسية والاجتماعية رغم الإقبال الضعيف من أفراد العينة .

جدول (٥٠) يوضح أهم الخدمات التي قدمها المبحوثون لخدمة المجتمع

أهم الخدمات	ك	%
تبرع في مشروعات عامة	٢٥	٢٥
خدمات في مجال التعليم ومحو الأمية	٩	٩
خدمات في مجال الثقافة والتوعية	١١	١١
خدمات في مجال البيئة والنظافة العامة	١٠	١٠
تبرع في مشروعات بالجهود الذاتية	١٥	١٥
المساهمة في فض المنازعات والخلافات	٧	٧
المساهمة في زواج الغير قادرين	٥	٥
تبرعات مالية في بناء المساجد والكنائس	١٢	١٢
المساهمة في أعمال كفالة اليتيم	٦	٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٥٠) أن أهم الخدمات التي قدمتها أفراد عينة البحث لمواطنيها تتحصر في التبرع في مشروعات عامة بنسبة (٢٥%)، ثم تبرع في مشروعات بالجهود الذاتية بنسبة (١٥%)، يليها تبرعات مالية في بناء المساجد والكنائس بنسبة (١٢%)، ثم خدمات في مجال الثقافة والتوعية بنسبة (١١%)، يليها في مجال خدمات البيئة والنظافة العامة بنسبة (١٠%)، يليها تبرعات في مجال التعليم ومحو الأمية (٩%)، يليها المساهمة في فض المنازعات والخلافات بنسبة (٧%)، يليها المساهمة في مجال أعمال كفالة اليتيم بنسبة (٦%)، وأخيراً المساهمة في زواج الغير قادرين بنسبة (٥%) .

ومما لا شك أن غالبية أفراد العينة هنا اهتموا بالتبرع في مشروعات عامة بنسبة عالية وذلك لكي يحققوا شعبية وشهرة أكثر تساعدهم على تحقيق أغراض سياسية سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الحكومي، ويضاف إلى ذلك الخدمات المتنوعة التي ساهمت بها هذه الفئة بالتبرعات للمساجد والمساهمة في خدمات أخرى بالمجتمع ليكون هناك تواجد مستمر داخل المجتمع وإن كان الواقع عكس ذلك لأنه ظاهري فقط كدعاية انتخابية وليس أكثر.

ويوضح الجدول أن الخدمات التي أشار رجال الأعمال إلى مشاركتهم في تقديمها متنوعة تشمل معظم أوجه النشاط الاجتماعي.

جدول (٥١) يوضح تصور دور رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع

دور رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع	ك	%
المشاركة في كل عمل يخدم المجتمع	٥٣	٥٣
الالتزام بأداء حق المجتمع	٤٧	٤٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٥١) أن هناك تصورات لدور رجل الأعمال للنهوض بالمجتمع وقد انحصرت في المشاركة في كل عمل يخدم المجتمع، بنسبة (٥٣%)، يليها الالتزام بأداء حق المجتمع بنسبة (٤٧%).

وتعكس هذه الرؤية أن هناك تصور حقيقي في المساهمة لرجال الأعمال في المشاركة لخدمة المجتمع وهو واجب عليهم تجاه المجتمع ولكن لم يقدموا خدمات للمجتمع دون مقابل فالمصالح هي الأهم لرجال الأعمال فهو يعطى باليمين ويأخذ بالشمال وهذا يتفق مع الدراسة النظرية في بعض الحالات .

جدول (٥٢) يوضح مدى مساهمة رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع

مساهمة رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع	ك	%
بعضهم	٥٨	٥٨
كثير منهم	٣٨	٣٨
كلهم	٤	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٥٢) عن دور رجال الأعمال بالنهوض بالمجتمع وقد تبين أن بعضهم قام بذلك بنسبة (٥٨%)، يليها كثير منهم بنسبة (٣٨%)، أخيراً كلهم بنسبة (٤%) .

ومما لا شك فيه أن الدور الذي قام به أفراد وعينة البحث متمثلة في رجال الأعمال أن الجميع أجمع بغالبية أن بعضهم ساهم وليس كلهم مما يدل على ضعف دور رجال الأعمال في المساهمة في ذلك، وكما وضح بجداول سابقة أن دور رجال الأعمال منحصر في كم يعطى وكم سيأخذ ماذا يقدم وماذا يستفيد .

جدول (٥٣)

يوضح مدى أفراد المجتمع لدور رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع

إدراك أفراد المجتمع لدور رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع	ك	%
بعضهم	٥٥	٥٥
كثير منهم	٤٣	٤٣

كلهم	٢	٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٥٣) عن مدى إدراك أفراد المجتمع بما يقدم رجل الأعمال بالنهوض بالمجتمع فقد وضح أن غالبية العينة أفادت أن بعضهم بنسبة (٥٥%)، يليها كثير منهم بنسبة (٤٣%)، وأخيراً كلهم (٢%) .

ويشير المبحوثون إلى أن المواطنين تدرك وتعرف ماذا يقدم رجل الأعمال وماذا لا يقدم إذن هناك رقابة من المواطنين داخل المجتمع على ما يقدم من رجل الأعمال من عدمه وهذا يتفق مع الدراسة النظرية بمعنى أن رجل الأعمال لا يحصل على تأييد الأصوات الانتخابية بالشارع إلا إذا أنفق الكثير من المال والجهد وهذا واقع يتفق مع كل الدراسات السابقة أو الواقع المجتمعي أيضاً.

جدول (٥٤) يوضح مدى قيام المبحوثين بطرح أفكارهم للنهوض بالمجتمع على المسئولين

قيام المبحوثين بطرح أفكارهم للنهوض بالمجتمع على المسئولين	ك	%
نعم	٧٣	٧٣
لا	٢٧	٢٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٥٤) أن (٧٣%) من عينة البحث أفادوا بأنهم يطرحون أفكارهم للنهوض بالمجتمع مقابل (٢٧%) وهي استجابات طبيعية ويصعب القول بغير ذلك .

جدول (٥٥) يوضح تجاوب المسئولين مع أفكار النهوض بالمجتمع

تجاوب المسئولين لأفكار المبحوثين للمجتمع	ك	%
في بعض الحالات	٦٦	٩٠,٤
في كل الحالات	٧	٩,٦
المجموع	٧٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٥٥) عن مدى تقدير المسئولين لأفكار أفراد عينة البحث فقد أفادت أن في بعض الحالات تقدر بنسبة (٩٠,٤%) يليها في كل الحالات بنسبة (٩,٦%).

ويعكس هذا أنه لا يوجد تقدير من المسئولين في المشاركة والتقدير لأفكار رجال الأعمال مما يدل على أن هناك قصور من المسئولين بالحكومة في التعاون والمشاركة الفعالة ولو كان ذلك حقيقياً فإنه قد يرجع إلى طبيعة الأفكار التي يقدمها رجال الأعمال .

جدول (٥٦)يوضح دور رجل الأعمال قاصر على محافظته أم على المستوى العام

الدور الذي قام به رجل الأعمال	ك	%
المحافظة	٧٢	٧٢
المستوى العام	٢٨	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٥٦) أن دور رجال الأعمال ينحصر في المحافظة أم على المستوى العام أفادت الغالبية أنه على مستوى المحافظة بنسبة (٧٢%) بينما على المستوى العام نسبة أقل (٢٨%) .

ومن الطبيعي أن يركز رجال الأعمال على مستوى محافظاتهم وحتى مجتمعاتهم المحلية، فكما أشرنا يمثل المستوى المحلي مصدر بناء الشعبية التي يحتاجها هؤلاء في الانتخابات .

جدول (٥٧) يوضح أهم طلبات أفراد المجتمع من رجال الأعمال

طلبات أفراد المجتمع من رجال الأعمال	ك	%
تبرعات	٤٣	٤٣
مساعدات	٣٩	٣٩
تشغيل	٩	٩
المساهمة في مشروعات جديدة	٣	٣
المساهمة في بناء دور العبادة	٦	٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

تظهر بيانات الجدول رقم (٥٧) أن طلبات أفراد المجتمع من رجال الأعمال تنحصر في (التبرعات) بنسبة (٤٣%)، يليها المساعدات بنسبة (٣٩%)، ثم التشغيل بنسبة (٩%)، يليها المساهمة في بناء دور العبادة بنسبة (٦%)، وأخيراً المساهمة في مشروعات جديدة بنسبة (٣%).

وقد وضح هنا أن أهم مطالب أفراد المجتمع من رجال الأعمال التبرعات لأهميتها في الإصلاحات داخل المجتمع .

جدول (٥٨) يوضح مدى استجابة رجال الأعمال لطلبات أفراد المجتمع في المجتمع

استجابة رجال الأعمال لطلبات المجتمع	ك	%
نعم	٢٥	٢٥
قدر الإمكان	٦٣	٦٣
في بعض الحالات الإمكانيات لا تساعد	١٢	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول السابق رقم (٥٨) أن استجابة رجل الأعمال لمطالب أفراد المجتمع كانت (قدر الإمكان) الأعلى بنسبة (٦٣%)، يليها (نعم) بنسبة (٢٥%)، وأخيراً في بعض الحالات الإمكانيات لا تساعد بنسبة (١٢%) .

ومما لا شك هنا أن رجل الأعمال لم يكن يهتم بمطالب أفراد المجتمع ولكنه بقدر الإمكان بمعنى ممكن يساعد وممكن لا يساعد ولا يوجد عنده خطه لمساعدة المجتمع على الجانب الآخر أكدت نسبة أقل أنها تستجيب لمساعدة أفراد المجتمع بالمجتمع المصري وهذا يتفق مع الدراسة النظرية بالفصل الرابع .

جدول (٥٩) يوضح مدى إيمان رجال الأعمال بالقيام بدور اجتماعي

إيمان رجال الأعمال بالقيام بدور اجتماعي	ك	%
نعم	٦٥	٦٥
ليس في كل الحالات	٣٥	٣٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتظهر بيانات الجدول السابق رقم (٥٩) أن رجل الأعمال عليه دور اجتماعي نحو مجتمعه بنسبة عالية تقدر (٦٥%)، بينما أجاب (٣٥%) بمتغير

ليس في كل الحالات وهو ما يكشف أن وضوح الإيمان بالدور الاجتماعي لم يتأكد بشكل كاف لدى رجال الأعمال.

جدول (٦٠) يوضح مدى مساهمة الأرباح في أداء دور رجال الأعمال

مساهمة الأرباح في أداء دور اجتماعي لرجال الأعمال	ك	%
نعم	٢٢	٢٢
أحياناً	٧٠	٧٠
لا	٨	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦٠) أن ما تحققه أفراد العينة من أرباح تساهم في أداء دور اجتماعي وجد أن أحياناً بنسبة (٧٠%) يليها (نعم) بنسبة (٢٢%)، وأخيراً (لا) بنسبة (٨%) والنتائج هنا تتفق مع السياق العام للنتائج السابقة .

جدول (٦١)

يوضح أسباب عزوف بعض رجال الأعمال عن القيام بدور اجتماعي

أسباب عزوف بعض رجال الأعمال عن القيام بدور اجتماعي	ك	%
أسباب اقتصادية	٣٥	٣٥
أسباب فكرية	١٧	١٧

المجتمع لا يقدر ذلك	٤٨	٤٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٦١) أسباب عزوف رجال الأعمال عن القيام بدور اجتماعي متمثلة في الأسباب (المجتمع لا يقدر ذلك) بنسبة (٤٨%) يليها أسباب اقتصادية بنسبة (٣٥%)، أخيراً أسباب فكرية بنسبة (١٧%) .

وتعكس هذه الاستجابات اتجاهاً غير إيجابي لدى رجال الأعمال خاصة عند متغير المجتمع لا يقدر ذلك، وتتغير الأسباب الاقتصادية فهذه كلها تبريرات واهية تكشف في حقيقتها عن تدنى الدور الاجتماعي لرجال الأعمال.

جدول (٦٢) يوضح نظرة المجتمع لرجل الأعمال

نظرة أبناء المجتمع لرجل الأعمال	ك	%
نظرة تقدير	٤٦	٤٦
نظرة حقد	٦	٦
نظرة طمع	٢٥	٢٥
نظرة إدانة	٢٣	٢٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦٢) نظرة المجتمع لأفراد عينة البحث متمثلة في رجال الأعمال عبارة عن نظرة تقدير بنسبة (٤٦%)، يليها نظرة طمع بنسبة (٢٥%)، ثم نظرة إدانة بنسبة (٢٣%)، أخيراً نظرة حقد بنسبة (٦%) .

وتأتي نظرة التقدير في المقدمة وهو أمر إيجابي إن صحّ ذلك ولو ركزنا في متغيري نظرة طمع، ونظره إدانة لوجدناهما يعادلان متغير نظرة التقدير. وهذه كلها أمور تحتاج لمزيد من الدراسة حول الأبعاد النفسية والفكرية لدى رجال الأعمال.

جدول (٦٣) يوضح السبيل لإصلاح نظرة المجتمع السلبية لرجل الأعمال

سبيل إصلاح نظرة المجتمع السلبية لرجل الأعمال	ك	%
عن طريق التوعية	٥٠	٥٠
عن طريق الإعلان عن أدوارهم	٣٩	٣٩
تخفيف حدة الهجوم الإعلامي	١١	١١
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٦٣) أن هناك سبل لإصلاح نظرة المجتمع تجاه رجل الأعمال ممثلة عن طريق التوعية بنسبة (٥٠%)، يليها طريق الإعلان عن أدوراهم بنسبة (٣٩%)، وأخيراً تخفيف حدة الهجوم الإعلامي بنسبة (١١%).

هذا وتعكس نظرة المجتمع لرجال الأعمال أن هناك قصوراً في الدعاية والإعلان لرجال الأعمال ليقدم نفسه لمجتمعه وموطنه الذي نشأ منه ويعيش فيه عن الإنجازات والمشروعات والخدمات التي يقدمها للمجتمع ولا يأتي ذلك إلا عن طريق إعلام المواطنين بما يقدمه أو عن طريق الإعلان عن هذه الخدمات التي يقدمها وذلك لكي يحد من الهجوم على ما يقدمه من إنجازات لأنها غير واضحة لأفراد المجتمع.

رابعاً : الدور السياسي والاجتماعي معاً :

جدول (٦٤)

يوضح مدى تأثير الدور الاجتماعي لرجل الأعمال على دوره السياسي

الدور الاجتماعي لرجل الأعمال يمهد للدور السياسي	ك	%
نعم	٨٧	٨٧
يحول الإنسان إلى شخصية عامة	١٣	١٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦٤) أن الدور الاجتماعي يمهد للدور السياسي وقد أفادت ذلك أن من قالوا (نعم) غالبية بنسبة (٨٧%)، يليها (يحول الإنسان إلى شخصية عامة) بنسبة (١٣%) .

مما لا شك فيه أن أفراد العينة هنا يؤكد أن الدور الاجتماعي هو الدور المهم والأول للتمهيد للعمل السياسي فرجل الأعمال إن لم يكن له دور اجتماعي فعال فلن ينجح في العمل السياسي لأن الجماهيرية مهمه جداً في هذا، إذاً فالدور الاجتماعي أساسي للقيام بدور سياسي وقد أفادت ذلك عينة الدراسة بأغلبية .

جدول (٦٥)

يوضح مدى أفضلية الدور الاجتماعي أم الدور السياسي لرجل الأعمال

أفضلية الدور الاجتماعي عن الدور السياسي	ك	%
الاجتماعي	٤٤	٤٤
السياسي	٢٨	٢٨
مرتبطان	٢٨	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٦٥) عن أهمية الدور السياسي والاجتماعي وقد أفادت الإجابات أن الغالبية (للدور الاجتماعي) بنسبة (٤٤%)، يليها (الدور السياسي، ومرتبطان) بنسبة واحدة (٢٨%) .

وهذه المعطيات تكشف عن وعي رجال الأعمال بارتباط الدور الاجتماعي بالدور السياسي، وهذه المعطيات تتنوع وفقاً لاتجاهات كل من رجال الأعمال .

جدول (٦٦) يوضح العلاقة بين الدور الاجتماعي والسياسي لرجل الأعمال

العلاقة بين الدور الاجتماعي والسياسي	ك	%
الاجتماعي يخدم السياسي	٥٧	٥٧
السياسي يخدم الاجتماعي	١٤	١٤
خدمة متبادلة	٢٩	٢٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦٦) أى من الدورين يخدم الآخر الاجتماعي أم السياسي فقد أفادت عينة البحث أن الدور الاجتماعي يخدم السياسي بأغلبية وذلك بنسبة (٥٧%)، يليها خدمة متبادلة بنسبة (٢٩%)، وأخيراً السياسي يخدم الاجتماعي بنسبة (١٤%) .

والنتائج هنا أيضاً تكشف عن وعي رجال الأعمال بدورهم الاجتماعي والسياسي وترابطهما بشكل يخلق تأثيراً متبادلاً على مستوى المجتمع، وهي نتائج تتفق مع ما سبق .

جدول (٦٧) يوضح ما هو الجانب الذي يحقق الشعبية

الجانب الذي يحقق الشعبية	ك	%
الدور الاجتماعي	٣٢	٣٢
الدور السياسي	١١	١١
الاثنان معاً	٥٧	٥٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

تكشف بيانات الجدول رقم (٦٧) أن تحقيق الشعبية للدورين السياسي والاجتماعي من أفراد عينة البحث أن الاثنين معاً بنسبة (٥٧%)، يليها الدور الاجتماعي بنسبة (٣٢%)، وأخيراً الدور السياسي بنسبة (١١%) .

والنتائج الميدانية هنا تتفق إلى حد كبير مع الإطار أو المعطيات السابقة من حيث إدراك رجال الأعمال بترابط الدور الاجتماعي والسياسي.

جدول (٦٨)

يوضح أهمية العوامل التي تساعد المبحوثين على القيام بدور في المجتمع

العوامل التي تساعد على القيام بدور في المجتمع	ك	%
الصدق والإخلاص	٥٨	٥٨
الإعلام	١٠	١٠
المساجد	٣	٣
عدم التركيز على المصالح الخاصة	٢٩	٢٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٦٨) أن ما يساعد أفراد العينة على القيام بدور في المجتمع الصدق والإخلاص بنسبة (٥٨%)، ثم عدم التركيز على المصالح الخاصة بنسبة (٢٩%)، ثم الإعلام بنسبة (١٠%)، وأخيراً المساجد بنسبة (٣%) .

أثبتت العينة أن الصدق والإخلاص لدى رجل الأعمال هو أهم أسباب نجاحه وثقة المواطنين فيه وذلك بتنفيذ الوعود التي يقطعها على نفسه تجاه الجماهير والمجتمع فهذا هو ما يساعد رجل الأعمال على القيام بأدوار ناجحة داخل المجتمع بعيداً عن المصالح الخاصة .

جدول (٦٩) يوضح رؤية تقدير رجل الأعمال للمشاركة في الأفراح والمآتم

تقدير رجل الأعمال للمشاركة في الأفراح والمآتم	ك	%
اجتماعي	٦٥	٦٥
سياسي	٢	٢
الاثنين معاً	٣٣	٣٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول رقم (٦٩) عن مشاركة أفراد العينة بالأفراح والمآتم موضحاً أن الغالبية أفادت أنها تنتمي إلى الدور الاجتماعي بنسبة أعلى (٦٥%)، يليها الاثنين معاً بنسبة (٣٣%)، أخيراً الدور السياسي بنسبة (٢%) .

والنتائج لا تخرج هنا عن السياق السابق وهو إدراك رجال الأعمال بتداخل الجانبين الاجتماعي والسياسي وأهمية التكامل بينهما .

العلاقة بين بعض المتغيرات :

كثيراً ما تكشف العلاقة بين متغيرات الدراسة عن أبعاد لا توضحها الجداول البسيطة، وقد يوضح الجدول البسيط صورة سطحية رغم أن معطيات الجدول تكون واقعية.

ومن ناحية أخرى قد تكون هناك استجابات لفظية تقوم على مسايرة الباحث، وهنا قد تكشف العلاقة بين المتغيرات المختلفة عن حقائق قد لا تكشفها معطيات الجداول البسيطة وما بها من استجابات.

لذلك خصصت الجزء التالي لمحاولة الكشف عن كل ذلك عن طريق العلاقة بين المتغيرات وما تنطوي عليه من دلالات ومحاولة تفسير هذه الدلالات في ضوء الواقع المعاش، وفي ضوء بعض الاتجاهات العامة نحو دور رجال الأعمال في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

جدول (٧٠) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين
وكيفية دخولهم إلى مجال الأعمال

محل الإقامة / كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
بالصدفة	٢	٦,٧	٤	٥,٧	٦	٦
بالوراثة	٩	٣٠	١٩	٢٧,١	٢٨	٢٨
عن طريق أصدقاء	٤	١٣	٧	١٠	١١	١١
عن طريق شركاء	٩	٣٠	١٦	٢٢,٩	٢٥	٢٥
هواية	٢	٦,٧	٣	٤,٣	٥	٥
رأسمالي شجعنى	٤	١٣,٣	٢١	٣٠	٢٥	٢٥
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ٣,٢٩ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,١٨ توافق ضعيف للغاية أو منعدم

كما يتضح من هذا الجدول أن محل إقامة المبحوثين لم يكن له تأثير حاسم على دخولهم لمجال الأعمال.

ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى قد تكشف ذلك من خلال المعطيات التي تكشفها الجداول التالية.

جدول (٧١) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين

وكيفية دخولهم إلى مجال الأعمال

العمر / كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالصدفة	-	-	٣	٧,٥	١	٢,٢	٢	٤٠	٦	٦
بالوراثة	٤	٤٠	٦	١٥	١٨	٤٠	-	-	٢٨	٢٨
عن طريق أصدقاء	١	١٠	٦	١٥	٤	٨,٩	-	-	١١	١١
عن طريق شركاء	-	-	٤	١٠	٢١	٤٦,٧	-	-	٢٥	٢٥
هواية	٢	٢٠	٢	٥	١	٢,٢	-	-	٥	٥
رأسمالي شجعني	٣	٣٠	١٩	٤٧,٥	-	-	٣	٦٠	٢٥	٢٥
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ٦٢,٥١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٢ توافق متوسط

يوضح هذا الجدول وجود علاقة بين العمر وكيفية دخول المبحوث إلى مجال الأعمال. وقد تجلى ذلك في تأثير عامل الوراثة من ناحية ووجود شركاء من ناحية أخرى، ووفرة رأس المال من ناحية ثالثة. وبالتالي فإن عمر المبحوثين كان عاملاً مؤثراً على الدخول لمجال الأعمال. ويؤكد ذلك وجود توافق متوسط بين المتغيرين.

جدول (٧٢) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وكيفية دخولهم إلى مجال الأعمال

المستوى التعليمي / كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	متوسط		فوق متوسط		جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالصدفة	٣	٢٠	٢	١٤,٣	١	١,٨	-	-	٦	٦
بالوراثة	٥	٣٣,٣	٤	٢٨,٦	١٢	٢١,٨	٧	٤٣,٨	٢٨	٢٨
عن طريق أصدقاء	-	-	١	٧,١	٥	٩,١	٥	٣١,٢	١١	١١
عن طريق شركاء	١	٦,٧	-	-	٢٤	٤٣,٦	-	-	٢٥	٢٥
هواية	٢	١٣,٣	-	-	-	-	٣	١٨,٨	٥	٥
رأسمالي شجعني	٤	٢٦,٧	٧	٥٠	١٣	٢٣,٧	١	٦,٢	٢٥	٢٥
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٥٣,٨٧ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٩ توافق متوسط

كذلك فإن متغير المستوى التعليمي كان أحد العوامل الفاعلة في دخول المبحوث إلى مجال الأعمال، وأيضاً فإن متغيراته الفرعية كان مشابهة للمتغيرات الفرعية للجدول السابق .

ومن هنا فإن التعليم كان عاملاً هاماً في الدخول إلى مجال الأعمال. ذلك أنه يساعد على الكشف عن أهمية هذا المجال وأهمية ممارسة النشاط فيه.

جدول (٧٣) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وكيفية دخولهم إلى مجال الأعمال

طبيعة النشاط / كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالصدفة	-	-	٣	٣,٩	١	١٦,٧	٢	٢٢,٢	٦	٦
بالوراثة	٣	٣٧,٥	٢٢	٢٨,٦	٢	٣٣,٣	١	١١,١	٢٨	٢٨

عن طريق أصدقاء	١	١٢,٥	٩	١١,٧	١	١٦,٧	-	-	١١	١١
عن طريق شركاء	٤	٥٠	١٩	٢٤,٧	-	-	٢	٢٢,٢	٢٥	٢٥
هواية	-	-	٣	٣,٩	٢	٣٣,٣	-	-	٥	٥
رأسمالي شجعني	-	-	٢١	٢٧,٢	-	-	٤	٤٤,٥	٢٥	٢٥
المجموع	٨	١٠٠	٧٧	١٠٠	٦	١٠٠	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ٢٧,٧٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٧ توافق متوسط

ويتطابق هذا الجدول مع ما سبق، ويؤكد أن العمر والتعليم والحالة الاجتماعية كلها عوامل مساعدة على الدخول لمجال الأعمال. يؤكد ذلك أن معامل التوافق بين هذه المتغيرات والمتغيرات الفرعية هو من النوع المتوسط.

جدول (٧٤) يوضح العلاقة بين طبيعة النشاط وكيفية دخول المبحوثين إلى مجال الأعمال

طبيعة النشاط / كيفية الدخول إلى مجال الأعمال	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالصدفة	١	٤,٣	٢	٤	٣	٢٧,٣	-	-	٦	٦
بالوراثة	٦	٢٦,٢	٢٠	٤٠	٢	١٨,١	-	-	٢٨	٢٨
عن طريق أصدقاء	٢	٨,٧	٩	١٨	-	-	-	-	١١	١١
عن طريق شركاء	٧	٣٠,٤	١٤	٢٨	-	-	٤	٢٥	٢٥	٢٥
هواية	٢	٨,٧	-	-	٣	٢٧,٣	-	-	٥	٥
رأسمالي شجعني	٥	٢١,٧	٥	١٠	٣	٢٧,٣	١٢	٧٥	٢٥	٢٥
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ٦١,٠٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٢   توافق متوسط

ويكشف الجدول الراهن أن طبيعة النشاط كانت أيضاً من العوامل الجاذبة للمبحوثين للدخول لمجال النشاط. فإن أضفنا العمل والتعليم والحالة الاجتماعية إلى المتغيرات الراهنة يتضح أن هذه العوامل ساعدت على اختيار النشاط الملائم، وفقاً لطبيعة هذا النشاط وإمكانية تحقيق نجاح وربح فيه.

جدول (٧٥) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين

ومدى وجود عقبات لديهم عند الدخول إلى مجال الأعمال

محل الإقامة / مدى وجود عقبات	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٩	٦٣,٣	٣٨	٥٤,٣	٥٧	٥٧
لا	١١	٣٦,٧	٣٢	٤٥,٧	٤٣	٤٣
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ٠,٧   ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٠٨   توافق ضعيف للغاية أو منعدم

ويكشف الجدول الراهن أن محل الإقامة لم يكن عاملاً هاماً أو حاسماً في الدخول لمجال الأعمال، ولكن هناك عوامل أخرى مثل التي اتضحت في المعطيات السابقة. ويؤكد ذلك أن معامل التوافق بين هذه المتغيرات منخفض جداً بل يكاد يكون معدوماً .

جدول (٧٦) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين ومدى وجود عقبات لديهم عند الدخول إلى مجال الأعمال

مدى وجود عقبات / العمر	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٧	٧٠	١٩	٤٧,٥	٢٧	٦٠	٤	٨٠	٥٧	٥٧
لا	٣	٣٠	٢١	٥٢,٥	١٨	٤٠	١	٢٠	٤٣	٤٣
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ٣,٣٩ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,١٨ توافق ضعيف للغاية أو منعدم

وتتشابه معطيات الجدول الحالي مع السابق في أن العمر لم يكن ذا أثر في الشعور بوجود عوائق في مجال الأعمال. ويؤكد ذلك انخفاض معامل التوافق بين المتغيرين .

جدول (٧٧) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى وجود عقبات لديهم عند الدخول إلى مجال الأعمال

المستوى التعليمي / مدى وجود عقبات	متوسط		فوق متوسط		جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٥	٣٣,٣	٨	٥٧,١	٣٤	٦١,٨	١٠	٦٢,٥	٥٧	٥٧
لا	١٠	٦٦,٧	٦	٤٢,٩	٢١	٣٨,٢	٦	٣٧,٥	٤٣	٤٣
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ٤,١٣ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٢ توافق منخفض أو ضعيف

كذلك لم يتضح وجود علاقة بين المستوى التعليمي والشعور بوجود عقبات لدى المبحوثين عند دخولهم لمجال الأعمال.

جدول (٧٨) يوضح العلاقة بين طبيعة النشاط ومدى وجود عقبات لدى المبحوثين عند دخولهم إلى مجال الأعمال

طبيعة النشاط / مدى وجود عقبات	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٨	٧٨,٣	٢٠	٤٠	٧	٦٣,٦	١٢	٧٥	٥٧	٥٧
لا	٥	٢١,٧	٣٠	٦٠	٤	٣٦,٤	٤	٢٥	٤٣	٤٣
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ١٢,٤٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٣ توافق منخفض أو ضعيف

ويكشف الجدول الحالي عن وجود علاقة ترابطية بين طبيعة النشاط والإحساس بوجود عقبات عند الدخول لمجال النشاط. وربما كان هذا أمراً طبيعياً. فطبيعة النشاط تتطلب إجراءات معينة ربما تتضمن بعض العقبات الإدارية .

جدول (٧٩) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين وطبيعة العقبات التي تواجههم في مجال الأعمال

محل الإقامة / طبيعة العقبات	مدينة		قرية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رأس المال	١٣	٣٤,٢	٢	١٠,٥	١٥	٢٦,٣
الروتين	١٥	٣٩,٥	٧	٣٦,٨	٢٢	٣٨,٦
الضرائب	٨	٢١,١	٤	٢١,١	١٢	٢١,١

العمالة	٢	٥,٢	٦	٣١,٦	٨	١٤
المجموع	٣٨	١٠٠	١٩	١٠٠	٥٧	١٠٠

كا^{٢} = ٨,٩٦ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٧ توافق منخفض أو ضعيف

وفي مجال العلاقة بين محل الإقامة وطبيعة العقبات التي تواجه المبحوثين في مجال الأعمال، اتضح وجود علاقة ترابطية بين هذا المتغير والمتغيرات الفرعية من أهمها الروتين والضرائب.

جدول (٨٠) يوضح العلاقة بين طبيعة النشاط وطبيعة العقبات التي تواجه المبحوثين في مجال الأعمال

طبيعة النشاط / طبيعة العقبات	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
رأس المال	١	٥,٦	٩	٤٥	٣	٤٢,٨	٢	١٦,٧	١٥	٢٦,٣
الروتين	٨	٤٤,٤	٩	٤٥	٢	٢٨,٦	٣	٢٥	٢٢	٣٨,٦
الضرائب	٣	١٦,٧	٢	١٠	-	-	٧	٥٨,٣	١٢	٢١,١
العمالة	٦	٣٣,٣	-	-	٢	٢٨,٦	-	-	٨	١٤
المجموع	١٨	١٠٠	٢٠	١٠٠	٧	١٠٠	١٢	١٠٠	٥٧	١٠٠

كا^{٢} = ٢٨,٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٨ توافق متوسط

يوضح الجدول الحالي أن طبيعة النشاط تشكل إلى حد كبير طبيعة المشكلات التي واجهت أو تواجه المبحوثين، وقد كشفت المعطيات وجود علاقة بين المتغيرين مع معامل توافق متوسط. ويمكن تفسير ذلك في ضوء كون طبيعة النشاط ذاتها من العوامل التي تؤدي إلى وجود عقبات إدارية أو مالية وفقاً لاتساع حجم النشاط وتشعبه .

جدول (٨١) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وطبيعة العقبات التي تواجههم في مجال الأعمال

المستوى التعليمي / طبيعة العقبات	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رأس المال	٢	٤٠	٢	٢٥	٩	٢٦,٤	٢	٢٠	١٥	٢٦,٣
الروتين	١	٢٠	٢	٢٥	١٧	٥٠	٢	٢٠	٢٢	٣٨,٦
الضرائب	٢	٤٠	٣	٣٧,٥	٤	١١,٨	٣	٣٠	١٢	٢١,١
العمالة	-	-	١	١٢,٥	٤	١١,٨	٣	٣٠	٨	١٤
المجموع	٥	١٠٠	٨	١٠٠	٣٤	١٠٠	١٠	١٠٠	٥٧	١٠٠

كا^{2} = ٩,٦٩ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٨ توافق منخفض أو ضعيف

كما أن المستوى التعليمي لم يكن ذا دلالة في مجال الإحساس بوجود عقبات أو مشكلات في مجال الأعمال. أي أن هذه العقبات عامة ولا ترتبط بالمستوى التعليمي، لكنها إن وجدت تكون ناتجة عن عوامل أخرى.

جدول (٨٢) يوضح العلاقة بين طبيعة النشاط ومدى احتياج مجال عمل المبحوث للآلات

طبيعة النشاط / مدى الاحتياج لآلات	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٣	١٠٠	٦	١٢	١١	١٠٠	-	-	٤٠	٤٠
لا	-	-	٤٤	٨٨	-	-	١٦	١٠٠	٦٠	٦٠
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ٧٧,٩٧ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٦ توافق فوق المتوسط

والنتيجة هنا طبيعية. فطبيعة النشاط تفرض على المستثمر الحاجة لآلات تساعده في مجال عملة. فالنشاط الواسع المعقد يتطلب آلات تساعد على الإنتاج وجودة المنتج. لذلك اتضح وجود علاقة بين المتغيرين ومعامل توافق فوق المتوسط.

جدول (٨٣) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين

ومدى رضاهم عن مجال أعمالهم

طبيعة العقبات / مدى الرضا	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٢	٤٠	٦٣	٩٠	٧٥	٧٥
لا	١٨	٦٠	٧	١٠	٢٥	٢٥
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٢٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٧ توافق متوسط

يشكل محل الإقامة عاملاً مهماً في درجة رضاء المبحوث عن مجال عمله، ذلك أن صاحب النشاط يقيم علاقات متعددة في محل إقامته، أو محل عمله، الأمر الذي يساعد ويسهل أداءه لعمله ونشاطه .

ومن هنا وجدت علاقة ذات دلالة بين المتغيرين ، وكذلك معامل توافق متوسط، وهو ما يؤكد أهمية محل الإقامة خاصة من الناحية الاجتماعية

جدول (٨٤) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين ومدى رضاهم عن مجال أعمالهم

العمر / مدى الرضا	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٦	٦٠	٣١	٧٧,٥	٣٥	٧٧,٨	٣	٦٠	٧٥	٧٥
لا	٤	٤٠	٩	٢٢,٥	١٠	٢٢,٢	٢	٤٠	٢٥	٢٥
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ٢,١٢ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,١٤ توافق ضعيف للغاية أو منعدم

ويتضح أن العمر ليس عاملاً حاسماً في رضاء المبحوثين عن مجال أعمالهم وأن هناك عوامل أخرى تخلق هذا الرضا أو عدم الرضا، فقد يكون الربح أو تجاوب العمال أو غير ذلك من العوامل التي تساعد على هذا الرضا.

جدول (٨٥) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى رضاهم عن مجال أعمالهم

المستوى التعليمي / مدى الرضا	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٢	٨٠	١٠	٧١,٤	٤٢	٧٦,٤	١١	٦٨,٨	٧٥	٧٥
لا	٣	٢٠	٤	٢٨,٦	١٣	٢٣,٦	٥	٣١,٢	٢٥	٢٥
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ٠,٦٧ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٠٨ توافق ضعيف للغاية أو منعدم

يوضح الجدول الراهن أن المستوى التعليمي غير مؤثر في رضاء المبحوثين أو عدم رضائهم عن مجال أعمالهم. وربما يكون العائد من العمل

وتحقيق إنجاز اقتصادي يشكل عاملاً أهم في هذا المجال.

وبالتالي فإنه ليست هناك دلالة معنوية لهذه العلاقة، وكذلك فإن معامل التوافق ضعيف جداً أو معدوم، فينطبق ذلك أيضاً على الحالة الاجتماعية وعلاقتها بالرضاء أو عدم الرضا عن مجال العمل .

جدول (٨٦) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين ومدى رضاهم عن مجال أعمالهم

طبيعة النشاط / مدى الرضا	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٧	٧٣,٩	٤٣	٨٦	٥	٤٥,٥	١٠	٦٢,٥	٧٥	٧٥
لا	٦	٢٦,١	٧	١٤	٦	٥٤,٥	٦	٣٧,٥	٢٥	٢٥
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

$كا^{٢}$ = ٩,٦٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٠٣ توافق منخفض أو ضعيف

وهذا الجدول يؤكد ما سبق أن أوضحه الجدول السابق والخاص بالمستوى التعليمي .حيث يتضح أن طبيعة النشاط والذي اتجه له المبحوثون هو العامل الحاسم في تحقيق الرضا أو عدم الرضا عن مجال العمل. هذا رغم انخفاض معامل التوافق.

جدول (٨٧) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين

ومدى عضويتهم بالأحزاب السياسية

محل الإقامة / العضوية الحزبية	مدينة		قرية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٣٠	٥٩	٨٤,٣	٦٨	٦٨
لا	٢١	٧٠	١١	١٥,٧	٣٢	٣٢
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٢٨,٤٤ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٧ توافق متوسط

يمثل محل الإقامة مؤشراً على الاتجاه لعضوية الأحزاب، فالمدن الكبرى وربما المتوسطة تتيح مجالاً أكبر لرجل الأعمال للاشتراك في النشاط الحزبي، بالإضافة إلى أن ذلك يخدم مصالحة، وربما يحميه في حالة وجود مخالفات أو تجاوزات .

جدول (٨٨) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

ومدى عضويتهم بالأحزاب السياسية

الحالة الاجتماعية / العضوية الحزبية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣	٣٧,٥	٥٨	٧٥,٣	٣	٥٠	٤	٤٤,٤	٦٨	٦٨
لا	٥	٦٢,٥	١٩	٢٤,٧	٣	٥٠	٥	٥٥,٦	٣٢	٣٢
المجموع	٨	١٠٠	٧٧	١٠٠	٦	١٠٠	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٨,٤٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٢٨ توافق منخفض أو ضعيف

وعلى عكس ما سبق فإن الحالة الاجتماعية، خاصة بين المتزوجين كانت عاملاً مهماً في التشجيع على عضوية الأحزاب السياسية، ويمكن تفسير

ذلك في ضوء كون المتزوجين أكثر نضجاً ووعياً بأهمية المشاركة السياسية.

جدول (٨٩) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين

ومدى عضويتهم بالأحزاب السياسية

العمر / العضوية الحزبية	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣	٣٠	٢٥	٦٢,٥	٣٥	٧٧,٨	٥	١٠٠	٦٨	٦٨
لا	٧	٧٠	١٥	٣٧,٥	١٠	٢٢,٢	-	-	٣٢	٣٢
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ١١,٥١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٢ توافق منخفض أو ضعيف

وكذلك فإن عمر المبحوث كان عاملاً هاماً في الاتجاه لعضوية الأحزاب، فالعمر يشكل كثيراً من النضج في خيارات الأفراد كذلك يدرك المبحوثون في ضوء عمرهم أن العمل السياسي ربما يشكل مدداً إضافياً لنجاح مشروعه .

جدول (٩٠) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين

ومدى عضويتهم بالأحزاب السياسية

المستوى التعليمي / العضوية الحزبية	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٦	٤٠	١٠	٧١,٤	٤٠	٧٢,٧	١٢	٧٥	٦٨	٦٨
لا	٩	٦٠	٤	٢٨,٦	١٥	٢٧,٣	٤	٢٥	٣٢	٣٢
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ٦,٤١ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٢٤ توافق منخفض أو ضعيف

والنتيجة التي يشير إليها هذا الجدول تأتي على خلاف المتوقع فيفترض أن المستوى التعليمي يشجع على الاتجاه للعمل الحزبي مثلما اتضح في متغير العمر، ولكن لم تظهر علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي وعضوية الأحزاب، كذلك كان معامل التوافق ضعيفاً .

جدول (٩١) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

والفائدة من عضويتهم بأحد الأحزاب السياسية

الحالة الاجتماعية / فائدة العضوية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فائدة شخصية	٢	٦٦,٧	١	١,٧	-	-	-	-	٣	٤,٤
فائدة مجتمعية	-	-	٢٤	٤١,٤	٢	٦٦,٧	٢	٥٠	٢٨	٤١,٢
تسهيل أعمال	-	-	١١	١٩	١	٣٣,٣	-	-	١٢	١٧,٦
خدمة المجتمع	١	٣٣,٣	٢٢	٣٧,٩	-	-	٢	٥٠	٢٥	٣٦,٨
المجموع	٣	١٠٠	٥٨	١٠٠	٣	١٠٠	٤	١٠٠	٦٨	١٠٠

كا^{٢} = ٣٢,٤٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٧ توافق متوسط

ويتضح هنا أن الحالة الاجتماعية ترتبط بإدراك العضوية في أحد الأحزاب السياسية. ويمكن تفسير ذلك كما سبق في بعض المتغيرات السابقة أن الحالة الاجتماعية خاصة في حالة الزواج تؤدي إلى النضج والوعي بأهمية الارتباط بالعضوية في حزب من الأحزاب، فضلاً عن أن الحالة الاجتماعية خاصة المتزوجين تتركز في الفئات الأكبر عمراً .

جدول (٩٢) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين
والفائدة من عضويتهم بأحد الأحزاب السياسية

طبيعة النشاط / فائدة العضوية	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فائدة شخصية	٢	١١,١	-	-	-	-	١	٩,١	٣	٤,٤
فائدة مجتمعية	١	٥,٥	٢٢	٦٨,٧	٤	٥٧,١	١	٩,١	٢٨	٤١,٢
تسهيل أعمالي	٣	١٦,٧	١	٣,١	-	-	٨	٧٢,٧	١٢	١٧,٦
خدمة المجتمع	١٢	٦٦,٧	٩	٢٨,٢	٣	٤٢,٩	١	٩,١	٢٥	٣٦,٨
المجموع	١٨	١٠٠	٣٢	١٠٠	٧	١٠٠	١١	١٠٠	٦٨	١٠٠

كا^{٢} = ٥٠,١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٥ توافق متوسط

ويوضح الجدول الراهن وجود علاقة بين طبيعة النشاط وإدراك الفائدة التي تعود من الانتماء للأحزاب السياسية، وفضلاً عن هذه العلاقة الارتباطية فإن هناك معدلاً متوسطاً لمعامل التوافق. ويكشف ذلك عن أن طبيعة النشاط الذي يمارسه المبحوث تخلق لديه وعياً بأهمية الانتماء للأحزاب السياسية. وهذه النتيجة تؤكد ما سبق في معطيات أخرى من أن طبيعة النشاط توسع مدارك المبحوث من حيث وعيه بالعوامل التي تساعد على دعم وتنمية نشاطه الاستثماري.

جدول (٩٣) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين ومدى عضويتهم لأحد المجالس المحلية

العمر / عضوية المجالس المحلية	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣	٣٠	٣٣	٨٢,٥	٣٧	٨٢,٢	٣	٦٠	٧٦	٧٦
لا	٧	٧٠	٧	١٧,٥	٨	١٧,٨	٢	٤٠	٢٤	٢٤
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ١٤,١٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٥ توافق منخفض أو ضعيف

وكما سبق اتضح أن العمر يمثل عاملاً حاسماً في الرغبة في الانتماء للأحزاب السياسية، فإنه أيضاً يشكل حافزاً للانتماء للمجالس المحلية. وهو ما يؤكد أن تقدم العمر يزيد من نضج رجل الأعمال واتجاهه نحو التنظيمات التي تفيد عمله وتدعمه .

جدول (٩٤) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين ومدى عضويتهم لأحد المجالس المحلية

الحالة الاجتماعية / عضوية المجالس المحلية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣	٣٧,٥	٦٤	٨٣,١	٤	٦٦,٧	٥	٥٥,٦	٧٦	٧٦
لا	٥	٦٢,٥	١٣	١٦,٩	٢	٣٣,٣	٤	٤٤,٤	٢٤	٢٤
المجموع	٨	١٠٠	٧٧	١٠٠	٦	١٠٠	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا٢ = ١٠,٩٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣١ توافق منخفض أو ضعيف

وتتفق نتائج الجدول الراهن مع كثير من المعطيات السابقة من حيث أهمية الحالة الاجتماعية في زيادة الوعي والحافز نحو الانتماء للتنظيمات السياسية والمحلية .

جدول (٩٥) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين وفوائد عضوية المجالس المحلية

العمر / فوائد عضوية المجالس المحلية	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المشاركة في شئون المجلس المحلي	١	٣٣,٣	١٥	٤٥,٥	٢٠	٥٤,١	-	-	٣٦	٤٧,٤
قربي من المجتمع	٢	٦٦,٧	١٠	٣٠,٣	٥	١٣,٥	٢	٦٦,٧	١٩	٢٥
سهولة إدراكي لمشاكل المجتمع	-	-	٧	٢١,٢	١٢	٣٢,٤	-	-	١٩	٢٥
الجهد في نطاقه يكون واضح	-	-	١	٣	-	-	١	٣٣,٣	٢	٢,٦
المجموع	٣	١٠٠	٣٣	١٠٠	٣٧	١٠٠	٣	١٠٠	٧٦	١٠٠

كا^{2} = ٢٢,٧٢ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٨ توافق متوسط

كذلك فإن العمر يعتبر عاملاً هاماً في كثير من العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، فكلما تقدم العمر زاد الوعي بأهمية عضوية المجالس المختلفة، ويؤكد ذلك وجود توافق من النوع المتوسط.

جدول (٩٦) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين
وفوائد عضوية المجالس المحلية

الحالة الاجتماعية / فوائد عضوية المجالس المحلية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المشاركة في شئون المجلس المحلي	-	-	٣٣	٥١,٦	١	٢٥	٢	٤٠	٣٦	٤٧,٤
قربي من المجتمع	٢	٦٦,٧	١٥	٢٣,٤	١	٢٥	١	٢٠	١٩	٢٥
سهولة إدراكي لمشاكل المجتمع	-	-	١٥	٢٣,٤	٢	٥٠	٢	٤٠	١٩	٢٥
الجهد في نطاقه يكون واضح	١	٣٣,٣	١	١,٦	-	-	-	-	٢	٢,٦
المجموع	٣	١٠٠	٦٤	١٠٠	٤	١٠٠	٥	١٠٠	٧٦	١٠٠

كا^{2} = ١٧,٨٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٣ توافق متوسط

ويتضح من خلال معظم المعطيات السابقة أن الحالة الاجتماعية ذات تأثير حاسم على كثير من متغيرات الدراسة، ومنها إدراك أهمية الانتماء للمجالس المحلية وعضويتها. فتأكد وجود علاقة بين هذين المتغيرين خاصة عند فئة المتزوجين الذين يكونون في الغالب أكثر نضجاً ووعياً بأهمية المشاركة المجتمعية. ويؤكد ذلك وجود معامل توافق متوسط بين المتغيرين .

جدول (٩٧) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين
وفوائد عضوية المجالس المحلية

طبيعة النشاط / فوائد عضوية المجالس المحلية	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المشاركة في شئون المجلس المحلي	٤	٢٢,٣	٢٥	٦١	٢	٢٨,٥	٥	٥٠	٣٦	٤٧,٤
قربي من المجتمع	٦	٣٣,٣	١٠	٢٤,٤	١	١٤,٣	٢	٢٠	١٩	٢٥
سهولة إدراكي لمشاكل المجتمع	٨	٤٤,٤	٦	١٤,٦	٣	٤٢,٩	٢	٢٠	١٩	٢٥
الجهد في نطاقه يكون واضح	-	-	-	-	١	١٤,٣	١	١٠	٢	٢,٦
المجموع	١٨	١٠٠	٤١	١٠٠	٧	١٠٠	١٠	١٠٠	٧٦	١٠٠

كا^{2} = ١٨,١٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٤ توافق متوسط

يدرك رجال الأعمال بشكل واضح أن عضوية المجالس المحلية ذات أهمية لعملهم، ويتزايد هذا الإدراك وفقاً لطبيعة النشاط الذي يمارسونه. وهذه النتيجة اتضحت في كثير من المعطيات السابقة، حيث أن طبيعة النشاط تدفع للتفكير في دعمه اجتماعياً أو سياسياً. ولذلك نجد علاقة دالة بين متغيري طبيعة النشاط والميل لعضوية المجالس المحلية، مع معامل توافق متوسط يؤكد كل ما سبق .

جدول (٩٨) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين
وسابقة الترشيح لمجلس الشعب

العمر / سابقة الترشح	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢	٢٠	٣٣	٨٢,٥	٢٦	٥٧,٨	٢	٤٠	٦٣	٦٣
لا	٨	٨٠	٧	١٧,٥	١٩	٤٢,٢	٣	٦٠	٣٧	٣٧
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

$كا^2$ = ١٦,١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٧ توافق منخفض أو ضعيف

عمر المبحوث كما هو واضح في كثير من المتغيرات السابقة يؤثر على كثير من المتغيرات الأخرى. وربما كان ذلك أمراً طبيعياً لأن تقدم العمر يعمق الوعي ويزيد من الرغبة في العمل السياسي. وهو ما كشفت عنه المعاملات الإحصائية.

جدول (٩٩) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين
وسابقة الترشح لمجلس الشعب

المستوى التعليمي / سابقة الترشح	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٤	٢٦,٧	٨	٥٧,١	٤١	٧٤,٥	١٠	٦٢,٥	٦٣	٦٣
لا	١١	٧٣,٣	٦	٤٢,٩	١٤	٢٥,٥	٦	٣٧,٥	٣٧	٣٧
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

$كا^2$ = ١١,٨٤ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٣٣ توافق منخفض أو ضعيف .

كذلك فإن المستوى التعليمي هو الآخر يرسخ الوعي بأهمية المشاركة السياسية خاصة في انتخابات مجلس الشعب. فإذا تجمع المستوى التعليمي مع تراكم الخبرة العملية فإنه يزيد هذا الوعي ويعمقه في اتجاه المشاركة السياسية. فهناك علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول (١٠٠) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين والحصول على عضوية مجلس الشعب

محل الإقامة / عضوية مجلس الشعب	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٤	٧٠	١٦	٣٧,٢	٣٠	٤٧,٦
لا	٦	٣٠	٢٧	٦٢,٨	٣٣	٥٢,٤
المجموع	٢٠	١٠٠	٤٣	١٠٠	٦٣	١٠٠

كا^{٢} = ٥,٨٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٢٩ توافق منخفض أو ضعيف

إن متغير محل الإقامة يعتبر عاملاً مؤثراً في تحقيق النجاح في عضوية مجلس الشعب. فاتخاذ قرار بالترشح لمجلس الشعب يتم في ضوء المناخ المحيط براغب الترشح والكتل السكنية المحيطة به، لأنها تحدد حجم الدعم الذي سيحصل عليه. ومن هنا اتضحت علاقة دالة بين محل الإقامة والحصول على عضوية مجلس الشعب، رغم انخفاض معامل التوافق بين المتغيرين، إلا أن العلاقة قائمة بين المتغيرين.

جدول (١٠١) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين والحصول على عضوية مجلس الشعب

العمر / عضوية مجلس الشعب	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	-	-	٢١	٦٣,٦	٨٠	٣٠,٨	١	٥٠	٣٠	٤٧,٦
لا	٢	١٠٠	١٢	٣٦,٤	١٨	٦٩,٢	١	٥٠	٣٣	٥٢,٤
المجموع	٢	١٠٠	٣٣	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢	١٠٠	٦٣	١٠٠

كا^2 = ٨,١٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٤ توافق منخفض أو ضعيف

تكشف المعطيات في كثير من الحالات أن عمر المبحوث عامل مؤثر وفعال في كثير من المتغيرات، ولهذا فإن هناك علاقة بين العمر وتحقيق العضوية في مجلس الشعب، لأن العمر مسألة تراكمية تحقق الشعبية المطلوبة على مدار سنوات العمل والنشاط. ومن هنا ظهرت علاقة ترابطية بين العمر وتحقيق العضوية مع معامل منخفض للتوافق بين المتغيرين.

جدول (١٠٢) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين والحصول على عضوية مجلس الشعب

العمر / عضوية مجلس الشعب	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٠	٦٢,٥	٧	٢٥,٩	٣	٣٧,٥	١٠	٨٣,٣	٣٠	٤٧,٦
لا	٦	٣٧,٥	٢٠	٧٤,١	٥	٦٢,٥	٢	١٦,٧	٣٣	٥٢,٤
المجموع	١٦	١٠٠	٢٧	١٠٠	٨	١٠٠	١٢	١٠٠	٦٣	١٠٠

كا^2 = ١٢,٩٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤١ توافق متوسط

توضح المعاملات الإحصائية وجود علاقة بين طبيعة النشاط الاستثماري وتحقيق العضوية في مجلس الشعب، مع وجود معامل توافق متوسط، ويمكن تفسير ذلك في ضوء كون مؤسسات الأعمال الكبرى تتضمن أعداداً ضخمة من العمال الذين يزيدون من معدلات التصويت هم وأسرهم لصالح المرشح رجل الأعمال. وقد شهدت بعض دورات الانتخابات السابقة ما يسمى بالتسجيل الجماعي لأصوات الناخبين، بحيث يسجل صاحب العمل أصوات العاملين وأسرهم وأقاربهم في منطقة ترشحه أو نفوذه.

جدول (١٠٣) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وفوائد عضوية مجلس الشعب

الحالة الاجتماعية / فوائد عضوية مجلس الشعب	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منافع مادية	١	١٠٠	١	٣,٧	-	-	-	-	٢	٦,٧
منافع لأقاربي	-	-	٣	١١,١	-	-	-	-	٣	١٠
منافع للمجتمع ككل	-	-	١٣	٤٨,١	-	-	١	١٠٠	١٤	٤٦,٧
أديت خدمات كثيرة	-	-	١٠	٣٧,١	١	١٠٠	-	-	١١	٣٦,٦
المجموع	١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	٣٠	١٠٠

كا^{2} = ١٦,٩٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦ توافق متوسط

أوضحت كثير من المعطيات السابقة أهمية الحالة الاجتماعية خاصة في فئة المتزوجين في إدراك أهمية العمل السياسي وخاصة عضوية مجلس الشعب وإدراك ما تنطوي عليه من فوائد اقتصادية واجتماعية بالنسبة للعضو. فالمتزوجون أكثر خبرة ودراية بهذه الفوائد وتقديراً لعائدها، ومن هنا اتضح وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية وإدراك هذا المردود مع معامل توافق متوسط يؤكد التفسير السابق.

جدول (١٠٤) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين

ومدى عضويتهم في الجمعيات والتنظيمات

محل الإقامة / عضوية الجمعيات والتنظيمات	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٥	٨٣,٣	٦٧	٩٥,٧	٩٢	٩٢
لا	٥	١٦,٧	٣	٤,٣	٨	٨
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤,٣٧ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٢ توافق منخفض أو ضعيف

توضح معطيات الجداول من (١٠٤) إلى (١٠٧) عن وجود علاقات دالة بين محل الإقامة، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ،وبين المشاركة بالعضوية في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، والذي تؤدي دوراً اجتماعياً أو اقتصادياً أو خدمياً ... ومعنى ذلك أن هذه العوامل الرئيسية ذات تأثير هام في مجال المشاركة الاجتماعية .

جدول (١٠٥) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين

ومدى عضويتهم في الجمعيات والتنظيمات

العمر / عضوية الجمعيات والتنظيمات	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٤	٤٠	٣٨	٩٥	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	٩٢	٩٢
لا	٦	٦٠	٢	٥	-	-	-	-	٨	٨
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤١,٥٨ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٤ توافق متوسط

توضح معطيات الجداول من (١٠٤) إلى (١٠٧) عن وجود علاقات دالة بين محل الإقامة، العمر ،المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ،وبين

المشاركة بالعضوية في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، والذي تؤدي دوراً اجتماعياً أو اقتصادياً أو خدمياً ومعنى ذلك أن هذه العوامل الرئيسية ذات تأثير هام في مجال المشاركة الاجتماعية .

جدول (١٠٦) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى عضويتهم في الجمعيات

المستوى التعليمي / عضوية الجمعيات والتنظيمات	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٠	٦٦,٧	١١	٧٨,٦	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	٩٢	٩٢
لا	٥	٣٣,٣	٣	٢١,٤	-	-	-	-	٨	٨
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٢٢,٦٨ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٤٣ توافق متوسط

توضح معطيات الجداول من (١٠٤) إلى (١٠٧) عن وجود علاقات دالة بين محل الإقامة، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، وبين المشاركة بالعضوية في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، والذي تؤدي دوراً اجتماعياً أو اقتصادياً أو خدمياً ... ومعنى ذلك أن هذه العوامل الرئيسية ذات تأثير هام في مجال المشاركة الاجتماعية .

جدول (١٠٧) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

ومدى عضويتهم في الجمعيات والتنظيمات

الحالة الاجتماعية / عضوية الجمعيات والتنظيمات	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٦	٧٥	٧٤	٩٦,١	٤	٦٦,٧	٨	٨٨,٩	٩٢	٩٢
لا	٢	٢٥	٣	٣,٩	٢	٣٣,٣	١	١١,١	٨	٨
المجموع	٨	١٠٠	٧٧	١٠٠	٦	١٠٠	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ١٠,٢٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٣ توافق منخفض أو ضعيف

توضح معطيات الجداول من (١٠٤) إلى (١٠٧) عن وجود علاقات دالة بين محل الإقامة، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ،وبين المشاركة بالعضوية في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، والذي تؤدي دوراً اجتماعياً أو اقتصادياً أو خدمياً ... ومعنى ذلك أن هذه العوامل الرئيسية ذات تأثير هام في مجال المشاركة الاجتماعية .

جدول (١٠٨) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين

ومدى إدراك أفراد المجتمع لدور رجال الأعمال في النهوض بالمجتمع

محل الإقامة / مدى إدراك أفراد المجتمع	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
بعضهم	٥	١٦,٧	٥٠	٧٤,٤	٥٥	٥٥
كثير منهم	٢٣	٧٦,٧	٢٠	٢٨,٦	٤٣	٤٣
كلهم	٢	٦,٦	-	-	٢	٢
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ٢٧,٤٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٤٦ توافق متوسط

إن تفاعل المبحوثين مع محيط إقامتهم يكشف عن وجود علاقة بين محل الإقامة والدور الذي يقوم به رجال الأعمال في محيط إقامتهم. وهو ما يكشف عن اهتمام رجال الأعمال بالدائرة التي يقيمون بها لتحقيق تراكم شعبي وبناء كتل تصويتيه. ويؤكد ذلك وجود معامل توافق متوسط بين المتغيرين .

جدول (١٠٩) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين

وأهم طلبات أفراد المجتمع من رجال الأعمال

العمر / طلبات أفراد المجتمع	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تبرعات	٣	٣٠	١٨	٤٥	٢١	٤٦,٧	١	٢٠	٤٣	٤٣
مساعدات	١	١٠	١٣	٣٢,٥	٢٤	٥٣,٣	١	٢٠	٣٩	٣٩
تشغيل	١	١٠	٦	١٥	-	-	٢	٤٠	٩	٩
المساهمة في مشروعات جديدة	-	-	٣	٧,٥	-	-	-	-	٣	٣
المساهمة في بناء دور العبادة	٥	٥٠	-	-	-	-	١	٢٠	٦	٦
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٦١,١١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٢ توافق فوق المتوسط

يوضح الجدول الراهن وجود علاقة ارتباطية بين عمر المبحوثين وأهم مطالب أفراد المجتمع من رجال الأعمال، وحظيت التبرعات والمساعدات أولوية الطلبات التي يطلبها أفراد المجتمع من رجال الأعمال، مع توافق فوق المتوسط وهذا يعني أنه كلما زاد معدل العمر زادت معه مطالب أفراد المجتمع من رجال الأعمال.

جدول (١١٠) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين وأهم طلبات أفراد المجتمع من رجال الأعمال

طبيعة النشاط / طلبات أفراد المجتمع	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تبرعات	٧	٣٠,٤	٢٢	٤٤	٦	٥٤,٥	٨	٥٠	٤٣	٤٣
مساعدات	١٠	٤٣,٥	٢٣	٤٦	٣	٢٧,٣	٣	١٨,٨	٣٩	٣٩
تشغيل	٦	٢٦,١	٢	٤	١	٩,١	-	-	٩	٩
المساهمة في مشروعات جديدة	-	-	١	٢	-	-	٢	١٢,٤	٣	٣
المساهمة في بناء دور العبادة	-	-	٢	٤	١	٩,١	٣	١٨,٨	٦	٦
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ٢٦,٧١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٤٦ توافق متوسط

ويكشف الجدول هنا عن أن طبيعة النشاط ذات علاقة دالة لما يطلبه أفراد المجتمع من رجال الأعمال، مع توافق متوسط مما يعنى أن أوجه النشاط واتساع نطاقها وحجمها يدفع أفراد المجتمع لزيادة مطالبهم من رجال الأعمال.

جدول (١١١) يوضح العلاقة بين محل إقامة المبحوثين ومدى استجابة رجال الأعمال لطلبات أفراد المجتمع

محل الإقامة / استجابة رجال	قرية		مدينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٥	٥٠	١٠	١٤,٣	٢٥	٢٥
قدر الإمكان	١١	٣٦,٧	٥٢	٧٤,٣	٦٣	٦٣
في بعض الحالات الإمكانيات لا تساعد	٤	١٣,٣	٨	١١,٤	١٢	١٢
المجموع	٣٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^2 = ١٥,٤٩ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٧ توافق منخفض

وتتشابه النتائج هنا مع ما سبق من حيث أهمية محل الإقامة في الاستجابة لمطالب أبناء المجتمع، وهو ما يرتبط بالرغبة في تكوين قاعدة شعبية تفيد في الانتخابات.

جدول (١١٢) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين

ومدى استجابة رجال الأعمال لطلبات أفراد المجتمع

محل الإقامة / استجابة رجال الأعمال	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٥	٢١,٧	١٣	٢٦	٤	٣٦,٤	٣	١٨,٨	٢٥	٢٥
قدر الإمكان	١٠	٤٣,٥	٣٥	٧٠	٦	٥٤,٥	١٢	٧٥	٦٣	٦٣
في بعض الحالات الإمكانيات لا تساعد	٨	٣٤,٨	٢	٤	١	٩,١	١	٦,٢	١٢	١٢
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

$كا^{٢}$ = ١٦,٣٥ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٧ توافق منخفض أو ضعيف

إن طبيعة النشاط عامل هام في تحديد استجابة رجال الأعمال لمطالب أبناء المجتمع، وإن كانت الاستجابات هنا تتركز بشكل أكبر في متغير (قدر الإمكان) أي أن الاستجابة ليست مطلقة، وهذا في ضوء ما توفره طبيعة النشاط من دخل أو أرباح.

جدول (١١٣) يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين

ونظرة المجتمع لرجال الأعمال

العمر / نظرة المجتمع	٣٠-		٤٠-		٥٠-		٦٠ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة تقدير	١	١٠	١٧	٤٢,٥	٢٥	٥٥,٦	٣	٦٠	٤٦	٤٦
نظرة حقد	٥	٥٠	١	٢,٥	-	-	-	-	٦	٦
نظرة طمع	٣	٣٠	٩	٢٢,٥	١١	٢٤,٤	٢	٤٠	٢٥	٢٥
نظرة إدانة	١	١٠	١٣	٣٢,٥	٩	٢٠	-	-	٢٣	٢٣
المجموع	١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤٤,٤١ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٥ توافق متوسط

على مدار الدراسة الميدانية كان العمر عاملاً حاسماً في تأكيد أو نفي بعض المتغيرات، فهو ذو دلالة ارتباطية في مجال نظرة المجتمع لرجال الأعمال، والتي كانت في معظمها سلبية كالحقد والطمع والإدانة. مع معامل توافق متوسط يوضح أنه كلما تقدم عمر المبحوثين ازداد لديهم إحساس بمشاعر سلبية من أبناء المجتمع.

جدول (١١٤) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين

ونظرة المجتمع لرجل الأعمال

المستوى التعليمي / نظرة المجتمع	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة تقدير	٢	١٣,٣	٣	٢١,٤	٣١	٥٦,٤	١٠	٦٢,٤	٤٦	٤٦
نظرة حقد	٥	٣٣,٣	١	٧,١	-	-	-	-	٦	٦
نظرة طمع	٨	٥٣,٤	٦	٤٢,٩	٨	١٤,٥	٣	١٨,٨	٢٥	٢٥
نظرة إدانة	-	-	٤	٢٨,٦	١٦	٢٩,١	٣	١٨,٨	٢٣	٢٣

المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤٤,٤٤ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٥٥ توافق متوسط

وتكشف معطيات هذا الجدول عن تشابه كبير مع الجدول السابق، وهي إحساس المبحوثين (رجال الأعمال) بنظرة المجتمع السلبية. كذلك فإن معامل التوافق متوسط وهذا يعنى أنه كلما ارتقى المستوى التعليمي زادت النظرة السلبية نحو رجال الأعمال، وهذا وفقاً لتقديرات المبحوثين (رجال الأعمال). ومن الملاحظ أن هذه النتائج تتفق مع نتائج الجدولين التاليين، حيث إحساس رجال الأعمال بالنظرة السلبية من أبناء المجتمع وفقاً لتقديرهم الشخصي.

جدول (١١٥) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين ونظرة المجتمع لرجل الأعمال

الحالة الاجتماعية / نظرة المجتمع	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة تقدير	٢	٢٥	٣٩	٥٠,٦	٣	٥٠	٢	٢٢,٢	٤٦	٤٦
نظرة حقد	٥	٦٢,٥	١	١,٣	-	-	-	-	٦	٦
نظرة طمع	١	١٢,٥	١٩	٢٤,٧	١	١٦,٧	٤	٤٤,٤	٢٥	٢٥
نظرة إدانة	-	-	١٨	٢٣,٤	٢	٣٣,٣	٣	٣٣,٤	٢٣	٢٣
المجموع	٨	١٠٠	٧٧	١٠٠	٦	١٠٠	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٥٣,١٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٥٩ توافق متوسط

وتكشف معطيات هذا الجدول عن تشابه كبير مع الجدول السابق، وهي إحساس المبحوثين (رجال الأعمال) بنظرة المجتمع السلبية. كذلك فإن معامل التوافق متوسط وهذا يعنى أنه كلما ارتقى المستوى التعليمي زادت النظرة السلبية نحو رجال الأعمال، وهذا وفقاً لتقديرات المبحوثين (رجال الأعمال). ومن الملاحظ أن هذه النتائج تتفق مع نتائج الجدولين التاليين، حيث إحساس رجال الأعمال بالنظرة السلبية من أبناء المجتمع وفقاً لتقديرهم الشخصي.

جدول (١١٦) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين

ونظرة المجتمع لرجل الأعمال

طبيعة النشاط / نظرة المجتمع	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة تقدير	١٣	٥٦,٥	٢٥	٥٠	٦	٥٤,٥	٢	١٢,٥	٤٦	٤٦
نظرة حقد	١	٤,٣	٢	٤	-	-	٣	١٨,٨	٦	٦
نظرة طمع	٥	٢١,٧	٨	١٦	٥	٤٥,٥	٧	٤٣,٧	٢٥	٢٥
نظرة إدانة	٤	١٧,٥	١٥	٣٠	-	-	٤	٢٥	٢٣	٢٣
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

$كا^2$ = ١٩,٩٨٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٤١ توافق متوسط

وتكشف معطيات هذا الجدول عن تشابه كبير مع الجدول السابق، وهي إحساس المبحوثين (رجال الأعمال) بنظرة المجتمع السلبية. كذلك فإن معامل التوافق متوسط وهذا يعنى أنه كلما ارتقى المستوى التعليمي زادت النظرة السلبية نحو رجال الأعمال، وهذا وفقاً لتقديرات المبحوثين (رجال الأعمال). ومن الملاحظ أن هذه النتائج تتفق مع نتائج الجدولين التاليين، حيث إحساس رجال الأعمال بالنظرة السلبية من أبناء المجتمع وفقاً لتقديرهم الشخصي.

جدول (١١٧) يوضح العلاقة بين طبيعة نشاط المبحوثين

ومدى أفضلية الدور الاجتماعي أم الدور السياسي لرجل الأعمال

طبيعة النشاط / مدى الأفضلية	صناعي		تجاري		زراعي		استثمار مالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاجتماعي	١٧	٧٣,٩	١٨	٣٦	٤	٣٦,٤	٥	٣١,٣	٤٤	٤٤
السياسي	٢	٨,٧	٢٢	٤٤	١	٩,١	٣	١٨,٧	٢٨	٢٨
مرتبطان	٤	١٧,٤	١٠	٢٠	٦	٥٤,٥	٨	٥٠	٢٨	٢٨
المجموع	٢٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ٢٣,٢٧ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٤٣ توافق متوسط

يوضح الجدول أن طبيعة النشاط تؤثر بشكل واضح في ترجيح الدور الاجتماعي لرجل الأعمال، ذلك أن النشاط الاستثماري الواسع يساعد على تشكيل أرضية اجتماعية لرجل الأعمال، ويؤكد ذلك أن معامل التوافق متوسط.

جدول (١١٨) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين

وأيهما يخدم الآخر الدور الاجتماعي أم الدور السياسي لرجل الأعمال

المستوى التعليمي / العلاقة بين الدورين	متوسط		فوق المتوسط		جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاجتماعي يخدم السياسي	٥	٣٣,٣	٤	٢٨,٦	٣٨	٦٩,١	١٠	٦٢,٤	٥٧	٥٧
السياسي يخدم الاجتماعي	٣	٢٠	٢	١٤,٣	٦	١٠,٩	٣	١٨,٨	١٤	١٤
خدمة متبادلة	٧	٤٦,٧	٨	٥٧,١	١١	٢٠	٣	١٨,٨	٢٩	٢٩
المجموع	١٥	١٠٠	١٤	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا^{2} = ١٣,٢٣ ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق ٠,٣٤ توافق منخفض

يكشف المستوى التعليمي للمبحوثين عن أمور هامة في مجال المفاضلة بين الدور الاجتماعي والدور السياسي، فكلما ارتقى المستوى التعليمي، زاد الوعي بأهمية الدور الاجتماعي باعتباره يشكل أساساً دافعاً للدور السياسي، ومن هنا وجدت علاقة بين المتغيرين ذات دلالة واضحة.

الفصــل الســادس
النتائج العامة للدراسة

تمهيد :

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة تمثل في الكشف عن الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لرجال الأعمال في المجتمع المصري، وذلك بهدف مما يوضح الدور الذي يقوم به رجال الأعمال من إيجابيات أو سلبيات، بهدف تعظيم الإيجابيات، ومحاصرة السلبيات، وذلك كله من أجل تحقيق صالح المجتمع.

ولقد حرصت على الحصول على المعطيات التي تجيب عن تساؤلات الدراسة من خلال آراء عينة من رجال الأعمال أنفسهم، مستخدماً في ذلك الاستبيان كأداة للبحث وجمع المعلومات، إضافة إلى كثير من الحوارات التي أجريتها مع رجال الأعمال "أفراد العينة"، وتصورهم لدورهم الواقع والمحتمل. ولم أتجه للحصول على عينة من أفراد المجتمع، لأن الظروف العامة التي أعقبت الثورة المصرية، قد خلقت مناخاً غير ملائم في ظل انتشار الحديث عن الفساد الذي تناولته وسائل الإعلام، وكذلك المحاكمات التي تورط فيها عدد من رجال الأعمال الذين تحالفوا مع السلطة، وحققوا أرباحاً طائلة غير مشروعة نتيجة هذا التحالف. ومن هنا خلقت هذه الظروف رأياً عاماً مناوئاً لرجال الأعمال. ومن هنا استشعرت أن نتائج الدراسة الميدانية ستكون موجهة وغير معبرة عن الواقع، الأمر الذي دفعني لدراسة دور رجال الأعمال، وفقاً لرؤيتهم، ومحاولة الكشف عن الاستجابات اللفظية، وربما السطحية والتي تتسم بالمسايرة وعدم الكشف عن

الواقع الحقيقي. وقد حاولت الوصول إلى ذلك من خلال أسئلة استكشافية ربما توضح كثيراً من الاستجابات اللفظية .

وبعد إجراء الدراسة الميدانية، ومحاولة تفسير نتائجها، وكذلك الكشف عن العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات من خلال المعاملات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة التي يمكن عرضها **فيما يلي** :

أولاً : النتائج على المستوى النظري :

١- شهد الدور الاجتماعي والسياسي لرجال الأعمال صعوداً وهبوطاً على مدار العصر الحديث. فظهرت أدوار رائدة في بداية النهضة المصرية، ومنذ بداية عهد محمد على وحتى ثورة يوليو. فقد انتعش دور رجال الأعمال في بداية القرن العشرين، ومع وجود الأحزاب السياسية ذات التوجه الليبرالي. وانكمش هذا الدور مع بداية ثورة ١٩٥٢ نظراً للتوجهات الجديدة للثورة، وتوجس رجال الأعمال من التغير الذي حدث. وعاد الانتعاش مرة أخرى منذ ١٩٧٠ وحتى الآن مصحوباً بانتصار المعسكر الرأسمالي، وانكماش المعسكر الاشتراكي والشيوعي.

ومعنى ذلك أن انتعاش الدور الاجتماعي والسياسي لرجال الأعمال ترتبط إلى حد بعيد بالتوجهات السياسية لنظام الحكم، مع انكماشه مع كل تغير يحدث في النظام السياسي للحكم .

٢- هناك علامات بارزة في أدوار رجال الأعمال سياسياً واجتماعياً من بينها ثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢، وحرب ١٩٦٧، وقد تفاعل أدوار رجال الأعمال مع هذه الأحداث سلباً وإيجاباً إلى أن استقرت في النهاية على انتعاش التوجه الليبرالي، وانكماش التوجه الاشتراكي.

سيطر الاتجاه نحو الربح على أدوار رجال الأعمال في الفترة الجديدة وتعميق علاقاتهم بالسلطة بما انطوى عليه ذلك من إيجابيات محدودة وسلبيات كثيرة كشفت عنها التطورات اللاحقة.

٤- كان الدور السياسي يثير لعاب رجال الأعمال من منطلق حمايتهم لاستثماراتهم، وضغوطهم على المؤسسات التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالحهم، أو تعديل قوانين تعوق طموحاتهم لذلك سعى الكثير من رجال الأعمال لعضوية المجالس التشريعية والمحلية وعضوية الحزب الحاكم، سعياً لخدمة هذه الأهداف .

٥- من خلال متابعة مضابط مجلس الشعب تتضح حقائق مذهلة خاصة بمشاركتهم في التشريع، ويتضح ذلك على سبيل المثال في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، الذي أفاد كبار الرأسماليين ملاك الأراضي الزراعية، وأضر الفلاحين والمستأجرين أي أن المشاركة التشريعية أو السياسية لرجال الأعمال ارتبطت وجوداً وعدماً بمدى ما يحققه التشريع من فوائد لهم .

ثانياً : النتائج على المستوى الميداني :

١- من أهم ملامح العينة أن الغالبية تقطن في المدن، وكذلك تغلب عليهم الفئة من (٤٠-٦٠) عاماً، أي أنهم بلغوا مرحلة النضج وتخطوها. كذلك فإن مستوى التعليم الجامعي وفوق الجامعي هو الفئة الغالبة على أفراد العينة، وهذا يفيد في تحليل هذه المعطيات على مستوى الارتباط بين المتغيرات.

٢- وتشير المعطيات أيضاً أن غالبية المبحوثين كانوا في فئة المتزوجين. وأن النشاط التجاري هو الغالب على أعمالهم ويفسر ذلك في ضوء تحقيق هذا النشاط عائداً سريعاً وقد لا يتطلب آلات كثيرة.

٣- ومن النتائج التي كشفت عنها الدراسة أن عامل الوراثة كان من العوامل المهمة التي جذبت المبحوثين إلى مجال العمل. وخاصة الوالد كما تشير النتائج إلى أن الروتين وحجم الضرائب تأتي في مقدمة العقبات التي تواجه رجال الأعمال، وفقاً لرؤيتهم .

٤- ولم تلجأ الغالبية للحصول على قروض، ومن حصلوا واجهتهم مشكلات في الروتين والضمانات .

٥- تمثل تأثير الأقارب على رجال الأعمال في تشجيع المبحوثين مع وجود نسبة ضئيلة أفادت بالاستشارات والمساعدات المالية وتكشف الدراسة أن غالبية المبحوثين راضون عن مجالات عملهم، أما غير الراضين فكانت أسبابهم تتمثل في الروتين والضرائب ومشكلات العمالة. ورغم وجود هذه المشكلات فإن المبحوثين لا يفكرون في تغيير مجال نشاطهم .

٦- في مجال الدور السياسي أظهرت النتائج أن الغالبية تنتمي لأحزاب سياسية، وطبيعي أن تنحصر هذه العضوية في الحزب الوطني المنحل ودليل ذلك أنهم أشاروا إلى أن لهذه العضوية فوائد كثيرة يأتي في مقدمتها تسهيل أعمالهم .

ومع ذلك فقد أشار بعضهم إلى الوفد والمصريين الأحرار والتجمع. وإن كنت اعتبر ذلك استجابة غير منطقية .

٧- وفي نفس الإطار فإن نسبة كبيرة من المبحوثين يشاركون في المجالس المحلية لأهميتها لأعمالهم من وجهة نظرهم .

٨- اتضح أن نسبة كبيرة من أفراد العينة سبق لهم الترشح لانتخابات مجلس الشعب وأن ما يقرب من نصف هؤلاء المرشحين فازوا بالعضوية فعلاً.

وقد أفادوا أن من مصاعب الترشيح ارتفاع التكاليف. كما أفادوا بأنهم استفادوا من العضوية في أداء منافع للمجتمع (وهي النسبة الغالبة) وقد لا يكون ذلك دقيقاً في ضوء الواقع المجتمعي، وكذلك في ضوء ما كشفت عنه المعطيات التالية التي توزعت على أوجه نشاط كثيرة.

٩- لم ينكر المبحوثون سعيهم للتقرب من السلطة، وسعيهم للحصول على مناصب من وراء العضوية، وهو ما يؤكد عدم دقة الاستجابات السابقة. وأكدت الغالبية العظمى للمبحوثين أن بعض أعضاء مجلس الشعب حصلوا على مناصب هامة في الدولة . كما أيدت نسبة كبيرة منهم مسألة زواج الثروة بالسلطة. وأنهم لا يؤيدون المعارضين لزواج الثروة بالسلطة.

١٠- كشفت الدراسة عن أن عدداً لا يستهان به كان عضواً بالحزب الوطني في هذا الوقت، على خلاف ما كان بعضهم قد أنكره فيما سبق، وغلبت عضوية جمعية رجال الأعمال على العضوية، وذلك بسبب كونها الإطار الطبيعي لتجميع رجال الأعمال. وكانت استجابات العينة لسؤال النهوض بالمجتمع منخفضة وذلك أمر مفيد في تقييم رجال الأعمال لأنفسهم وأدائهم .

١١- أظهرت نتائج الدراسة أن رجال الأعمال يدركون بشكل كبير أن المجتمع لا يشعر بأدائهم، فكان التركيز في هذا الإطار على (بعض) فقط .

١٢- أكد المبحوثون أنهم سبق أن عرضوا أفكارهم للنهوض بالمجتمع على المسئولين، كما أكدوا أن الاستجابة أيضاً لم تكن كافية .

١٣- غلب الاتجاه إلى المجتمع المحلي (المحافظة)، على الاتجاه القومي، وهو أمر مرتبط ببناء شعبية انتخابية كما ظهر في مواقع أخرى.

١٤- يشعر رجال الأعمال أن نظرة أفراد المجتمع لهم سلبية، وتتسم بالحقد والإدانة.

١٥- تكشف الدراسة عن وعي رجال الأعمال بأهمية الدور الاجتماعي وهو أمر يرتبط كما أشرنا ببناء القاعدة الانتخابية.

١٦- كذلك أشارت النتائج إلى ميل رجال الأعمال (حسب رؤيتهم) لتفضيل الدور الاجتماعي، لنفس الهدف المشار إليه في النتيجة السابقة.

١٧- يدرك رجال الأعمال أهمية المشاركة في الأفراح والمآتم لتأكيد الدور الاجتماعي وكسب ثقة المواطنين وتعاطفهم .

١٨- لم يتضح أن محل الإقامة كانت ذات تأثير واضح على دخول المبحوث لمجال العمل. وعلى العكس من ذلك اتضح أن عمر المبحوثين كان ذا تأثير واضح على دخوله لمجال الأعمال وقد تجلى ذلك في وجود عامل الوراثة والشركاء الذين أقام معهم علاقات كذلك فإن المستوى التعليمي كان ذا أثر فعال في الدخول إلى مجال الأعمال ويتشابه مع ذلك أن الحالة الاجتماعية مثلها مثل العمر والتعليم كانت مؤثرة في هذا المجال.

١٩- اتضح أن طبيعة النشاط سواء صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي كانت من الأمور الجاذبة للدخول إلى مجال الأعمال.

٢٠- لم يكن لمحل الإقامة تأثيراً واضحاً في الاتجاه لمجال الأعمال.

٢١- كذلك فإن العمر لم يكن له أثر في الشعور بوجود عوائق في مجال الأعمال ويتشابه مع ذلك المجال التعليمي .

٢٢-اتضح وجود علاقة ذات دلالة بين طبيعة النشاط والإحساس بوجود عقبات عند الدخول لمجال النشاط كذلك فقد اتضح وجود علاقة بين محل الإقامة وطبيعة النشاط الذي يواجه المبحوثين من وجهة نظرهم.

٢٣- لم يكن المستوى التعليمي ذا دلالة في مجال وجود عقبات أو مشكلات تواجه رجال الأعمال .

٢٤- وجدت علاقة ذات دلالة بين محل إقامة المبحوث ورضاه عن مجال عمله فمحل الإقامة يساعد على إقامة علاقات تدعم وتسهل العمل.

٢٥- لم يكن العمر عاملاً حاسماً في رضاء المبحوثين عن أعمالهم ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى تُكمن وراء الرضا أو عدم الرضا عن العمل. ويتشابه ذلك مع متغير المستوى التعليمي الذي لم يكن أيضاً عاملاً حاسماً في مجال الرضا أو عدم الرضا عن العمل .

٢٦- وجدت علاقة بين طبيعة النشاط والمستوى التعليمي حيث أن المستوى التعليمي يساعد على الاختيار العقلاني لمجال النشاط.

٢٧- كانت هناك علاقة بين محل الإقامة والاتجاه لعضوية الأحزاب فالمدن الكبرى والمتوسطة تسهل عملية الانتماء للأحزاب.

٢٨- كشفت المعطيات عن وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية وخاصة في حالة الزواج وبين الحرص على عضوية الأحزاب السياسية، فالمتزوجون أكثر نضجاً في اختيار الانتماءات التي تساعدهم في مجال عملهم يضاف إلى ذلك ويرتبط به أن العمر كان من العوامل الهامة في الاتجاه لعضوية الأحزاب .

٢٩- لم يتأكد وجود علاقة بين المستوى التعليمي والعمل الحزبي وذلك على خلاف المتوقع.

٣٠-اتضح وجود علاقة ذات دلالة بين الحالة الاجتماعية وإدراك المبحوثين بفوائد الانتماء الحزبي ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما سبق من أن المتزوجين ربما يكونون أكثر نضجاً في إدراك العائد من الانتماء الحزبي .

٣١- إن طبيعة النشاط المختار ترتبط بإدراك الفائدة من عضوية الأحزاب السياسية .فتعقد النشاط وصعوبته وما يواجهه من علاقات يحتاج لعوامل مساعدة من أهمها النشاط السياسي والحزبي .

٣٢- كما شكل العمر عاملاً مهماً في الاتجاه للعمل السياسي والحزبي، فإنه ينطبق عليه الاتجاه لعضوية المجالس المحلية. وهو الأمر الذي ينطبق على العلاقة بين الحالة الاجتماعية والوعي بأهمية التنظيمات الاجتماعية والسياسية والمحلية. كذلك ينطبق نفس الأمر على الحالة الاجتماعية.

٣٣- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين العمر وسابقة الترشح لمجلس الشعب. ومعنى ذلك أنه على مدار البحث ظهرت أهمية تقدم العمر على كافة المستويات ويضاف إلى ذلك أن المستوى التعليمي هو الآخر أحد العوامل الدافعة للترشح لمجلس الشعب .

٣٤- يعتبر متغير محال الإقامة عاملاً مؤثراً في تحقيق النجاح في عضوية مجلس الشعب، ذلك أن الاتجاه للترشح يتم في ضوء المناخ الذي يرغب الشخص من خلاله في تحقيق العضوية، ومدى ما يحققه من شعبية داعمة للمرشح. لذلك وجدت علاقة دالة بين المتغيرين .

٣٥- كذلك كان للعمر أثر فاعل في تحقيق النجاح، ذلك أنه يرتبط بالخبرة وأسلوب بناء العلاقات والترابطات المطلوبة في حالة الترشح، ومن هنا وجدت علاقة دالة بين المتغيرين .

٣٦- كشفت المعطيات الميدانية عن وجود علاقة بين طبيعة النشاط وبين تحقيق العضوية في مجلس الشعب ويمكن فهم ذلك في ضوء كون المشروعات الكبرى تحتاج عمالة كثيرة وهذه العمالة تتحول إلى أصوات داعمة لصاحب العمل .

٣٧- أشارت كثير من المعطيات إلى أهمية الحالة الاجتماعية خاصة في فئة المتزوجين في إدراك أهمية العمل السياسي عموماً وعضوية مجلس الشعب بشكل خاص ووعيهم بما يحققه ذلك من فوائد ومن هنا كانت العلاقة واضحة بين الحالة الاجتماعية وإدراك فوائد العضوية في المجالس الشعبية والسياسية سواء لأنفسهم أو للدوائر التي يخدمونها .

٣٨- أشارت معطيات كثيرة إلى وجود علاقات ذات دلالة بين محل الإقامة وعمر المبحوثين ومستواهم التعليمي وعضويتهم في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية ومعنى ذلك أن هذه العوامل الرئيسية كانت ذات علاقة وتأثير في مجال المشاركة المجتمعية من خلال هذه التنظيمات.

٣٩ – تكشف الدراسة أن تفاعل المبحوثين مع محال إقامتهم يكشف عن وجود علاقة بين محل الإقامة وإدراك أفراد المجتمع للدور الذي يقومون به وذلك من وجهة نظرهم حيث أكدوا أن الكثير من أبناء الدائرة يدركون ما يقومون به من خدمات وأدوار.

٤٠- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين عمر المبحوثين وإدراكهم لأهم المطالب التي يطلبها أبناء المجتمع فكلما تقدم العمر في العمل السياسي والتفاعل مع أبناء المنطقة تتزايد مطالب أفراد المجتمع من رجال الأعمال.

٤١- كما تكشف الدراسة عن علاقة واضحة بين طبيعة النشاط الذي يعمل من خلاله رجل الأعمال وما يطلبه أفراد المجتمع منه مثل التبرعات والمساعدات وغير ذلك وهو أيضاً ما يحققه محل الإقامة في مجال الاستجابة لمطالب أفراد المجتمع .

٤٢- اتضح وجود علاقة دالة بين طبيعة النشاط ومدى استجابة رجال الأعمال لمطالب أبناء المجتمع، وإن كانت الاستجابات تتركز في القول (بقدر الإمكان) أي أن استجاباتهم ليست مطلقة. وهذا في ضوء ما تتيحه طبيعة النشاط ومدى اتساعه، ومدى تحقيق عائد من ورائه.

٤٣- من وجهة نظر رجال الأعمال فإن نظرة المجتمع لهم تتراوح ما بين (التقدير)، (الطمع) و(الإدانة). وذلك من منطلق عمر المبحوثين مع وجود توافق يعنى أنه كلما تقدم العمر برجل الأعمال زاد اعتقاده بأن نظرة المجتمع لهم سلبية.

٤٤- تنوعت استجابات رجال الأعمال في أسباب عزوفهم عن تلبية مطالب المجتمع، فمنها ما هو اقتصادي، وما هو فكري، أو أن المجتمع لا يقدر أعمالهم وذلك وفقاً للعمر والحالة الاجتماعية وطبيعة النشاط، ومحل الإقامة، وهي تكشف عن حجج واهية لتبرير عزوفهم عن تلبية مطالب أفراد المجتمع .

٤٥- أظهرت المعطيات الميدانية أن طبيعة النشاط تؤثر بشكل كبير في تفضيلهم للدور الاجتماعي أو الدور السياسي، وتفوق الدور الاجتماعي من وجهة نظرهم. ومعنى ذلك أن نشاط رجل الأعمال من حيث سعته وتعدده يخلق اتجاهاً نحو تنمية الدور الاجتماعي الذي يقوم به.

٤٦- توضح النتائج أن المستوي التعليمي أيضاً ذو علاقة بتفضيل الأدوار التي يقوم بها، وجاءت أيضاً مؤكدة على تفضيل الدور الاجتماعي، وذلك أن المستوى التعليمي لرجل الأعمال يجعله يدرك أهمية الدور الاجتماعي في المجتمع وتحقيقه شعبية وقاعدة انتخابية تفيده عند الترشح.

الخاتمة
ومناقشة النتائج العامة

وأنا آتي إلى نهاية هذه الدراسة أدرك أن بعض الباحثين قد تناول هذا الموضوع، بتوجهات مختلفة، ومداخل مختلفة.

ولكن كما أشرت من قبل فإن تناولي للموضوع جاء في ظروف غير عادية، ومناخ غير مستقر، ووفقاً لهذه الظروف وهذا المناخ فقد اخترت أن يكون الاستبيان موجهاً لعينة من رجال الأعمال أنفسهم، لاستكشف تصورهم لأدوارهم، وتصورهم لنظرة أبناء المجتمع لهم، ورؤيتهم في كثير من المواقف .

وهنا أستطيع أن أثير بعض القضايا الختامية من خلال التفاعل مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي :

أولاً : اهتم البشر بمجال الأعمال، والإنتاج، والتجارة منذ فجر التاريخ، وتطور هذا الاهتمام وتنوعت مفاهيمه ومداخله، بتطور ونمو الرأسمالية، ونظرياتها، ومداخلها .

كذلك فإن هذا الاهتمام سوف يستمر طالما كانت الحياة الإنسانية، والنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تطور. وبالتالي فإن الدراسات في هذا المجال لن تتوقف ولن تنقطع. فالمجتمعات في تطور، والإنتاج في تطور والكيانات الاقتصادية والسياسية في تطور، الأمر الذي يفرض الحاجة المستمرة لدراسات اجتماعية تواكب هذه التطورات. ولن يقول أحد الكلمة الأخيرة في هذا المجال سواء كان فرداً أو مركز دراسات، أو فريقاً من العلماء. لكن سوف يظل الباب مفتوحاً لمزيد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثانيــاً : قـد يكـون مـن الخطـأ أن تتصـور دوراً لرجـال الأعمـال فـي المجـال الاقتصـادي، أو السياسـي أو الاجتمـاعي سـلباً أو إيجابـاً بمعـزل عـن النظـام السياسي السائد وتوجهاته. فهذا النظام يحدد الملامح. ويرسم الخطى نحو أدوار رجـال الأعمـال ويـدعم الإيثـار والتضـحية، والشـفافية إذا قـدم للمجتمـع ورجـال الأعمال نماذج للقدوة الحسنة على مستوى القيادة والجماعة المحيطة بها. وعلى العكس من ذلك إذا غابت هذه القيم والمبادئ، واتجه النظام والمحيطون به إلى وجهة أخرى، وسوف نجد نماذج مختلفة عما سبق. ومعنى ذلك أن أدوار رجال الأعمال هي لصيقة بطبيعة النظام السياسي السائد ومؤسساته .

ثالثـاً : إن توريـث المهنـة إلـى جانـب توريث رأس المـال يعتبـر مـن أهم عوامـل الإقدام علـى مجـال الأعمـال. فمـا لـم يكـن هنـاك دعـم مـادي ومعنـوي وخبـرة أيضـاً، لـن يقـدم الشـخص علـى هـذا المجـال الـذي ربمـا يكـون محفوفـاً بالمخـاطر .ولعل ذلك هو السبب الذي جعل نشـاط الأعمـال والاسـتثمار محصـوراً إلـى حـد مـا فـي بعـض العـائلات والأسـر التـي مارسته .، وعن طريقة اكتسبت خبرة كبيرة وشهرة اجتماعية وسياسية. وبعض الأشخاص من هذه العائلات أو الأسر استطاع تولى مناصب تنفيذية وسياسية مرموقة.

رابعـاً : إن محـل إقامـة رجـال الأعمـال يعتبـر عـاملاً مهمـا فـي الاتجـاه لمجـال الأعمـال. ويتضـح أن الإقامـة فـي مجتمـع محلـى معين يـرتبط بتوجيـه رجـل الأعمـال سـواء للـربح أو بنـاء شـعبية واسـعة. فعن طريـق الإقامـة وسـط كتلـة سكانية يـرتبط بهـا رجـل الأعمـال تشكل مؤشراً علـى اتجـاه رجل الأعمال للعمل السياسي، وخاصة الترشح لمجلس النواب، أو

المجالس المحلية. وهنا تساعده مسألة الإقامة وطبيعتها على بناء قاعدة شعبية تفيده في الانتخابات، كذلك يتعاظم دوره الاجتماعي من خلال هذه القاعدة، فهو يحرص على المجاملات في المناسبات العامة، والأفراح والمآتم حتى يحافظ على دفء العلاقة بينه وبين المحيطين به. وربما يختلف الأمر بالنسبة لمن لا يرغبون في القيام بدور سياسي، فيكون تركيزهم على العمل والاستثمار والربح فقط، ومن هنا يفقد محل الإقامة أهميته بالنسبة لهم، وكذلك ينكمش دورهم الاجتماعي من حيث التفاعل الجماهيري والمجاملات وغير ذلك. وفي جميع الحالات يبرز دور التعليم، والعمر كعوامل فاعلة ومؤثرة على نجاح رجل الأعمال قيماً يختاره من نشاط .

خامساً : تدرك الغالبية العظمى من رجال الأعمال أهمية الدور الاجتماعي، في التأسيس لمستقبلهم السياسي، حتى أن بعضهم فضل هذا الدور على غيره من الأدوار، ليس حباً في هذا الدور أو كونه هدفاً في حد ذاته، ولكن ضمنياً لأنه يخلق شعبية مطلوبة في مستقبل حياتهم السياسية. ولذلك فإنهم يحرصون على تنمية شبكة العلاقات الخاصة بهم، فنراهم يقربون فئة معينة ذات نفوذ أو ذات قبول اجتماعي، ويجندونهم للمحافظة على شعبيتهم وتنميتها وتدعيمها بكل الوسائل الممكنة، وفقاً لإمكانات كل منهم .

سادساً : إن طبيعة النشاط الذي يمارسه رجل الأعمال، سواء من حيث أهميته أو اتساع نطاقه، تشكل عاملاً مهماً في الوصول إلى عضوية مجلس الشعب، خاصة إذا كان نشاطهم يدر أرباحاً طائلة. ولقد شهدت

المراحل السابقة اتساع نطاق استخدام المال السياسي لتحقيق هذا الهدف، سواء بالدفع المباشر أو المساعدات العينية. وأيضاً في المراحل السابقة سهل الحزب الرئيسي مهمة مرشحيه، واستغلال الحكومات المتعاقبة في تحقيق هذا الهدف.

إن من يقوم بتسجيل وتحليل المخالفات التي وقعت في مجال البناء على الأراضي الزراعية، أو بناء العقارات المخالفة في المدن والقرى، سيتوصل إلى أن معظم هذه المخالفات حدثت في فترة الانتخابات البرلمانية، وإن الدولة ممثلة في حزبها الحاكم غضة البصر عن هذه المخالفات، كما ساعدة الشرطة في هذا المجال بعدم تنفيذ القانون بتوجيهات عليا ومباشرة، لكنها غير مكتوبة، ولعل هذا الأمر رسخ جذور الفساد، واستمر حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، والثلاثين من يونيو، الأمر الذي يحتاج جهوداً خارقة لمواجهته .

سابعاً : ولعل من الأمور الهامة ما كشفت عنه الدراسة تقييم رجال الأعمال (المبحوثين) لنظرة المجتمع لهم، وتفسيرها. فقد كشفت الدراسة عن أنهم يدركون نظرة الشك والريبة التي ينظر من خلالها المجتمع لأدائهم، وهم يفسرون ذلك لأنه حقد، أو طمع، أو غير ذلك من النظريات السلبية الموجهة إليهم. فلو أن رجال الأعمال ليسوا بحاجة لرأي الجماهير في الانتخابات، فإنهم سوف ينغلقون على أنفسهم وتتضاءل أدوارهم في المجتمع، إلا ما رحم ربي. وربما نتساءل لماذا لا تواري رجال الأعمال منذ ثورة يناير وحتى الآن، ولماذا أغلق بعضهم شركاته أو مؤسساته تحسباً لبزوغ نظام جديد يصحح الأوضاع السابقة، ويصلح الخلل الذي

كان سائداً. مثال ذلك ما نسمع عنه الآن عن فتح ملف الأراضي الصحراوية، ومحاسبة الأشخاص والمسئولين والهيئات التي ساهمت في إهدار ثروات الدولة ؟ هذه الأمور وغيرها ربما تكون وراء انكماش الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لرجال الأعمال.

ثامناً : حينما اتجه رجال الأعمال للعمل السياسي متمثلاً في عضوية مجلس الشعب، والمجالس المحلية، وعضوية الأحزاب، لم نسمع عن أحدهم أنه تقدم، أو شارك في مشروع قانون يتعلق بقضية قومية عامة، مثل الزراعة، أو التعليم أو الصحة، لكنهم شاركوا بنشاط في مناقشة القوانين المتعلقة بمميزاتهم ومصالحهم الشخصية، مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وما جلبه على الزراعة والاقتصاد والبطالة من كوارث، لو دققنا النظر فيها لوجدناها وليدة هذا القانون وما يشبهه من قوانين، ركزت على مصالح فئة معينة من أبناء الشعب على حساب الغالبية العظمى من عامة الشعب المحتاجة والكادحة.

وفي النهاية فإن ما كشفت عنه الدراسة وما ناقشته هنا لا يتسم بالعمومية المطلقة، فلا يسلم الأمر من وجود رجال أعمال كانت لهم ولازالت أدوار بارزة في المجتمع .

إن مجتمع رجال الأعمال بحاجة إلى إصلاح فكري لمفهوم العمل والاستثمار، يراعي حقوق الدولة من ضرائب ورسوم، وحقوق المجتمع الذي يتحصنون به، ويلجئون إليه عند الحاجة.

المـــــراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

الكتب العربية :

١- إبراهيم العيسوى، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر عام ٢٠٢٠، مكتبة مصر ٢٠٢٠ – كتاب رقم (٢٣)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢- إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥ .

٣- أحمد السيد النجار، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مؤثرات التبعية ومصر، مركز البحوث للدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٥- أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ .

٦- –، المداخل النظرية لدراسة الأسرة، في أحمد زايد وآخرون الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨ .

٧- –، مقدمة علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٨- ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ .

٩- أحمد عباس عبد البديع : أصول علم السياسة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢ .

١٠- أحمد منيسى في هالة مصطفى (محرر)، الانتخابات البرلمانية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
١١- أسامة عبد المجيد، منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، شئون عربية، القاهرة، ١٩٩٩.
١٢- أماني قنديل، جماعات المصالح والسياسة الخارجية ، دراسة لدور رجال الأعمال في مصر في المؤتمر الثالث لبحوث السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة ، ١٩٨٨ .
١٣--، جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الأعمال في مصر، سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٠ .
١٤-أمينة حلمى، خصخصة البنوك وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في مصر، في صلاح زرنوقة (محرر)، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٣، القاهرة، ٢٠٠٠ .
١٥-جودة عبد الخالق، أحوال مصريه، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٥١، السنة الثانية عشرة، القاهرة، ٢٠١٣ .
١٦-خصخصة البنوك الآفات والمخاطر، في كتاب خصخصة البنوك والتنمية في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٠ .
١٧- حسن إبراهيم عيد، المجتمع والعمليات الاقتصادية، مركز سمير للكتاب، طنطا، ٢٠١٣ .
١٨- الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق.
١٩- الرئيس أنور السادات في البحث عن الذات، ط ٣، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧ .
٢٠-رمزي زكى : العولمة المالية : الاقتصاد السياسي للرأسمال الدولي العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

٢١-سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٢- سامية سعيد الإمام، من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٠.
٢٣- سعاد عبد الرحيم، المؤتمر القومي الخامس، التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، ٢٠- ٢٣ إبريل ٢٠٠٣، المركز القومي للبحوث " المجلد الثاني "، القاهرة.
٢٤- سعد الدين إبراهيم، إعادة الاعتبار للرئيس السادات، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩ .
٢٥- سلوى سليمان، جودة عبد الخالق، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر، منشور وزارة الصناعة والثروة السمكية، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٦- سيد محمود حسن، ملاك الأراضي الزراعية، أصول مصرية، العدد الرابع، القاهرة، ١٩٩٩ .
٢٧- شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧ .
٢٨- صديق محمد عفيفي، التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥ .
٢٩- طلعت المغربي، صورة رجال الأعمال (أصول مصرية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الرابع، القاهرة، ١٩٩٩.
٣٠- طه عبد العليم، مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢ ..
٣١- عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧ .

٣٢- عبد الباسط عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر اتجاهات التغيير والتفاعلات (١٩٧٥ – ٢٠٢٠)، منتدى العالم الثالث مشروع مصر ٢٠٢٠، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٣٣- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ٦، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.
٣٤- عبد الباسط محمد عبد المعطى، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥. .
٣٥-عبد الخالق فاروق، الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عهد الامتيازات والخصخصة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣٦- عبد العظيم رمضان ، مصر في عهد السادات، آراء في السياسة والتاريخ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦ .
٣٧- عبد العظيم رمضان، " مصر قبل عبد الناصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
٣٨- عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٥ .
٣٩- عبد الفتاح الجبالي (محرر)، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٤٠-عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد على البدرى، علم الاجتماع الاقتصادي، رؤية سوسيولوجية معاصرة، (النشر محفوظ للمؤلف)، بدون دار نشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨
٤١-عبد المطلب عبد الحميد، دراسات اقتصادية مقارنة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠ .
٤٢- عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥ .

٤٣- علـى الـدين هـلال : النظـام السياسـي أمـام تحـديات الثمانينيـات فـي علـى الـدين هـلال (محـرر)، النظـام السياســي المصــري وتحـديات الثمانينيـات (١٩٥٢ / ١٩٨٢)، مكتبة الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦ .
٤٤- علـى الـدين هـلال، تطـور النظـام السياسـي فـي مصـر ١٨٠٣ – ١٩٩٩، مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٤٥- على عبد الرازق جلبي، تصميم البحوث الاجتماعيـة ،(مناهجها وطرق كتابتها) مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٩٢ .
٤٦- على لطفي، التطور الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١ .
٤٧- على ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
٤٨-على ليله، النظريـة الاجتماعيـة المعاصـرة، دراسـة لعلاقـة الإنسـان بـالمجتمع، ط٢، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣ .
٤٩- عمـرو هاشـم ربيـع، أداء رجـال الأعمـال فـي مجلـس الشـعب، رؤيـة نقديـة، قضـايا برلمانية، العدد ٣٢، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩ .
٥٠-غريـب سـيد أحمـد، تصـميم وتنفيـذ البحـث الاجتمـاعي، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٨٣ .
٥١- فؤاد مرسي، الانفتاح الاقتصادي، مكتبة قدري حفني، القاهرة، ١٩٧٦.
٥٢- فتحـى عبـد الفتـاح، القريـة المصـرية، دراسـة فـي الملكيـة وعلاقـات الإنتـاج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٣.
٥٣- فخرى الهوارى، دور رجـال الأعمـال فـي النظـام السياسـي، قضـايا برلمانيـة، العـدد الرابع، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧.
٥٤- فخرى الهوارى في هالـة مصـطفى (محـرر) قضـايا برلمانيـة، دور رجـال الأعمـال فـي النظـام السياسـي، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، العـدد الربـع، القاهرة، ١٩٩٧ .

٥٥- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧

٥٦- كمال المنوفي، على الصاوي (محرر)، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان؟، دراسة تحليلية لأداء رجال الأعمال في مجلس الشعب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات البرلمانية القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٧-مؤمن كمال الشافعي، الدولة والطبقة الوسطى في مصر، (تحليل سوسيولوجى لدور الدولة في إدارة الصراع الطبقي)، دار قباء للنشر، القاهرة، ٢٠٠١ .

٥٨- محمد السيد سعيد، رجال الأعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠١ .

٥٩- محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩ .

٦٠- محمد سعيد عبد المجيد، الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتشريعات القانونية، مركز المصطفى للنشر، طنطا، ٢٠٠٤ .

٦١- محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩ .

٦٢- محمد صادق، موسوعة القرن، الجزء الأول، مكتبة جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٦٣- محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١ .

٦٤- -، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢ .

٦٥- محمود أمين العالم، قضايا فكرية، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٨٦.

٦٦- محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤ .

٦٧- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٦٨- مصطفى بيومي، رواد الاستثمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨ .

٦٩- مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، تقديم محمد الجوهري، منظورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ .

٧٠- ناهد عز الدين عبد الفتاح، رجال الأعمال في الوزارة : دلالات اقتصادية وسياسية، الأهرام الاقتصادي، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٧١- -، العمال ورجال الأعمال، تحولات الفرص السياسية في مصر، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٧٢- --، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٧٣- نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٩.

كتب مترجمة :

١- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايرماس – ترجمة محمد حسين غلوم، محمد عصفور، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩ .

٢- جوناثان ثيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ط ٢، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، ط ٢ ، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .

٣- شارلوت سيمورسميث : موسوعة علم الإنسان : محمد الجوهري وآخرون: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة، ١٩٩٩.
٤- نيقولا تيماشيف، النظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

الرسائل العلمية :

١-إسراء عمران عبد الكافي، دور القيادة في الإصلاح السياسي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ .
٢-إسلام على نوير، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ٧٤ – ١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .
٣-أسماء أحمد عبد الغفار، رؤية المثقفين ورجال الأعمال لقيمة ما بعد الحداثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٧.
٤-السيد محمد السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، قسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .
٥-بشير سعيد محمد أبو القربا، الدور السياسي للمسجد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥١ .
٦-ثريا سيد عبد الجواد، التغيرات الاجتماعية الاقتصادية في مصر في فترة السبعينيات وعلاقته بالقانون، (دراسة في تحليل مضمون بعض القوانين)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.
٧-جيهان أحمد فؤاد عبد الغنى، العلاقة بين صورة رجال وسيدات الأعمال في الدراما التلفزيونية وإدراك الجمهور لواقعهم الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧ .

٨- خالد زكريا أبو الدهب، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٩-راندا يحي سعد شعبان، دور رجال الأعمال في التنمية الاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة حلوان، ٢٠٠٧ .

١٠-سامح محمد الشريف، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الإلكترونية على اتجاهاتهم المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام صحافة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

١١-سامية سعيد الإمام، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤ – ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥ .

١٢-سهام صفوت طلبه، تنمية سياحة رجال الأعمال في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٨ .

١٣-شيرين محمد فهمى، أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٥ .

١٤-عامر سعيد عامر، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٣ .

١٥-عبد الهادي عبد الحكيم محمد، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤ – ١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .

١٦-على محمود محمد محمود، دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧ .
١٧-فيصل بن عبد الله العتيبي، دور رجال الأعمال في تنمية المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب قسم الاجتماع – جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧ .
١٨-ماجدة على صالح، الدور السياسي للأزهر ٥٢ – ١٩٨١، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
١٩-ماركسان محمد محمود، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٠-ناهد عز الدين عبد الفتاح، تأثير سياسة الاصطلاح على التغير هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال (دراسة لحالة مصر في حقيقة التسعينيات)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢١-هبه سمير عبد التواب، تطور العلاقة بين السلطة والرأسمالية في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة ،٢٠١٠.
٢٢-وائل محمد محمد العشري، تأثير نشر أخبار جرائم المال العام على صورة رجال الأعمال عند قراءة الصحف في مصر، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥ .
٢٣-وردة هاشم الجارحى، الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٥.

الندوات والمؤتمرات:

١- أحمد زايد، سامية الخشاب، سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، (١٥-١٦ مايو ١٩٩٥)، كلية الآداب، جامعة القاهرة .

٢- أماني قنديل، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠ .
٣- أمينة رؤوف حامد، محمد علاء عبد المنعم، في عمرو حمزاوى (محرر)، بين الشعار والحقيقة، خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، المؤتمر الخامس للباحثين الشباب، (٢٢ ٢٤ أبريل ٢٠٠٣) القاهرة، ٢٠٠٤.
٤- حسين صبور، دور رجال الأعمال في المجتمع، في ندوة بصالون إحسان عبد القدوس، نقابة المهندسين، القاهرة، ٢٠٠٨.
٥- سعاد عبد الرحيم، المؤتمر السنوي الخامس " التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً " ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣ .
٦- هناء محمد الجوهري، رجال الأعمال في مصر، الدور والمسؤولية، سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية، تحرير أحمد زايد، سامية الخشاب، أعمال الندوة الثانية لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٥-١٦ مايو، ١٩٩٩ .
٧ –، سياسة التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، رجال الأعمال في مصر، الدور والمسئولية من أعمال مؤتمر التكيف الهيكلي، مايو، جامعة القاهرة، القاهرة ،١٩٩٥ .
٨- وردة هاشم، الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر، المؤتمر الخامس للباحثين الشباب بين الشعار والحقيقة وبرنامج الإصلاح في عالم متغير، الجزء الثاني، العدد (٣٤) القاهرة، ٢٠٠٤ .
٩- وسام فؤاد، مستقبل السلوك السياسي لفئة رجال الأعمال المصريين، في د/ حنان قنديل (محرر) مؤتمر مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

صحف ومجلات :

١- الأهرام، في ١٩٩٣/٣/٢٤ .

٢- الأهرام الاقتصادي، خميس وغبور يبحثان تفصيل مبادرة تنمية الصعيد، العدد، ٢٣٣٦، القاهرة، ٢٠١٣ .

٣- الأهرام الاقتصادي، مصر النهضة شهادة دولية، يوليو، القاهرة ١٩٩٧.

٤- الأهرام في ١٩٩٦/١/١٥.

٥- الأهرام في ١٩٩٥/٢/٥ .

٦- جريدة الأخبار في ٢٠١٤/٩/١ .

٧- جريدة الأهرام، سر خلطة صنع في مصر، رجال الأعمال بجد، القاهرة، ٢٠١٤/٨/٢٥.

٨- جريدة الأهرام في ٢٥/ أغسطس /٢٠١٤.

٩- جودة عبد الخالق، الدستور يحول المصريين من رعايا إلى مواطنين، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٥١، القاهرة، ٢٠١٣.

١٠- محمد دويدار، التكوين التاريخي في التخلف الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٥٣، يوليو، القاهرة، ١٩٧٨.

الوثائق والتقارير :

١- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٣- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨.

٤- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٦ .

٥- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩ .
٦- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩١ .
٧- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦ .
٨- التقرير الاقتصادي العربي، الموحد، سبتمبر، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٩- التقرير السنوي: جمعية رجال الأعمال المصريين، القاهرة، ١٩٩٢ .
١٠- التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين، القاهرة، ١٩٩٧.
١١- جمعية ر جال الأعمال المصريين، التقرير السنوي ٢٠٠٠.
١٢- جمعية رجال الأعمال المصرية، التقرير السنوي ٢٠٠١، القاهرة.
١٣- جمعية رجال الأعمال المصرين، ٢١ ش ديجول، برج النيل الإداري، الجيزة، القاهرة، إصدار ٢٠١٤.
١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، مصر، ٢٠٠٦، (محافظة الغربية) يناير، ٢٠١٥.
١٥- دستور جمهورية مصر العربية، مشروع ٢٠١٣، الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل، القاهرة، في ١٨ يناير ٢٠١٤ .
١٦- محمد أنور السادات، خطابه أمام مجلس الشعب، في ١٩٧٧/١١/٩ من مجموعة خطبه في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة .
- المواد (١٣٩)، (١٦٣)، (٢٧)، (٢٨)، (١٣٦) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٣ .

مضابط مجلس الشعب الفصل التشريعي الثامن والتاسع :

أولاً : الفصل التشريعي الثامن (٢٠٠٠/٢٠٠٥) .

- مضبطة المجلس جلسة (٣) في ٢٠٠٠/٢/١٣، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس جلسة (٥٧)، ٢١ مارس ٢٠٠١، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة الجلسة (١٠) في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١، دور الانعقاد الثاني (٢٠٠١-٢٠٠٢) الفصل التشريعي الثامن.
- مضبطة المجلس جلسة (٥٧) في ٢١ مارس ٢٠٠١، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس جلسة (٧٨) في ٥ مايو ٢٠٠٣، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن.
- مضبطة المجلس جلسة (١٠٢) في ١٠ يونيه ٢٠٠٣، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس جلسة (٧٩) في ٦ مايو ٢٠٠٣، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس الجلسة (٢٠) في ١٠ يناير ٢٠٠٤، دور الانعقاد الرابع (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس جلسة (١٢٣) في ٣ يوليو ٢٠٠٥، دور الانعقاد العادي الخامس، (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .
- مضبطة المجلس جلسة (٥٥) في ٢٠ مارس ٢٠٠٥، دور الانعقاد العادي الخامس (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن.
- الاستجواب من رجل الأعمال، فاروق متولى، مضبطة الجلسة (١٩) ٢٠٠٥/١/١، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن .

- العضو أبو العز الحريري: المضبطة جلسة (١٩) في ١/١ ٢٠٠٥، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الفصل التشريعي الثامن.
- العضو رجب حميدة: المضبطة جلسة (٧) في ٣/١/ ٢٠٠١، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٠-٢٠٠١) الفصل التشريعي الثامن.
- الاستجواب من رجل الأعمال، فاروق متولى، مضبطة الجلسة (١١٤) في ٢٠٠٣/٦/١٨، دور الانعقاد الثالث، (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الفصل التشريعي الثامن.

ثانياً : الفصل التشريعي التاسع (٢٠٠٥/٢٠١٠) :

- مضبطة مجلس الشعب الجلسة (٢٤) ،١٢ فبراير ٢٠٠٦، دور الانعقاد العادي الأول ،٢٠٠٥- ٢٠٠٦، الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس الجلسة (٢١) في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦، دور الانعقاد العادي الثاني (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس (٦٠) في ٢٠٠٦/٤/٨، دور الانعقاد الأول، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، الفصل التشريعي التاسع.
- مضبطة المجلس جلسة (٩١)، ٩ مايو ٢٠٠٧، دور الانعقاد العادي الثاني (٢٠٠٦-٢٠٠٧) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (٢٠) في ٢٠٠٧/١٢/٣١، دور الانعقاد الثالث (٢٠٠٦-٢٠٠٧) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (١٢٧) في ١٥ يونيه ٢٠٠٨، دور الانعقاد العادي الثالث، (٢٠٠٧-٢٠٠٨) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس (٨) في ٢٠٠٩/١٢/٨، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (٦٤) في ٤ مارس ٢٠٠٩، دور الانعقاد العادي الرابع، (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفصل التشريعي التاسع .

- مضبطة الجلسة (٢٢) في ٢٠١٠/١/٣ دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٩-٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (١٢٢) في ١٧ مايو ٢٠١٠، دور الانعقاد العادي الخامس، (٢٠٠٩- ٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (٢٢) في ٢٠١٠/١/٣، دور الانعقاد الخامس (٢٠٠٩-٢٠١٠) الفصل التشريعي التاسع .
- مضبطة المجلس جلسة (٥) في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠، دور الانعقاد الأول (٢٠٠٩-٢٠١٠) ، الفصل التشريعي التاسع.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1-Amany Qandil " Interest Groups and Economic Policy in Egypt", in Manabu shimizu, Amany Qandil and Samia Said Imam (EDS)Pressure Groups and Economic Policies in Egypt .M.E.s. series NO 21 institute of Developing Economies ,1988.

2-Bruce j. Bidlle, Role Theory, Expectations Identities ,and Behaviors , Academic press, New York, san Francisco , London , 1979.

3-Bruce K, Ruther ford "Egypt after mubarek, liberalism, Islam, and democracy in the Arab world New jersey : princeton university, 2008.

4-Charles Philip Issawi .Egypt in Revolution :An Economic Analysis (London :oxford university Press.1963.

5-Christopher ADAM -wiliam Cavendish, Pereys -mistry, adjust ting privatizations: case Studies From Developing Countries Jamaica I an Randle Publishers LID,1992.

6-Codagnon Cristiano : BIG Businessmen continuity and change in Russian Economy and society , Dissertations new york university (0140) 1995.

7-David l. Sills (editor), International encyclopedia of the social sciences, new york Crowell callers and Macmillan INC,1968,Val.13.

8-Egyptian Business Associtation .

9-Gaugh terrence james, the battle of Washington: soldiers and Businessmen in world war 1.phd dissertation university of Virginia (0246) 1997. Chap1.

10-Ghosh, B .N. Scientific Method and Social Research Starling Publishers Private Limited ,New york ,1982.

11-Gube (ERIC): les homes d'affairs egyptions , edition korthah,, paris , 1999.

12-Guy Genillouel , Alain wegman , Anew Definition for the concept of Role , and why it makes sense , working paper , Oct. 15,2000

13-Hans Lofgren ,Economic policy in Egypt :(Abreakdown in Reform Resistance) international journal of middle East studies .Vol 25 – no .3 (Aug – 1993) .

14-John Fidler,"The British Business Elite: Its attitudes to class, status and Power " London Routledge & Kegan Paul, 1981,

15-Mahmoud Mohieldin and sahar Nasr , on privatization in Egypt : with reference to the experience of the czech Republic and Mexico , in wadouda badran and Azzawahly (eds,) the debate in the peoplis assembly , Cairo university : Center for Political research , studies , 1996 .

16-Moheb zaki Egyptian Business elites this visions and investment

17-Morroe Berger," Bureaucracy and Society in Modern Egypt .A study of the Higher civil Service New Jersey. Princeton university ,Press,1957.

18-Nazih N .Ayubi .Bureaucracy and politics in contemporary Egypt, London :Ithaca :Press,1980.

19-Nazih N. Ayubi ,The state and Public Policies in Egypt since Sadat, u. K: Ithaca Press Reading ,1991 .

20-Omayma Abdel latif ,political Business: Why Would successful Entrepreneur want to Play Politics ?Alahram weekly,7-13 june,2001.

21-Phillips .B.S. Social Research. Macmillan Publishing CQ , INC ,New york .1971.
22-R. Agenor “movement de capitaux regimes de change at liberalization financiere “ banque mondiale collaque 1 IFD October .2001.
23-Rawia M.Tawfik Amer "state " Society Relations and Regional Role : Comparing Egypt and south Africa, department of Politics and international Relations university of oxford April ,2009..
24-Raymond F. Hopkins," Political Roles in Anew State Tanzania's first Decade" London: Yale university Press, 1971.
25-Robert bianchi " businessmen " Associations in Egypt and turkey " Aneals of American Academy of political and social science vol ,482 ,Nov-1985.
26-Salwa shaarawi Gomaa, the civil society over privatization in Egypt : conflating interpretations and goals ,In wadauda Badran and Azza Wahby (eds.) privatization in Egypt , Cairo university : center political research,1996.
27-Samir M. yousef "the Egyptian private sector and The Bureacracy Middle Eastern studies. vol .30.No 2 April 1994.
28-Stephan Roll, Egypt’s Business Elite after Mubarak, A Powerful Player Between Generals and Brother hood swp

research paper, Berlin: Stiftang Wissens Chaft and Politik,2013.
29-Windsor–Walter edward, political development in Thailand the Attitudes of chines and the Businessmen toward democracy ,PHD dissertation. the johns Hopkins university (0098).1981.
30-Yan, Xueteng, the state and privet enterprise in African Development, the dynamies of government polices Toward the privit sector 1992.
31-The world bank. trends in developing economics. Washington .d.c., 1992 ,pp-175-179 .
32-The World Bank: Egypt in the Global economy .Washington. d. c. world bank .1998 p .106.

الإنترنت :

– أحمد عبد العزيز الجار الله : انظر إلى الإنترنت .
WWW.Dar.Al.Seyassah.Com/Atricle/view /tabid/59.
– أميمة رشوان : الأهرام الرقمي، مجلة نصف الدنيا، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٠ انظر الإنترنت. www:digital.ahram.org.eg/art
– كوثر زكى :ديوان الأهرام انظر إلى الإنترنت :
www.digital.ahram.org.eg/articles.as/ez?serial/320466.
– جمعية رسالة للأعمال الخيرية. http :OR/OR Facebook. Dome. Ebu. Egypt.
جمعية شباب الأعمال المصرية –www. Marefa. org/index. Php
– عصام محمد، نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من شبكة النت :
http:www.dR.isam. maktoobblag .com/279279/.

- عبد الكريم حمودة، انظر الإنترنت :
Abdel Karim , hamudi 5 cmc.
- عبد المجيد راشد – الحوار المتمدن – العدد ١٧٣٢ – ٢٠٠٦/١١/١٢.
http :www .ahewar, org /debat / show. art. 86655
- محمود جمال، مجتمع رجال الأعمال، محاولة الاقتراب، جريدة مصر اليوم، ١٢ نوفمبر، ٢٠٠٤، القاهرة، وذلك على الموقع الإلكتروني التالي:
http:www.eohr/or/ artichs,2004.
- معاجم اللغة العربية أنظر :
http // :www. almany .com /home. php ? language & long. name .
النشرة اليومية لوزارة التجارة والصناعة على الإنترنت :
http.www.mfti.gov .eg/repor/archive/4-02-2006.
http .www. Goagle com. eg.
http://books.google.com.eg/books.
http //: www : forum , university .net / index .php.
http. www. business dictionary. Com/definition/ Businessmen htm 19 – 4-2014.
www. Ahewar .org / debat / show , art. asp?
http : www. Telskuf. com /redesign /articles .
www.infrrmatics .gaf.sa / magazin / mdales.
www. Alwatan sudan .info / inel.
www. Lenaad affa net / modules.php/name.
www. aba – services. come
www .Ahewar .org /debat/shawr/art.
www.today. almasry alyoum .com /article?
www. f- law-net /law/threads /3991
www. Masress. com /almessa / 70353 .
العلاقات المصرية الأمريكية http :www.ar.wikipedia .org / wiki
http: www. Revosoc. me / economy /GRD – sndwq.
http:www:eba.org.eg/docs/committees/in 030407.doc.
http: www. Islam, on line. Net. Servlet/ satellite.

http: www. albawabh. News. come.
http: www. albawabh . News. come.
http.www:Islam on line. Net.
http: www. youm7. com 11825634.
www.elthree news.com./eg/de.
www.elwatan.news.com14/7/2014.
http :www.eahr.org/or/artiches/2004/Pr124 – shtml.
Bill &Melinda gates foundation foundation – fact sheet.
http : www.gates foundation.org/About /pages/ foundation. fact. sheet
الأهرام في ٢٠٠٠/٦/٢٧ .
حسين صبور، غياب الأمن والبيروقراطية وعدم احترام الدولة لتعاقداتها، أهم معوقات الاستثمار في مصر، ٢٠١٤/٦/١٣ انظر الإنترنت :
.http :www.eba.org/Main /News Details
الأهرام اليومي : انظر الإنترنت :-. www. Morres. com/a hram /52/39
حسين فهمى : رئيس الاستثمار انظر الإنترنت على الموقع الآتي :-
البيروقراطية www.alborsa news. Com 12/1/2014
محمود جمال، مجتمع رجال الأعمال، محاولة للاقتراب، جريدة مصر اليوم، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤ .